قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذكر محاسنه والذب عنه

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

٩

دار العمرية للنشر والتوزيع

قاعدة في

تفضيل مذهب الإمام أحمد

وذكر محاسنه والذب عنه

قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذكر محاسنه والذب عنه

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين؛ محمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابته أتمُّ الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

أمَّا بعدُ:

فهذا كتابٌ جليلٌ وجوابٌ حافلٌ -ينشر لأوَّل مرَّة- في تفضيلِ مذهب الإمام أحمد وذِكر محاسنه والذَّبِّ عنه، لشيخ الإسلام أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة ﷺ، صنَّفه جوابًا على رسالةٍ وصلت إليه من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة في المحنة الواقعة عليه في مسائل الصِّفات؛ فيما كتبه في هذا الباب، خاصَّة «**الواسطيَّة**» و«**الحمويَّة**» و«**جواب الفتيا المصريَّة**»، وفي نسبة القول بقِدم المداد وأصوات العباد إليه وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد في معتقده إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو»[(١)].

فهو حلقةٌ مهمةٌ من تاريخ تلك المحنة وفصلٌ جليلٌ من فصولها، أبان فيه عن علمٍ واسعٍ وحلمٍ بالغٍ، وتحرَّى فيه معانيَ العدل والإنصاف والرَّحمة والحرص على هداية الخلق، وجلَّى فيه بعض الأمور المثارة في تلك المحنة.

(١) انظر في الكلام على موضوع الكتاب: (ص٧٤).

هذا ومما امتاز به الكتاب[(١)] -بل لعلها من مفاريده-:

الكلامُ المستفيض على اسم «**الحشويَّة**» وتاريخه ومعناه، والنَّقلُ عن جملةٍ من المصادر المفقودة -نحو (١٥) مصدرًا-، والكلامُ على التَّفضيل بين المذاهب والأشخاص، واختلاف النَّاس فيه، وبيان ما يتضمَّنه من المخاطر والمفاسد، وطرق النَّاس ومسالكهم في الباب -مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد-، والجوابُ عن دعوى نسبة الإمام أحمد إلى الإمام الشَّافعيِّ، والكلامُ على صنيع الحافظ ابن عبد البرِّ في كتابه «**الانتقاء**» من عدم ذكره للإمام أحمد وبيان مأخذه في ذلك، وبيانُ فضل الإمام أحمد وما امتاز به ومحاسن مذهبه، والموازنة بين الأئمة الأربعة وذكر ما امتاز به كلُّ واحدٍ منهم ومحاسن مذاهبهم.

وقد قدَّمت للنَّصِّ المحقَّق بمقدِّمةٍ تُعرِّف به وتلتمس سبب تصنيفه وتاريخه وتوثِّق نسبته، فأوردت الأدلَّة والقرائن المفيدة للنِّسبة، وناقشت الإشكالات الواردة عليها، والتي كانت -فيما يظهر لي- حاجبًا وحائلًا لبعض من طالع نسخة الكتاب عن التعرُّف عليه وعلى مؤلِّفه.

والله أسأل أن يتقبَّله، وأن ينفع به محقِّقه وقارئه.

وكتب

عَبْدُاللهِ بْنُ عَلِي السُّلَيْمَان آلُ غَيْهَب

الرياض

البريد الإلكتروني: a.a.q2@icloud.com

الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٥٧٨٣

---

(١) انظر في الكلام على مزايا الكتاب وقيمته العلمية: (ص٧٩).

التَّعْرِيفُ بِالنَّصِّ المُحَقَّقِ

- ☐ تَوْثِيقُ نِسْبَةِ النَّصِّ المُحَقَّقِ إِلَى مُصَنِّفِهِ
- ☐ تَحْرِيرُ عُنْوَانِ الكِتَابِ
- ☐ تَارِيخُ النَّصِّ المُحَقَّقِ
- ☐ مَوْضُوعُ الكِتَابِ
- ☐ قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ
- ☐ مَوَارِدُهُ
- ☐ وَصْفُ الأَصْلِ الخَطِّيِّ المُعْتَمَدِ
- ☐ مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ
- ☐ نَمَاذِجُ مِنْ صُوَرِ الأَصْلِ الخَطِّيِّ المُعْتَمَدِ

تَوْثِيقُ نِسْبَةِ النَّصِّ المُحَقَّقِ إِلَىٰ مُصَنِّفِهِ

ذُكر في فهرس مكتبة الأوقاف العامَّة ببغداد[١] رسالةٌ بعنوان: (رسالة في الانتصار للحنابلة)، وهي منسوبةٌ فيه إلى العلَّامة شمس الدِّين ابن عبد الهادي (٧٠٤-٧٤٤هـ)، وقد اعتُمد في هذه النسبة على تعليق ورد في غاشية النسخة بخطِّ النَّاسخ، ونصُّه: (وجدنا في النسخة التي حررنا عليها هذه النسخة ما لفظه: الظَّاهر أن هذا التصنيف من كلام الإمام العلامة شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسيِّ تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى).

وهو صريحٌ في كون هذه النِّسبة صادرةً عن اجتهادٍ لا نقل[٢].

وبعد قراءة النَّصِّ المحقَّقِ ودراسته ظهر لي أنَّ مصنِّفه شيخُ الإسلام ابن تيميَّة، وأنَّه الذي سُمِّي ضمن مصنَّفاته بـ«**قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذِكر محاسنه**»؛ وذلك لأدلَّة وقرائن داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ، وهي[٣]:

أوَّلًا: أنَّه قد نقل من هذا الكتاب جملةٌ من المؤلِّفين -كما سيأتي (ص٨١)، وكما هو مبيَّنٌ في هوامش التَّحقيق-، ومنهم من صرَّح بالنقل والعزو للمؤلِّف[٤]:

(١) «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد» (٢/ ٥٤٧).

(٢) سيأتي مزيد تفصيلٍ وبيانٍ في عدم صحَّة هذه النِّسبة (ص٤٠).

(٣) تنبيه: تخفَّفتُ من النُّقول قدر المستطاع واقتصرتُ في غالبها على نقلٍ واحدٍ للتمثيل وأحلتُ على بقيَّة المواضع، واكتفيتُ في غالب النُّقول بذِكر طرفيه دون إيراده بتمامه؛ طلبًا للاختصار ورجاء أن يكون المبحث في ربع حجمه أو أقلَّ.

(٤) ثمَّ موضعٌ محتملٌ، وهو قوله (ص٢١٤): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء... أهل الأهواء)، =

النَّقل الأوَّل: قوله: (ص١٦٨-١٦٩): (وذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ... وإلا فما أحدث اعتقادًا لم يسبقه إليه الصَّحابةُ والتَّابعون أصلًا)، ورد بتمامه في «**صلح الإخوان**» (ص٢٢-٢٣) -وعنه في «**منهاج التَّأسيس**» (ص٢٠٨)-، وقال في أوَّله: (النَّقل الخامس عشر: قال [أي ابن تيمية] في كتاب ذكر فيه الانتصار للإمام أحمد بن حنبل ما نصُّه...).

النَّقل الثاني: قوله (ص٢١٤-٢١٥): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء... هذا وكتابُهم واحدٌ، ودينُهم واحدٌ، ونبيُّهم واحدٌ)، ورد بتمامه في كتاب «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٣)، وقال في أوله: (قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له).

ثانيًا: أنه قد ذكر ابن رشيِّق وابن عبد الهادي[1] أنَّ للشَّيخ (قاعدة كبيرة في تفضيل مذهب أحمد وذكر محاسنه، نحو مجلد)، وهذا يصدق على كتابنا من جهة العنوان أوَّلًا ومن جهة المضمون ثانيًا، وبيان ذلك:

□ ورد في خاتمة النُّسخة ما نصُّه: (نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهب أحمد وذِكرُ محاسنه والذَّبُّ عنه).

□ من قوله (ص١٠٨): (وأمَّا ما ذكرتَ من الكذب على أحمد بن حنبلٍ في معتقده، وأنَّه بريءٌ ممَّا نسبوه الحنابلةُ إليه، وأنَّه كيف يُظنُّ بأحمد بن حنبلٍ...) إلى قوله (ص١٢٠): (... وإذا قستَ هذا بما يُوجد في غيرهم من أنواع البدع الكبار العظام؛ علمتَ أنَّهم أقربُ الطَّوائف إلى السُّنَّة، بل أبعدُها عن البدعة. ولم يُعلم في طوائف الإسلام طائفةٌ سَلِمَت كلُّها عن جميع البدع، بل لا بُدَّ أن

= حيث حكى ابنُ مفلح نحوه في «الفروع» (١١/ ٣٤٣) ونسبه إلى الشَّيخ، وهو يشبه أنَّ يكون نقلًا مختصرًا عن موضعنا. وقد ورد للشَّيخ عدَّة مواضع في تقرير هذه المسألة -كما سيأتي (ص٣٢)-، إلا أنَّ أشبهها بما في «الفروع» هو موضعنا هذا.

(١) انظر: «**أسماء مؤلفات ابن تيمية-الجامع**» (ص٣٧٥)، «**العقود الدرية**» (ص٧٥).

يُوجد في كلِّ طائفةٍ مَن ابتُلي ببعض البدع، والموجودُ في أصحاب أحمد نادرٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم)؛ هو في الذَّبِّ عن الحنابلة وإنصافهم وتجلية حالهم ونحو ذلك.

□ قوله (ص١٠٨): (فقد تقدَّم -أصلحك الله- بيانُ أصل هذا النَّقل، وأنَّ نقل هذا عن الحنابلة كذبٌ عليهم...)، صريحٌ في كونه قد تقدَّم له في القسم المفقود من الكتاب الذَّبُّ عن الحنابلة أيضًا.

□ ما ورد في (ص٢٢١-٢٢٨، ٢٤٠-٢٥٨) من الكلام على فضائل الإمام أحمد وما امتاز به.

ثالثًا: أنَّه حكى في هذا الكتاب حكايتين، وقد حكاهما أيضًا في موضع آخر، وصرَّح في كلا الموضعين بالتَّحديث، قال في (ص١٦٩-١٧٠): (وحدَّثني الشَّيخ العارفُ أبو عبد الله محمَّدُ بن عمر بن أبي بكر بن قِوَامٍ... وحدَّثني الشَّيخُ العارفُ أبو الحسن ابن غانمٍ غيرَ مرَّةٍ...).

وقال في «الاستقامة» (١/ ٨٧-٨٨): (وكذلك حدَّثني الشَّيخ أبو الحسن ابن غانم... وحدَّثني أيضًا الشَّيخ محمد بن أبي بكر بن قِوَام...).

رابعًا: ما عُرف عن الشَّيخ من المعهودات واللَّزمات: الوَحْدة في الروايات (الألفاظ والسِّياقات/ النِّسبة والعزو)، وفي الأساليب والتَّراكيب، وفي النُّقولات والتَّقريرات والموضوعات:

□ الرواية:

- الألفاظ والسياقات:

١- (ص١٧٢): (وقوله: «يَعجَبُ رَبُّنَا مِن رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأسِ جَبَلٍ شَظِيَّةٍ يُؤذِّنُ ويُقِيمُ»)، ذكره بهذا اللفظ في: «جواب الاعتراضات» (ص٥)، «الأكملية» (ص١١٠)، ولم أقف عليه عند غيره.

٢- (ص١٧٧): (وكما وقع في موضعٍ من «البخاريِّ»: «وأمَّا النَّارُ فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ»، فخالف الرَّاوي...)، ذكره بهذا اللفظ ونحوه في: «الفتاوى» (١٣/ ٣٥٣)، «المنهاج» (٥/ ١٠١)، «فصل في السنن الراتبة والعارضة» (ق٣٣٤)، ونقله عنه ابن القيم وصرَّح في مواضع بنسبته إلى الشَّيخ، انظر: «زاد المعاد» (١/ ٢٥٦، ٥٥٠-٥٥١)، «تهذيب سنن أبي داود» (٣/ ٢١٨)، «طريق الهجرتين» (٢/ ٨٥٠)، «حادي الأرواح» (٢/ ٧٥٤، ٨٠١)، «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٢٣٠). وفي البخاري (٧٤٤٩): «وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ».

٣- (ص١٤٨): (وهو قولُه ﷺ: «إِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَكُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ»)، ذكره بهذا اللفظ في «الفتاوى» (٣٥/ ٢٢)، ولم أقف عليه عند غيره.

٤- (ص١٦٤): (ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة التَّأويل أو القياس)، وهو نقلٌ متكرِّرٌ في كلام الشَّيخ واشتهر من طريقه، انظر: «البيان» (٥/ ٤٦٠)، «جواب الاعتراضات» (ص٥٨)، «الإيمان» (ص٩٩، ٣٠٧)، «التدمرية» (ص١٠٧)، «القواعد الفقهية» (ص٢٥٥)، «تنبيه الرجل العاقل» (ص٢٠٥)، «قاعدة السنة والبدعة» (ق٣)، «الفتاوى» (١٧/ ٣٥٥) (١٩/ ٧٥)، «جامع المسائل» (٢/ ١٩٠)، «جامع الفصول» (٢/ ١٩٧).

٥- (ص١٢٢): (قال الإمام أحمدُ: صحَّ فيهم الحديثُ من عشرة أوجهٍ)، وهو نقلٌ متكرِّرٌ في كلام الشَّيخ واشتهر من طريقه، انظر: «الفتاوى» (٣/ ٢٧٩) (١٠/ ٣٩٣) (١٩/ ٧٢، ٨٦) (٢٨/ ٤٧٢، ٥١٢)، «الفرقان بين الحق والبطلان» (ص٢٠٣)، «جامع المسائل» (٥/ ١٥٧) (٧/ ٥٣)، «الإيمان الأوسط» (ص٣١٥)، «النبوات» (١/ ٥٦٥).

٦- (ص١٦٨): (وقال الجنيد بن محمَّدٍ: عِلمُنا هذا مقيَّدٌ بالكتاب والسُّنَّة، فمن لم يقرأ القرآن ولم يكتب الحديث؛ لم يصلح له أن يتكلَّم في طريقنا)، وهو موافقٌ لسياقه له كما في «الدرء» (٥/ ٣٤٩)، «جامع المسائل» (٤/ ٥٧)، «الفتاوى» (١٠/ ٧١٩) (١١/ ٢١٠، ٥٨٥، ٥٩٥)، «المنطقيين» (ص٥١٥)، «الصفدية» (ص٢٥٥)، «الرد على الشاذلي» (ص٢٢).

٧- (ص٢٢١): (قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾(١))، قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ﴾ في الأصل: «وجعلناهم»، وهذا السهو في كتابة الآية متكرِّرٌ في كتب الشَّيخ، انظر: «البيان» (٦/ ١٢٠) في (ل، ك، ع)، «الأصبهانية» (ص٤٥٢)، «أقسام القرآن» (ص٨٠، ٨٦)، «تفسير أول العنكبوت» في (ل، ك) -وصوَّبها أحدهم في (ك)- وهو ظاهر خطِّ الشَّيخ، «الاقتضاء» (١/ ١٢٠) في أحمد الثالث (٤٩٣) (١٠/ ظ، س٦) الإمام (٩٠٩٤) (١٤/ و، س٩) شستربيتي (٤١٦٠) (١٤/ و، س٣) برنستون (٣٦٤٢) (٩/ ظ، س٨) الظاهرية (٢٩٨٢) (١٢/ و، س١٧) -لكنها «لهم»-، «الاستقامة» (١٢/ ظ، س١١) (١١٠/ و، س الأخير) (١٨٢/ و، س قبل الأخير)، «التحفة العراقية» الظاهرية (١٤٧/ و، س١٤)، «قاعدة السنة والبدعة» (٤/ ظ) (٦/ ظ)، رسالة بخطِّ السُّرَّمرِّي (٢١/ ظ)، «قاعدة في الصبر-جامع المسائل» (١/ ١٦٨) برنستون (٤٠٩٥) (٣/ و، س٦) تونس (١٤٦/ ظ، س قبل الأخير).

- **النسبة والعزو:**

١- (ص١٤٧): (وقال النَّبيُّ ﷺ فيما رُوي عنه بأسانيدَ جيِّدةٍ من حديث أبي رافعٍ والمقدام بن معديكرب وأبي ثعلبة الخشنيِّ وغيرِهم: «لَا أُلْفِيَنَّ

---

(١) السجدة: (٢٤).

أَحَدَكُم مُتَّكِئًا...»)، عزاه إليهم في غير موضع، ولم أقف عليه من حديث أبي ثعلبة، انظر: «الإيمان» (ص٤٢)، «جواب الاعتراضات» (ص١٤)، «الفتاوى» (١/ ٧) (١٩/ ٨٥)، «قاعدة السنة والبدعة» (٢/ و)، «إجازة ابن تيمية لمهذب الدين» (ص٨).

٢- (ص١٩٥): (بل الأمر فيهم كما قال عبدُ الرَّحمن بن مَهدي: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم)، عزاه لابن مهدي في «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٤٣)، «المنهاج» (٧/ ٣٧)، «تفسير آيات أشكلت» (١/ ٣٧١)، وفي «الاقتضاء» (١/ ٨٥): (ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره)، وفي «جواب الاعتراضات» (ص٨٧) قال: (ويُروى عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي أو أحدهما)، ولم أقف عليه عن ابن مهدي، وروي مثله عن وكيع.

٣- (ص٢٠١): (ولهذا روى الحسن في مراسيله عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «الأَنَاةُ مِن اللهِ، والعَجَلَةُ مِن الشَّيطَانِ»)، عزاه إلى الحسن في «شرح العمدة» (٢/ ٦١٢)، وهو من حديث سهل بن سعد السَّاعدي ﷺ، وأما حديث الحسن فلفظه: «إِنَّ التَّبَيُّنَ مِنَ الله والعَجَلَةَ مِنَ الشَّيْطانِ؛ فَتَبَيَّنُوا».

□ الأساليب والتراكيب:

١-(ص٢٠٠): (ثُمَّ رُجحانُ أحدهما على صاحبه في الدَّار الآخرة فيه تفصيلٌ ليس هذا موضعه)، وهذا يتكرَّر في كلامه كثيرًا، انظر: «الفتاوى» (٢/ ٤١٠) (٤/ ٣٩٤) (١٢/ ٣١٩) (١٥/ ٢٧٢) (١٦/ ٤٧٦، ٤٧٨) (٢٢/ ١٧٢) (٣٠/ ٩، ٣٤٦) (٣٥/ ٩٧)، «جامع المسائل» (٦/ ١١) (٨/ ٤١٩)، «تنبيه الرجل العاقل» (ص٨٣، ٢٠٨، ٤٩٥)، «الاقتضاء» (٢/ ٥٢)، «الدرء» (٥/ ٢٨٥)،

«الرد على السبكي» (ص٥٨٤)، «بيان الدليل-الفتاوى الكبرى» (٦/ ٧٢)، «رسالة إلى أهل طبرستان وجيلان» (ق٩٨)، «السبعينية» (ص١٩٢)، «جواب الاعتراضات» (ص١٦٣)، «الانتصار» (ص٤٧).

٢- (ص٢١١): (فـ«الكلامُ» إنَّما هو كلامٌ لمن قاله مبتدئًا به، لا لمن قاله مبلِّغًا عن غيره مؤدِّيًا له عنه)، وهذا النَّحتُ قرَّره في مواضع متعدِّدة بألفاظ متقاربة، واستحسنه الخصوم في مناظرة الواسطيَّة، انظر: «الواسطية» (ص٩٠)، «الفتاوى» (٣/ ١٧٦، ١٩٩، ٢٠٨، ٤٠١) (١٢/ ١٣٧، ٢٤١، ٢٧٩، ٣٧٨، ٤٦٣) (٣٣/ ١٧٢)، «جامع المسائل» (٨/ ١٨٥) (٩/ ٣١)، «التسعينية» (٣/ ٩٦٣)، «الجواب الصحيح» (٤/ ٣٤٨)، «جامع الرسائل» (١/ ١٦١)، «الدرء» (١/ ٢٥٦).

٣- (ص١٤٩): (فلا نسلِّم أنَّ «الحديث» حشوٌ، ولا نسلِّم أنَّه متناقضٌ، ولا أنَّ العقل الصَّريح يناقض الحديث الصَّحيح)، (ص٢٠٤): (كلُّ ما عُلم حدوثُه بصريح العقل أو صحيح النَّقل...)، وهذا التَّقابل متكرِّرٌ في كلامه.

٤- (ص١٦٦): (وإنَّما غاية ما يُنكَر على بعضهم: بعضُ «فروعِ التَّجهُّم» التي هي يسيرةٌ بالنِّسبة إلى ما فوقَها)، ذكر هذا التَّركيب الإضافي في: «البيان» (١١١/ ظ)، «الفتاوى» (١٢/ ٣٥٨).

٥- (ص٢٤٣): (وليس الغرضُ من الرِّجال إلا الأقوالُ، فسواءٌ كان أحمدُ فاضلًا أو مفضولًا؛ ليس لنا غرضٌ إلا في معرفة القول الرَّاجح؛ فهذا هذا)، وهذا الأسلوب والتَّركيب متكرِّرٌ جدًّا في كتبه لأدنى مطالِع.

٦- (ص٢٠٨): (فإنَّ الخوض في أسماء الله وصفاته وكلامه أوقعَ كثيرًا من الأُمَّة في متاته ومحاراتٍ)، انظر: «الدرء» (١/ ١٨٧).

٧- (ص١٧٩): (وقد نبَّهنا بذلك تنبيهًا يسيرًا على انحراف من نسب الحديثَ إلى أهل الحشو، وأنَّه غالطٌ غَلَطًا قبيحًا جِدًّا جِدًّا، وأنَّه إن لم يعذره الله بالجهل الذي قد يُعذر به صاحبُه؛ وإلا فهو كافرٌ)، (ص٢٣٦): (وإنَّما ذاك لأنَّ العقل إن لم يعرف مرتبة الأشخاص ويستحضرها استحضارًا جيِّدًا؛ وإلا فما في النُّفوس من إرادة العلوِّ يحمله على أنَّه إذا اعتقد أنَّ متبوعه أفضلُ من غيره؛ أعرض عن ذلك وكرهه، وربَّما يكره ذكره لما فيه من المزاحمة لمتبوعه)، وهذا الأسلوب -(إن لم... وإلا فـ)- متكرِّرٌ في كلامه، انظر: «**النبوات**» (١/ ٣٢٠)، «**قلب الدليل**» (ص٦٣، ٦٦)، «**الانتصار**» (ص٢٦١).

٨- (ص٢٤٤): (بل للشَّافعيِّ ﷺ في أولئك الشُّيوخ وأتباعهم من الكلام ما لا أحبُّ حكايتَه)، انظر: «**جواب الاعتراضات**» (ص١٦١، ١٦٣)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٤٠٠) (٢٢/ ٦٦).

٩- (ص١٥٠): (إذا تأمَّله اللَّبيب...)، (ص١٧٥): (إذا استقرأه اللَّبيب العاقل... ولا يغترُّ اللَّبيب بما...)، وهذا الأسلوب متكرِّرٌ جدًّا جدًّا في كلامه، انظر على سبيل المثال: «**التسعينية**» (٢/ ٤٩٦، ٥٥١)، «**بيان الدليل-الفتاوى الكبرى**» (٦/ ٣١، ٧٤، ١٤٣، ١٦٦، ٢٣٧)، «**الدرء**» (٣/ ٤٢٧) (٥/ ٩٤)، «**البيان**» (١/ ٤٥٧)، «**المنهاج**» (٧/ ٩)، «**الفتاوى**» (٥/ ٢٠٦، ٢١٢، ٣٤٠) (٢١/ ٢٩٠) (٣٣/ ١٧٢)، «**جامع الفصول**» (١/ ١٠٩)، «**الرد على السبكي**» ص٢٧٢، ٥٣٧، ٥٦٣).

□ **النقولات والتقريرات والموضوعات:**

١- (ص١٦٨): (وذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ -الفقيه الصَّالحُ، صاحبُ الشِّعر المشهور- ونَظَمَهُ في شِعْره: أنَّ الشيخ العارف عليَّ ابن إدريسَ حدَّثه أنَّه سأل الإمامَ الأوحدَ أبا محمَّدٍ عبدَ القادر بنَ أبي صالحٍ

الجيليِّ، فقال: يا سيِّدي، هل كان لله وليٌّ على غير اعتقاد أحمد ابن حنبلٍ؟ فقال: لا كان ولا يكون!)، ونقلها في: «الدرء» (٥/ ٥)، «الاستقامة» (١/ ٨٥) وقال فيه: (كما ذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ ونظمه في قصائده عن الشَّيخ علي بن إدريس...).

٢- (ص١٦٤): (ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة التَّأويل أو القياس)، والشَّيخُ كثير النَّقل والحفاوة بهذه الكلمة للإمام أحمد، انظر ما سبق من الإحالات (ص١٢).

٣- (ص١٢٢): (قال الإمام أحمدُ: صحَّ فيهم الحديثُ من عشرة أوجهٍ)، ذكره مرارًا -انظر ما سبق من الإحالات (ص١٢)-. وذكره دون نسبة في «المنهاج» (١/ ٦٨)، «الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

٤- النقل عن حرب الكرماني في آخر مسائله للإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (ص١٣٤): (هذا مذهبُ أئمَّة العلم...)، وهو من النُّقول المتكرِّرة عند الشَّيخ، انظر: «الاقتضاء» (١/ ٤٢٠)، «الاستقامة» (١/ ٧٠)، «البيان» (٢/ ٦١٧) (٢٤٣/ ظ، ٣٠١/ و)، «الدرء» (٢/ ٧، ٢٢)، «المنهاج» (٧/ ٢٤٤)، «الأصبهانية» (١/ ٣١٣)، «شرح حديث النزول» (ص١٩٤، ٤٥٧).

٥- (ص٢٢٢-٢٢٣): (كما ذكره الأشعريُّ في كتابه «الإبانة» وفي كتاب «المقالات»، وكما يدلُّ عليه مصنَّفاتُهم. فإنَّه قال في «الإبانة» لما قيل له: قد أنكرتَ ما قاله الجهميَّةُ...)، وهو من النُّقول المتكرِّرة عند الشَّيخ، انظر: «الحموية» (ص٤٩٩)، «البيان» (١/ ١٠٧-١٠٨) (٢/ ٥٩١-٥٩٢) (٣/ ٣١٠-٣١٢) (٤/ ٢٨٥-٢٨٦)، «التسعينية» (٣/ ١٠١٣)، «الدرء» (٥/ ٦-٧) (٧/ ١٠٣-١٠٤)، «المنهاج» (٢/ ٢٢٨)، «الفتاوى» (٣/ ٢٢٤) (٥/ ١٤١، ١٨٨) (١٢/ ٣٦٣)، «جامع المسائل» (٩/ ٢٣)، «الأصبهانية»

(ص٤٥٦)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٩٩)، «**قاعدة جليلة في إرادة الرب تعالى**» (٤٤/ ظ).

وكذا الموضع المشار إليه من «**المقالات**»، انظر: «**الحموية**» (ص٤٩٣-٤٩٧)، «**البيان**» (١/ ٧٦-٧٨) (٢/ ٥٢٨-٥٣٢) (٣/ ٣٥٧-٣٦٩) (٨/ ١٨٨-١٨٩)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٦٨-٤٧٩)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤٣٩-٤٤٠)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٢٩)، «**الأصبهانية**» (١/ ٣١٠-٣١١، ٤٥٦)، «**المنهاج**» (٢/ ٢٢٨) (٨/ ٩)، «**الدرء**» (٢/ ٢٥-٢٦)، «**الفتاوى**» (٥/ ١٨٦) (١٦/ ٣٠٨).

٦- (ص١٥٦-١٥٧) النقل عن أبي الحسين البصري في «**غرر الأدلة**»: (لا يثق أحدٌ بصحَّة...)، نقله في «**الدرء**» (٨/ ١٧-١٨) (٩/ ١٣٣-١٣٤).

٧- (ص١٢٦-١٢٧) النقل عن أبي حاتم الرَّازي في «**الزينة**»: (ذكر أبو حاتمٍ هذا في كتاب «**الزِّينة**»: بابٌ في ذكر ألقاب الفِرَق في الإسلام...، باب أصحاب الحديث: أمَّا «**أصحاب الحديث**» فسُمُّوا بذلك...)، أشار لبعضه في «**المنهاج**» (٢/ ١٠٥).

٨- النقل عن أبي سليمان الدَّاراني والجنيد (ص١٦٨)، وهو من النُّقول المتكرِّرة في كتبه، انظر: «**الاستقامة**» (١/ ٩٥، ٩٧، ٢٤٩) (٢/ ٩٥، ١٤١)، «**المنطقيين**» (٥١٥)، «**الصفدية**» (ص٢٥٤-٢٥٥)، «**الدرء**» (٥/ ٣٤٩)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٦٩٤، ٧١٩) (١١/ ٢١٠، ٥٨٥، ٥٩٥)، «**جامع المسائل**» (٤/ ٥٧)، «**بيان التوحيد الصحيح**» (٥/ ظ)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٢).

٩- (ص١١١): (وكذلك أصحابُ مالكٍ؛ فإنَّ **أكثرهم ثقاتٌ** -وإن كان فيهم من هو أوثقُ؛ كابن وهبٍ وابن القاسم-، **وفيهم من اتُّهم بالكذب**؛ كحبيبٍ كاتبِ مالكٍ، فإنَّ أهل الحديث اتَّفقوا على أنَّه كذَّابٌ؛ حتَّى كَذَبَ على

مالكٍ في السُّنَّة، فروى عنه أنَّه تأوَّل قولَه: «**يَنزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا**» أنَّه: ينزل أمرُه ورحمتُه)، وفي «**الفتاوى**» (١٦/ ٤٠٥): (وكذلك نقل عن مالك رواية أنه تأول «**ينزل إلى السماء الدنيا**» أنه ينزل أمرُه. لكن هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذاب باتفاقهم)، وفي «**شرح حديث النزول**» (ص٢١٠): (وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك، رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب، لكن هذا كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل)، وفي «**حكاية المناظرة في الواسطية-جامع المسائل**» (٨/ ١٩٤): (**فقال لي بعض الحاضرين**: فقد روي عن مالك أنه قال في حديث النزول: ينزل أمره. **فقلت**: هذا رواه حبيب كاتبه، وهو كذاب).

١٠- الكلام على رسالة الإصطخريِّ (ص١٣٣-١٣٤)، قرَّره في «**الاستقامة**» (١/ ٧٣)، والتوافق بين الموضعين في وجوه النقد ظاهرٌ جدًّا!

قال (ص١٣٣-١٣٤): (وقد رويناها بإسنادٍ آخر عن **أبي العبَّاس أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخريِّ** من طريقين أو أكثر شاميَّةٍ: عن عبد الله بن محمَّد بن جعفرٍ النَّهاوَندِيِّ، عن أبي بكرٍ محمَّد بن إبراهيم بن زُوزان، عن الإصطخريِّ، وفيها تسميةُ الجهميَّة لهم: «**مشبِّهةً**»، والرَّافضة لهم: «**ناصبةً**»، ونحو ذلك، وليس فيها لفظُ «**الحشويَّة**». **وفي هذه الرِّسالة أيضًا نَظَرٌ**:

- فإنَّ فيها ألفاظًا كثيرةً ليست محفوظةً عن أحمدَ من غير هذا الوجه.
- ولا تشبه كلامَه الثَّابت عنه.
- ولا ذكرها المعتنون بجمع كلامه في «**السُّنَّة**» -كأبي بكرٍ الخلَّال-.
- ولا رواها المعروفون من أصحابه أو غيرهم. بل بعضُ المتأخِّرين من أصحابه اعتمد على بعض ما فيها فنقله عن أحمدَ كما رُويت له بالإسناد، ومنهم: أبو القاسم عبد الرحمن ابن منده، والقاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء.

□ وقد رأينا الكلام الذي في هذه **الرِّسالة** بعينها ذكره أبو محمَّدٍ حربُ بن إسماعيلَ الكرمانيُّ...، وساق بألفاظه كلاما طويلًا نحوًا من الكلام المنقول عن أحمد في رسالة أبي العبَّاس الإصطخريِّ وأحمد بن وهب القُرشيِّ).

وفي «**الاستقامة**» (١/ ٧٣): (وقد نُقل في رسالة عنه إثبات لفظ الحركة -مثل ما في العقيدة التي كتبها حرب بن إسماعيل-، وليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها؛ فإني تأملت لها ثلاثة أسانيد مظلمة برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المعنيُّون بجمع كلام الإمام أحمد كأبي بكر الخلال في كتاب «**السنة**» وغيره من العراقيين العالمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقل كلام الإمام، لا سيما مثل هذه الرسالة الكبيرة وإن كانت راجت على كثير من المتأخرين).

١١- (ص١٢٠) عن الحنابلة: (وإذا قستَ هذا بما يُوجد في غيرهم من أنواع البدع الكبار العظام؛ **علمتَ أنَّهم أقربُ الطَّوائف إلى السُّنَّة، بل أبعدُها عن البدعة**. ولم يُعلم في طوائف الإسلام طائفةٌ سَلِمَت كلُّها عن جميع البدع، بل لا بُدَّ أن يُوجد في كلِّ طائفةٍ مَن ابتُلي ببعض البدع، **والموجودُ في أصحاب أحمد نادرٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم**)، وفي «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٨٦): (وأهل البدع في غير الحنبلية أكثر منهم في الحنبلية بوجوه كثيرة... وفي الحنبلية أيضا مبتدعة؛ وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر)، وفي «**أصول الأئمة الأربعة-الملحق**» (ص٢٦٢): (وأما أهل الرأي... ولهذا كان المُتَّبِعون لهم فيهم من جميع أهل الأهواء... بخلاف أصحاب الشافعي فإن البدع فيهم أقل بكثير جدًّا، والغالب عليهم بُعْدُهم عن هذه البدع الكبار، وإن انتسب إلى الشافعي أفراد من المعتزلة والجهمية والرافضة فذلك قليلٌ موجودٌ أيضًا. وأما أصحاب مالك فأكثر بُعدًا من أهل الأهواء، وهي فيهم أقل...

وهم في أصحاب أحمد أقل من الجميع، وما فيهم من البدع فهو أخف من بدع غيرهم...).

١٢- (ص١٤٨): (وما ثبت الرُّخصة فيه: إمَّا أن يُمنع كونُه بدعةً شرعيَّةً، وإن كان يُسمَّى بدعةً في اللُّغة؛ كقول عمر: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ». وإن سُلِّم أنَّه بدعةٌ شرعيَّةٌ؛ فمخصوصٌ من العموم، فيبقى العمومُ حُجَّةً فيما عدا صورةِ التَّخصيص...)، وفي «**قاعدة السنة والبدعة**» (ق٢): (لكن لا بُدَّ لمن سلك هذه الطَّريقة **أن يقول**: ما ثبت حُسنه من هذه البدع؛ فإنَّه مخصوصٌ من العموم، فيبقى النَّصُّ العامُّ حجَّةً فيما عدا صورة التَّخصيص كسائر العمومات المخصوصة... **أو يفرِّق** بين البدعة اللُّغويَّة والشَّرعيَّة)، وفي (ق٥): (وعلى هذا يقول عمر: «نعمت البدعة هذه»؛ لأنَّها بدعةٌ في اللُّغة)، وفي «**الاقتضاء**» (٢/ ٨٨): (وأما المعارضات؛ فالجواب عنها بأحد جوابين: **إما أن يقال**: إن ما ثبت حسنه فليس من البدع، فيبقى العموم محفوظًا لا خصوص فيه، **وإما أن يقال**: ما ثبت حسنه فهو مخصوص من العموم، والعام المخصوص دليل فيما عدا صورة التخصيص)، وفي (٢/ ٩٥): (وأما قول عمر: «نعمت البدعة هذه»... ثم نقول: أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك: «بدعة» مع حسنها، وهذه تسمية لغوية، لا تسمية شرعية)، وفي «**الفتاوى**» (١٠/ ٣٧١): (وما سمي «بدعة» وثبت حسنه بأدلة الشرع؛ فأحد الأمرين فيه لازم: **إما أن يقال**: ليس ببدعة في الدين وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة. كما قال عمر: «نعمت البدعة هذه»، **وإما أن يقال**: هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح كما يبقى فيما عداها على مقتضى العموم كسائر عمومات الكتاب والسنة. وهذا قد قررته في «**اقتضاء الصراط المستقيم**» وفي «**قاعدة السنة والبدعة**» وغيره).

١٣- (ص١٤٨) تقريره بأنَّ قول عمر: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ» من البدعة اللغوية لا البدعة الشَّرعيَّة، قرَّره في: **«الاقتضاء»** (٢/ ٩٥)، **«قاعدة السنة والبدعة»** (ق٥)، **«الفتاوى»** (١٠/ ٣٧١) (٢١/ ٣١٩) (٢٢/ ٢٢٢، ٢٣٥) (٢٧/ ١٥٢) (٣١/ ٣٦)، **«المنهاج»** (٨/ ٣٠٨)، **«مسائل في النيَّة»** (٩٧/ ظ، ١٠٥/ ظ)، **«مسائل في السماع»** (٧٤/ ظ).

١٤- (ص١١١) تقريره لبطلان الرِّحلة المشهورة عن الإمام الشَّافعي، انظر: **«قاعدة العقود»** (ص٨١)، **«الفتاوى»** (٢٠/ ٣٣١)، **«جامع الفصول»** (١/ ٩٥).

١٥- (ص١١٣): (القدْر الذي يزعم... لهذه المقالة)، وهذا قد قرَّره مرارًا، انظر: **«التسعينية»** (٣/ ٨٧٠)، **«الفتاوى»** (٣/ ٢٠٨) (٧/ ٦٥٩) (٨/ ٤٠٧) (١٢/ ١٦٧، ٢١١، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٨١، ٣٦٠، ٤٢٣)، **«جامع المسائل»** (٧/ ٨١).

١٦- (ص١١٧): (فلو كان -أصلحك الله- بعضُ أصحاب أحمد قد قال بـ«أنَّ المدادَ وصوتَ العبد قديمٌ»...)، نفيه لهذه المقالة عن أحمد وأصحابه قرَّره في عدَّة مقامات، انظر: **«التسعينية»** (٣/ ٨٧٠)، **«الدرء»** (٢/ ٣١١)، **«الفتاوى»** (٣/ ١٧٠، ٢٠٨) (٧/ ٦٦٠) (١٢/ ١٦٧، ١٧٩، ٢٣٧)، **«جامع المسائل»** (٧/ ٨٢) (٨/ ١٨٤)، **«مسألة في الكلام واللفظ والصوت»**، **«مسألة في أن القرآن كلام الله وليس عبارة عنه»** -كلاهما قيد النشر-.

١٧- (ص١١٨-١١٩): (بل في كثيرٍ منها... فما علمناه قاله أحدٌ)، ما ذكره من إنكارهم على القائل والنَّاقل، وحكايته لاختلافهم في اللفظ ومقالات بعضهم، وإنكار جمهورهم، والإشارة لبسط الخلال في **«السنة»** القولَ فيهم ونقله عن جمعٍ من أصحابه، والإشارة لمصنَّف الحافظ محمد بن نصر= قرَّره

في: **«الفتاوى»** (٧/ ٦٥٥) (١٢/ ٣٥٩، ٣٧٣)، **«جامع المسائل»** (٧/ ٧٦)، **«التسعينية»** (٣/ ٨٧٠).

١٨- (ص٢٤٠): (وذَكَرَ طاعةَ الرَّسول ﷺ في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا)، قرَّره في: **«السبعينية»** (ص٥٠٧)، **«الفتاوى»** (١/ ٦٧) (١٩/ ١٠٣) (٢٢/ ٣٢٠)، **«مسألة في عصمة الأئمة»** (ق١)، وفي **«الصارم»** (ص٥٦): «ثلاثة وثلاثين»، وفي **«الفتاوى»** (١/ ٤) (١٩/ ٨٣، ٢٦١) **«البيان»** (٨/ ٢٣٩)، **«جامع المسائل»** (٤/ ٣٨)، **«قاعدة السنة والبدعة»** (١٠/ و): «نحو -أو: قريب- من أربعين موضعًا».

١٩- (ص١٢٥): (فهذا الاسم -وهو قولنا: «حَشوِيٌّ»- أوَّلُ من تكلَّم به: المعتزلةُ ونحوهم...)، قرَّر هذه الأوليَّة في: **«البيان»** (٢/ ١٢٧)، **«الفتاوى»** (٣/ ١٨٥) (١٢/ ١٧٦)، **«المنهاج»** (٢/ ٥٢٠)، **«الدرء»** (٧/ ٣٥١)، **«الانتصار»** (ص٢٠٩).

٢٠- (ص١٢٥): (فممَّن ذكره: أبو حاتمٍ الرَّازيُّ المتكلِّمُ -ليس هو أبا حاتمٍ الرَّازي الحافظ المشهور، وإنَّما هو متكلِّمٌ يذهب مذهبَ المعتزلة الإماميَّة، وله كتابٌ في الرَّدِّ على محمد بن زكريا المتطبِّب؛ ردَّ عليه إلحادَه في الدِّين وطعنَه على الأنبياء-، ذكر أبو حاتمٍ هذا في كتاب «الزِّينة»...)، قال في **«الأصبهانية»** (ص٣٥٧): (ولابن زكريَّا المتطبِّبِ الملحدِ حكايةٌ مشهورةٌ، ذكرها أبو حاتِمٍ صاحبُ «كتاب الزِّينة»، وردَّ عليه فيما تكلَّم به من الإلحاد والقدح في الأنبياء)، وأشار لذلك أيضًا في **«قلب الدليل»** (ص٨٠، ٨٦).

٢١- (ص١٤٦): (وإذا كان الله قد أنزل على نبيِّه الكتاب والحكمة وذكر ذلك في غير موضع من كتابه...)، قرَّره في مواضع، انظر: **«الجواب الصحيح»** (١/ ٣٦٨) (٣/ ١٨)، **«جامع الفصول»** (٢/ ٢٥٩)، **«الفتاوى»**

(٦/١) (١٩/ ١٧٥) قال فيه: (والرسول أنزل الله عليه الكتاب والحكمة كما ذكر ذلك في غير موضع وقد علم أمته الكتاب والحكمة كما قال).

٢٢- (ص١٤٦): (فمعلومٌ أنَّ العلم المأخوذ عن رسول الله ﷺ إمَّا القرآنُ وإمَّا الحديثُ؛ فـ«**الحكمة**» هي حديثُه)، وهذا التَّفسير للحكمة ذكره مرارًا: «**الإيمان**» (ص٣٤)، «**الصفدية**» (ص٢٦٠)، «**النبوات**» (٢/ ٦٧٢)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ١٠، ١٨)، «**إجازة ابن تيمية لمهذَّب الدين**» (ص٧)، «**الفتاوى**» (٦/١) (٣/ ٣٦٦) (٥/ ١٦٢) (١١/ ٥٦٠) (١٩/ ١٧٥) (٢٨/ ٤٤١)، «**جامع المسائل**» (٣/ ٧٠) (٤/ ١٦١) (٦/ ٢٤٢)، «**جامع الفصول**» (٢/ ٢٥٩)، «**جواب الاعتراضات**» (ص١٣، ٥٨)، «**الأصبهانية**» (ص٨٢٨).

٢٣- (ص١٤٦): (وإذا كان الله قد أنزل على نبيِّه الكتاب والحكمة وذكر ذلك في غير موضع من كتابه؛ كقوله عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾[1]، وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[3]، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[5]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[6]، وقال في «**النبوات**» (٢/ ٦٧٠): (ومن

---

(١) البقرة: (١٢٩).
(٢) البقرة: (١٥١).
(٣) البقرة: (٢٣١).
(٤) آل عمران: (١٦٤).
(٥) الأحزاب: (٣٤).
(٦) الجمعة: (٢).

ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، قد وصف الرسول بذلك في مواضع؛ فذكر هذا في البقرة، في دعوة إبراهيم، وفي قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾، وفي قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾، وهنا لم يذكر يتلو عليهم آياته ويزكيهم؛ لحكمة تختص بذلك، وذكر هذا في آل عمران في قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، وقد قال: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾، وهذا يُشبه الموضع الثالث في البقرة)، وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

٢٤- (ص١٤٧): (و«الأثارة»: هي ما يُؤثَر عمَّن يجب اتِّباعُه، وهذا هو الحديثُ والأثر)، وقد فسَّرها بذلك في «الفتاوى» (٢٠/ ٤٢٦) قال: (و«الأثارة» ما يؤثر عن الأنبياء بالرواية والإسناد، وقد يقيَّد في الكتب؛ فلهذا فسر بالرواية وفسر بالخط)، وفي «تنبيه الرجل العاقل» (ص٥٢٩) قال: (ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[1]، قالوا: هو الرواية والإسناد[2] والكتابة عمَّن مضى ممن يُقْبَل قولُه، وهم الأنبياء ﷺ، ويقولون: فلانٌ يأثر هذا الحديث، أي: يرويه ويسنده إلى غيره).

---

(١) الأحقاف: (٤).

(٢) في المخطوط: «والاستناد»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

٢٥- (ص١٤٧): (وقال النَّبيُّ ﷺ فيما رُوي عنه بأسانيدَ جيِّدةٍ من حديث أبي رافعٍ والمقدام بن معديكرب وأبي ثعلبة الخشنيِّ وغيرِهم: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ...**»)، وفي «**الإيمان**» (ص٤٢): (ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث المروي من طرق من حديث أبي رافع وأبي ثعلبة وأبي هريرة وغيرهم...)، وفي «**جواب الاعتراضات**» (ص١٤): (وهذا المعنى قد استفاض عنه من وجوهٍ متعددةٍ من حديث المقدام بن معدي كرب وأبي ثعلبة الخُشَني وأبي هريرة وأبي رافع وغيرِهم)، وفي «**الفتاوى**» (١/ ٦-٧): (وقد جاء عن النبي ﷺ من عدة أوجه من حديث أبي رافع وأبي ثعلبة وغيرهما...)، وفي (١٩/ ٨٥): (هذا الحديث في السنن والمسانيد مأثور عن النبي ﷺ من عدة جهات من حديث أبي ثعلبة وأبي رافع وأبي هريرة وغيرهم...)، وفي «**قاعدة السنة والبدعة**» (٢/ و): (ويدلُّ على هذا قولُ النَّبيِّ ﷺ في حديث أبي رافعٍ وأبي ثعلبة وأبي هريرة والمقداد بن معدي كربٍ...)، وفي «**إجازة ابن تيمية لمهذب الدين**» (ص٨): (وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه من حديث أبي ثعلبة وأبي رافع وغيرهما...).

٢٦- الكلام على دليل الحدوث (ص١٥٧): (فصارت هذه الحُجَّة مشتملةً على أربع مقدِّماتٍ: الأُولى: ثبوتُ الأعراض...)، وهو موافقٌ لما يذكره مرارًا في عرضه له ومناقشته، انظر: «**مسألة حدوث العالم**» (ص٥٠)، «**البيان**» (١/ ٤٤٠) (٢٩٥/ و)، «**الأصبهانية**» (ص٣٨٣)، «**الدرء**» (١/ ١٢١، ٣٠٢) (٢/ ١٧٧، ١٨٨) (٣/ ٣٠) (٤/ ١٦٠) (٨/ ٣٣٧، ٣٤٤) (٩/ ٧٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٩٢)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٠٣) (٦/ ٤١) (١٢/ ١٤٠) (١٦/ ٢٧٥، ٣٢٩)، «**جامع الرسائل**» (٢/ ٤١)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤١١)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٨٣).

٢٧- (ص١٥٨): (فصارت هـذه الحُجَّـة مشتملـةً على أربـع مقدِّمـاتٍ: الأُولى: ثبوتُ «**الأعراض**»، وقد خالف فيها قومٌ من المتكلِّمين؛ كعبد الرحمن ابن كيسان الأصمِّ)، نسب هذه المخالفة إلى الأصم في «**المنهاج**» (٢/ ٥٧٠)، «**البيان**» (٢٢٨/ ظ)، «**شرح حديث النزول**» (ص٩٠).

٢٨- (ص١٥٩) الكلام على مسألة «**الاسترسال**» للجويني وتفسيره لها بما هو معروفٌ عنه في مواضع أخرى، انظر: «**الدرء**» (١/ ٣٠٥)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٤٠٠)، «**البيان**» (ق٢٥١/ ظ).

٢٩- ذكر أنَّ الجويني لمَّا قال بمسألة «**الاسترسال**» أنكر عليه أصحابُه وهجره القشيريُّ، قال (ص١٦٠): (فأقام عليه أصحابُه القيامة بهذه المقالة، حتَّى هجره الأستاذُ أبو القاسم القشيريُّ -صاحبُ «**الرِّسالة**»-، وأظنُّه حلف أن لا يكلِّمه إلى أن مات)، وقد ذكر هذا أيضًا في مواضع، قال في «**الدرء**» (١/ ٣٠٥): (وأنكر الناس ذلك عليه، وقالوا فيه أقوالا غليظة، حتى يقال: إن أبا القاسم القشيري هجره لأجل ذلك)، وفي «**البيان**» (٢٥١/ ظ): (وأبو المعالي الجوينيُّ التزم عَدَمَ علمِ الله بأعراضٍ لا نهاية لها، حتَّى قيل إنَّ الأستاذ أبا القاسم القشيريَّ هجره على ذلك، وحدث بسبب ذلك قصَّة...)، وفي «**التسعينية**» (١/ ١٩٨-٢٠٠): (وغايته أن يحكى عن مثل أبي المعالي الجويني... فكيف يقلد في الأمر الذي كثر فيه الاضطراب، وأقر عند موته بالرجوع عنه وتاب، وهجره على بعض مسائله مثل أبي القاسم القشيري وغيره من الأصحاب).

٣٠- (ص١٦٠): (وهذا هو الذي يُسمَّى «**مسألة الاسترسال**». فأقام عليه أصحابُه القيامة بهذه المقالة... ورأوا أنَّ هذا القول قريبٌ من مذهب الفلاسفة القائلين بأنَّه لا يعلم الجزئيَّات إلا على وجه كُلِّيٍّ)، وذكر هذه المقاربة في

مواضع، قال في «البيان» (٢٥١/ ظ): (وهذا القول ليس هو قولَ مَن يقول: «إنَّه يَعلم الكليَّات، ويعلم الجزئيَّات على وجهٍ كُلِّيٍّ» -كما يقوله مَن يقوله من المتفلسفة-، لكن فيه شوبٌ منه في الأعراض خصوصًا؛ حيث جعل علمه بأفرادها بطريق الاسترسال)، وفي «الفتاوى» (١٢/ ٣٩٩-٤٠٠): (ثم هؤلاء لا يثبتون لله كلاما اتصف به في الحقيقة ولا يثبتون أنه قصد إفهام أحد بعينه، بل قد يقولون لا يعلم أحدًا بعينه؛ إذ علمه وقصده عندهم إذا أثبتوه لم يثبتوه إلا كليًّا لا يعين أحدًا بناء على أنه يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيَّات إلا على وجه كليٍّ. وقد يقرب أو يقرب من مذهبهم من قال باسترسال علمه على أعيان الأعراض، وهذا الكلام مع أنه كفرٌ باتفاق المسلمين فقد وقع في كثير منه من له فضل في الكلام والتصوف ونحو ذلك، ولولا أني أكره التعيين في هذا الجواب لعيَّنت أكابر من المتأخرين).

٣١- (ص١٦٠) عن سبب قول الجويني بمسألة الاسترسال: (وما ألجأه إلى ذلك إلا ما ذكرتُه لك من طَرْدِ دليلهم المذكور في «حدوث العالم»)، قال في «مسألة حدوث العالم» (ص٥١): (وهذه الحجة هي التي أوقعت... وهي التي أوقعت أبا المعالي في مسألة الاسترسال)، وفي «الدرء» (١/ ٣٠٥): (وعن ذلك قال أبو المعالي بمسألة الاسترسال)، وفي (٣/ ٤٦): (وعن هذه الشبهة صار طائفة من النظار إلى استرسال العلم على آحاد نوع العرض، كما قاله أبو المعالي).

٣٢- (ص١٥٩) عن سبب قول أبي الهذيل بفناء حركة أهل الجنة والنار: (وإنَّما ألجأه إلى هذه المقالة ما ذكرتُه لك من طَرْدِ دليلِه على امتناع حركاتٍ لا نهاية لها)، قال في «مسألة حدوث العالم» (ص٥١): (وهذه الحجة هي التي أوقعت... وهي التي أوقعت أبا الهذيل في قوله: بفناء حركات أهل الجنة

والنار، مع قوله أيضًا بنفي الصفات)، وانظر: «النبوات» (١/ ٥٨٦)، «البيان» (١/ ٤٤٣) (٣/ ٧٥٧) (٩٤/ و، ٢٥١/ ظ)، «الدرء» (١/ ٣٠٥)، «المنهاج» (١/ ١٤٧، ٣١٠)، «شرح حديث النزول» (ص٢٤٦)، «الفتاوى» (٣/ ٣٠٤) (٨/ ٢٢٧) (١٤/ ٣٤٨).

٣٣- (ص١٧١-١٧٢): (وليس كلُّ من أنكر... فضلًا عن العدالة)، وهذه الأمثلة يمثِّل بها في مثل هذه السِّياقات، انظر: «الدرء» (١/ ٢٧٢)، «الفتاوى» (٣/ ٢٢٩-٢٣٠) (١٢/ ٤٩٢).

٣٤- (ص١٧٣): (وحمَّادُ بن سلمة هو أوَّلُ من جمع العلم حتَّى قيل إنَّ مالكًا إنَّما احتذى حذوه)، أشار لذلك في مواضع، قال في «الفتاوى» (١٠/ ٣٦٢): (وقد قيل إن مالكا إنما احتذى موطأه على كتاب حماد بن سلمة)، وفي «التسعينية» (١/ ١٥٨-١٥٩): (فصنف ابن جريج التفسير والسنن، وصنف معمر -أيضًا- وصنف مالك بن أنس، وصنف حماد بن سلمة، وهؤلاء من أقدم من صنف العلم، فصنف حماد بن سلمة كتابه في الصفات، كما صنف كتبه في سائر أبواب العلم، وقد قيل: إن مالكًا إنما صنف الموطأ تبعًا له)، وقال (٣/ ٩٣٢): (وحماد بن سلمة الذي قيل[1]: إن مالكًا احتذى موطأه على كتابه).

٣٥- (ص١٧٦): (إلى أحاديثَ أُخَرَ كثيرةٍ قد جمعها الحافظُ أبو الحسن الدَّارقطنيُّ في كتاب «الرُّؤية»، وجمع كثيرًا منها الحافظُ أبو نُعيمٍ في كتابٍ مفردٍ، وقبلهما الشَّيخُ أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ، وغيرُهم)، أشار لتصنيفهم في «الرؤية» في: «البيان» (٢/ ٣٩٢)، «المنهاج» (٢/ ٣٢٦)، «الفتاوى» (٦/ ٤٠١، ٤٨٦).

---

(١) في المطبوع: «قال»، تحريف.

٣٦- (ص١٧٦): (فهذا أبو الحسين البصريُّ -آخرُ فضلاءِ المعتزلة-؛ لم يذكر في كتابه إلا خبر جرير بن عبد الله البجليِّ)، ذكر اعتماد البصريِّ على هذا الحديث فقط في: «**الدرء**» (٧/ ٢٩)، «**جواب الاعتراضات**» (ص٣٨).

٣٧- (ص١٧٧): (وأمَّا الخطأ... ونحو ذلك)، وهي من الأحاديث التي يمثِّل بها لما وقع فيه الغلط والاختلاف، انظر: «**الفتاوى**» (١٣/ ٣٥٣) (١٨/ ٧٣)، «**المنهاج**» (٥/ ١٠١)، «**فصل في السنن الراتبة والعارضة**» (ق٣٣٤)، «**الرد على السبكي**» (ص٣٢٠)، ونقله عنه ابن القيم وصرَّح في مواضع بنسبته إلى الشَّيخ، انظر: «**زاد المعاد**» (١/ ٢٥٦، ٥٥٠-٥٥١)، «**تهذيب سنن أبي داود**» (٣/ ٢١٨)، «**طريق الهجرتين**» (٢/ ٨٥٠)، «**حادي الأرواح**» (٢/ ٧٥٤، ٨٠١)، «**أحكام أهل الذمة**» (٢/ ٢٣٠).

٣٨- (ص١٧٧-١٧٨): (ومعلومٌ أنَّه... تعمُّد الكذب؟!)، قرَّر نحوه في «**الفتاوى**» (١٣/ ٣٤٩-٣٥٠): (فإن من عرف... مقدار الثمن...).

٣٩- (ص١٩٣): (وما زال أهلُ الأهواء يقصدون الشَّناعة على أهل السُّنَّة والحديث؛ تارةً بأنْ يضعوا أحاديثَ باطلةَ...)، أشار لوضعها -أو بعضها- في: «**البيان**» (٣/ ٣٠٧) (٧/ ٣٢٠)، «**الدرء**» (١/ ١٤٨) (٥/ ٢٢٥، ٢٣٦) (٧/ ٩٢)، «**شرح حديث النزول**» (ص٢٦٠)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٨٥) (١٢/ ٤٥٤) (٣٣/ ١٧٣)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٢٩) (٢/ ٦٣٥)، «**السبعينية**» (ص٤٧١)، «**جواب الاعتراضات**» (ص٥٥)، «**الصارم**» (ص١٧٥)، «**الانتصار**» (ص٢٠٧).

٤٠- (ص١٩٤): (كما يروي بعضُهم... ونحو ذلك من الأحاديث التي قد قالَها بعضُ السَّلف)، أشار لبعضها في «**المنهاج**» (٧/ ٤٣٠).

٤١- (ص١٩٨): (ثُمَّ مع هذا؛ فالواجب أن يُعرف لكُلِّ رَجُلٍ قدرُه وقدرُ ما يتكلَّم به من الكلام الجيِّد وإن كان له رأيٌ أو روايةٌ ضعيفةٌ؛ فأكثرُ [أهل] الأهواء من أهل القبلة لهم سعيٌ مشكورٌ في كثيرٍ من مناظراتهم للكُفَّار من اليهود والنَّصارى والصَّابئين وغيرهم، ولبعضهم أيضًا فيما وافق فيه أهلَ السُّنَّة والحديث سعيٌ مشكورٌ فيما يَرُدُّ به على من خالف السُّنَّة).

قال في «الدرء» (٢/ ١٠٢): (ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها).

وفي (٨/ ٢٧٥): (قيل لمن قال هذا القول: الواحد من هؤلاء لم يعظمه من يعظمه من المسلمين، إلا لما قام به من دين الإسلام، الذي كان فيه موافقًا لما جاء به محمد ﷺ، فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام، والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول، فحمدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله، وإظهار العلم الصحيح الموافق لما جاء به الرسول ﷺ، والمظهر لباطل من خالف الرسول، وما من أحد من هؤلاء، ومن هو أفضل منهم، إلا وله غلط في مواضع).

٤٢- (ص٢٠٣): (وهذه كتب أصحاب الإمام أحمدَ قديمًا وحديثًا؛ لم يقل أحد منهم بـ«**الجسم**» أصلًا ولا **بالتَّشبيه**، بل كلُّهم ينكر ذلك ويعدُّ قائلَه من أهل البدع، ثُمَّ كثيرٌ منهم يكفِّر «**المجسِّمة**»، وقومٌ منهم يبدِّعونهم ولا يكفِّرونهم)، قال في «**الدرء**» (١٠/ ٢٥٨): (وذلك أن أهل الكلام الذين تنازعوا في إثبات الجسم ونفيه... ومن الحنابلة من يصرح بنفيه، كأبي الحسن التميمي وأهل بيته، والقاضي أبي يعلى وأتباعه... والذين لا يثبتونه أو ينفونه يصرح كثير منهم بتكفير المجسمة، فمنهم من يقول: من قال: هو جسم فقد كفر، ومن قال: ليس بجسم فقد ابتدع. ومنهم من يصوب من قال: ليس بجسم، ويكفر من يقول بالتجسيم)، وفي «**الفتاوى**» (٦/ ٣٥٦): (بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة).

٤٣- (ص٢١١): (فـ«الكلامُ»... ولا اعتقد أحدٌ قطُّ أنَّا إذا قلنا «**إنَّما الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ**»... والرَّبُّ ربٌّ)، قرَّره مرارًا وتكرارًا -سبق الإشارة لبعض هذه المواضع (ص١٥)-، بل واستشهد في مواضع بالحديث نفسه، انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٥٧)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٣٧) (١٢/ ٧٣، ١٧١، ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٩، ٥٣٥، ٥٦٦، ٥٨٤)، «**الأصبهانية**» (ص٤٧٠)، «**جامع المسائل**» (٧/ ٢١) (٩/ ٣٠)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٦٣).

٤٤- (ص٢١٤): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء: هل هم من أولي الأهواء؟ **فأدرجهم** الشَّيخُ أبو حامدٍ الإسفرايينيُّ والقاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء وغيرُهما في أهل الأهواء؛ لما في نفوس كثيرٍ منهم من الهوى في الأحكام. **وأخرجهم** جماعةٌ -منهم ابنُ عقيلٍ- من أهل الأهواء.

وكلاهما صادقٌ؛ فإنَّ الأصل فيهم أنَّهم ليسوا من ذوي الأهواء، ثُمَّ قد فشا فيهم الهوى فصار لهم نصيبٌ من ذلك...)، قرَّره في مواضع، وحكاه

عنه ابن مفلح في «**الفروع**»، قال الشَّيخُ في «**جواب الاعتراضات**» (ص٩٩): (ولهذا لمّا تنازع الناس: هل يُسمَّى الفقهاءُ ونحوُهم من أهل الأهواء؟ فجعلهم منهم طائفةٌ كأبي حامد الإسفراييني والقاضي أبي يعلى، وأبَتْ ذلك طائفةٌ كابن عقيل= كان التحقيق أن غالبهم لهم هوًى، لكن ليسوا من أهل الأهواءِ المطلقة المفارقة للسنة والجماعة)، وفي «**الفتاوى**» (١٨/ ٣٣٣): (وقد اختلف أصحابنا هل يدخل الفقهاء المختلفون في اسم أهل الأهواء على وجهين: أدخلهم في التقسيم القاضي أبو يعلى وكذلك قبله الشيخ أبو حامد الإسفراييني فيما أظن وأنكره ابن عقيل)، وفي «**الدرء**» (١/ ٧٨): (وهذه الأمور كثيرة جدًا في أهل الأهواء جملة كالرافضة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام، وفي أهل الأهواء تفصيلًا، مثل كثير من المنتسبين إلى الفقهاء مع شعبة من حال الأهواء)، وفي «**الفروع**» (١١/ ٣٤٣): (وذكرهما شيخنا... وقال: اختلف الناس في دخول الفقهاء في أهل الأهواء. فأدخلهم القاضي وغيره وأخرجهم ابن عقيل وغيره).

٤٥- (ص٢١٥): (وهؤلاء الأئمَّةُ أنفسُهم قد نَهَوا النَّاس عن اتِّباعهم إلا بحُجَّةٍ؛ لا إذا ظهرت الحُجَّةُ في غير قولهم، فقال **أبو حنيفة**: «هذا رأيي؛ فمَن جاء برأيٍ خيرٍ منه قبلنا»، وقال **مالكٌ**: «إنَّما أنا بَشَرٌ؛ فاعرضوا قولي على الكتاب والسُّنَّة» أو كما قال، وقال **الشَّافعيُّ**: «إذا رأيتم الحُجَّةَ مُلقاةً على الطَّريق؛ فاعلموا أنِّي آخذ بها»، **وقال**: «إذا صحَّ الحديث فاضربوا بقولي الحائطَ»، وحكى المزنيُّ عنه أنَّه نهى النَّاس عن تقليده وتقليد غيرِه من العلماء، وقال **أحمدُ**: «لا تُقلِّد دينك الرِّجالَ؛ فإنَّهم لن يسلموا من أن يَغلطوا»، **وقال**: «لا تُقلِّد دينك أحدًا، وعليك بالأثر»، **وقال**: «لا تكتب رأيي ولا رأيَ إسحاقَ ولا سفيانَ ولا الشَّافعيِّ ولا مالكٍ؛ وعليك بالأصل»)،

قال في «الفتاوى» (٢٠/ ٢١١-٢١٢): (وهؤلاء الأئمة الأربعة ﷺ قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه وذلك هو الواجب عليهم؛ **فقال أبو حنيفة:** «هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت؛ فمن جاء برأي خير منه قبلناه»، ولهذا لما اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بمالك فسأله عن مسألة الصاع وصدقة الخضراوات ومسألة الأحباس[1]؛ فأخبره مالك بما تدل عليه السنة في ذلك فقال: «رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع إلى قولك كما رجعت»، **ومالك كان يقول:** «إنما أنا بشر أصيب وأخطئ فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة»، أو كلاما هذا معناه. **والشافعي كان يقول:** «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط» و«إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي»، وفي مختصر المزنيِّ لما ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه قال: «مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء»، **والإمام أحمد كان يقول:** «لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا»، وكان يقول: «من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال»، وقال: «لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا»)، وفي **«التسعينية»** (١/ ١٧٧-١٨٠): (ولهذا كان أئمة السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ولا يكرهون أحدًا عليه، ولهذا لما استشار هارون الرشيد مالك بن أنس في حمل الناس على موطئه، قال له: لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار فأخذ كل قوم عمن كان عندهم وإنما جمعت علم أهل بلد. أو كما قال، **وقال مالك أيضًا:** «إنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة»، **وقال أبو حنيفة:** «هذا رأيي فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلنا»،

---

(١) تصحَّفت في المطبوع إلى: «الأجناس».

وقال الشافعي: «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط»، وقال: «إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فإني أقول بها»، وقال المزني في أول مختصره: «هذا كتاب اختصرته من علم أبي عبد الله الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه، مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء»، وقال الإمام أحمد: «ما ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه ولا يشدد عليهم»، قال: «ولا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا»).

٤٦- (ص٢١٦): (ونهانا النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياءِ إذا كان فيه انتقاصُ المفضول)، (ص٢٣٦): (الوجه الرَّابع: أنَّ ذلك يورث القلوب انتقاصًا للمفضول وإهمالًا له، حتَّى نجد كثيرًا من النَّاس يكون للتَّابع إمامَه في قلبه من المنزلة العليَّة ما ليس لبعض الأئمَّة الذي لا شكَّ أنَّهم أفضلُ من ذلك التَّابع! ولهذا السَّبب وغيرِه نهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياء عمومًا وخصوصًا، فقال: «**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنبِيَاء**»، وقال: «**لا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى**»، مع أنَّ القرآن قد شهد بأنَّ بعض النَّبيِّين أفضلُ من بعضٍ، وأنَّ الله فضَّل بعض الرُّسُل على بعضٍ، وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ بالفضائل في غير هذه الأحاديث).

قال في «**المنهاج**» (٧/ ٢٥٦): (ولكن إذا كان التفضيل على وجه الغض من المفضول في النقص له نهي عن ذلك، كما نهى في هذا الحديث عن تفضيله على موسى)، وفي «**الصارم**» (ص٥٦٤): (ونهى رسول الله ﷺ عن تفضيله على موسى لما فيه من انتقاص المفضول بعينه والغض منه)، وفي «**الفتاوى**» (١٤/ ٤٣٦): (ومما يشبه هذا من بعض الوجوه: نهي النبي ﷺ أن يفضل بين الأنبياء التفضيل الذي فيه انتقاص المفضول والغض منه، كما قال ﷺ «**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنبِيَاء**»، وقال: «**لا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى**» بيان لفضله وبهذين يتم الدين)، وفي «**مسألة-مجموع ٢٦٩٢**» (٨٠/ ظ-٨١/ و): (وقد

روي في «**الصحيح**»: «**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ**»، وقد فسر هذا الحديث ونحوه إذا سلم من العلة بتفضيل يؤدي إلى انتقاص المفضول أو نحو ذلك، كما ثبت في «**الصحيح**» أنه قال: «**لا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى**» لمّا لطم المسلم اليهودي حين قال: «والذي اصطفى موسى على العالمين»، فهذا النهي كان له سبب وهو ما في الحديث مما قد يؤدِّي إلى انتقاص موسى).

٤٧- (ص٢٢٠): (وإنَّما الشَّافعيُّ بعضُ أصحابِه انفرد عنه باختياراتٍ، وإنَّما كان يدعو بالعراق في مناظرته لمحمَّد بن الحسن إلى مذهبه وينتسب إليه، وإنَّما أظهر خِلافَه لمَّا قدم مصرَ وصنَّف «**الإملاءَ**» للرَّبيع على «**مسائل عبد الرَّحمن بن القاسم**»)، (ص٢٤٧): (ومثل هذا الكلام كثيرٌ في كلام الشَّافعيِّ؛ يشير إلى صحبته لمالكٍ، وإنَّما رجع إلى سكنى مصر لأجل أصحابه المالكيِّين، ولم يزل منضمًّا إليهم حتَّى ظهر عنه «**الإملاءُ**» الذي أملاه في الرَّدِّ على «**مسائل ابن القاسم**» عن مالكٍ، فجرت له محنةٌ من جنس المحن التي تقع بين المتفقِّهة الذين فيهم هَوًى، وأراد أصحابُ مالكٍ وقاضي قضاةِ مصرَ إذ ذاك -أشهبُ بن عبد العزيز- إخراجَه من مصر، فدفع الله ذلك عن الشَّافعيِّ؛ فإنَّه إنَّما أراد بما كتبه الخيرَ والنَّهيَ عن التَّقليد، لم يُرد به الوقيعةَ في شيخه)، قال في «**الفتاوى**» (٢٠/ ٣٣١-٣٣٢): (ثم رجع الشافعي إلى مصر وصنف كتابه الجديد وهو في خطابه وكتابه ينتسب إلى مذهب أهل الحجاز فيقول: قال: بعض أصحابنا وهو يعني: أهل المدينة؛ أو بعض علماء أهل المدينة كمالك ويقول في أثناء كلامه: وخالفنا بعض المشرقيين وكان الشافعي عند أصحاب مالك واحدًا منهم ينسب إلى أصحابهم واختار سكنى مصر إذ ذاك لأنهم كانوا على مذهب أهل المدينة ومن يشبههم من أهل مصر كالليث بن سعد وأمثاله وكان أهل الغرب بعضهم على مذهب هؤلاء وبعضهم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام ومذهب أهل الشام ومصر والمدينة متقارب لكن أهل

المدينة أجل عند الجميع. ثم إن الشافعي ﷺ لما كان مجتهدًا في العلم ورأى من الأحاديث الصحيحة وغيرها من الأدلة ما يجب عليه اتباعه وإن خالف قول أصحاب المدنيين؛ قام بما رآه واجبًا عليه وصنف «**الإملاء**» على «**مسائل ابن القاسم**» وأظهر خلاف مالك فيما خالفه فيه وقد أحسن الشافعي فيما فعل وقام بما يجب عليه وإن كان قد كره ذلك من كرهه وآذوه وجرت محنة مصرية معروفة والله يغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات).

٤٨- (ص٢٢١): (ومن ذكر مزايا أحمد بن حنبلٍ؛ **قال**: إنَّه استحقَّ الإمامةَ بدلالة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[1]؛ فإنَّه أظهر السُّنَّة لمَّا اضطرب أمرُ الدِّين في شرق الأرض وغربِها -قريبًا من...[2]- حتَّى كاد أن يذهبَ، وصار العلماءُ بين منقلِبٍ ومرتابٍ، ومداهنٍ وشاكٍّ؛ فأظهر الحقَّ بين أعلامِه حتَّى استقرَّ الدِّينُ، كما أظهر أبو بكرٍ الحقَّ لأهل الرِّدَّة، حتَّى **قيل**: «هو الصِّدِّيقُ الثَّاني»)، فالاستدلال بالآية على إمامة أحمد تكرَّر منه في عدَّة مواضع، انظر: «**البيان**» (٣/ ٥٤٨) (٦/ ١٢٠)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٥٨) (٦/ ٢١٥) (١٢/ ٨٠، ٤٣٩)، «**الأصبهانية**» (ص٤٥٢) قال: (حتَّى ثبَّت الله إمامَ السُّنَّة الصَّابر على المحنة أبا عبد الله أحمدَ بن حنبلٍ، وأقام على السُّنَّة -أيضًا- سائرُ أئمة السُّنَّة والحديث والفقه. وإن كان بعضهم وافقهم ظاهرًا، واعترف بأنَّه إنَّما وافقهم محنةً، لمَّا تهدَّدوا النَّاس بالقتل، وحبسوا بعضهم، وقتلوا بعضهم، وأمروا ألَّا تُقبل شهادة شاهدٍ حتَّى يُمتحن فيوافقهم على قول الجهميَّة، ولا يُولَّى قاضٍ ولا إمامُ مسجدٍ حتَّى يوافقهم، ولا يُجرَى رَزقٌ من بيت المال إلا على من يوافقهم، ولا يُفْتَكَّ أسيرٌ من أيدي الكفَّار حتَّى يوافقهم.

---

(١) السجدة: (٢٤).

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين.

وأقامت هذه المحنةُ بضعَ عشرة سنةً، ثُمَّ جلَّاها الله تعالى بما أعطاه لأئمَّة الدِّين من الصَّبر واليقين؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾. وإمام الأمَّة في ذلك الزَّمان كان أحمد بن حنبل ﷺ، ولهذا شبَّهه العلماء بالخلفاء الرَّاشدين، وسمَّوه «الصِّدِّيق الثَّاني»؛ قال المزنيُّ: أحمد بن حنبل: الصِّدِّيقُ يوم الرِّدَّة، وعمرُ يوم السَّقيفة، وعثمانُ يوم الدَّار، وعليٌّ يوم الخوارج).

٤٩- (ص٢٢٣): (ومناماتُ المؤمنين إذا تواطأت على وجهٍ واحدٍ؛ لم تكن إلا حقًّا، كما دلَّ عليه قولُ النَّبيِّ ﷺ)، (ص٢٣٤): (فإذا تواطأت الرُّؤيا بالمؤمنين كانت حقًّا، ورؤيا الرَّجل الصَّالح الواحد تُورِث ظنًّا، كما أنَّ رؤيا العالم الواحد تُورِث ظنًّا، وتواطؤ الرُّؤيا من المؤمنين تورث اليقين)، قال في **«جواب الاعتراضات»** (ص٤٤-٤٥): (والحجة على قول الجمهور أن تلقي الأمة للخبر تصديقًا وعملًا إجماعٌ منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعتْ على عمومٍ أو أمرٍ أو مطلقٍ أو اسم حقيقةٍ أو على موجب قياس، بل كما لو اجتمعتْ على تركِ ظاهرٍ من القول، فإنها لا تجتمع على خطأ، وإن كان ذلك لو جرَّدَ الواحدُ إليه نظره لم يأمن على الخطأ، فإن العصمة ثبتتْ بالهيئة الاجتماعية، كما أن خبر التواتر كلٌّ من المخبرين يُجوِّز العقلُ عليه أن يكون كاذبًا أو مخطئًا، ولا يجوز ذلك إذا تواتر، فالأمة في روايتها ورأيها ورؤياها أيضًا؛ كما قال النبي ﷺ: **«إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُم قَد تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّها فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّها فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ»**، فجعل تواطؤَ الرؤيا دليلًا على صحتها).

٥٠- حكايته لمذهب الإمام أحمد في عمل أهل المدينة (ص٢٢٥)، قرَّر نظيره عند كلامه على مسألة إجماع أهل المدينة في «المالكية-الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٣-٣١٠)؛ فذكر في (٢٠/ ٣٠٣) الأخذ بقولهم في النقل، وذكر في (٢٠/ ٣٠٨) الأخذ بالعمل القديم وبما سنَّه الخلفاء الأربعة، وذكر في (٢٠/ ٣٠٩) ترجيحه للحديث المعتضد بعملهم -وحكى الخلاف في المذهب، قال: (ولأصحاب أحمد وجهان: أحدهما -وهو قول القاضي أبي يعلى وابن عقيل- أنه لا يرجح، والثاني -وهو قول أبي الخطاب وغيره- أنه يرجح به، قيل: هذا هو المنصوص عن أحمد)-، وذكر في (٢٠/ ٣٠٩-٣١٠) تقديم أحمد لمذهب أهل المدينة ودلالته للمستفتي عليهم وكراهيته الردَّ عليهم.

٥١- (ص٢٣٥): (ومن تدبَّر المنازعات... وغير ذلك ممَّا لا يحصيه إلا الله)، وهذه الأمثلة يمثِّل بها في مثل هذه السِّياقات: «الفتاوى» (٢٠/ ٢١٥)، «الرد على السبكي» (ص٧٤٣، ٧٦٥).

٥٢- (ص٢٤٣): (فإنَّ الشَّافعيَّ ﷺ قال: لولا مالكٌ ما عرفتُ الفقه، ولولا سفيانُ بن عيينة لما عرفتُ الحديث)، لم أقف عليه، وقد أشار له في «الفتاوى» (٢٠/ ٣٢٤): (وأجلُّ من أخذ عنه الشافعي العلم اثنان مالك وابن عيينة).

٥٣- مسألة الشَّهادة لمعيَّن بالجنَّة (ص٢٥٥)، قرَّرها في: «المنهاج» (٣/ ٤٩٦) (٥/ ٢٩٥)، «النبوات» (١/ ١٥٤)، «الفتاوى» (١١/ ٦٥، ٥١٨)، «مختصر الفتاوى المصرية» (١/ ٣٩٩).

الإشكالات على النِّسبة:

رغم كثرة الأدلة والقرائن الدَّالة على نسبة الكتاب إلى الشَّيخ وتنوُّعها وظهورها إلا أنَّه قد ورد في الكتاب عدَّة إشكالات يجب بحثها والجواب عنها(١):

الإشكال الأول: أنَّ الكتاب منسوبٌ إلى العلَّامة شمس الدِّين ابن عبد الهادي (٧٠٤-٧٤٤هـ)، كما في فهرس مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، بناء على ما ورد في غاشية النسخة بخطِّ النَّاسخ، ونصُّه: (وجدنا في النسخة التي حررنا عليها هذه النسخة ما لفظه: الظاهر أن هذا التصنيف من كلام الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ تعالى).

والجواب: أنَّ العبارة صريحةٌ في كون هذه النِّسبة صادرةً عن اجتهادٍ لا نقل.

وبتأمل النَّصِّ المحقَّق يُعلم أنه لا يمكن نسبته إليه؛ لعدَّة أمورٍ، أبرزها:

١- أن المؤلِّف صرَّح بالتَّحديث عن عالمين أحدهما (= ابن غانم) توفي (٦٩٧هـ) قبل مولد ابن عبد الهادي، والآخر (= ابن قِوَام) توفي (٧١٨هـ) وابن عبد الهادي لا زال صبيًّا.

٢- أنَّ النَّصَّ من تداعيات حدثٍ قائمٍ، لذا فالمؤلِّف يشير إلى الحمويَّة والواسطيَّة والفتيا المصريَّة، وعليها مدار المحنة الواقعة على الشَّيخ والحنابلة في تلك الأثناء؛ وابن عبد الهادي لم يشهد هذه الأحداث.

٣- مادَّة الكتاب -خاصَّة البحث الكلامي- وأسلوبه غيرُ معهودٍ في كتب ابن عبد الهادي.

٤- إشارةُ المؤلِّف المتكرِّرة إلى شيخ الإسلام بضمير الغيبة و«فلان» وتجريدُه في جميع المواضع عن أدنى الأوصاف -فضلًا عن التفخيم المعتاد على لسان التلاميذ والأصحاب-؛ مستبعدٌ عنه غاية الاستبعاد.

---

(١) مع التَّنبه إلى أنَّه لا بد من استحضار ما قدَّمناه من أدلَّة وقرائن عند النَّظر في حال هذه المواضع.

الإشكال الثاني: وهو يتعلَّق بأسلوب الخطاب في الكتاب، فالمؤلِّف يخاطب شخصًا بألفاظ التَّفخيم، ويشير إلى نفسه بضمير الغائب وبـ«فلان»، ونحو ذلك. وهذا قد يفهم منه المغايرة بين المؤلف والمشار إليه.

والجواب عنه من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال ابتداء: إننا لم نتبيَّن مَن المخاطَب بسبب النقص الواقع في الكتاب، لكن يظهر أنَّ هذا المخاطَب صاحب مكانة علمية وله شأن إما اجتماعي أو سلطة، كما هو ظاهر من ألفاظ التَّفخيم، ومعلوم أن هذا الأسلوب في الخطاب يستدعي ما يقابله من التَّواضع وهضم النَّفس عند الإشارة إلى النَّفس؛ ومن نظائر هذا الأسلوب عند الشَّيخ:

١- رسالته إلى نصر المنبجي «الفتاوى» (٢/ ٤٥٢-٤٧٩) -وهو من أبرز القائمين والمحرِّضين والمتسبِّبين على الشَّيخ بالمحنة المصريَّة-، ومما ورد فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم، من أحمد ابن تيمية: إلى الشيخ العارف القدوة السالك الناسك أبي الفتح نصر فتح الله على باطنه وظاهره ما فتح به على قلوب أوليائه ونصره على شياطين الإنس والجن في جهره وإخفائه ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشرعته وكشف به الحقيقة الدينية المميزة بين خلقه وطاعته وإرادته ومحبته؛ حتى يظهر للناس الفرق بين الكلمات الكونية والكلمات الدينية وبين المؤمنين الصادقين الصالحين ومن تشبه بهم من المنافقين كما فرق الله بينهما في كتابه وسنته. أما بعد، فإن الله تعالى قد أنعم على الشيخ وأنعم به نعمة باطنة وظاهرة في الدين والدنيا وجعل له عند خاصة المسلمين -الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا- منزلة علية ومودة إلهية؛ لما منحه... فالشيخ -أحسن الله إليه- قد جعل الله فيه من النور والمعرفة -الذي هو أصل المحبة والإرادة- ما تتميز به المحبة الإيمانية

المحمدية المفصلة عن المجملة المشتركة... وقد بلغني أن بعض الناس ذكر عند خدمتكم الكلام في مذهب الاتحادية وكنت قد كتبت إلى خدمتكم كتابا اقتضى الحال من غير قصد أن أشرت فيه إشارة لطيفة إلى حال هؤلاء ولم يكن القصد به والله واحدا بعينه وإنما الشيخ هو مجمع المؤمنين فعلينا أن نعينه في الدين والدنيا بما هو اللائق به وأما هؤلاء الاتحادية فقد أرسل إلى الداعي من طلب كشف حقيقة أمرهم... وقد كتبت في ذلك كتابا ربما يرسل إلى الشيخ وقد كتب سيدنا الشيخ عماد الدين في ذلك رسائل والله تعالى يعلم -وكفى به عليما- لولا أني أرى دفع ضرر هؤلاء عن أهل طريق الله تعالى السالكين إليه من أعظم الواجبات -وهو شبيه بدفع التتار عن المؤمنين- لم يكن للمؤمنين بالله ورسوله حاجة إلى أن تكشف أسرار الطريق وتهتك أستارها؛ ولكن الشيخ -أحسن الله تعالى إليه- يعلم أن مقصود الدعوة النبوية... والشيخ -أيده الله تعالى بنور قلبه وزكاء نفسه وحقق قصده من نصحه للإسلام وأهله ولإخوانه السالكين- يفعل في ذلك ما يرجو به رضوان الله سبحانه ومغفرته في الدنيا والآخرة... وهذا الكتاب مع أني قد أطلت فيه الكلام على الشيخ -أيد الله تعالى به الإسلام ونفع المسلمين ببركة أنفاسه وحسن مقاصده ونور قلبه- فإن ما فيه نكت مختصرة فلا يمكن شرح هذه الأشياء في كتاب ولكن ذكرت للشيخ -أحسن الله تعالى إليه- ما اقتضى الحال أن أذكره وحامل الكتاب مستوفزٌ عجلان).

٢- رسالته إلى قطب الدين ابن شيخ السَّلَّاميَّة «**جامع المسائل**» (٩/ ٦٥- ٨٠)، أشار لنفسه بـ«المملوك» و«الخادم»، ومما ورد فيها: (من المملوك أحمد بن تيمية إلى الشيخ السيد الإمام الكبير، جلال الأعيان الكبراء، وجمال الصدور الرؤساء، قطب الدين، أصلح الله له وبه أمر الدنيا والآخرة، وأتمَّ

عليه نعمه الباطنة والظاهرة، وألَّف به بين القلوب المتنافرة، وأطفأ به البدعَ وأحيا به السُّننَ الزاهرة.

سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته... وكتب الخادمُ في ذلك لمن استدعى ذلك منه ما يسَّره الله تعالى... وكان الخادمُ لما ذهب إلى مصر -مع ضيق الوقت- تحدَّث معه... فإن الله سبحانه قد أنعمَ عليكم وبكم، وأجرى على أيديكم من منافع أهل البلد ما تجبُ معاونتكم عليه، وجعل فيكم من الحِلم، والكرم، والسيادة، وصحَّة الاعتقاد، وتعظيم الدين وأهله، والقيام بمصالح الإخوان وحقوق ذوي الحقوق، وقضاء حوائج ذوي الحاجات= ما نرجو من الله تعالى أن يتمَّ نعمته عليكم، ويجعل ما أنعم به نعمةً تامةً في الدين والدنيا... والخادمُ حريصٌ على خدمتكم وإعانتكم، وجلب المنفعة في الدين والدنيا لأهل البلد بسببكم... والخادمُ خادمٌ لخدمتكم، مسارعٌ إلى قضاء ما يُطْلَبُ من المصالح من جهتكم، ذابٌّ عن حماكم، وهو يرى ذلك من الواجبات في دين الإسلام، أعني به الإسلام الحقيقيَّ الذي بعث الله به رسوله، فإني دائمًا أجدِّدُ إسلامي، وأعوذ بالله من الخروج عنه في نقضي وإبرامي. واتفق أنه لما أراد الخادمُ أن يكتب جوابكم، وهو والشيخ هارون في هذه الهمَّة، قدم علاء الدين علي بن سَبُع من الديار المصرية، ومعه مراسيمُ سلطانيةٌ ببعض الجهات المتعلِّقة بالبلد مِن نظر الحِسبة وغيرها، واجتمع بالخادم، فقلت له: هذا أمرٌ لا يُتكلَّم فيه إلا بمرسوم الشيخ قطب الدين وبأمره؛ فإني أحبُّ أن يكون أمر البلد منتظمًا فيما يراه من المصلحة).

٣- رسالته للأمير أسد الدين «جامع المسائل» (٨/ ٤١٥)، أشار لنفسه بـ«الداعي»، ومما ورد فيها: (من الداعي أحمد ابن تيمية إلى الأمير الكبير أسد الدين أحسن الله إليه في الدنيا والآخرة... فإن الأمير أحسن الله إليه يعلم

أن المسلمين... وقد قصد الداعيَ بعضُ الناس في امرأةٍ لم تبلغ وقد تزوجت أمُّها... فالأمير أحسن الله إليه يعلم حكم الله ورسوله...).

٤- كتاب «الرد الكبير على السبكي»؛ إذ كان يشير إلى نفسه بصيغة الغائب وبـ«المجيب»، مثل قوله: (ص١٥٨): (فلهذا كان الواجب أن نعتمد على نقله للنزاع دون نقله للإجماع كما فعله المجيب، دون ما فعله المعترض ونحوه من اعتماده على نقله للإجماع دون نقله للنزاع)، وقوله (ص٥٢١): (وكلام المجيب تضمن القسم الأول، فإنه قال: وكذلك إن كانت...)، وقوله (ص٦٩٢): (وهذا الذي قال فيه المجيب: «وبالجملة فالنزاع في هذه المسألة ثابت بين السلف كطاووس والحسن» لم يذكر هنا النزاع في الطلاق...)، انظر: (ص٨٢-٨٣، ٩٤، ١٢٠، ١٣٣، ١٥٢، ١٥٨-١٥٩، ١٧٢، ١٧٦، ٢١١، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٩٣، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٩، ٣٨٩، ٤٢٥، ٤٢٧-٤٢٩، ٤٣٢-٤٣٣، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٩-٤٧٣، ٥١١، ٥١٢، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٠، ٦٠٦، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٧٩، ٦٩٢، ٧٠٩-٧١٠، ٧٢٢-٧٢٣، ٧٢٦، ٧٨٩، ٧٩٦، ٨٠٥، ٨١٦-٨١٧، ٨٢٠، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٣١-٨٣٢، ٨٥٤، ٨٧١-٨٧٢، ٨٧٤، ٨٨٧، ٨٩١، ٩٠٦-٩٠٧، ٩٢٤، ٩٤٣، ٩٤٩).

بل أبلغ من ذلك أنه في مواضع يقول «ابن تيمية»، قال (ص٥٦-٥٧): (فيقال له: هذا غلطٌ مقطوعٌ بغلط صاحبه على ابن تيمية؛ [إذ لم يقل] هذا قط! بل ولا خَطَرَ هذا بقلبه، ولا قال هذا أحد من الناس قبله، ولا يقول هذا عاقل! وكلام ابن تيمية وكتبه الكثيرة المصنفة في الأيمان والطلاق كلها تُصَرِّحُ بنقيض هذا القول تصريحًا لا يحتمل النقيض. وهذا من جنس كذب مَنْ يقول: ابن تيمية يفتي بالكفارة في كل طلاق معلَّق لأنَّ هذا حالف، أو يفتي

به في كل طلاق لأنَّ المطلق حالف؛ وابن تيمية إنما قال ذلك فيمن حلف يمينًا سواء كانت بصيغة القسم أو بصيغة التعليق... وابن تيمية سماه يمينًا كما سماه هؤلاء يمينًا، وأدخل في اليمين...)، انظر: (ص٥٦-٥٧، ٨٣، ٩٧-٩٨، ١٧٠) (ص٩١٣).

٥- كتاب «**جواب من لم يفهم الفرقان بين تعليق الإيقاع وتعليق الأيمان**»، وهو آخر ردود الشَّيخ على تقي الدِّين السُّبكيِّ في الطلاق، فقد ألَّفه في محبسه الأخير بالقلعة، وقد أشار فيه لنفسه بـ«المجيب» في مواضع، كما في مختصره المطبوع في «**جامع الفصول-المجموعة الثانية**» (٢/ ٢٦٥-٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠-٢٧٢-٢٧٤، ٢٧٦)، وفي موضع أشار لنفسه بـ«ابن تيمية»، انظر: (٢/ ٣١١).

٦- في «**الإخنائية**» أشار إلى نفسه مرارًا بصيغة الغائب وبـ«المجيب»، مثل قوله (ص٧٠): (ثم من المعلوم لكل من قرأ شيئًا من العلم ما في كتب العلماء من إباحة زيارة القبور للرجال أو استحباب ذلك، وذكر النزاع في زيارتها للنساء. هذا موجود في الكتب الصغار والكبار، وقد قرأه المجيب وقرئ عليه مرَّات لا يحصيها إلا الله، وليس هذا مما يخفى على آحاد الطلبة الذين يحضرون عنده؛ فكيف يحكي إجماع المسلمين على أن زيارة قبور الأنبياء وسائر القبور معصية محرمة؟! ولو كان لهذا القاضي نوع عقل وحكي له ذلك عن آحاد الطلبة لم يصدقه وقال: «هل في الإسلام من ينتسب إلى أدنى علم يقول إن زيارة القبور معصية محرمة مجمع عليها؟! فهل في الإسلام شخص يحكي الإجماع على تحريم زيارة القبور مطلقًا؟!» فإذا كان هذا مما يعلم انتفاؤه عن جميع المسلمين كان انتفاؤه عن المجيب أولى. فكان الواجب عليه أن يكذِّب ناقل ذلك[1]، فضلاً عن أن يكون هو الناقل عن جواب قد

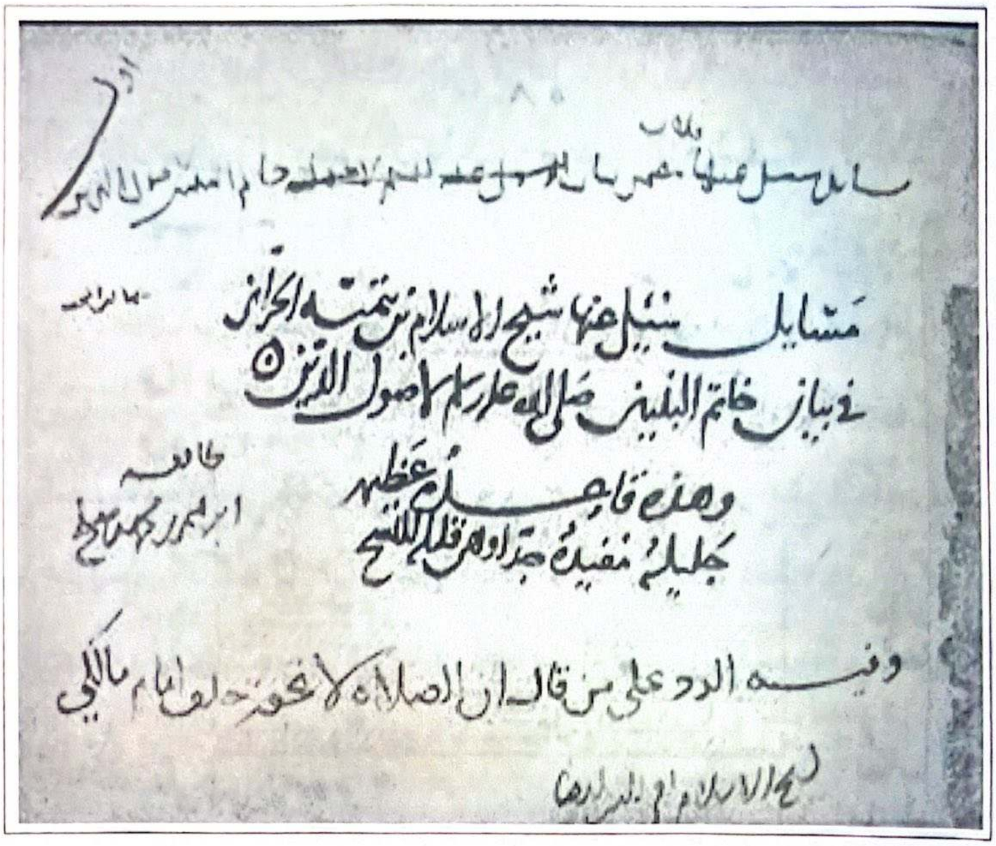
---

(١) وهذا الأسلوب يشبه من بعض الوجوه ما في كتابنا (ص١١٤).

رآه الناس وعلموا أنه ليس فيه ذلك، وإنما فيه ذكر الخلاف في السفر إليها، والسفر إليها مسألة، وزيارتها بلا سفر مسألة)، وقوله (ص٧٤-٧٩): (ونحن نحكي لفظ الجواب الذي اعترض عليه لينظر ما نقله عنه وأبطله منه؛ هل هو صدق وعدل أم لا؟ ولفظ السؤال: ما تقول السادة العلماء... ولفظ الجواب: الحمد لله رب العالمين... فإن هذا أيضًا باطل باتفاق العلماء لم يروه أحد ولم يحتج به أحد، وإنما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني. وقد زاد فيها المجيب حاشية بعد ذلك: ولكن هذا وإن كان لم يروه أحد من العلماء... هذا آخر الحاشية. قال المجيب في تمام الجواب: وقد يحتج...)، وانظر: (ص٤٨، ٥٢، ٥٤، ٦٦، ٦٨-٧٠، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٨-٨٩، ٩١، ٩٧، ١٦٢، ١٦٥-١٦٧، ١٨٣-١٨٥، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٩١-٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٣٥، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٣-٣٤٤، ٣٤٩-٣٥٠، ٣٦٢).

٧- في «**الاستغاثة**» أشار لنفسه بـ«**المجيب**» في عدَّة مواضع، مثل قوله (ص٣٩٣-٣٩٤): (فيقال: هذا كله منقول من كلام المجيب من كتاب «**الصارم المسلول على شاتم الرسول**»، لكنه أزال بهجته وحذف من محاسنه ما يبيِّن حقيقته، فالمجيب هو المنافح عن الله ورسوله، وهذا كالمتشبع بما لم يعط، ومن تشبع بما لم يعط فهو كلابس ثوبي زور)، وانظر: (ص١٧٤، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٦٨، ٣٣٤-٣٣٥، ٣٤٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٩)، وانظر: «**تلخيص الاستغاثة**» (١/ ٣٠٤).

٨- في النسخة التيمورية من «**بيان خاتم النبيين لأصول الدِّين**» أشار لنفسه بـ«فلان»؛ حيث كتب عليها بخطِّه: (مسائل سئل عنها **فلان** تتضمن بيان خاتم النبيين لأصول الدِّين).


مسايل سئل عنها شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني
في بيان خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم واصول الدين
وهذه فايدة عظيمة
وفيه الرد على من قال ان الصلاة لا تجوز خلف امام مالكي

٩- في «**الصفدية**» (ص٣٠٠) حكى قصة مناظرة له وأشار لنفسه بـ«فلان».

١٠- في «**الفتاوى**» (٣/ ٢٥٦) حكى بعض ما وقع له مع القضاة -ابن مخلوف ومن معه- وأشار لنفسه بـ«فلان»، قال: (وهذا القاضي شرف الدين بن المقدسي قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: «أنا على عقيدة فلان»، حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة فقال قدامهم: «أنا أموت على عقيدتك يا فلان، لست على عقيدة هؤلاء» يعني الخصوم).

١١- رسالة «**ضابط التأويل-جامع المسائل**» (٥/ ٣٤-٩٣)، وهي مما يندرج في هذا أيضًا فأسلوبه فيها مغاير لأسلوبه المعتاد، ومما ورد فيها: (فلما كان في هذه الأوقات حَدَثَ من الأسباب ما اقتضى أن وقف على حكاية هذه المناظرة أحد الفضلاء المبرزين، والنبلاء المتبحرين، عينُ أعيان المناظرين، وفرسان المتكلمين، ومَن تتبيّن الفوائد بمذاكرته، وتُستفاد المقاصد بمناظرته، فعَلَّق عليها من الأسْولةِ ما التمسَ حَلَّها، ومن المباحثِ ما اقتضى فرعها

وأصلها... قال الفاضل الباحث على قولنا... وأيضًا: فإنّ الفاضل المُباحِث -أيّده الله- قد حكَى... وأيضًا فقولكم -أحسن الله إليكم-: لا أُسلِّم...).

١٢- رسالته في لفظ القعود والجلوس -قيد النَّشر-، ومما ورد فيها: (من المملوك: أحمد بن تيمية، إلى الشَّيخ البارع العلَّامة ذي الفضائل البسيطة والمعارف المحيطة شمس الدِّين جعله الله شمسًا لدينه يهتدى به في دياجي الظُّلمات وإمام هدى يوضّح به الآيات البيِّنات وأمتع الجماعة بحياته مفيضًا عليهم سحائب الفضائل، وكاشفًا بعقله وعلمه ودينه وبيانه مشكلات المسائل، إنَّه وليّ ذلك والقادر عليه. جاءت المشرفة الميمونة والمملوك كما يشاء الله في مرضٍ أوجب الإفطار، فأخَّرتُ[1] الجواب مبيِّنًا هذا الاعتذار، وكنت للاجتماع[2] بك لأمور أُخر متحرِّيًا ذلك، ثمَّ وجد المملوك أدنى نشاطٍ فكتبت[3] الجواب على هذه الحال، وليست الآلات التي ينقل منها حاضرة كلّها).

الوجه الثَّاني: أنَّ المؤلِّف قد تحدَّث عن أشياء مما تتعلَّق بالمشار إليه «فلان» مما لا يمكن أن يقولَه إلا المشارُ إليه نفسُه؛ وهذا مما يزيل اللَّبس ويؤكِّد أنَّ المشارَ إليه بضمير الغائب و«فلان» هو المتحدِّثُ نفسُه، فمن ذلك:

١- في (ص١١٤-١١٥): (فإنَّ فلانًا طريقتُه اتِّباعُ الحقِّ المحض ومعرفةُ مقادير جميع طوائف الأُمَّة وتعظيمُ من يستحقُّ التَّعظيم من جميعهم وردُّ الباطل على كلِّ من جاء به... وليس عنده في مسائل الفروع ميلٌ إلا إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة...).

---

(١) في الأصل: «فاخترت»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) في الأصل: «الاجتماع»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٣) كذا في الأصل.

وفي (ص٢٤١): (فالكلامُ على هذا من وجوهٍ؛ بعد ما قدَّمتُه من أنَّا لسنا نتعصَّب لأحدٍ، ولا نميل إلا إلى ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، ولا نرجِّح من الأقوال إلا ما رجَّحه الله، ولا نفضِّل من الأشخاص إلا ما فضَّله الله، وما اشتبه علينا وكلنا علمَه إلى الله...).

٢- (ص١٠٢-١٠٤): (ولولا أنَّ فُلانًا كان يأمر بالحلم والعفو ومكارم الأخلاق كما أمر الله رسوله... إلى نحو ذلك من نصوص الكتاب والسُّنَّة وآثار العلماء. فلولا أنَّ فلانًا قد حلَّل الجماعة ودعا لهم واستغفر لهم مرارًا كثيرةً، وأمر بذلك من شهده وغاب عنه من الأمراء والعلماء والمشايخ والصالحين وغيرهم، ودعا إلى تأليف القلوب وصلاح ذات البين، وأقام عذر من تكلَّم فيه بما أمكنه، فرجع من رجع وتبيَّن الأمرُ لمن قد كان قد لُبِّس عليه، وأحبَّ الإمساك عن المسلمين إلا من خيرٍ. فلولا هذا وأشباهُه لشرَحَ للشَّيخ -أصلحه الله- الأمرَ على وجهٍ يكون هو من أوَّل النَّاصرين للحقِّ، والمجاهدين في سبيل الله، الذَّابِّين عن الكتاب والسُّنَّة والجماعة، الذَّامِّين للبدعة والفُرقة والهوى والجهل).

٣- (ص٢١١): (وإن أراد الشَّيخُ مِنَّا أن نُبيِّن أصولَ جميع المقالات، وعُذرَ أصحابِها فيها، وما يُقبَل منها ويُرَدُّ...)، فهذا يفيد أنَّ المخاطَب إنَّما خاطَبَ وطالَبَ المجيبَ؛ وهو ابن تيميَّة.

٤-(ص١٠٥-١٠٧): (وهذه الفُتيا والاعتقادُ[1] التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر، فالشَّيخُ -أصلحه الله- يطَّلعُ عليها ويتأمَّلُها تأمُّلَ من يرى اللهَ عليه شهيدًا، فإنَّ المفترين لم ينقلوا ما فيها على وجهه، ولكن زادوا ونقصوا وغيَّروا. فهذه الفُتيا إنَّما كان سببُها -من عدَّة سنين- أنَّ جماعةً من

---

(١) وهي «الفتيا الحموية» و«العقيدة الواسطية».

فقهاء مدينة حَماة أرسلوا إلى فلانٍ يطلبون منه أن يذكر ما قاله العلماءُ في آياتِ الصِّفات وأحاديثِ الصِّفات؛ فأحالهم على غيره، فأَبَوْا إلا جوابَه! فكتب لهم جوابًا مضمونُه ذِكْرُ وجوب اتِّباع طريقة السَّلف دون من خالفهم من المتأخِّرين، ونقلَ ما قاله السَّلف بألفاظهم أو بألفاظِ من نقل مذهبَهم من العلماء...

والشَّيخُ يتأمَّلُ ذلك ليتبيَّن له مصداقُ ذلك. وقد صرَّح فيها في غير موضعٍ... وكذلك طلب منه بعضُ علماءِ العراق من أصحاب الشَّافعيِّ «معتقدَ أهلِ السُّنَّة»؛ فكتب له على البديهة جُزءًا في مذهبهم في «الصِّفات» و«القدر» و«الوعيد» و«الإيمان» و«الصَّحابة» ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة، لا من فقهائهم ولا من غيرهم، لا مالكيٍّ ولا غيرِ مالكيٍّ. فالشَّيخُ -أصلحه الله تعالى- يقف على هذا المعتقد؛ فإنَّ فيه جميع مسائل الاعتقاد المشهورة التي تميَّز بها أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم من الفرق. فالشَّيخُ -أصلحه الله- يعمل بمقتضى دينه من البحث على ما بلغه والكشف عنه، ثُمَّ يقول ويفعل ما يقتضيه دينُ الإسلام؛ فإنَّا نقول: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ نبيًّا، والذي يوجب عليه من نصرة الحقِّ ما لا خفاءَ به وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾(١)).

٥- (ص١١٣-١١٨): (وإن كان من ذلك لقائله من النَّكير عليه بما تقتضيه الشَّريعةُ بحسبه. فالشَّيخ -أيَّده الله- يطيب نفسًا من هذه الجهة، بل لو نقل هذا عن غير فلانٍ ممَّن له نصيبٌ من عقلٍ لكان الواجبُ تكذيب ذلك(٢)... واللهِ لو كان هذا القولُ قد قاله بعضُ الحنبليَّة أو غيرهُم لم يقلِّده فلانٌ ولا تعصَّب له:

(١) العنكبوت: (٦٩).

(٢) وهذا الأسلوب يشبه من بعض الوجوه ما سبق نقله (ص٤٥) عن «الإخنائية»: (فإذا كان هذا مما يُعلم انتفاؤه عن جميع المسلمين كان انتفاؤه عن المجيب أولى، فكان الواجب عليه أن يكذِّب ناقل ذلك).

□ فإنَّ فلانًا طريقتُه اتِّباعُ الحقِّ المحض ومعرفةُ مقادير جميع طوائف الأُمَّة وتعظيمُ من يستحقُّ التَّعظيم من جميعهم وردُّ الباطل على كلِّ من جاء به...

□ وليس عنده في مسائل الفروع ميلٌ إلا إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة. وإذا ذَكَرَ المسألة فإنَّه يذكر فيها مقالاتِ الأئمَّة الأربعة وأصحابهم وغير أصحابهم ممَّن بعدهم أو قبلهم من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم، ويذكر دليلَ كُلِّ قولٍ وتقريرَه على وجهٍ لا يكاد يُوجد في الكتب المصنَّفة لهم؛ فكيف في مسائل «أصول الدِّين» التي ليس بين الأئمَّة في مسائلها المشهورة خلافٌ وإنَّما يخالف فيها أهلُ الأهواء والبدع؟!

□ وهو من أعرف خلق الله بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها، وذِكرِ الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين على بطلانها، ورؤوس مُحدِثيها...

ثُمَّ لما ذكرتم في كتابكم الانتسابَ إلى مالكٍ ﷺ؛ فما رأينا أشدَّ تعظيمًا لمالكٍ ولأعيان أصحابِه، ولا أشدَّ صفةً لهم بمتابعة السُّنَّة والإنكار على أهل الأهواء والبدع، وتقريرًا لمذاهبه التي يجب تقريرُها= منه. وقد صنَّف كتابًا[1] في تحريم التَّحليل للمطلَّقة ثلاثًا، وضمَّنه إبطالَ الحيل ودلَّ على سدِّ الذَّرائع بدلائلَ ما رأيناها في كتب أصحابِ مالكٍ، وقد كتب ذلك عنه فضلاءُ المالكيَّة وحملوه إلى المغرب، وكُتبَ عنه إلى المشرق أيضًا. وكذلك في مسائل -مثل: مسألة خدمة المرأة لزوجها، ومسألة التَّورُّق، والجمع لأهل مكَّة بعرفة ومزدلفة، بل وقَصرُهم أيضًا- قد يكون لمالكٍ فيها قولٌ، وأكثرُ أصحاب أحمد على خلافه؛ فيرجِّح قولَ مالكٍ ويقرِّره كأحسنِ ما يكون. بل مسائلُ السُّنَّة المشهورة كالإيمان بـ«القدر» وبـ«الشَّفاعة» و«إخراج أهل الكبائر من النَّار» و«خلافة الخلفاء الرَّاشدين» مع تقريره لها بالدَّلائل الكثيرة؛ إذا رأى بعضَ

---

(١) هو كتابه الشهير: «بيان الدليل على بطلان التحليل».

المصنِّفين من أهل السُّنَّة من أصحاب أحمد أو غيرهم قد انحرف فيها: **إمَّا** لاستدلاله بدليلٍ ضعيفٍ، **وإمَّا** لجوابه عن حجج المخالفين بجوابٍ ضعيفٍ، ونحو ذلك= يردُّ ذلك ويُنصِفُ كُلَّ أحدٍ كما أمر الله ورسولُه؛ فإنَّ المقصود هو الحقُّ دون اتِّباع الهوى. فلو كان -أصلحك الله- بعضُ أصحاب أحمد قد قال بـ«أنَّ المدادَ وصوتَ العبد قديمٌ»؛ لم يستحلَّ فلانٌ في دينه ولم يكن له هوًى يحمله على موافقته، بل كان يتَّبع مُوجَبَ الكتاب والسُّنَّة من اتِّباع الحقِّ وإنكار هذه البدعة والنَّهي عن هذه المقالة؛ فكيف ولم يقل -ولله الحمد- هذه المقالةَ أحدٌ من أصحاب أحمدَ ولا من غيرهم لا من أوَّلِيهم ولا من آخِريهم؟! إلا أن يكون قد قال ذلك من لم يطَّلع عليه أو قال ذلك بعضُ الجُهَّال الذين لا يُعرَفون، فهذا لا يَنضبط؛ إذ نقلُ الإجماع إنَّما يكون بحسب اضطلاع الرَّجُل وبحثه).

وحكايته عن نفسه بمثل هذا ثابتٌ عنه للحاجة، قال في حكايته لمجالس المناظرة «**الفتاوى**» (٣/ ١٦٣) «**العقود الدرية**» (ص٢٦٦-٢٦٧): (وقلت قبل حضورها [= العقيدة الواسطية] كلامًا قد بعد عهدي به وغضبت غضبًا شديدًا؛ لكني أذكر أني قلت: «أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا عليَّ وقالوا للسلطان أشياء»، وتكلمتُ بكلام احتجتُ إليه؛ مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلَّى عنه كل أحدٍ ولا أحد ينطق بحجَّته ولا أحد يجاهد عنه؟ وقمتُ مظهرًا لحجَّته مجاهدًا عنه مرغِّبًا فيه... وقلت أيضًا: «كل من خالفني في شيءٍ مما كتبته؛ فأنا أعلم بمذهبه منه»، وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده؛ لكنني قلت أيضًا بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرت فيها فصلًا إلا وفيه مخالفٌ من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملةٍ فيها خلافٌ لطائفةٍ من الطوائف).

وحكى معرفته بالمقالات ونشأتها في حكايته لمجالس المناظرة «الفتاوى» (٣/ ١٨٤) «العقود الدرية» (ص٢٩٣-٢٩٤): (وقلتُ في ضمن كلامي: أنا أعلمُ كلَّ بدعةٍ حدثت في الإسلام، وأوَّل من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها).

٦- (ص٢٠٠): (ثُمَّ فلانٌ قد ذكر في هذا **الجواب**[1] الذي كتبه من عدَّة سنين أنَّ القول بقِدم المداد والصَّوت جميعًا قولٌ لم يقله أحدٌ لا من أصحاب أحمد ولا من غيرهم، وأنَّ قائله يجب مقابلته بما تقتضيه الشَّريعة. فكيف وَسِعَ الشَّيخَ -أصلحه الله- أن يَنقل عنه أنَّه نقل عن أحمد هذا القول الذي قد ذكر فلانٌ أنَّ قائلَهُ ضالٌّ مبتدعٌ أو كافرٌ، وأنَّه لم يقله أحدٌ. وإنَّما عُذْر الشَّيخِ -قَدَرًا أو شرعًا- ما رآه في بعض المصنَّفات أو سمعه في بعض الرِّوايات من النَّقل عن أصحاب أحمد).

وقد أحال على ما قرَّره بصيغة المتكلم! قال (ص١٩١): (وقد بقي قسمٌ ثالثٌ: وهو أنَّ الشَّيخ رأى هذه التَّسمية في بعض كتب متأخِّري المتكلِّمين ممَّن ينصر السُّنَّة في مواضعَ وتخفى عليه في مواضعَ فيخالفها، وفَهِمَ من كلامه أنَّه يُطلِق ذلك على طائفةٍ من أهل الحديث ومن أصحاب أحمد وغيرهم يعتقدون أنَّ الله في السَّماء بمعنى أنَّ السَّماء تحويه وتحيط به وأنَّ العرش يُقِلُّه، وأنَّ القرآن حرفٌ وصوتٌ بمعنى أنَّ مداد المصحف وصوت العباد قديمٌ أزليٌّ، وأنَّ آياتِ الصِّفات تُمَرُّ كما جاءت أو تُجرى على ظاهرها بالمعنى الذي يُحكى عن المشبِّهة كهشام بن الحكم وأمثاله= فلا شكَّ أنَّ هذه أقوالٌ منكرةٌ ملعونةٌ من أعظم البدع وأخبثها! وجميعُ أصحاب أحمد ينكرها قديمًا وحديثًا، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم أنَّه قال شيئًا منها، بل النَّاقل لها عن طائفةٍ معروفةٍ من أهل الحديث -أصحابِ أحمد أو غيرهم- إمَّا مفترٍ للكذب

---

(١) هو «جواب الفتيا المصرية».

أو غيرُ عالمٍ بقولهم مخطئٌ في نقله، وهذه كتبهم موجودةٌ كلُّها تنكر ذلك وتنفيه وليس فيه شيءٌ منها.

وقد رأيتُ -أصلح الله الشَّيخَ- بعضَ من نقل شيئًا من ذلك عن بعضهم وعرَّفتُ كذبَه ووقفت على كلام المنقول عنه؛ فالشَّيخُ يرجع إلى القاعدة التي أسلفناها في ضعف نقل هؤلاء).

وفي (ص٢٠٢): (والله يعلم أنَّ هؤلاء المصنِّفين النَّاقلين عن أصحاب أحمد ما نقلوه من قِدم المداد أو ينقلونه من تشبيهٍ وتجسيمٍ؛ ما صدقوا في نقلهم، بل زادوا ونقصوا ما أحال المعنى، ولو نقلوا الأمر على وجهه لما نقلوا إلا ما يجب الاتِّفاق عليه، أو قد يقع في مثله الخلاف بين العلماء).

الوجه الثالث: أنَّ افتراض كونه من أصحاب شيخ الإسلام لا يوافق الحال ولا يتناسب مع المقام، فإنَّه حينئذٍ سيشير إليه بألفاظ التَّعظيم والتَّفخيم؛ لا «فلان» ونحوها! بل الإشارة إلى الغائب بصيغ التَّواضع والهضم والتَّجريد من الألقاب في مثل هذه السِّياقات هي في الحقيقة من قرائن النِّسبة؛ ولذا يُستدلُّ على صاحب الخطِّ كثيرًا -خاصَّة في الغواشي- بقرينة التَّجريد عن الألقاب.

الإشكال الثالث: أنَّ ثمَّ مواضع وردت في الكتاب قد تتنافى مع كون المؤلِّف هو شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي:

الموضع الأول: (ص١١٤-١١٨): (فإنَّ فلانًا طريقتُه اتِّباعُ الحقِّ المحض... وليس عنده في مسائل الفروع ميلٌ إلا إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة... وهو من أعرف خلق الله بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها، وذِكرِ الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين على بطلانها، ورؤوس مُحدِثيها، وأنَّه أوَّل ما حدث منها في أواخر خلافة عليٍّ ﷺ بدعةُ الخوارج والرَّوافض، ثُمَّ في أواخر عصر الصَّحابة في زمن ابن عمر وابن عبَّاسٍ بدعتَا القدريَّة والمرجئة، ثُمَّ في أواخر عصر التَّابعين بدعتا الجهميَّة المعطِّلة والمجسِّمة الممثِّلة...

فلو كان -أصلحك الله- بعضُ أصحاب أحمد قد قال بـ«أنَّ المدادَ وصوتَ العبد قديمٌ»؛ لم يستحلَّ فلانٌ في دينه ولم يكن له هوًى يحمله على موافقته، بل كان يتّبع مُوجَبَ الكتاب والسُّنَّة من اتِّباع الحقِّ وإنكار هذه البدعة والنَّهي عن هذه المقالة؛ فكيف ولم يقل -ولله الحمد- هذه المقالةَ أحدٌ من أصحاب أحمدَ ولا من غيرهم لا من أوَّليهم ولا من آخِريهم؟! إلا أن يكون قد قال ذلك من لم يطَّلع عليه أو قال ذلك بعضُ الجُهَّال الذين لا يُعرَفون، فهذا لا يَنضبط؛ إذ نقلُ الإجماع إنَّما يكون بحسب اضطلاع الرَّجُل وبحثه).

فبعد قوله: (مُحدِثيها) في الأصل زيادة: (قد سمعنا ذلك منه غير مرة).

وبعد قوله: (ولا من آخِريهم) في الأصل زيادة: (هكذا سمعنا منه غيرَ مرَّةٍ، وهكذا في جوابه).

الموضع الثاني: (ص١٢٢-١٢٤): (وسمَّى آخرين «قدريَّةً»؛ فيما رواه أبو داود وغيرُه أنَّه قال: **«القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ إِن مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُم، وإِن مَاتُوا فَلا تَشْهَدُوهُم»**، ولكن قد ضُعِّفَ هذا الحديثُ، وقيل: إنَّه من كلامِ ابن عمر.

ورُوي عنه في «المرجئة»: **«أَنَّهم نَصارى هَذِه الأُمَّةِ»**.

ورُوي عنه حديثٌ في «المرجئة» و«القدريَّة»، وحديثٌ في «الرَّافضة».

والله أعلمُ بحالة ذلك؛ فإنَّ طائفةً من علماء الحديث ضعَّفوا جميعَ هذه الأحاديث إلا حديثَ «الخوارج»، ومن أهل الحديث من حسَّن حديثَ «المرجئة» و«القدريَّة»، والأوَّلُ أقربُ إلى الصِّحَّة.

وأمَّا حديثُ «الرَّافضة» فإنَّ هذا اللَّفظ أوَّلُ ما تُكُلِّم به لما سُئل زيدُ بن عليِّ ابن الحُسين رضي الله عنه؛ فإنَّه لما ترحَّم على أبي بكرٍ وعمر: تولَّاه قومٌ، ورفضه قومٌ. فسُمِّي هؤلاء «الزَّيديَّة»، وهؤلاء «الرَّافضة».

وجاء في كلام التَّابعين وغيرهم من الأئمَّة تسميةُ «الرَّافضة» و«المرجئة»، وهذه التَّسمياتُ كلُّها تسمياتٌ بالقول والمذهب الذي ذهبوه).

بعد قوله: (وهؤلاء «الرَّافضة») في الأصل زيادة: (ورُوي عنه حديثٌ حسنٌ في الزَّنادقةِ).

الموضع الثالث: (ص٢٣٦): (ولهذا السَّبب وغيرِه نهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياء عمومًا وخصوصًا، فقال: «لَا تُفَضِّلُوا بَينَ الأَنبِيَاءِ»، وقال: «لا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى»، مع أنَّ القرآن قد شهد بأنَّ بعض النَّبيِّين أفضلُ من بعضٍ، وأنَّ الله فضَّل بعض الرُّسُل على بعضٍ، وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ بالفضائل في غير هذه الأحاديث).

بعد قوله: (موسى) في الأصل زيادة: (ولا تفضلوني على يونس).

والجواب: أنَّ هذه الزيادات ليست من كلام الشَّيخ، بل هي حواش علَّقها أحد أصحابه في الطرَّة فتوهَّمها ناسخُ الفرع لحَقًا فأقحمها في الصلب، والله أعلم، فمخايل الإقحام باديةٌ عليها عند التَّأمل والاعتبار، ويعزِّز ذلك سوء حال النُّسخة المنقول منها -أو أصلها- وكثرة ما وقع فيها من بياضٍ وتحريفٍ وسقطٍ، زيادةً على نقصها.

وقد نبَّه على هذه الآفة بعضُ المحقِّقين من العلماء؛ وأنَّه (كثيرًا ما يكون الغلط بإدراج ما في الحاشية في المتن، على توهُّم أنَّه لَحَقٌ -أي أنَّه سقط على النَّاسخ الأوَّل من الأصل، فأُلحق في الهامش أو بين السُّطور-، والواقع أنَّه من تحشية بعضِ النَّاظرين على أنَّه نسخة، أو تفسير، أو غير ذلك)[1].

---

(١) «أصول التصحيح-آثار المعلمي» (٢٣/ ٦٢-٦٣).

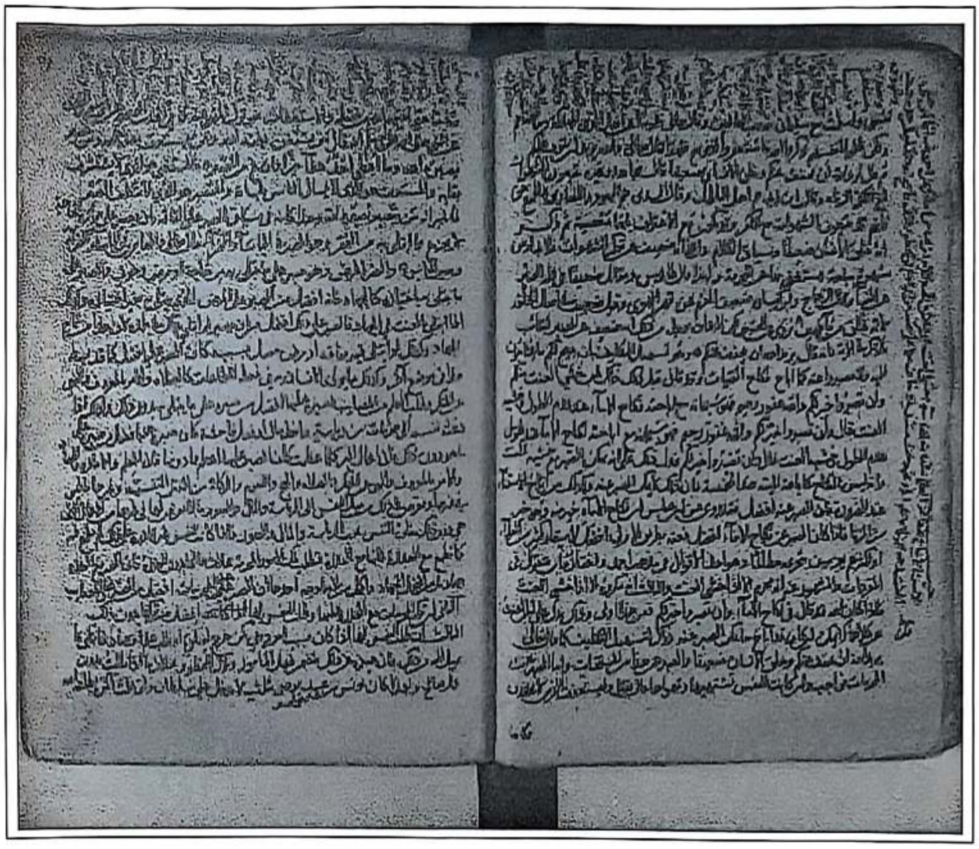
بل وقع هذا في تراث الشَّيخ خاصَّة؛ ومن الأمثلة على ذلك[١]:

١- «الفتاوى» (٢١/ ٣٤٠): (وقال شيخ الإسلام ﷺ: الحمد لله وحسبي الله ونعم الوكيل: يحرم كشف العورة في الحمام وغيره من غير مسوغ شرعي وعلى ولي الأمر أيده الله منع من يفعل ذلك بطريقة شرعية وعليه أيضا إلزام مستأجر الحمام بأن لا يمكن أحدا من دخوله على الوجه الممنوع ولا يحل لأحد ممن خوطب بأداء الجمعة تركها من غير عذر وليس دخول الحمام بمجرده عذرا في تركها والله أعلم)، هو من كلام صدر الدين الباردي في تقريظه لهذه الفتيا (= قاعدة في تحريم دخول الحمام بلا مئزر)، كما بيَّنته في «جامع الفصول» (١/ ٤١).

٢- «الفتاوى» (١٠/ ٥٧٤): (والاستمناء لا يباح عند أكثر العلماء سلفًا وخلفًا سواء خشي العنت أو لم يخش ذلك. وكلام ابن عباس وما روي عن أحمد فيه إنما هو لمن خشي العنت وهو الزنا واللواط خشية شديدة خاف على نفسه من الوقوع في ذلك فأبيح له ذلك لتكسير شدة عنته وشهوته. وأما من فعل ذلك تلذذا أو تذكرا أو عادة؛ بأن يتذكر في حال استمنائه صورة كأنه يجامعها فهذا كله محرم لا يقول به أحمد ولا غيره وقد أوجب فيه بعضهم الحد)، وهو من كلام الكامليِّ الطَّبرانيِّ من حاشية له بخطِّه على هذا الموضع -ولها تتمَّة- كما في نسخة (رئيس الكتاب ١١٥٣، ٥٠/ ظ-٥١/ و).

---

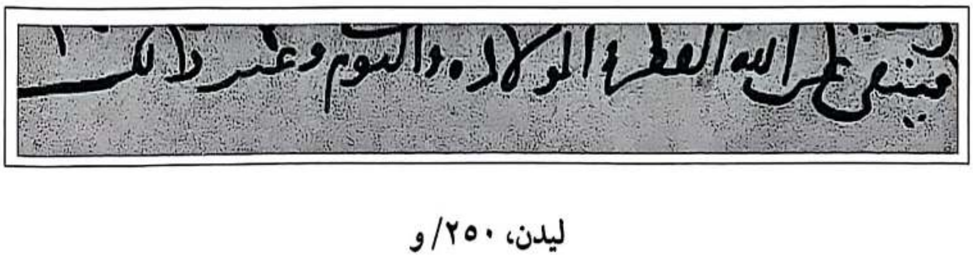
(١) ومن الأمثلة في غير تراثه: حاشيةٌ للكامليِّ الطَّبرانيِّ وبخطِّه على شرح ابن عبد الهادي لمنظومة ابن فَرْح الإشبيلي، كما في نسخة (رئيس الكتاب ١١٥٣)، وجاءت مقحمةً في نسخة (الكواكب ٣٤، الظاهرية ٥٦٥): الأولى (رئيس الكتاب، ٢٨٣/ ظ-٢٨٧/ و)، (الكواكب، ١١٧/ ظ-١٢٠/ و)، والثانية (رئيس الكتاب، ٢٨٣/ و-٢٨٣/ ظ)، (الكواكب، ١٢٠/ ظ).



٣- «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٣٠١)، حيث ورد في نسخة الكواكب: (فيُنفى عن الله ثمَّ شاهدٌ لهذا الفقرُ والولادةُ)، فقوله: (ثمَّ شاهدٌ لهذا) مقحمٌ كما هو ظاهرٌ، والظَّاهر أنَّه كان حاشية لأحدهم فتوهَّمه النَّاسخ لحَقًا فأدرجه في الصلب.



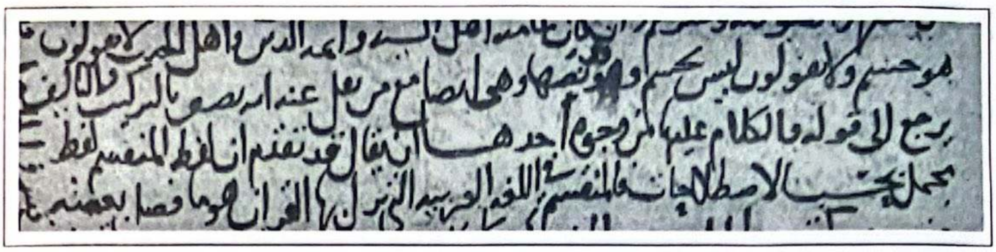
الكواكب ج٤٦، ٩٥/ ظ



فينفى عن الله الفقر والولادة والنوم وغير ذلك

ليدن، ٢٥٠/ و

٤- «**بيان تلبيس الجهمية**» (٣/ ٤٣٠): (يقال: هذه الحُجَّة مع كلِّ من قال... وهي أيضًا مع من نقل عنه أنَّه يصفه[1] بالتَّركيب والتَّأليف يرجع إلى قوله، والكلام عليها من وجوهٍ)، فقوله: (يرجع إلى قوله) مقحمٌ كما هو ظاهرٌ.



ليدن، ٢٦٠/و



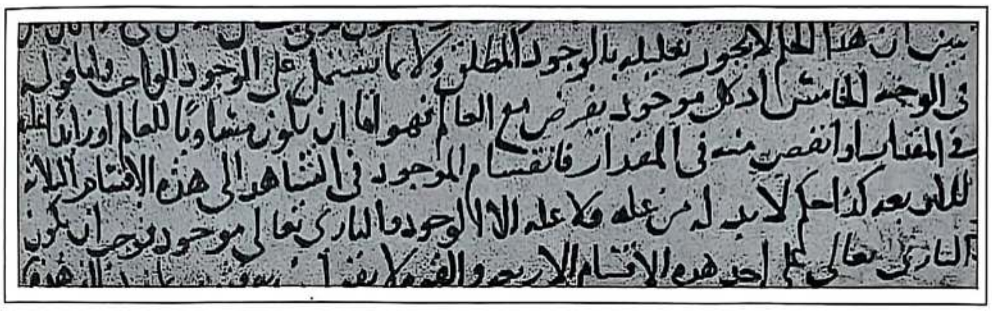
الكواكب ج٤٦، ١٠٦/و

٥- «**بيان تلبيس الجهمية**» (٤/ ٣٩٥): (وأما قوله في الوجه الخامس: إن كل موجود يفرض مع العالم فهو: إما أن يكون مساويا للعالم، أو زائدا عليه في المقدار، أو أنقص منه في المقدار، فانقسام الموجود في الشاهد إلى هذه الأقسام الثلاثة للأربعة كذا حكم لابد له من علة...)، فقوله: (الثلاثة للأربعة كذا) فيه تلفيقٌ وإقحامٌ، وصوابه: (الأربعة)، كما سبق في (٤/ ٢٦٥) لما نقل الشَّيخ هذا الموضع بتمامه، وهو الموافق للمصدر المنقول منه «**تأسيس التقديس**» (ص١٠٩).

---

(١) في المطبوع: «يوصف».

لكن لعلَّ نسخة الشَّيخ من «**تأسيس التقديس**» قد سقط منها قسمٌ، فوقعت القسمة عنده ثلاثيَّة في الموضعين. فالظَّاهر أنَّ قوله: (الثلاثة للأربعة كذا) كان في الأصل المنقول منه: (الأربعة) -كما في الموضع الأوَّل والمصدر المنقول منه-، فاستشكله ناسخ الأصل المنقول منه وعلَّق عليه: (كذا) أي كذا وقع في الأصل المنقول منه، واستظهر أن صوابه: (الثلاثة)، فلفَّق ناسخُ الفرع بين ما وقع في الصلب والحاشية فكتبها: (الثلاثة للأربعة كذا).



ليدن، ٣٥٨/ ظ

كما أن شائبة الإقحام تظهر على هذه المواضع الثلاثة عند النَّظر فيها خاصَّة:

فعند النَّظر في الموضع الأوَّل نلاحظ أنَّه قد تضمن أمرين:

١- حكاية معرفته بالمقالات ونشأتها وأنه (من أعرف خلق الله بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها، وذِكرِ الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين على بطلانها، ورؤوس مُحدِثيها...).

٢- نفيه لمقالة قِدم المداد وصوت العباد عن أحمد وأصحابه وأنَّه (لم يقل هذه المقالةَ أحدٌ من أصحاب أحمدَ ولا من غيرهم لا من أوَّلِيهم ولا من آخِريهم؟!).

وهذان الأمران مما تكلَّم به الشَّيخُ في مجالس المناظرة في الواسطيَّة كما هو معلوم؛ حيث حكى معرفته بالمقالات ونشأتها فقال «**الفتاوى**» (٣/ ١٨٤)

«العقود الدرية» (ص٢٩٣-٢٩٤): (وقلتُ في ضمن كلامي: أنا أعلمُ كلَّ بدعةٍ حدثت في الإسلام، وأوَّل من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها).

ونفى مقالةَ القِدم عن أحمد وأصحابه وغيرهم فقال «الفتاوى» (٣/ ١٧٠-١٧٢) «العقود الدرية» (ص٢٧٧): (فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ومداد المصاحف قديم أزلي -كما نقله فخر الدين بن الخطيب وغيره- كذب مفترى لم يقل ذلك أحمد ولا أحد من علماء المسلمين، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم. وأخرجت كراسًا قد أحضرته مع العقيدة فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الإمام أحمد وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام الإمام أحمد وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه: أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق: فهو جهمي ومن قال غير مخلوق: فهو مبتدع. قلت: وهذا هو الذي نقله الأشعري في كتاب «المقالات» عن أهل السنة وأصحاب الحديث وقال: إنه يقول به. قلت: فكيف بمن يقول: لفظي قديم؟ فكيف بمن يقول: صوتي غير مخلوق؟ فكيف بمن يقول: صوتي قديم؟ ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت وبين صوت العبد كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب «خلق أفعال العباد» وغيره من أئمة السنة، وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديمًا، فيمن حلف بالطلاق في مسألة الحرف والصوت ومسألة الظاهر في العرش، فذكرت من الجواب القديم في هذه المسألة وتفصيل القول فيها وأن إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت أو ليس بحرف ولا صوت؛ كلاهما بدعة حدثت بعد المائة الثالثة، وقلت: هذا جوابي)، وكذا في رواية أخيه عبد الله للمجلس «الفتاوى» (٣/ ٢٠٨): (وسئل عن مسألة القرآن والصوت فأجاب بالتفصيل -وكان أجاب به قديما- فقال: من قال «إن

صوت العبد بالقرآن ومداد المصحف قديم» فهو مخطئٌ ضالٌّ، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم، وما نُقل عنهم أنهم يقولون «ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ والمداد الذي في المصحف وهو مع ذلك قديم» فهذا كذبٌ مفترى ما قاله أحمد! وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه وأصحاب مالك والشافعي والأشعري وغيرهم أن من قال «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فهو مبتدع، فكيف بمن يقول صوتي به غير مخلوق أو يقول صوتي به قديم؟! وحرَّر الكلام فيها وأن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين).

وهو متكرِّرٌ في كلامه، انظر: «التسعينية» (٣/ ٨٧٠)، «الدرء» (٢/ ٣١١)، «الفتاوى» (٧/ ٦٦٠) (١٢/ ١٦٧، ١٧٩، ٢٣٧)، «جامع المسائل» (٧/ ٨٢) (٨/ ١٨٤)، **«مسألة في الكلام واللفظ والصوت»**، **«مسألة في أن القرآن كلام الله وليس عبارة عنه»** -قيد النشر-.

فالظَّاهر أنَّ أحد أصحاب الشَّيخ ممن حضر مجالسه -المناظرة وغيرها- قد علَّق حاشيةً عند هذا الموضع بما يفيدُ ذلك ويؤكِّدُه -وهي (قد سمعنا ذلك منه غير مرة) و(هكذا سمعنا منه غيرَ مرَّةٍ، وهكذا في جوابه)-، فتوهَّمها النَّاسخ لحَقًا فأقحمها في الصلب(١).

وأما الموضع الثاني؛ ففي نظم الكلام تنافرٌ ظاهرٌ -مع إثبات الزيادة-؛ إذ سياق الكلام وسباقه ولحاقه عن المرجئة والرافضة، فهذه الزيادة غيرُ منسجمةٍ مع السِّياق، بل لم يَرِد ذكر الزَّنادقة في كلامه، وليسوا من الفرق المبتدعة التي

---

(١) ثمَّ احتمالات أخرى -كوقوع التَّحريف في: (سمعنا= سُمع)-، لكن اقتصرت في الكلام على أقواها.

تُذكر في مثل هذا السِّياق، ثم هو قد صحَّح هنا القولَ بتضعيف جميع هذه الأحاديث إلا حديث «الخوارج»؛ فكيف يحكم بعدها بسطرين على هذا الحديث بالحسن؟!

هذا زيادةً على ما اشتهر عن الشَّيخ من حكمه على هذا الحديث بأنَّه (لا أصل له بل هو موضوع كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث...)(١)، وأنَّ لفظ «زنديق» (لفظ معرب لم ينطق به رسول الله ﷺ ولا أصحابه، ولكن نطقت به الفرس، فأخذته العرب فعربته)(٢)، وأنَّ (لفظ «الزندقة» لا يوجد في كلام النبي ﷺ كما لا يوجد في القرآن وهو لفظ أعجمي معرب أخذ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام وعرب)(٣)، وانظر: «**الإيمان الأوسط**» (ص٣٠٢).

أما الموضع الثالث؛ فسياق كلام الشَّيخ فيه: (فقال... وقال)، فلو كانت الزيادة من كلامه فستكون غالبًا على سمته: (فقال... وقال: لا تفضلوني... وقال: لا تفضلوني...)، وليس: (ولا تفضلوني...).

ولا يخفى احتمالُ كونِها قولًا آخر للشَّيخ فيما لو ثبت أنَّ هذه الزيادةَ من كلامه، إلا أنَّ سياقَ الكلام -كما سبق- وقيامَ شائبة الإقحام وحالَ النُّسخة وما ورد فيها من جنس هذه الزِّيادات المقحمة في مواضع أخرى= يرجِّح جانب الإقحام هنا.

فالظَّاهر أنَّها كانت حاشيةً لأحدهم في استدراك هذا الحديث على الشَّيخ -وهو من الأحاديث المشتهرة على الألسنة وعند المصنِّفين-؛ فتوهَّمها النَّاسخُ لحَقًا فأقحمها في الصلب.

---

(١) «السبعينية» (ص٣٣٧) وهو من كتبه المصريَّة.

(٢) «جامع المسائل» (٤/ ١٣٣) وهي من الفتاوى المصريَّة.

(٣) «السبعينية» (ص٣٣٨).

والحديثُ لا أصل له كما بيَّنه الشَّيخُ في مواضع، انظر: «**الفتاوى**» (٢/ ٢٢٣)، «**البيان**» (٥/ ١٠٠)، «**مسألة-مجموع ٢٦٩٢**» (ق٨٠). **تنبيه**: في «**المسوَّدة**» (ص٥٠٠) -ط.الفضيلة (ص٩٠٣)-: (قال شيخنا: قلت... كما نهى النبي ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء وعن تفضيله على يونس)، كذا في بعض النُّسخ «يونس»، والظَّاهر أنَّها محرَّفةٌ عن «موسى»، وهي على الصَّواب في النُّسخ العتيقة. وأخرج البخاري (٣٣٩٩)، ومسلم (٢٤٥٣) من حديث ابن عباس: «**لَا يَنبَغِي لِعَبدٍ أَن يَقُولَ: أَنَا خَيرٌ مِن يُونُسَ بنِ مَتَّى**».

تحرير عنوان الكتاب

ذكر ابن رشيّق وابن عبد الهادي[1] أنَّ للشَّيخ (قاعدة كبيرة في تفضيلِ مذهب أحمد وذِكرِ محاسنه، نحو مجلد).

وورد في خاتمة النسخة ما نصُّه: (نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهب أحمد وذِكرُ محاسنه والذَّبُّ عنه).

ولا ريب أنَّ العنوان مطابقٌ لمضمون الكتاب؛ حيث انتصرَ فيه للحنابلة وأنصفهم وذبَّ عنهم، وذَكَرَ فضل الإمام أحمد وما امتاز به، كما سبق بيانه (ص١٠).

وقدَّمت «تفضيل» على «ترجيح» لكونها أقربَ اللَّفظين إلى كلام الشَّيخ في هذا المبحث من كتابنا، وكلاهما صحيحٌ، وهو من باب التنوُّع والتعدُّد في العنوان.

(١) انظر: «أسماء مؤلفات ابن تيمية-الجامع» (ص٣٧٥)، «العقود الدرية» (ص٧٥).

تَارِيخُ النَّصِّ المُحَقِّقِ

ورد في النَّصِّ المحقَّق عدَّة إشارات تدلُّ على سبب التَّأليف وزمنه وما يتَّصل بذلك، وأنَّ هذا الكتاب جاء جوابًا على رسالةٍ[1] وصلت إلى الشَّيخ من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت أمورًا تتعلَّق ببعض ما كتبه في باب الاعتقاد خاصَّة الواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وتتعلَّق أيضًا بنسبة القول بقِدم المداد وصوت العباد إلى الشَّيخ وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو»، والتعرُّض لمنزلة الإمام أحمد ونسبته إلى الإمام الشَّافعيِّ.

فالرِّسالة المجاب عنها -كما هو بيِّنٌ- من تداعيات المحنة الواقعة على الشَّيخ في مسائل الصِّفات -حيث تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة فيها-، والتي ابتدأت بالمجالس الثلاثة المنعقدة له في دمشق (رجب-شعبان ٧٠٥هـ) إثر مرسوم السلطان بالدِّيار المصريَّة إلى نائبه بالشَّام بامتحان الشَّيخ وسؤاله عن اعتقاده وعما كتب به إلى الدِّيار المصريَّة من الكتب التي يدعو بها النَّاس إلى الاعتقاد[2]، فنوزع وحوقق وبُحث معه في «**الواسطيَّة**» وغيرها، ثم وقع الاتفاقُ بعد ذلك على قبول العقيدة والرِّضا بها[3].

---

(١) كون الكتاب جاء جوابًا على رسالة أمرٌ واضحٌ لا يحتاج إلى بيان، ومن شواهده المتكرِّرة: (وأما ما ذكرت) و(ذكرتم في كتابكم)، ونحو ذلك مما يدلُّ على وصول رسالةٍ من المخاطَب.

(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ١٦١)، «**العقود الدرية**» (ص٢٦٣).

(٣) انظر: «**الدرة اليتيمية-الجامع**» (ص٣١٧)، «**العقود الدرية**» (ص٢٥٠، ٢٦١)، «**البداية** =

ثم تبع ذلك مكاتيب أخرى من الدِّيار المصريَّة إلى الشَّام، حيث لم يَقنع القاضي ابن مخلوف المالكيُّ بما جرى، واستُؤنفت المحنة بطلب الشَّيخ إلى مصر في (رمضان ٧٠٥هـ).

فالظَّاهر أنَّ الشَّيخ قد صنَّف هذا الكتاب بعد مجالس المناظرة في الشَّام وقبل الذَّهاب إلى مصر، أي أنَّه صنَّفه على الأغلب في (شعبان ٧٠٥هـ).

ولذا؛ لا غرو أن جاءت آراؤه فيه مخالفةً للمتقدِّم من أقواله.

ومما يدل على ذلك:

١- (ص١٠١-١٠٧): (وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية... وهذه الفُتيا والاعتقادُ -التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها-؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر؛ فالشَّيخُ -أصلحه الله- يطَّلع عليها ويتأمَّلها تأمُّلَ من يرى اللهَ عليه شهيدًا؛ فإنَّ المفترين لم ينقلوا ما فيها على وجهه، ولكن زادوا ونقصوا وغيَّروا. فهذه الفُتيا إنَّما كان سببُها -من عدَّة سنين-: أنَّ جماعةً من فقهاء مدينة حَماة... وكذلك طلب منه بعضُ علماءِ العراق من أصحاب الشَّافعيِّ «معتقدَ أهلِ السُّنَّة»؛ فكتب له على البديهة جُزءًا في مذهبهم في «**الصِّفات**» و«**القدر**» و«**الوعيد**» و«**الإيمان**» و«**الصَّحابة**» ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة...)، وقوله (ص٢٠٠): (ثُمَّ فلانٌ قد ذكر في هذا الجواب الذي كتبه من عدَّة سنين...).

فهذا مفيدٌ لأمور:

- أنَّ هذه الفتيا (= الفتيا الحمويَّة) والاعتقاد (= العقيدة الواسطيَّة) والجواب (= جواب الفتيا المصريَّة) مشارٌ إليها في رسالة المخاطَب.

= والنهاية» (١٨/ ٥٤)، «الذيل» لابن رجب (٤/ ٥١١).

- أنَّ تصنيفه لهذا الكتاب بعد (٦٩٨هـ) بعدَّة سنين.
- أنَّ هذه الفتيا والاعتقاد حديثة الوصول إلى مصر -كما يشعره قوله: (قد وصلتْ نُسختها إلى مصر)-، ولعلها كانت ضمن ما أُرسل من دمشق إلى مصر في خضم تلك الأحداث.

ونظيره قول الشَّيخ وهو في مصر: (وقلت: قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشايخ الشام وسادات الإسلام، والكتاب الذي فيه كلام الحكام -الذين هم خصومي؛ كجمال الدين المالكي، وجلال الدين الحنفي- وما ذكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر. وقول المالكي ما بلغني قطُّ أنه استتيب ولا منع من فتيا ولا أنزل ولا كذا ولا كذا، ولا ثبت عليه عندي قطُّ شيءٌ يقدح في دينه. وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتي)[١]، حيث أرسل نائبُ الشَّام مع الشَّيخ عند ذهابه إلى مصر كتابًا إلى السلطان، وكُتب معه محضرٌ فيه خطوط عدَّةٍ من القضاة وكبار الصلحاء والعلماء بصورة ما جرى في المجلسَين بدمشق، وأنَّه لم يثبت عليه فيهما شيءٌ، ولا منع من الإفتاء. لكن لم يلتفت إلى شيءٍ من ذلك[٢].

٢- من قوله (ص١٠٨): (وأمَّا ما ذكرتَ من الكذب على أحمد بن حنبلٍ في معتقده، وأنَّه بريءٌ ممَّا نسبوه الحنابلةُ إليه... فقد تقدَّم -أصلحك الله- بيانُ أصل هذا النَّقل، وأنَّ نقل هذا عن الحنابلة كذبٌ عليهم) إلى قوله (ص١٢٠): (... والموجودُ في أصحاب أحمد نادرٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم)، وقوله (ص٢١١): (فكما أنَّ الشَّيخَ -أصلحه الله- يُنكر القولَ بما ذكره من قِدم المداد وصفات الخلق؛ فلينكر أيضًا القولَ بأنَّ هذا الكلام كلامُ البشر ليس

(١) «الفتاوى» (٣/ ٢٥٦-٢٥٧)، ونسختها في (الظاهرية ٣٨٣٥، ق٦٦-٧٢) بخطِّ أخيه شرف الدِّين عبد الله، وعليها خطُّ الشَّيخ في مواضع.

(٢) انظر: «مسالك الأبصار» (٥/ ٧٠١)، «المقفى الكبير» (١/ ٢٨٠).

كلام الله أو أنَّ معناه هو كلام الله وأمَّا حروفه فليست كلام الله، وأنَّ الله لم يتكلم بـ﴿الٓمٓرٰ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾ ونحوها؛ فإنَّ كلا القولين فيه من القُبح ما لا يخفى على الشَّيخ؛ مع أنَّ القولَ الأوَّلَ لا يُعلم له قائلٌ معروفٌ)، وقوله (ص١٢٥، ١٤٥، ١٤٧، ١٩١): (فهذا الاسم -وهو قولنا: «حَشوِيٌّ»- أوَّلُ من تكلَّم به: المعتزلةُ ونحوهم... فقولُه: «عن حشويِّ المعتقد»؛ قد أخبرناك أنَّ هذا اللَّفظ مجملٌ، فإن كان الشَّيخ يريد بـ«الحشوية» ما ذكرناه من تفسيره عن هؤلاء الذين نطقوا به أو أخبروا عن النَّاطقين به؛ وهم «أهلُ الحديث»... فإن أراد الشَّيخ بقوله: «حشويَّة» أهلَ الحديث؛ فقد أَخْبَرَنَا الشَّيخَ أنَّا منهم إن شاء الله؛ إلا أن يكون في ذلك تزكيةَ النَّفس فنعوذ بالله أن نزكِّي أنفسنا... فإن أراد الشَّيخُ بلفظ «الحشويَّة» هؤلاء؛ فقد بيَّنَّا حُكمهَم... وقد بقي قسمٌ ثالثٌ: وهو أنَّ الشَّيخ رأى هذه التَّسمية في بعض كتب متأخِّري المتكلِّمين ممَّن ينصر السُّنَّة في مواضعَ وتخفى عليه في مواضعَ فيخالفها...).

- وهذا يفيد أنَّ نسبة القول بِقِدم المداد وصوت العباد إلى الحنابلة وأن منهم حشوية؛ مشارٌ إليها في رسالة المخاطَب.

وهو أيضًا مما أثير في تلك الأحداث وإثر هذه المصنَّفات.

٣- (ص٢١٣): (وأمَّا ما ذكر الشَّيخُ: أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ ذكر طبقاتِ الأئمَّة الثَّلاثة ولم يذكر إمامَك إلا أنَّه من أصحابِ الشَّافعيِّ، ما عَدَّه من الأئمَّة= فالكلامُ فيه ثلاث مقاماتٍ...)، وقوله (ص٢٤٠-٢٤١): (والشَّيخُ -أصلحه الله- قد بدأ بذكر ترجيح بعضهم على بعض، وصدر منه من الكلام... وذلك أنَّ ما ذكره الشَّيخُ -أصلحه الله- أنَّ الحافظ أبا عمر ابنَ عبدِ البرِّ... واعتقد الشَّيخُ -أصلحه الله- أنَّ هذا ينقص أحمد ويوجب رُجحانَ غيره عليه= فالكلامُ على هذا من وجوهٍ...).

- وهذا يفيد تعرُّض المخاطَب في رسالته إلى مقام الإمام أحمد والغضّ من مكانته ومنزلته.

٤- (ص١٠٢-١٠٤): (وظهورُ الفرية والحميَّة الجاهليَّة في هذه القضيَّة أظهرُ من أن يخفى على ذي بصرٍ؛ ولولا أنَّ فُلانًا كان يأمر بالحلم والعفو ومكارم الأخلاق... فلولا أنَّ فلانًا قد حلَّل الجماعة ودعا لهم واستغفر لهم مرارًا كثيرةً، وأمر بذلك من شهده وغاب عنه من الأمراء والعلماء والمشايخ والصالحين وغيرهم، ودعا إلى تأليف القلوب وصلاح ذات البين، وأقام عذر من تكلَّم فيه بما أمكنه، فرجع من رجع وتبيَّن الأمرُ لمن قد كان قد لُبِّس عليه، وأحبَّ الإمساك عن المسلمين إلا من خيرٍ. فلولا هذا وأشباهُه لشرَحَ للشَّيخ -أصلحه الله- الأمرَ على وجهٍ يكون هو من أوَّل النَّاصرين للحقِّ، والمجاهدين في سبيل الله، الذَّابِّين عن الكتاب والسُّنَّة والجماعة، الذَّامِّين للبدعة والفُرقة والهوى والجهل).

- وهذا يفيد أنَّ تصنيفه لهذا الكتاب عقيب قضيَّةٍ ومحنةٍ هي من تداعيات تلك المصنَّفات الثلاثة. ومبدأُ المحنة ومدارها على هذه المصنَّفات كما هو معلومٌ.

٥- أنَّه لم يجزم بنسبة حديث: «**القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ**» إلى النَّبيِّ ﷺ، بل ذكر أنَّه قد ضُعِّف، وقيل: إنَّه من قول ابن عمر(١).

فموقفه منه في هذا الكتاب؛ يخالف أوَّل الأمرين من كلامه.

وذلك أنه: تارةً يرفعه، وتارةً يوقفه، وتارةً لا ينسبه، وتارةً ينسبه إلى السَّلف؛ وهو الذي استقرَّ عليه رأيُه أخيرًا، وكان في بداية أمره يرفعه إلى النبي ﷺ.

---

(١) انظر: (ص١٢٢). وقد أشار للحديث مرَّة أخرى في (ص١٨٣) ولم يُعد التَّنبيه على ضعفه.

فرفعه في «الواسطية» -وهي متقدِّمة في أصلها (٦٩٨هـ)-.

وفي «الفتاوى» (٨/ ٤٥٢) ذكر أن الآثار جاءت في القدرية أنهم مجوس هذه الأمة كما روي ذلك عن ابن عمر وغيره من السلف، وذكر أن الأحاديث المرفوعة في ذلك قد طعن فيها طائفة من أئمَّة الحديث.

وفي «قلب الدليل» (ص٩٤) ذكره بصيغة التَّمريض، وقال: (قد نُقل ذلك عن بعض الصحابة، ورُوي مرفوعًا، لكن المرفوع ضعَّفه ابنُ حزمٍ وغيرُه، وقوَّاه طائفةٌ، كما قد بُسط في غير هذا الموضع).

وفي «الواسطية» في النُّسخة التي قرأها عليه ابنُ مِرَى -سنة ٧١٥هـ- ضرب على قوله: «النبي» وكتب: «السلف».

وفي «المنطقيين» (ص٥٣٠) نسب القول إلى السَّلف.

وفي «الفتاوى» (١٦/ ٥٠٠) أورده دون نسبة، فقال: (... حتى قيل: القدريَّة مجوس هذه الأمَّة).

٦- أنَّه لم يصحِّح نسبةَ رسالة الإصطخريِّ، بل صرَّح بأنَّ في ثبوتها نظرًا[1].

فموقفه منها في هذا الكتاب؛ يخالف أوَّل الأمرين من كلامه.

وكان أوَّل أمره يثبتها -انظر: «الصارم» (ص٥٦٨)، «رسالة إلى أهل طبرستان وجيلان» (٩٨/ ظ)-، أو يردِّد القول فيها -انظر: «الاقتضاء» (١/ ٤٢١) حيث قال: (ويروى هذا الكلام عن أحمد نفسه في رسالة أحمد بن سعيد الإصطخريِّ عنه إن صحت)-، ثم صرَّح بعدم ثبوتها عن الإمام أحمد في «الاستقامة» (١/ ٧٣) وذكر في ذلك من الوجوه ما يحاكي الأوجه المذكورة في كتابنا[2].

(١) انظر: (ص١٣٣).

(٢) انظر ما سبق (ص١٩-٢٠).

۞ **تعيين شخص المخاطَب:**

يظهر من خلال النَّظر في الكتاب أنَّ المخاطَب: مالكيٌّ، مصريٌّ، له مكانةٌ أو سلطةٌ -ولعله أحد القضاة المشهورين-. ومن الأدلة والشواهد على ذلك:

▫ **المذهب:** ورد بذلك دلالةٌ صريحةٌ؛ مثل قوله (ص١١٦): (ثُمَّ لما ذكرتم في كتابكم الانتسابَ إلى مالكٍ ﷺ)، ودلالة إيماءٍ؛ مثل قوله (ص٥٠): (... ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة، لا من فقهائهم ولا من غيرهم، لا مالكيٍّ ولا غيرِ مالكيٍّ)، وقوله (ص١٢٠): (والشَّيخُ -أحسن الله إليه- ينظرُ بنور الإيمان، ويتأمَّلُ ما ثبت نقله عن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم حتَّى عن مالكٍ وابنِ الماجشون حتَّى عن عبد الرحمن بن القاسم وأشهبَ وعبدِ الله بن نافعٍ وعبدِ الله بن وهبٍ وأبي مصعبٍ وسحنونَ وعبدِ الملك بن حبيبٍ وأمثال هؤلاء من أصحاب مالكٍ -فإنَّهم كثيرون من أهل المدينة والبصرة ومصرَ والأندلس والقيروان وغيرهم-، ويتأمَّلُ مصنَّفات المنتسبين إلى مالكٍ أيضًا= أليس يجد في كثيرٍ منها ما يخالف كلام المتقدِّمين في بعض المسائل، ثُمَّ هذا القدرُ لا يوجب القدح في مالكٍ وأعيانِ أصحابه والمحافظين على السُّنَّة منهم).

▫ **البلد:** (ص١٠٥): (وهذه الفُتيا والاعتقادُ -التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها-؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر؛ فالشَّيخُ -أصلحه الله- يطَّلع عليها...).

▫ **المكانة:** أسلوب المخاطبة في سائر الكتاب، زيادةً على قوله (ص١٠١-١٠٧): (وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية... فالشَّيخُ -أصلحه الله- يعمل بمقتضى دينه من البحث عن ما بلغه والكشف عنه، ثُمَّ يقول ويفعل ما يقتضيه دينُ الإسلام؛ فإنَّا نقول: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ نبيًّا، والذي يوجب عليه من

نصرة الحقِّ ما لا خفاءَ به وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾)، فأشار إلى أن ثمَّ دعوى، وأنَّ على هذا المخاطَب أنْ يكشف عنها، ثم يرتِّب على ذلك ما يقتضيه الدين، ثم أشار إلى الرِّضا بذلك. ومثل هذا الكلام يليق أن يخاطب به قاضٍ أو نحو ذلك.

ومعلومٌ أن أبرز القائمين على المحنة القاضي زين الدِّين ابن مخلوف المالكي (٦٣٤-٧١٨هـ) والشَّيخ نصر المنبجي (٦٣٨-٧١٩هـ)، وأنَّ «جواب الفتيا المصرية» كانت حاضرةً في مبدأ هذه المحنة[١].

فهل المخاطَب في هذا الكتاب هو القاضي ابن مخلوف المالكي؟

إن كان كذلك -وهو الأشبه-؛ فيكون الشَّيخ قد خاطَب كلا الرَّجلين القائمَين على أمر المحنة بهذا التلطُّف الشديد[٢] قبيل تفجُّر الأحداث باستدعائه إلى مصر في (رمضان ٧٠٥هـ).

---

(١) ذكر النُّويريُّ عند حكايته للواقعة وسببها اطلاعَ ابن مخلوف أوَّل الأمر على «جواب الفتيا المصريَّة»، انظر: «نهاية الأرب» (٣٢/ ١٠١، ١١٠).

(٢) سبق (ص٤١-٤٢) ذِكرُ مقتطفاتٍ من رسالة الشَّيخ إلى نصر المنبجي.

مَوضُوعُ الكِتَاب

صنَّف الشَّيخ الكتاب جوابًا على رسالةٍ وصلت إليه من الدِّيار المصريَّة، تضمَّنت جانبًا من الأمور المثارة في المحنة الواقعة عليه في الصِّفات؛ فيما كتبه في باب الاعتقاد كالواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وفي نسبة القول بِقِدم المداد وصوت العباد إليه وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، وأنَّ منهم «حشوية»، والتعرُّض لمنزلة الإمام أحمد ونسبته إلى الإمام الشَّافعيِّ.

ويمكن تقسيم الكتاب باعتبار موضوعاته إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتعلَّق بما كتبه الشَّيخُ في باب الاعتقاد خاصَّة الواسطيَّة والحمويَّة وجواب الفتيا المصريَّة، وما وقع له من محنةٍ إثر هذه المصنَّفات، وما أثير حولها.

القسم الثاني: يتعلَّق بنسبة القول بِقِدم المداد وصوت العباد إلى الشَّيخ وإلى الحنابلة، ونسبة الكذب على أحمد إليهم، ونسبتهم إلى «الحشو».

القسم الثالث: يتعلَّق بالتفضيل بين الأشخاص والمذاهب، واختلاف النَّاس فيه، وبيان ما يتضمَّنه من مخاطر ومفاسد، وبيان فضل الإمام أحمد ومنزلته بين الأئمة.

أما القسم الأول؛ فبيَّن فيه للمخاطَب أنَّ ما بلغه عنه من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله؛ هو من الفِرْية، ودافعها الحسد والبغي والحميَّة الجاهليَّة. ولولا أنَّه قد حلَّل الجماعة واستغفر لهم وعذرهم؛ لشرح الأمر له وفصَّله.

ثم تكلَّم عن الحمويَّة والواسطيَّة وسبب تأليفهما وأغراضهما وبيان مضمونهما، ودعا إلى الرجوع إليهما وتبيُّن بطلان ما أثير حولهما.

وأما القسم الثاني؛ فبيَّن فيه بطلان هذه النسبة إلى الحنابلة أو إلى أي أحد من العلماء، وأبان فيه عن حال الحنابلة وديانتهم ونقلهم.

وتكلَّم على اسم «الحشويَّة» والمراد به، وإطلاق المبتدعة له على أهل السنة والحديث، ونقل الشواهد في ذلك عن الموافقين والمخالفين، ثم ذكر ثلاثة أجوبة لمن سمَّى أهل الحديث بذلك: **الوجه الأوَّل**: أنَّها تسمية محدثة. **الوجه الثاني**: منع كونهم حشويَّة، وبيَّن سند هذا المنع، وتكلَّم على غلط الفلاسفة والمتكلمين في أقيستهم العقلية التي يردُّون بها نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما التزموا لأجلها من مسائل، وتكلَّم على دليل الحدوث، وما أدَّاه إليهم من عظائم. وفيه بيان أنَّ أكثر النَّاس اضطرابًا في «**أصول الدِّين**» هم المتكلمون فيه بمقاييس عقولهم، وأكثرهم صوابًا المتَّبعون فيه للآثار النَّبويَّة، وأنَّه بحسب الاتباع للأثارة النبويَّة يكون القرب من الهدى والبعد عن الضلالة، سواء في ذلك أهل العلم وأهل العبادة، ونبَّه على عدم الاغترار بمسلك من ينصر السُّنَّة بمقاييس المتكلِّمين مع قلَّة علم بالآثار. **والوجه الثالث**: التَّسليم بصحَّة التَّسمية مع المطالبة بالدَّليل على كونها مذمومة. وبيَّن أنَّ استحقاق الاسم للمدح والذَّمِّ إنما يكون من الشارع، فالاسم غير الشرعي إن لم يكن من باب التعريف المحض الذي يجري مجرى الأعلام وإلا كان من قبيل التفرُّق والتعصُّب والتنابز بالألقاب ومن أمر الجاهليَّة. وأشار إلى ما قد يقع فيه بعضُ عوامِّ أهل الحديث، وبعضِ المسائل التي اختلفوا فيها، وبعضِ ما نُسب إليهم من أكاذيب لقصد الشَّناعة عليهم. وبيان أنواع الكذب والغلط، وأنواع الجدل وما يحمد منه ويذمُّ، وما يحمد من أهل الكلام ويذمُّ.

ثم عاد وتمَّم الكلام على بطلان نسبة القول بقِدم المداد وصوت العباد إليه وإلى الحنابلة وغيرهم، وأنَّه سبق له بيان ذلك في جواب الفتيا المصريَّة. ونبَّه عن وجوب التثبُّت في النَّقل، وتكلَّم على الحرف والصوت واللفظ وما وقع في ذلك من غلطٍ على الإمام أحمد.

أما **القسم الثالث**؛ فقدَّم للكلام ثلاث مقامات: **المقام الأوَّل**: أنَّ جميع أئمة الإسلام أئمة لنا وعلينا توليهم وأنَّ نعتقد فيهم ما ينبغي لهم، وأنَّ محبتنا لهم تابعة لمحبة نبينا محمد ﷺ. وذكر الخلاف في الفقهاء؛ هل هم من أولي الأهواء؟ فحقَّق القول في ذلك، ثم ذكر نهي الأئمة عن تقليدهم. **والمقام الثاني**: في بيان خطورة باب التفضيل علمًا وعملًا، وذَكر الخلاف في باب التَّفضيل؛ هل يُدرك بالاجتهاد أم لا يُدرك إلا بالنَّصِّ؟ **والمقام الثالث**: في بيان اختلاف النَّاس في باب التفضيل، وأنَّ ذِكْر المزايا أسهل من مقابلة بعضِها ببعضٍ. وذَكر بعض ما امتاز به كلُّ واحد من الأئمة الأربعة، وذَكر أنَّ مما امتاز به الإمام أحمد أنَّه كان آخرَ الأئمَّة؛ فجمع طرائقَهم وطرائقَ غيرهم واجتمعت عنده علوم النَّاس مع فقهه وتقواه، ومن كان كذلك كان اختياره أقربَ من اختيار غيره، وقد اجتمع في مذهبه محاسن المذاهب الثلاثة وغيرها وامتاز عليهم بأشياء أخر.

ثمَّ عاد وتمَّم الكلام على التفضيل بين المذاهب والأشخاص وما فيه من المخاطر والمفاسد من خمسة أوجه: **الوجه الأوَّل**: في بيان ما فيه من خطرٍ في العقل والعلم والدِّين؛ وأنَّه لا يكاد يسلم من الفخر والبغي. **والوجه الثَّاني**: في بيان طرق النَّاس ومسالكهم في التفضيل بين الأشخاص -مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد-، وبيان ما يرجع إليه أصحاب كلِّ مسلك، وما قد يعارض ذلك. **والوجه الثَّالث**: أنَّ التَّفضيل لو ثبت بحُجَّةٍ صحيحةٍ؛ ففيه

مفسدتان عظيمتان: إحداهما: التزام قول الأفضل مطلقًا من غير دليلٍ شرعيٍّ، والثَّانية: الإعراض عن قول المفضول من غير نظرٍ في دليله. **والوجه الرَّابع**: أنَّ ذلك يورث القلوب انتقاصًا للمفضول وإهمالًا له، ولهذا السَّبب وغيرِه نهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياء عمومًا وخصوصًا. **والوجه الخامس**: أنَّ ذلك يورث اتِّباعَ شخصٍ غيرِ الرَّسول ﷺ في كلِّ ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه، وكأنَّه نبيٌّ. ثم ذكر أنَّ المقصود الصَّحيح من تفضيل الأشخاص إنَّما هو المتابعة في الأقوال والأفعال، وهذا يحتاج إلى ترجيحٍ أيضًا؛ وإذا كان كذلك فالواجبُ على من يريد ترجيحَ بعض الأقوال واختيارَها؛ طلبُ ذلك من بابه، وهو معرفةُ «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» وآثار سلف الأُمَّة والتَّفقُّه في ذلك. والذي يُحتاج إليه من معرفة رُجحان بعض الأقوال على بعضٍ أيسرُ علينا من ترجيح بعض الأشخاص على بعضٍ.

وبعد فراغه من هذه المقامات الثلاث التي قدَّم بها للكلام على المسألة؛ عاد إلى ما ذكره المخاطَب من أنَّ ابنَ عبد البرِّ ذكر طبقاتِ الأئمَّة الثَّلاثة ولم يذكر الإمام أحمد إلا أنَّه من أصحابِ الشَّافعيِّ وما عَدَّه من الأئمَّة، واعتقادَه أنَّ هذا يُنقص من قدر الإمام أحمد ويوجب رُجحانَ غيره عليه؛ فتكلَّم عليه من وجوه: **الوجه الأوَّل**: أنَّه لو كان من أصحاب الشَّافعيِّ المختصِّين به سماعًا وتفقُّهًا؛ لم يَضرَّه ذلك شيئًا، وكان أكثرَ ما فيه أن تكون أقوالُ أحمدَ مع الشَّافعيِّ بمنزلة أقوالِ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ مع أبي حنيفة، وأقوالِ ابن القاسمِ وأشهبَ مع مالكٍ، وغالبًا ما يكون الصَّواب فيها مع المتأخِّر النَّاظر في قول معلِّمه وقولِ غيرِه. **والوجه الثاني**: أنَّ استفادةَ الشَّافعيِّ من مالكٍ الفقهَ أكثرُ من استفادة أحمدَ من الشَّافعيِّ، وانتسابَه إلى مالكٍ أكثرُ من انتساب أحمدَ إلى أحدٍ من الخلَف؛ ومع هذا الاختصاص لم يُنسب إلى مالكٍ؛ فما وجه نسبة

أحمد إلى الشَّافعيِّ؟! وذكر بعض ثناء الشَّافعي على أحمد. **والوجه الثالث:** أنَّ هذا إن لم يوجب من قائله ترجيحًا؛ لم يحصل به غرضُ القائل، وإن أوجب ترجيحًا من قائله؛ فمثل هذه المسائل مما اختلف النَّاس فيه. ثم ذكر بعض ما نقل عن أئمة العلم والعبادة في تفضيلهم للإمام أحمد وتقديمهم له وشهادتهم له بالدِّيانة والورع والعلم والفقه، وحتَّى آخر الموجود من الكتاب[1].

---

(١) انظر للكلام على نقص النُّسخة (ص٨٩-٩٠).

قيمة الكتاب العلمية

اشتمل الكتاب على مسائل وفوائد جليلةٍ، وتحقيقاتٍ بديعةٍ، ومما امتاز به الكتاب:

□ الكلام على حال الحنابلة ومصنَّفاتهم في الجملة واستقامة نقلهم في أبواب العلم (ص١٠٨).

□ بيان الشَّيخ لموقفه من الإمام مالك وأصحابه وأصول مذهبه ومسائله (ص١١٦).

□ حديث الشَّيخ الذَّاتيِّ عن حاله وطريقته العلميَّة (ص١١٤-١١٨).

□ الموازنة بين أحوال النَّاقلين عن الأئمة الأربعة (ص١١٠-١١٣).

□ بيان كتب الحنابلة في السُّنَّة والاعتقاد (ص١١٨).

□ إفاضة الكلام على اسم «الحشويَّة» وتاريخه، وعلى معنى «الحشو»، وذكر الشَّواهد على ذلك من كلام الموافقين والمخالفين (ص١٢١-٢٠٠).

□ نقل حجَّة أبي الحسين البصريِّ في مسألة «الرُّؤية» ومناقشتها (ص١٥١).

□ النَّقل عن كتاب «الزينة» لأبي حاتم الرَّازيِّ (ص١٢٦).

□ النَّقل عن مصادر مفقودةٍ، فمن ذلك:

١- النَّقل عن عثمان بن سعيد الدَّارميِّ (ص١٢٩).

٢- النَّقل عن أبي الحسين البصريِّ في مسألة «الرؤية» (ص١٥١).

٣- النَّقل عن أبي الحسين البصريِّ في «**غرر الأدلة**» (ص١٥٦).

٤- النَّقل عن الآجرِّيِّ (ص١٣٥).

٥- النَّقل عن أبي ذرٍّ الهرويِّ (ص١٣٧).

٦- النَّقل عن السَّمعانيِّ في «**الانتصار**» (ص١٤١).

٧- النَّقل عن يحيى بن عمار في رسالته (ص١٤١).

٨- النَّقل عن أبي عمران الأندلسيِّ (ص١٤٣).

٩- النَّقل عن أبي طاهرٍ السِّلَفي (ص١٤٣).

١٠- النَّقل عن عبد الرحمن بن القاسم في كتاب «**السنة**» (ص١٤٣).

١١- النَّقل عن ابن عقيل (ص٢٠٣).

١٢- النَّقل عن الهرويِّ في «**مناقب أحمد**» (ص٢٤٤، ٢٥٠-٢٥٣، ٢٥٦).

١٣- النَّقل عن ابن أبي حاتم في «**مناقب أحمد**» (ص٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥).

١٤- النَّقل عن الخلال في «**أخبار أحمد**» (ص٢٥٢، ٢٥٤).

□ تعيين ما أبهم في سائر المواضع الأخرى من كتبه، كقوله (ص١٦٤): (ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة التَّأويل أو القياس)، حيث صرَّح باسمه، وهو في عامَّة المواضع يحكي قول الإمام فقط، وفي موضعٍ قال «**الفتاوى**» (١٩/ ٧٥): (ولهذا قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه).

□ النُّقول النَّادرة عن بعض الأعلام والطوائف، ومن ذلك (ص٢٤٣): (فإنَّ الشَّافعيَّ ﷺ قال: لولا مالكٌ ما عرفتُ الفقه، ولولا سفيانُ بن عيينة لما عرفتُ الحديث)، (ص١٦٠): (وصاروا يقولون: لا نقول في العلم باسترسال أبي المعالي، ولا بإضافة ابن الخطيب).

□ قاعدة لما يُمدح ويُذمُّ من الأسماء (ص١٨٧).

□ ذِكر أوجه القصور أو التَّقصير عند طائفة من أهل الحديث (ص١٨٩).

□ قاعدة في أصل وقوع الكذب والغلط في حكاية أهل الأهواء عن مخالفيهم (ص١٩٧).

□ خلاصة القول فيما يُحمد عليه أهلُ الكلام ويُذمُّ (ص١٩٩).

□ الموازنة بين الأئمة الأربعة وذكر ما امتاز به كلٌّ واحدٍ منهم (ص٢١٩).

□ الكلام على التَّفضيل بين المذاهب والأشخاص وبيان ما يتضمَّنه هذا الباب من المخاطر والمفاسد (ص٢١٣-٢٤٠).

□ الكلام على طرق النَّاس ومسالكهم في التفضيل: مسلك التوقيف ومسلك الاجتهاد (ص٢١٩، ٢٣٠).

□ الجواب عن دعوى نسبة الإمام أحمد إلى الإمام الشافعي (ص٢٤٠).

□ الكلام على صنيع الحافظ ابن عبد البرِّ في كتابه «**الانتقاء**» من عدم ذكره للإمام أحمد، وبيان مأخذه في ذلك (ص٢٤٨).

□ بيان فضل الإمام أحمد وما امتاز به ومحاسن مذهبه (ص٢٢١-٢٢٨، ٢٤٠- ٢٥٨).

□ بيان محاسن المذاهب الثلاثة (ص٢١٩، ٢٢٥-٢٢٨).

وقد نقل من هذا الكتاب بعضُ العلماء والمصنِّفين؛ ومن تلك المواضع المنقولة[1]:

١- قوله (ص١١٤): (شرع جلد... فرجًا ومخرجًا)، نقله الزَّركشيُّ في «**الإجابة**» (ص٢٢) دون إشارة.

---

(١) ثمَّ موضعٌ محتملٌ للنَّقل، وهو ما سبق الإشارة إليه (ص٩، ت٤).

٢- قوله (ص١١٤): (لولا إذا سمعتموه ظن... فرجًا ومخرجًا)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٦٩) دون إشارة.

٣- قوله (ص١١٤-١١٥): (اتباع الحق... وهم إنما يبغضون الكفار فكيف)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧٠) دون إشارة.

٤- قوله (ص١١٥): (وليس عنده... بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها)، نقله ابن سحمان في «**البيان المبدي**» (ص٧١) و«**الصواعق المرسلة الشهابية**» (ص٢١١) دون إشارة.

٥- قوله: (ص١٦٨-١٦٩): (وذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ... إليه الصَّحابةُ والتَّابعون أصلًا)، نقله في «**صلح الإخوان**» (ص٢٢-٢٣) -وعنه في «**منهاج التَّأسيس**» (ص٢٠٨)-، وقال في أوَّله: (النَّقل الخامس عشر: قال [أي ابن تيمية] في كتاب ذكر فيه الانتصار للإمام أحمد بن حنبل ما نصُّه...).

٦- قوله (ص٢١٤-٢١٥): (ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء... هذا وكتابُهم واحدٌ، ودينُهم واحدٌ، ونبيُّهم واحدٌ)، نقله ابن سحمان في كتاب «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٣)، وقال في أوله: (قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له).

٧- قوله (ص٢١٥-٢١٦): (وقد ثبت... وذلك جمع بين الضدين)، نقله -مع زياداتٍ- في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٤٨-١٤٩) دون إشارة.

٨- قوله (ص٢١٦-٢١٧): (فليحقق العبد... الطريق المرشد لمثله)، نقله في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٠) دون إشارة.

٩- قوله (ص٢٢١-٢٢٤): (أنه استحق الإمامة... فعلوم مالك والشافعي اجتمعت له)، نقله في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٦٠-١٦٣) دون إشارة.

مَوَارِدُهُ

اشتهر عن الشَّيخ سعة اطلاعه في جميع أبواب العلم، فلا جرم أن تعدَّدت مواردُه في الكتاب وتنوَّعت -كحال كثيرٍ من كتبه ﷺ-، ومن أبرزها:

١- (مشافهة) حكاية لابن قِوَام (ص١٦٩).

٢- (مشافهة) حكاية للأُرموي (ص١٧٠).

٣- الإبانة، للأشعري (ص٢٢٢، ٢٢٣).

٤- إبطال التأويلات، للقاضي أبي يعلى (ص١٣٤).

٥- أخبار الإمام أحمد، للخلال (ص٢٥٢، ٢٥٤).

٦- أخبار الشيوخ، لعبد القادر الرهاوي (ص١٧٠).

٧- الإرشاد، للجويني (ص٢٣٢).

٨- الانتصار، للسَّمعاني (ص١٤١).

٩- الانتقاء، لابن عبد البر (ص٢١٣، ٢٤١).

١٠- البرهان، للجويني (ص١٦٠).

١١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ص٢٤٤-٢٤٥، ٢٥١-٢٥٤، ٢٥٧).

١٢- التفسير، لابن جرير الطبري (ص٢٠٥).

١٣- التمهيد، لابن عبد البر (ص١٠٥، ٢٣٢).

١٤- التمهيد، لأبي الخطاب (ص٢٢٥).

١٥- جزء في السُّنَّة، لابن أبي حاتم (ص١٣١).

١٦- جزء فيه ذكر أبي القاسم الطَّبراني، لأبي القاسم عبد الرحمن ابن منده (ص١٤٤).

١٧- جزءٌ فيه فوائد حديث أبي عمير، لابن القاص (ص١٢٩).

١٨- الحجة على تارك المحجة، لنصر الله المقدسي (ص١٣١).

١٩- الحجة في بيان المحجة، لقوام السنة (ص١٣٦).

٢٠- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني (ص٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧).

٢١- الرد على الجهمية، لابن أبي حاتم (ص٢٠٥، ٢٠٧).

٢٢- رسالة، ليحيى بن عمار الشيباني (ص١٤١).

٢٣- رسالة أحمد بن وهب القرشي (ص١٣٢).

٢٤- رسالة الإصطخري (ص١٣٣).

٢٥- الرؤية، لأبي نعيم الأصبهاني (ص١٧٦).

٢٦- الرؤية، للدارقطني (ص١٧٦).

٢٧- الرؤية، للآجري (ص١٧٦).

٢٨- الزينة، لأبي حاتم (ص١٢٦).

٢٩- السنة، لأبي نصر الخياط (ص٢٠٧).

٣٠- السنة، لعبد الرحمن ابن القاسم (ص١٤٣).

٣١- السنة، للخلال (ص١١٣، ١١٩، ٢٠٧).

٣٢- السنن، لأبي داود (ص١٢٢، ١٤٩، ٢٠٥).

٣٣- السنن، للترمذي (ص٢٢٠، ٢٣١).

٣٤- السنن، للنسائي (ص١٦٧).

٣٥- السنن، للالكائي (ص١٣١).

٣٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (ص١٣٦).

٣٧- صحيح البخاري، منها: (ص١٠٧، ٢٠٥، ٢٣١).

٣٨- صحيح مسلم، منها: (ص١٠٣، ١٤٩، ١٧٥).

٣٩- العدة، للقاضي أبي يعلى (ص١٣٤، ٢٢٥).

٤٠- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني (ص١٣٩).

٤١- غرر الأدلة، لأبي الحسين البصري (ص١٥٦).

٤٢- فضائل الصحابة، للدارقطني (ص٢٣١).

٤٣- قصص من هجره أحمد، للخرقي (ص٢٠٧).

٤٤- كتاب الإسلام، لأبي القاسم عبد الرحمن ابن منده (ص١٣٤).

٤٥- المحدِّث الفاصل، للرَّامَهُرمُزِيِّ (ص١٣٥).

٤٦- مختلف الحديث، للشَّافعيِّ (ص١٢٨).

٤٧- مسألة في وصف الحنبلية، لابن عقيل (ص٢٠٣).

٤٨- مسائل أحمد وإسحاق، لحرب الكرماني (ص١٣٤).

٤٩- المسند، لأحمد (ص١٦٧، ١٧٥، ٢٢١).

٥٠- المشيخة البغدادية، للسِّلَفي (ص١٤٢).

٥١- مقالات الإسلاميين، للأشعري (ص٢٢٢).

٥٢- مناقب الإمام أحمد، لابن أبي حاتم (ص٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥).

٥٣- مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص٢٤٤، ٢٥٥، ٢٥٧).

٥٤- مناقب الإمام أحمد، لابن شاهين (ص٢٤٤).

٥٥- مناقب الإمام أحمد، للأنصاريِّ الهرويِّ (ص٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦).

٥٦- نهاية الإقدام، للشَّهرستانيِّ (ص١٨٠، ٢٠٧).

وثمَّ موارد لم أقف عليها ولم أتبيَّنها:

٥٧- نقلٌ عن عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٢٩).

٥٨- نقلٌ عن الآجري (ص١٣٥).

٥٩- نقلٌ عن الوليد بن بكر الأندلسيِّ (ص١٣٧).

٦٠- نقلٌ عن أبي طاهر السِّلَفي (ص١٤٣).

٦١- نقلٌ عن أبي عمران الأندلسيِّ (ص١٤٣).

٦٢- نقلٌ عن ابن بطة (ص٢٥٧).

وَصْفُ الأَصْلِ الخَطِّيِّ المُعْتَمَد

اعتمدت في إخراج الكتاب على نسخةٍ خطيَّةٍ فريدةٍ، من محفوظات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٦٨١٣/ ٢ مجاميع).

عدد أوراقها: (٤٠) ورقة.

ومسطرتها: (٢٥) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٥) كلمة.

وفي غاشية النُّسخة تعليقةٌ بخطِّ النَّاسخ: (وجدنا في النسخة التي حررنا عليها هذه النسخة ما لفظه: الظَّاهر أن هذا التصنيف من كلام الإمام العلامة شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسيِّ تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى)(١).

أوَّل النُّسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي. وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله فهو من الفِرْية...).

آخر النُّسخة: (... إذا دخلوا مسجدَه فإنَّما هم معه بمنزلة الصِّبيان المتعلِّمين. آخرُ ما وُجد، نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهبِ أحمدَ وذِكْرُ محاسنِه والذَّبُّ عنه، رضي الله تعالى عنه وعن الأئمة أجمعين، وصلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، آمين، سبحان ربِّك ربِّ العِزَّة عمَّا يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين).

(١) سبق الكلام عليه (ص٩، ٤٠).

وتحتها تقييدةٌ بخطِّ العلَّامة نعمان الآلوسيِّ (ت: ١٣١٧هـ) نقل فيها عن «**منهاج السنة**»، وأتبعه بنقل آخر عن «**الفصل في الملل والنحل**» لابن حزم.

وفي (٢٠/ ظ، ٤٠/ ظ) ختمٌ: (وقف المكتبة النعمانية في المدرسة المرجانية ببغداد)، وبجواره في (٤٠/ ظ) ختمٌ آخر لمكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

وهي نسخةٌ تامةٌ ماديًّا، ناقصةٌ موضوعيًّا، بحالة جيِّدةٍ، غيرُ مقابلةٍ ولا مصحَّحةٍ -فيما يظهر-، وقد ارتبطت أوراقُها بطريقة «التَّعقيبة».

وفي طررها تعليقاتٌ يسيرةٌ واستظهاراتٌ بخطِّ النَّاسخ -فربَّما كانت له وربَّما كانت منقولةً من طرر الأصل المنقول منه-، منها تعليقان (٢٢/ ظ، ٣٥/ و) حاول فيهما محاكاة ما وقع في الأصل المنقول منه عندما استشكل قراءته، حيث ترك موضعهما بياضًا، وعلَّق في طرَّة (٢٢/ ظ): «كذا فيه: مغري[(١)]»، وفي (٣٥/ و): «فيه: اتحرا[(٢)]».

وثمَّ تعليقاتٌ لغير النَّاسخ اعتنت بالعَنونة لبعض المَطالِب -جلُّها كتب بالحمرة-، وتعليقاتٌ أخرى بخطِّ العلَّامة نعمان الآلوسيِّ.

ويُلاحظ على النُّسخة كثرةُ ما وقع فيها من سقطٍ وتحريفاتٍ وتصحيفاتٍ وبياضاتٍ، هذا زيادةً على نقصها الموضوعيِّ -كما سيأتي الكلام عليه-، ولعل ذلك -أو بعضه- راجعٌ إلى الأصل المنقول منه -أو أصله-.

ولم يذكر في النسخة «اسم النَّاسخ» ولا «تاريخ النَّسخ»، والظَّاهر أنها نسخت في سنة (١٣١٢هـ) أو نحوها، كما هو تاريخ النَّسخ للرسالة السَّابقة لكتابنا في المجموع، ولما سبق الإشارة له من وجود تعليقاتٍ للعلَّامة نعمان الآلوسيِّ.

---

(١) وصوابها: «مغزى».

(٢) وصوابها: «أتحرَّى».

وخطُّ النَّاسخ معجمٌ وواضحٌ ومقروءٌ. ومما يلاحظ عليه في الرَّسم والإملاء: وصل بعض الكلمات ببعض مثل: (الذين هم= الذينهم)، وكتابته لـ(غمط= غمض)، واختصاره للترضي: (رض).

۞ تقدير حجم الكتاب، ومقدار النَّقص:

لم يَرد في كلام من ذكر الكتاب أو نقل عنه وصفٌ لحجمه، وإنما اكتفى ابن رشيِّق وابن عبد الهادي بوصفه بـ«قاعدة كبيرة»، وغيابُ الرِّسالة المجاب عنها قد حال دون الاستعانة بها على تقدير حجمه.

ووقوع النَّقص في الكتاب أمرٌ ظاهرٌ بلا ريبٍ، وإنَّما محلُّ النَّظر في مقداره:

□ أما النَّقص من الأوَّل فأمره ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان، وليس هو نقصًا ماديًّا من نسختنا، بل هو نقصٌ موضوعيٌّ، ولا ريب أنَّ سببه نقصٌ ماديٌّ في الأصل المنقول منه -أو أصله-، فقد ابتدأت النسخة بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي. وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله فهو من الفِرْية...)، وهو من أثناء الكتاب كما هو ظاهرٌ.

وورد في (ص١٠٨): (وأمَّا ما ذكرتَ من الكذب على أحمد ابن حنبلٍ في معتقده... فقد تقدَّم -أصلحك الله- بيانُ أصل هذا النَّقل).

ولم يتقدَّم له كلامٌ في هذا فيما وُجد من الكتاب، فهو في القسم المفقود من أوَّله.

□ وأما النَّقص من الأثناء فظاهرٌ أيضًا، كما يدل عليه البياضات المتكرِّرة. وسببه -كما سبق- النَّقصُ المادِّيُّ في الأصل المنقول منه -أو أصله-.

□ وأما احتمال النَّقص من الآخر؛ فثمَّ دلائل وقرائن تدلُّ على وقوعه، وهي:

١- قوله (ص٢٣٩): (فنحن نذكر إن شاء الله من محاسن قواعد الأئمَّة ما ينبغي اعتمادُه وأتحرَّى أن أذكر من خصائص كُلِّ مذهبٍ مرتبته الفاضلة...).

وقوله (ص٢٤٨): (كما سنبيِّن إن شاء الله القواعدَ المشتركةَ والمميَّزةَ).

ولم أقف عليه في المقدار الذي بين أيدينا من الكتاب.

٢- أنَّ آخر الكتاب لا يوحي بالفراغ ولا يشبه الختام؛ حيث انقطع الكلام في أثناء نقله لبعض ما ورد من الثناء على الإمام أحمد.

٣- قوله في خاتمة النُّسخة: (آخرُ ما وُجد. نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي: ترجيحُ مذهبِ أحمدَ وذِكْرُ محاسنِه والذَّبُّ عنه)، فهو في مثل هذه الحال تأكيدٌ من النَّاقل على تمام النَّقل، لدفع توهُّم النَّقص من قِبله، فهو نوع إيماءٍ إلى النَّقص.

وأما سببه؛ فيحتمل أن يكون نقصًا موضوعيًّا، بأن يكون الشيخ ﷺ لم يتمَّ التَّصنيف، أو يكون ناسخ الأصل لم يتمَّ النَّسخ (= وقفة كاتب).

ويحتمل أن يكون نقصًا ماديًّا، بأن تكون الآفة والنَّقص من الأصل المنقول منه -أو أصله-، فيكون هذا هو آخر ما وجد منه.

وربَّما كان ذِكر العنوان في الخاتمة دالًّا على تأخُّر وقوع النَّقص من أوَّله، أو مرجِّحًا للاحتمال الأوَّل.

مَنْهَجُ التَّحْقِيق

حذوتُ في تحقيق النصِّ وخدمته حذوَ ما تقدَّم من أعمال هذه السِّلسلة:

- نسختُ الأصل الخطِّيَّ وَفْقَ قواعد الإملاء المعاصر.
- قابلتُ النَّصَّ المحقَّقَ على الأصل الخطِّيِّ المعتمد، وعلى موارد المؤلِّف، وعلى من نقل من الكتاب، وأشرتُ للفروق.
- قرأتُ النَّصَّ ودقَّقت ألفاظَه وراجعتُ سياقاتِه، واجتهدتُ في إقامة نَصِّه؛ فأثبتُّ (الصَّواب/ القراءة الرَّاجحة) في الصلب، وأشرت في الهامش إلى ما ورد في الأصل أو المصادر. وصوَّبتُ ما وقع في الأصل من تحريفات، واستدركتُ ما ظهر لي سقوطُه منه -وجعلت المزيد بين معقوفتينِ-، وأشرتُ لذلك في الهامش. وما وقع فيه الاشتباه أو قوي فيه الاحتمال أو التَّردُّد؛ أبقيتُ عليه مع التَّنبيه ومحاولة التَّوجيه في الهامش.
- ضبطتُ المشكل من الألفاظ والمصطلحات، مقتصرًا في ذلك على موضع الحاجة ومظنَّة الغلط. وما تردَّد ضبطُه أو احتمل عدَّة أوجهٍ؛ فإنِّي أُهمل ضبطَه بالشَّكل وأدع ذلك للقارئ.
- اعتنيتُ بتنظيم النَّصِّ وتفقيرِه، وراعيتُ علاماتِ التَّرقيم.
- وثَّقتُ النُّقول وعزوتها إلى مصادرها الأصليَّة أو الفرعيَّةِ قدر الإمكان.
- اعتنيتُ بربط كلامِ المصنِّف بعضه ببعضٍ؛ فتتبَّعتُ إحالاتِه وإشاراتِه إلى

مواضع من كلامه -داخل الكتاب وخارجه- فأحلتُ عليها، حسب التَّقدير والإمكان.

▫ ترجمتُ لغير المشهورين من الأعلام، ممَّن قدَّرت أنَّ في ترجمته فائدةً أو خدمةً للنَّصِّ.

▫ علَّقتُ على مواضع من الكتاب؛ إمَّا بتتميم فائدةٍ، أو توجيه مشكِلٍ، أو تعيينِ مبهَمٍ، أو إحالةٍ على موضعِ بسطٍ للمسألة، أو غير ذلك.

▫ عزوتُ الآيات لموضعها من القرآن الكريم.

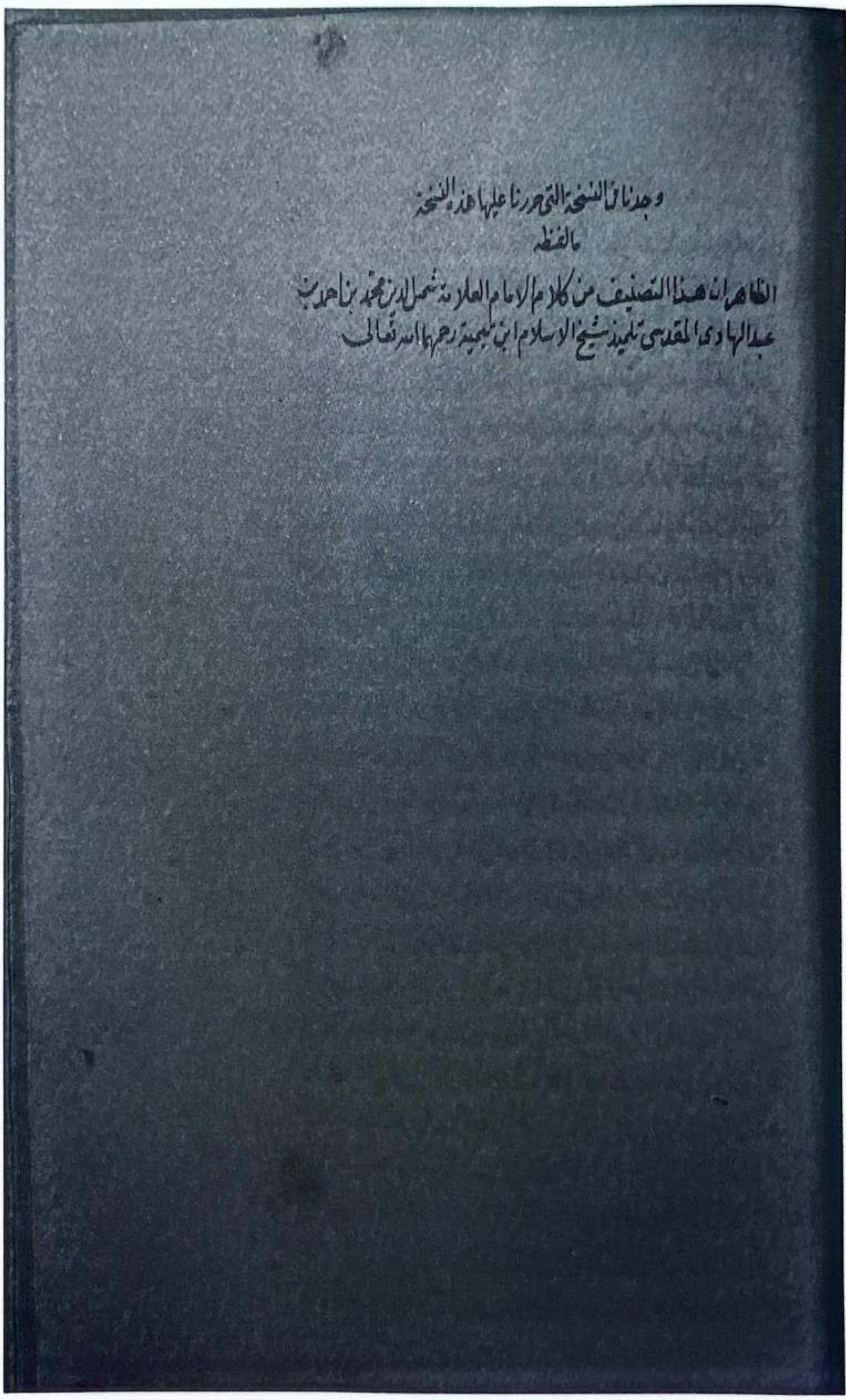
▫ خرَّجتُ الأحاديث والآثار تخريجًا مختصرًا ملائمًا لطبيعة النَّصِّ المحقَّق.

▫ قدَّمتُ للنَّصِّ المحقَّق بمقدِّمةٍ تُعرِّف به وتوثِّق نسبته، ووصفتُ الأصل الخطِّيَّ المعتمد في التَّحقيق، وشرحتُ منهجَ العمل.

▫ ألحقتُ بالنَّصِّ المحقَّق فصلًا للمصنِّف في الكلام على أصول الأئمة الأربعة.

▫ صنعتُ فهارسَ كاشفة تخدم القارئ وتقرِّب الكتاب.

نماذج من صور الأصل الخطي المعتمد


وجدنا في النسخة التي حررنا عليها هذه النسخة
ما لفظه
الظاهر أن هذا التصنيف من كلام الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن
عبد الهادي المقدسي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى

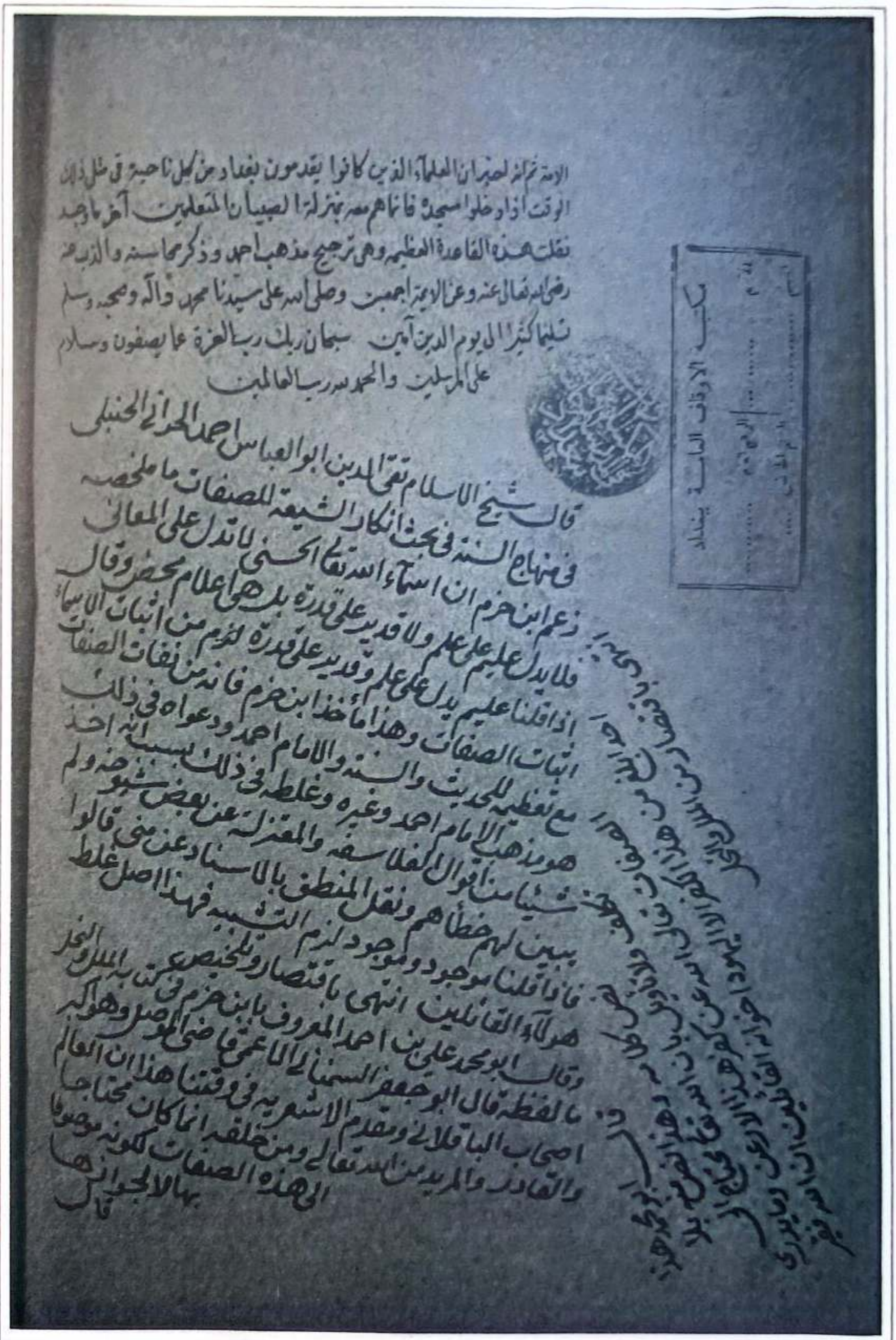
غاشية الأصل الخطِّي

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي

واما ما ذكرت انه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله
فهو من الفرية التي شاع بين الخاصة والعامة انها مفتراة وقد خلص علم ذلك الى العذارى
في خدورهن وعلم الناس سبب قول ذلك وما حمل المتكلمين به عليه من الحسد الذي
هو داء الاولين والاخرين الذي هو من اوائل الذنوب التي عصي الله بها حتى قتل
قابيل هابيل لاجله وامتنع اهل الكتاب من متابعة نبينا صلى الله عليه وسلم لاجله والبغي
الذي ذم الله به اهل الكتاب قبلنا في قوله وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من
بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه كثيرا ما يتلو هذه
الاية وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال
النبي صلى الله عليه وسلم دب اليكم داء الامم قبلكم الحسد والبغضاء وهي الحالقة لا اقول
تحلق الشعر ولكن تحلق الدين وهذا خلق يبتلى به بعض المنتسبين الى العلم اذا
لم يتقوا الله ويعملوا بعلمهم كما قال طائفة من السلف لا يقبل كلام بعضهم في بعض
فان بينهما حسدا كحسد التيوس على زريبة الغنم ونحن نعوذ برب الفلق من شر
ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومن شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد
اذا حسد ونقول اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب
كل شيء ومليكه نشهد ان لا اله الا انت نعوذ بك من شرور انفسنا ومن شر الشيطان
وشركه وان نقترف على انفسنا شرا او نجره الى مسلم وعلم الشاهدون من
المسلمين ما افتراه المفترون من زخرف القول الذي اخبر الله عن جنسه بقوله
وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض
زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وظهور الفرية
والحمية الجاهلية في هذه القضية اظهر من ان تخفى على ذي بصر ولولا ان
فلانا كان يامر بالحلم والعفو ومكارم الاخلاق كما امر الله رسوله بقوله تعالى
خذ العفو وامر بالمعروف واعرض عن الجاهلين وبقوله لتبلون في اموالكم
وانفسكم ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركوا اذى كثيرا
وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور وبقوله عن لقمان وامر بالمعروف

وانه

أوّل الأصل الخطّي


الائمة ثم انه لحيرات العلماء الذين كانوا يقدمون بغداد من كل ناحية في مثل ذلك
الوقت اذا دخلوا مسجده فانما هم معه بمنزلة الصبيان المتعلمين آخر ما وجد
نقلت هذه القاعدة العظيمة وهي ترجيح مذهب احمد وذكر محاسنه والذب عنه
رضي الله تعالى عنه وعن الائمة اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا الى يوم الدين آمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قال شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس احمد الحراني الحنبلي
في منهاج السنة في بحث انكار الشيعة للصفات ما ملخصه
زعم ابن حزم ان اسماء الله تعالى الحسنى لا تدل على المعاني
فلا يدل عليم على علم ولا قدير على قدرة بل هي اعلام محض وقال
اذا قلنا عليم يدل على علم وقدير على قدرة لزم من اثبات الاسماء
اثبات الصفات وهذا ما اخذ ابن حزم فانه من نفاة الصفات
مع تعظيمه للحديث والسنة والامام احمد ودعواه في ذلك
هو مذهب الامام احمد وغيره وغلطه في ذلك بسبب انه اخذ
شيئا من اقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه ولم
يتبين لهم خطأهم ونقل المنطق بالاسناد عن متى قالوا
فاذا قلنا موجود وموجود لزم التشبيه فهذا الاصل غلط
هؤلاء القائلين انتهى باقتصار وتلخيص عن كتابه الملل والنحل
وقال ابو محمد علي بن احمد المعروف بابن حزم في
ما لفظه قال ابو جعفر السمناني الاعمى قاضي الموصل وهو اكبر
اصحاب الباقلاني ومقدم الاشعرية في وقتنا هذا ان العالم
والقادر والمريد من الله تعالى ومن خلقه انما كان محتاجا
الى هذه الصفات لكونه موصوفا بها لا لجوازها
قال

آخر الأصل الخطيّ

النَّصُّ المُحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وهو حسبي

وأمَّا ما ذكرتَ أنَّه قد بلغك من القول على الله ما لا يليق بجلاله وكماله= فهو من الفِرْية التي شاع بين الخاصَّة والعامَّة أنَّها مفتراةٌ، وقد خلص علم ذلك إلى العذارى في خدورهنَّ، وعلم النَّاس سبب قول ذلك وما حَمَلَ المتكلِّمين به عليه من الحسد، الذي هو داءُ الأوَّلين والآخرين، الذي هو من أوائل الذُّنوب التي عُصي الله بها، حتَّى قتل قابيلُ هابيلَ لأجله، وامتنع أهلُ الكتاب من متابعة نبيِّنا ﷺ لأجله، والبغي[1] الذي ذمَّ الله به أهلَ الكتاب قبلنا في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ[2] ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[3]، وقد كان عبدُ الله بن عمر رضي الله تعالى عنه كثيرًا ما يتلو هذه الآية: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ[4] ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[5]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «دَبَّ إليكم دَاءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الحَسَدُ والبَغضَاءُ، وهي الحَالِقَةُ لا أَقُولُ تَحلِقُ الشَّعَرَ، وَلَكِن تَحلِقُ الدِّينَ»[6].

---

(١) معطوف على «الحسد»، فالتقدير: «من الحسد الذي... والبغي الذي».

(٢) في الأصل: «تفرق».

(٣) آل عمران: (١٩).

(٤) في الأصل: «جاءهم».

(٥) البقرة: (٢١٣).

(٦) أخرجه الترمذي (٢٦٩١)، وأحمد (١٤١٢) من حديث الزبير بن العوام.
وانظر: «الفتاوى» (١٠/ ١٢٦)، «جامع الرسائل» (١/ ٢٣٣)، «جامع المسائل» (٩/ ٦٦).

وهذا خُلُقٌ يُبتلى به بعضُ المنتسبين إلى العلم إذا لم يتَّقوا الله ويعملوا بعلمهم، كما قال طائفةٌ من السَّلف: «لا يُقبل كلامُ بعضهم في بعضٍ؛ فإنَّ بينهم حسدًا[١] كحسد التُّيوس على زريبة الغنم»[٢].

ونحن نعوذ بربِّ الفلق، من شرِّ ما خلق، ومن شرِّ غاسقٍ إذا وقب، ومن شرِّ النَّفَّاثات في العقد، ومن شرِّ حاسدٍ إذا حسد، ونقول: «اللَّهمَّ فاطرَ السَّموات والأرض، عالمَ الغيب والشهادة، ربَّ كلِّ شيءٍ ومليكَه؛ نشهد أن لا إله إلا أنت، نعوذ بك من شرور أنفُسنا ومن شرِّ الشَّيطان وشركه، وأن نقترف على أنفسنا شرًّا أو نجُرَّه إلى مُسلمٍ».

وعَلِمَ الشَّاهدون من المسلمين ما افتراه المفترون من زخرف القول الذي أخبر الله عن جنسه بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[٣].

وظهورُ الفرية والحميَّة الجاهليَّة في هذه القضيَّة أظهرُ من أن يخفى على ذي بصرٍ؛ ولولا أنَّ فُلانًا[٤] كان يأمر بالحلم والعفو ومكارم الأخلاق كما أمر الله رسوله بقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ[٥] وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[٦]، وبقوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ

---

(١) قوله: «بينهم حسدا» في الأصل: «بينهما حسد».

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢١٢٣-٢١٢٦) عن ابن عباس ومالك بن دينار بنحوه.

(٣) الأنعام: (١١٢).

(٤) يشير إلى نفسه. وسبق بيان ذلك والكلام على أمثال هذه المواضع في المقدِّمة (ص٤١).

(٥) في الأصل: «بالمعروف».

(٦) الأعراف: (١٩٩).

ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[1]، وبقوله عن لقمان: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾[4]، وقول النَّبيِّ ﷺ فيما رواه مسلمٌ في صحيحه[5]: «ثَلاَثٌ إِن كُنتُ لَحَالِفًا عَلَيهِنَّ: مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ للهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ»، وقال ﷺ: «أَيعجِزُ أَحَدُكُم أَن يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَم؟» قالوا: يا رسول الله وما أبو ضمضم؟ قال: «رَجُلٌ مِمَن كَان قَبْلَكُم كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي تَصَدَّقتُ بِعِرضِي عَلَى مَن ظَلَمَنِي»[6]؛ إلى نحو ذلك من نصوص الكتاب والسُّنَّة وآثار العلماء.

فلولا أنَّ فلانًا قد حلَّل الجماعة ودعا لهم واستغفر لهم مرارًا كثيرةً، وأمر بذلك من شهده وغاب عنه من الأمراء والعلماء والمشايخ والصالحين وغيرهم، ودعا إلى تأليف القلوب وصلاح ذات البين، وأقام عذر من تكلَّم فيه بما أمكنه، فرجع[7] من رجع وتبيَّن الأمرُ لمن قد كان قد[8] لُبِّس عليه، وأحبَّ الإمساك عن المسلمين إلا من خيرٍ.

---

(١) آل عمران: (١٨٦).

(٢) لقمان: (١٧).

(٣) الشورى: (٤٠).

(٤) النحل: (١٢٦). في الأصل: ﴿فَإِن﴾.

(٥) (٢٦٧١) من حديث أبي هريرة، دون قوله: «ثَلاَثٌ إِن كُنتُ لَحَالِفًا عَلَيهِنَّ»، وهو عند أحمد (١٦٧٤) من حديث عبد الرحمن بن عوف وفي بعض ألفاظه اختلافٌ.

(٦) أخرجه أبو داود (٤٨٨٧) من حديث عبد الرحمن بن عجلان مرسلاً. واختلف في وصله وإرساله، ورجَّح أبو داود الإرسال.

(٧) في الأصل: «ورجع».

(٨) قوله: «قد كان قد» كذا في الأصل.

فلولا هذا وأشباهُه لشرَحَ للشَّيخ -أصلحه الله- الأمرَ على وجهٍ يكون هو من أوَّل النَّاصرين للحقِّ، والمجاهدين في سبيل الله، الذَّابِّين عن الكتاب والسُّنَّة والجماعة، الذَّامِّين للبدعة والفُرقة والهوى والجهل.

فإنَّ نفَس الشَّيخ -أصلحه الله- يدلُّ على ما فيه من الحميَّة للحقِّ الذي يراه حقًّا، وإنَّما هو بحسب ما بلغه واعتقده، فإذا تبيَّن له الأمرُ[1]، وقد قال الله لنبيِّه ﷺ في قصَّة بني أُبيرق[2] لمَّا سرَق من سرَق من مال جاره واتَّهم به اليهوديَّ، وجاء قومٌ فزكَّوْا ذلك السَّارقَ وأحالوا الأمر على البريء وتكلَّموا في المسروق حتَّى أصغى النَّبيُّ ﷺ إلى أولئك المزكِّين؛ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن

---

(١) كذا في الأصل، فإن لم يكن قوله: «فإذا تبين» محرَّفًا عن: «إذ لم يتبين»؛ فلعل في الكلام سقطًا نحو: «قال به» أو «كان من أنصاره» أو «رجع للحق».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٠٣) من حديث قتادة بن النعمان. وقال: (حديث غريب).

تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴿١١٣﴾ ۞لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴿١١٤﴾ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[1]، فهذه الآيات فيها عبرةٌ عظيمةٌ -وفي جميع القرآن-.

وهذه الفُتيا والاعتقادُ[2] التي يتكلَّم من يتكلَّم بسببها؛ قد وصلتْ نُسختها إلى مصر، فالشَّيخ -أصلحه الله- يطَّلعُ عليها ويتأمَّلُها تأمُّلَ من يرى اللهَ عليه شهيدًا، فإنَّ المفترين لم ينقلوا ما فيها على وجهه، ولكن زادوا ونقصوا وغيَّروا.

فهذه الفُتيا إنَّما كان سببُها -من عدَّة سنين- أنَّ جماعةً من فقهاء مدينة حَماة أرسلوا إلى فلانٍ يطلبون منه أن يذكر ما قاله العلماءُ في آياتِ الصِّفات وأحاديثِ الصِّفات؛ فأحالهم على غيره، فأَبَوْا إلا جوابَه! فكتب لهم جوابًا مضمونُه ذِكْرُ وجوب اتِّباع طريقة السَّلف دون من خالفهم من المتأخِّرين، ونقلَ ما قاله السَّلف بألفاظهم أو بألفاظِ من نقل مذهبَهم من العلماء؛ فَذَكَرَ ما نقله عنهم أئمَّةُ طوائف الملَّة من الفقهاء الأربعة والمحدِّثين والصُّوفيَّة والمتكلِّمين؛ فَذَكَرَ ما نقله محمَّدُ بن الحسن -صاحبُ أبي حنيفة- من إجماع الفقهاء، وما نقله أبو عمر ابنُ عبد البرِّ في «شرح الموطأ» من إجماعِ أهل السُّنَّة والجماعة، وما نقله أبو سليمان الخطَّابيُّ وأبو بكرٍ الخطيبُ وأبو بكرٍ البيهقيُّ من مذهب السَّلف، وما نقله القاضي أبو يعلى من مذهب السَّلف -من الصَّحابة والتابعين وغيرهم-، وما نقله أبو الحسن الأشعريُّ في مقالاته عن أهل السُّنَّة والحديث؛ وكذلك ما نقله أبو المعالي الجوينيُّ في رسالته

---

(١) النساء: (١٠٥-١١٥).

(٢) وهي «الفتيا الحموية» و«العقيدة الواسطية».

«النِّظاميَّة» عن السَّلف، وما ذكره القاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ في كتبه، وما نقله الشَّيخُ معمر بن زيادٍ والحافظُ أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ والشَّيخُ عبد القادر وغيرُهم من مذهب السَّلف وأهل السنة.

فَذَكَرَ ما نقله هؤلاء وغيرُهم حتَّى يصير مذهبُ السَّلف وأهلِ السُّنَّة منقولًا عند النَّاظر بالاستفاضة والتَّواتُرِ المعنويِّ، ويظهرَ اتِّفاقُ جميع الطَّوائف على نقله[1].

والشَّيخُ يتأمَّلُ ذلك ليتبيَّن له مصداقُ ذلك.

وقد صرَّح فيها في غير موضعٍ بأنَّ مذهبَ السَّلف وأهلِ السُّنَّة والحديث:

□ التَّوسُّطُ بين الجهميَّة المعطِّلة وبين المجسِّمة الممثِّلة.

□ وأنَّ الله ليس كمثله شيءٌ؛ لا في ذاتِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعاله.

□ وأنَّ القول في صفات الله تعالى كالقول في ذاته، فكما أنَّ إثبات ذات الباري إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تكييف؛ فكذلك إثباتُ صفاتِه إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تكييف، وأنَّ من قال: كيف علمه؟ أو: كيف سمعه؟ أو: كيف استوى على العرش؟ يُقال له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: كيفيَّةُ الله غيرُ معلومةٍ للبشر؛ قيل له: وكيفيَّةُ صفاتِه غيرُ معلومةٍ للبشر؛ إذ العلم بالصِّفات فرعٌ على العلم بالموصوف، فيمتنع العلم بكيفيَّة الصِّفة إلا[2] مع العلم بكيفيَّة الموصوف.

---

(١) وهذه الغاية والغرض قد صرَّح به فيها (= الحموية) عند ابتداء النُّقول وبعد انتهائها، قال في (ص٢٩٦): (ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يعلم به مذهبهم...)، ثم شرع في نقل أقوال السَّلف ومن بعدهم، ثم قال (ص٥١٧-٥١٩): (قلت: وليعلم السائل أنَّ الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كلّ من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحقّ يقبل من كل من تكلَّم به).

(٢) في الأصل: «لا»، ولعل الصواب ما أثبت.

وكذلك طلب منه[١] بعضُ علماءِ العراق من أصحاب الشَّافعيِّ «معتقدَ أهلِ السُّنَّة»؛ فكتب له على البديهة جُزءًا[٢] في مذهبهم في «الصِّفات» و«القدر» و«الوعيد» و«الإيمان» و«الصَّحابة» ونحو ذلك من قول أهل السُّنَّة، لا من فقهائهم ولا من غيرهم، لا مالكيٍّ ولا غيرِ مالكيٍّ.

فالشَّيخُ -أصلحه الله تعالى- يقف على هذا المعتقد؛ فإنَّ فيه جميع مسائل الاعتقاد المشهورة التي تميَّز بها أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم من الفرق.

فالشَّيخُ -أصلحه الله- يعمل بمقتضى دينه من البحث عن[٣] ما بلغه والكشف عنه، ثُمَّ يقول ويفعل ما يقتضيه دينُ الإسلام؛ فإنَّا نقول: رضينا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ نبيًّا، والذي يوجب عليه من نصرة الحقِّ ما لا خفاءَ به وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾[٤].

---

(١) في الأصل: «من»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) وهي «العقيدة الواسطية».

(٣) في الأصل: «على»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٤) العنكبوت: (٦٩). وبعده بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

وأمَّا ما ذكرتَ من الكذب على أحمد بن حنبلٍ في معتقده، وأنَّه بريءٌ ممَّا نسبوه الحنابلةُ إليه، وأنَّه كيف يُظنُّ بأحمد بن حنبلٍ أنَّ[١] وصفَ الله القديمَ القائمَ بذاته هو عينُ لفظ اللَّافظين ومداد الكاتبين[٢]؟!

فقد تقدَّم[٣] -أصلحك الله- بيانُ أصل هذا النَّقل، وأنَّ نقل هذا عن الحنابلة كذبٌ عليهم! فوالله الذي لا إله إلا هو ما قال أحدٌ من الحنابلة إنَّ أحمد بن حنبل قال: «إنَّ الصِّفة القديمةَ هي مدادُ الكاتبين»، ولا قال ما يدلُّ على هذا، ولا اعتقد أحدٌ منهم هذا قطُّ فيما علمناه؛ فإنَّ الشَّهادة على النَّفي صعبةٌ، وما أخبرْنا [إلا][٤] بما رأيناه في مصنَّفاتهم وما قاله علماؤهم.

بل الذي ينقل هذا عن الحنابلة هو الذي ينبغي أن يُقابَل على هذا النَّقل المفترَى بما توجبه الشَّريعةُ؛ فإنَّ القوم أوَّلا يُعلم أنَّهم متديِّنون بتحريم الكذب، وهم أشدُّ تعظيمًا له من سائر طوائف الملَّة حتَّى[٥] إنَّ عوامَّهم لا يوجد في عوامِّ الطَّوائف أشدُّ تعظيمًا للكذب والخيانة وبُعدًا عن ذلك منهم، وحتَّى إنَّ القرى والأمصار التي غلبوا عليها يوجد في عامَّتهم -فضلًا عن خاصتهم- من مجانبة الكذب والخيانة، والاحتراز من خطأهما، فضلًا عن عمدهما= ما لا يكاد يوجد إلا في قليلٍ من الأُمَّة. وكيف لا[٦] يكونون كذلك وهم

(١) كذا في الأصل، وهو موافق لـ«الملحة» -وهي مادَّة هذا الكلام فيما يظهر-، والتقدير: «أنه يعتقد أن»، وهو موافق لـ«الطبقات» للسبكي (٨/ ٢٢٣) في نقله لـ«الملحة».

(٢) ورد نحو هذا الكلام عن العزِّ ابن عبد السَّلام في «الملحة» (ص١٩).

(٣) في القسم المفقود من الكتاب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) تكرَّرت في الأصل.

(٦) في الأصل: «ولا».

أخصُّ(١) أهلِ الحديث الذين شهد لهم النَّبيُّ ﷺ بالعدالة فيما رواه إبراهيم ابن عبد الرَّحمن العُذْرِيُّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**يَحْمِلُ هَذَا العِلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَالِينَ، وانتِحَالَ المبطِلِينَ، وَتَأوِيلَ الجَاهِلِينَ**»(٢).

ولم يبلِّغ سُنَّةَ رسول الله ﷺ إلى أهل الأرض أحدٌ كما بلَّغوها؛ ولهذا لا يقدر أحدٌ في هذا الوقت [أن](٣) يَروي جميعَ حديث رسول الله ﷺ إلا وهو محتاجٌ إلى النَّقل عنهم في ذلك، وإن استغنى عن غيرهم إلا بما شاء الله. فهذا في نَقْلِ ما يوافقهم.

وأمَّا نَقْلُ ما يخالفهم: فمن تأمَّل الكتب المصنَّفة في أصول الدِّين والفقه والآداب لم يجد طائفةً أحسنَ حالًا وقالًا ونقلًا منهم إلا ما شاء الله؛ فإنَّ الإحاطة في هذا الباب صعبةٌ.

والشَّيخُ -أصلحه الله- إذا تأمَّل الكتب المصنَّفة وجد النَّاس ينقلون عن غيرهم في «أصول الدِّين» و«أصول الفقه» وفي «الفقه» ما يتبرَّأ أولئك المنقول عنهم منه، خصوصًا أصول هذا الكلام. وإن تكلَّموا في «أصول الفقه» فما يكون أكثر من تحاريفهم في نقل مذاهب غيرهم؛ لأنَّه يخالط نقلهم نوعُ هوى نفسٍ وعدمُ معرفةٍ(٤) بالمذاهب الدَّقيقة التي يقولها مخالفُهم.

والكتب التي صنَّفها أصحابُ أحمد من أعدل الكتب في نقل مذهب غيرهم، ومن أبعدِها عن الهوى، وأقربِها إلى المعرفة بمذاهب النَّاس، وإن كان قد يقع من بعضهم غلطٌ أو هوى نفسٍ أو قِلَّةُ إنصافٍ، فلسنا نبرِّئ طائفةً من ذلك، وإنَّما

---

(١) رسمها في الأصل: «أخصر».

(٢) أخرجه ابن وضَّاح في «البدع» (١)، والعقيلي (١٨٠٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٦٩)، وابن عدي (١/ ٢١١، ٢٤٩)، وابن بطة (١/ ١٩٨).

(٣) زيادة.

(٤) في الأصل: «معرفته».

هذا فيهم أقلُّ من غيرهم، والصِّدقُ والإنصاف فيهم أكثرُ منه في غيرهم، وإن كان في غيرهم من يكون أعلمَ وأصدقَ وأكثرَ(١) إنصافًا من أكثرهم.

ثُمَّ أقوالُ أحمدَ يروونها عنه بالإسناد المرضيِّ، وينقلون ألفاظَه وجواباتِه أبلغَ من نقل غيرهم؛ فهذا **الخلَّال قد صنَّف «الجامعَ»**؛ أكثرَ من ثلاثين مجلَّدًا في **«الفقه»**، وصنَّف **«السُّنَّة»** في **«أصول الدِّين»** من كلام أحمدَ، وصنَّف العلم في **«أصول الفقه»**، وصنَّف الأدب والأخلاقَ والزُّهديَّات وعِلَلَ الحديث من كلامه.

وصنَّف بعضَ ذلك غيرُه من العراقيِّين والأصبهانيِّين والشَّاميِّين والخراسانيِّين والجزريِّين والكرمانيِّين والحجازيِّين وغيرهم.

بل -أصلح الله الشيخ- مَن علم أحوالَ أصحابِ الأئمَّة ورؤوسِ الطَّوائف؛ تبيَّن له أنَّه لم يكن فيمن نقل عن أحمد من(٢) المعروفين من اتُّهم بالكذب أو ضعْفِ الرِّواية، وإن كان في أصحاب غيرِه من رُمي بالكذب أو ضعْفِ الرِّواية:

هؤلاء أصحاب أبي حنيفة؛ لا يقبلون كتب محمَّد بن الحسن إلا عن ناسٍ معروفين؛ كأبي حفصٍ الكبير وأبي سليمان الجوزجانيِّ، وقد روى هذه الكُتُبَ من يتَّهمونه في الرِّواية فلا يقبلون روايتَه، والأحاديث التي رواها أحمد بن محمَّد بن المغلِّس(٣) عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن جماعةٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ؛ لا خلاف بين أهل الحديث أنَّها كذبٌ، لم يحدِّث بها أبو يوسفَ ولا أبو حنيفة.

---

(١) في الأصل: «أو أكثر».

(٢) تكرَّرت في الأصل.

(٣) هو: أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلِّس الحِمَّاني البغدادي، قال الدَّارقطني: (يضع الحديث)، وقال إنَّه وضع كتابًا في فضائل أبي حنيفة، وقال ابن عدي: (ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه)، توفي سنة (٣٠٨هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٤٢) (٦/ ١٧٥).

وكذلك أصحابُ مالكٍ؛ فإنَّ أكثرهم ثقاتٌ -وإن كان فيهم من هو أوثقُ؛ كابن وهبٍ وابن القاسم-، وفيهم من اتُّهم بالكذب؛ كحبيبٍ كاتبِ مالكٍ، فإنَّ أهلَ الحديث اتَّفقوا على أنَّه كذَّابٌ؛ حتَّى كَذَبَ على مالكٍ في السُّنَّة، فروى عنه أنَّه تأوَّل قولَه: «يَنزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا»[1] أنَّه: ينزل أمرُه ورحمتُه[2].

وكذلك الذي رواه ابن أبي الغَمْر[3] عن ابن[4] القاسم من المالكيَّة؛ هي مكذوبةٌ[5].

وكذلك رسالتُه إلى الرَّشيد، مع أنَّ فيهم من تكلَّم في رواية عبد الملك بن حبيبٍ مع جلالته وعلمه، وفيهم من يردُّه[6].

وكذلك ما يُنقل عن الشَّافعيِّ من الرِّحلة[7]؛ فإنَّ هذه الرِّحلة المشهورة عنه: اتَّفق أهلُ الحديث على أنَّه كذبٌ[8]، وأنَّ الشَّافعيَّ لم يرحل إلى العراق إلا

---

(١) أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (٧٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن عدي -كما في كتاب «صفات رب العالمين» (٢/ ٥٨٧)-. وانظر كلام الشَّيخ على ما روي عن مالك: «الفتاوى» (١٦/ ٤٠٥)، «شرح حديث النزول» (ص٢١٠)، «جامع المسائل» (٨/ ١٩٤).

(٣) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن عمر بن أبي الغَمْر المصري، ولد سنة (١٦٥هـ)، كان فقيهًا متقنًا، رأى مالكًا ولم يأخذ عنه، وهو راوية الأسديَّة، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٢٢)، «الديباج المذهب» (ص١٤٨).

(٤) في الأصل: «أبي».

(٥) وهي المعروفة بمسائل -أو: كتاب- السِّر. وانظر في الكلام على نسبتها: «الانتصار» (ص١٣٥، ت٣).

(٦) قوله: «وفيهم من يرده» ورد في الأصل بعد قوله: «مكذوبة»، ولعل صواب موضعه ما أثبت. وانظر لمن تكلَّم في رواية عبد الملك: «السير» (١٢/ ١٠٥).

(٧) انظر: «جامع الفصول» (١/ ٩٥).

(٨) في الأصل: «كذاب».

بعد موت مالكٍ وبعد موت أبي يوسفَ -صاحبِ أبي حنيفة-، وأنَّه لم يجتمع بأبي يوسف بل بمحمَّد بن الحسن، ولا اجتمع بالأوزاعيِّ. وفي الرِّحلة من الأكاذيب عجائبُ!

فمن تأمَّل المنقولات عن الأئمَّة؛ علم أنَّ الكذب على غير أحمدَ أكثرُ من الكذب عليه بكثيرٍ.

فإن قلت: إنَّهم لا يتعمَّدون الكذب عليه، وإنَّما يخطئون في ذلك فيفهمون من كلامه ما لم يُرِدْهُ.

قيل: أمَّا الخطأُ في فهم الكلام؛ فما يُعصم منه أحدٌ إلا رسولُ الله ﷺ، وهذه ألفاظُ القرآن والسُّنَّة موجودةٌ بين الأُمَّة، ثُمَّ الصَّحابةُ والتَّابعون وسائرُ العلماء قد يتنازعون في فهم معانيها، حتَّى تقولَ هذه الطَّائفةُ: «هذا حُكم الله ورسولِه، وهذا دينُ الله»، وتقول الأخرى: «بل حكمُ الله ورسولِه نقيضُ ذلك»؛ وكلٌّ أخبر على مقدار علمه وفهمه، وأحدُهما قطعًا لم يُصادِف مرادَ رسول الله ﷺ.

فما أصحابُ أحمدَ فيما يفهمونه من كلامه إلا كغيرهم فيما يفهمونه من كلام بقيَّة الأئمَّة أو أحسنُ حالًا أو قريبٌ من ذلك. ثُمَّ إذا أخطأ بعضُهم في معنى كلامِه خالفَه في ذلك غيرُه وقال: «لم يُرِد هذا، وإنَّما أراد كذا»، كما يتنازع الأئمَّة في فهم كلام الله ورسولِه، وقد صنَّفوا أصولًا لفهم أجوبته وكلامِه يتَّفقون عليها تارةً، ويختلفون أخرى.

ثُمَّ -أصلحك الله- إذا جاز عليهم الكذب -عمدًا أو خطأً- في النَّقل عمَّن يأتمُّون به ويحرصون على فهم كلامه لمتابعته؛ فتجويزُ ذلك على المخالف الذي لا يأتمُّ بهم ولا له كبيرُ غرضٍ في فهم قولهم= أولى، ولا سِيَّما إذا كان له

هوًى وقلَّةُ معرفةٍ بكتبهم، أو أحبَّ أن يعزو القول المخالف إلى طائفةٍ يَنصِبُ الخلاف معها ليظهر سلطان الجدل، فكيف وليس في[1] العلم بالحديث وفهم معانيه وتقوى الله في النَّقل فيمن ينقل عنهم الباطل كما تجده فيهم، فكيف[2] اتَّهمتَهم بنقل الباطل عن أحمد.

ولسنا ننزِّه أصحابَ أحمد ولا غيرَهم أن يكون فيهم من يكذِب على إمامه -عمدًا أو خطأً-، كما أنَّ في أُمَّة محمَّدٍ ﷺ من كذَب عليه -عمدًا أو خطأً-؛ لكن هذا القدْر الذي يزعم من يزعم أنَّهم نقلوه عن أحمد كَذِبٌ عليه، فما[3] نقلوا عن أحمدَ أنَّ مداد الكاتبين ولفظ اللَّافظين قديمٌ قطُّ! بل المنقول عن أحمدَ رحمه الله في كتبهم بالتَّواتر أنَّه بدَّع من يقول: «لفظي بالقرآن غيرُ مخلوقٍ»، وزجر من قال ذلك[4]، وصاحبُه أبو بكرٍ المرُّوذيُّ قد صنَّف في ذلك مصنَّفًا -أورده الخلَّال في كتاب «السُّنَّة» عنه- ذكر فيه إنكارَ عامَّة أصحاب أحمد وغيرِهم من أهل الحديث والمالكيَّة والشَّافعية وغيرِهم لهذه المقالة[5]. فإذا كان إنكارُهم على من قال: «لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق»...[6].

وإن كان من ذلك لقائله من النَّكير عليه بما تقتضيه الشَّريعةُ بحسبه.

---

(١) قوله: «وليس في» في الأصل: «وليست من».

(٢) في الأصل: «فحيث».

(٣) «ما» هنا نافية.

(٤) وهي مسألة أبي طالب المشهورة، انظر الإحالات الآتية.

(٥) انظر: «التسعينية» (٣/ ٨٧٠)، «الفتاوى» (٣/ ٢٠٨) (٧/ ٦٥٩) (٨/ ٤٠٧) (١٢/ ١٦٧، ٢١١، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٨١، ٣٦٠، ٤٢٣)، «جامع المسائل» (٧/ ٨١).

(٦) بعدها في الأصل بياضٌ بمقدار ثلاثة أسطر وربع، وسياق الكلام يقتضي أنَّ الشَّيخ أراد أن يقول: فإذا كان إنكارُهم على من قال: «لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق»، وتبديعهم وزجر القائل؛ فالقول «بأن مداد الكاتبين ولفظ اللَّافظين قديمٌ» أولى أن يكون منكرًا وبدعةً عند الإمام أحمد وأصحابه.

فالشَّيخ -أيَّده الله- يطيب نفسًا من هذه الجهة، بل لو نقل هذا عن غير فلانٍ ممَّن له نصيبٌ من عقلٍ لكان الواجبُ تكذيب ذلك، كما قال الله سبحانه: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾(١)، وقال: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾(٢). وهذا وإن كان قد نزَل في شأن أمِّ المؤمنين لمَّا قال فيها أهلُ الإفك ما قالوا؛ فإنَّ حُكمه عامٌّ في جميع المؤمنين، كما دلَّ عليه قولُه: ﴿ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾؛ ولهذا شرع جلد القاذف، وصار بابُ القذف وحدُّه بابًا عظيمًا من أبواب الشَّريعة، وكان سببُه قصَّةَ أمِّ المؤمنين ﵂؛ فإنَّه ما نزل بها أمرٌ تكرهه إلا جعل الله فيه للمؤمنين فرجًا ومخرجًا(٣).

واللهِ لو كان هذا القولُ قد قاله بعضُ الحنبليَّة أو غيرهُم لم يقلِّده فلانٌ ولا تعصَّب له:

□ فإنَّ فلانًا طريقتُه اتِّباعُ الحقِّ المحض ومعرفةُ مقادير جميع طوائف الأُمَّة وتعظيمُ من يستحقُّ التَّعظيم من جميعهم وردُّ الباطل على كلِّ من جاء به، كما أمر الله بذلك في «**الوصايا العشر**» التي أنزلها في سورة الأنعام، وجمع فيها أصولَ الشَّريعة، وجعلها إزاء «**الكلمات العشر**» التي أنزلها على موسى ابن عمران ﵇، حيث يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٥).

---

(١) النور: (١٢). (٢) النور: (١٦).

(٣) من قوله: «شرع جلد...» إلى هنا؛ نقله الزركشي في «الإجابة» (ص٢٢) دون إشارة.

ومن قوله: «لولا إذا سمعتموه ظن...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «البيان المبدي» (ص٦٩) دون إشارة.

(٤) الأنعام: (١٥٢). (٥) المائدة: (٨).

فإذا كان الله قد أمر المؤمنين أن لا يحملنَّهم بُغْضُ قومٍ على ترك العدل، وهم إنَّما كانوا يبغضون الكُفَّارَ= فكيف[١] ببُغض المؤمنين[٢]؟!

□ وليس عنده في مسائل الفروع ميلٌ إلا إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة[٣].

وإذا ذَكَرَ المسألة فإنَّه يذكر فيها مقالاتِ الأئمَّة الأربعة وأصحابهم وغير أصحابهم ممَّن بعدهم أو قبلهم من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم، ويذكر دليلَ كُلِّ قولٍ وتقريرَه على وجهٍ لا يكاد يُوجد في الكتب المصنَّفة لهم؛ فكيف في مسائل «أصول الدِّين» التي ليس بين الأئمَّة في مسائلها المشهورة خلافٌ وإنَّما يخالف فيها أهلُ الأهواء والبدع؟!

□ وهو من أعرف خلق الله بمذاهب أهل الأهواء، ووقتِ حدوثِها[٤]، وذِكرِ الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين على بطلانها، ورؤوس مُحدِثيها[٥]،

---

(١) من قوله: «اتباع الحق...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «البيان المبدي» (ص٧٠) دون إشارة.

(٢) بعدها في الأصل زيادة: «ببغض».

(٣) انظر ما سيأتي (ص٢٤١).

(٤) من قوله: «ليس عنده في مسائل الفروع...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «البيان المبدي» (ص٧١) و«الصواعق المرسلة الشهابية» (ص٢١١) دون إشارة.

(٥) قال الشَّيخ في «حكاية مجلس المناظرة في الواسطية-الفتاوى» (٣/ ١٨٤) «العقود الدرية» (ص٢٩٣-٢٩٤): (وقلتُ في ضمن كلامي: أنا أعلمُ كلَّ بدعةٍ حدثت في الإسلام، وأوَّل من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها)، وما حكاه عن نفسه هنا وفي مواضع أخرى فإنما هو للحاجة، كما بيَّن ذلك في «حكاية مجلس المناظرة في الواسطية-الفتاوى» (٣/ ١٦٢-١٦٣) «العقود الدرية» (ص٢٦٦-٢٦٧): (وقلت قبل حضورها [= العقيدة الواسطية] كلامًا قد بعد عهدي به -وغضبت غضبًا شديدًا-؛ لكني أذكر أني قلت: «أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا عليَّ وقالوا للسلطان أشياء»، وتكلمتُ بكلام احتجتُ إليه؛ مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبيَّنه وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلَّى عنه كل أحدٍ ولا أحد ينطق بحجَّته ولا أحد يجاهد عنه؟ وقمتُ مظهرًا لحجَّته مجاهدًا عنه مرغِّبًا فيه... وقلت أيضًا: كل من خالفني في شيءٍ مما كتبته؛ فأنا أعلم بمذهبه منه).

تنبيه: بعده في الأصل زيادة: «قد سمعنا ذلك منه غير مرة» وهي مقحمة، وسبق بيانه (ص٥٤).

وأنَّه أوَّل ما حدث منها في أواخر خلافة عليٍّ ﷺ بدعةُ الخوارج والرَّوافض، ثُمَّ في أواخر عصر الصَّحابة في زمن ابن عمر وابن عبَّاسٍ بدعتَا القدريَّة والمرجئة، ثُمَّ في أواخر عصر التَّابعين بدعتا الجهميَّة المعطِّلة والمجسِّمة الممثِّلة[1].

ثُمَّ لما ذكرتم في كتابكم الانتسابَ إلى مالكٍ ﷺ؛ فما رأينا أشدَّ تعظيمًا لمالكٍ ولأعيان أصحابِه، ولا أشدَّ صفةً لهم بمتابعة السُّنَّة والإنكار على أهل الأهواء والبدع، **وتقريرًا لمذاهبه التي يجب تقريرُها**= منه. وقد صنَّف كتابًا[2] في تحريم التَّحليل للمطلَّقة ثلاثًا، وضمَّنه إبطالَ الحيل ودلَّ على سدِّ الذَّرائع بدلائلَ ما رأيناها في كتب أصحابِ مالكٍ، وقد كتب ذلك عنه فضلاءُ المالكيَّة وحملوه إلى المغرب، وكُتبَ عنه إلى المشرق أيضًا. وكذلك في مسائل -مثل:

---

(١) انظر تأريخه لنشأة هذه البدع: «**البيان**» (٢/ ٤٧٧)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٥٨) (٢٨/ ٤٨٩)، «**جامع المسائل**» (٥/ ٣٧-٣٨)، «**المنهاج**» (١/ ٣٠٨) (٦/ ٢٣١)، «**الأصبهانية**» (ص٧٦٩)، «**قاعدة السنة والبدعة**» (ق٣).

(٢) هو كتابه الشهير: «**بيان الدليل على بطلان التحليل**». قال في «**المالكية-الفتاوى**» (٢٠/ ٣٤٩): (وقد بسطنا الكلام على قاعدة «إبطال الحيل وسدِّ الذَّرائع» في كتابٍ كبيرٍ مفردٍ، وقرَّرنا فيه مذهب أهل المدينة بالكتاب والسنة وإجماع السَّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار)، وقال في «**المالكية-الفتاوى**» (٢٠/ ٣٧٨): (والبخاري قد أورد في صحيحه كتابًا في الردِّ على أهل الحيل وما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون على من فعل ذلك كما بسطناه في الكتاب المفرد)، وقال في «**الفتاوى**» (٣٢/ ١٩٦): (كما قد بسط الكلام على ذلك في الكتاب الكبير الذي صنَّفته في مسائل الذَّرائع والحيل وبيان الدليل على بطلان التحليل)، وقال في «**جامع المسائل**» (٨/ ٣١٩): (والشَّارع قد سدَّ الذَّرائع في مواضع، كما بسطت ذلك في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل)، وقال في «**الاقتضاء**» (١/ ٥٤١): (اعتبره الشَّارع في عامَّة الذَّرائع التي سدها كما قد ذكرنا من الشواهد على ذلك نحوًا من ثلاثين أصلًا منصوصةً، أو مجمعًا عليها في كتاب بطلان التحليل)، وأحال عليه باسمه مرارًا: «**الفتاوى**» (٣٠/ ١٠٦، ٣٥٣) (٣٢/ ٩٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٩٦) (٣٣/ ١٠٧) (٣٥/ ٢٩٥)، «**جامع المسائل**» (٨/ ٣١٩) (٩/ ٢٧٤)، «**جامع الفصول**» (٢/ ١٨٩)، «**القواعد الفقهية**» (ص٣٥٧).

مسألة خدمة المرأة لزوجها[١]، ومسألة التَّورُّق[٢]، والجمع لأهل مكَّة بعرفة ومزدلفة، بل وقَصرُهم أيضًا[٣]- قد يكون لمالكٍ فيها قولٌ، وأكثرُ أصحاب أحمد على خلافه؛ فيرجِّح قولَ مالكٍ ويقرِّره كأحسنِ ما يكون.

بل مسائلُ السُّنَّة المشهورة كالإيمان بـ«القدر» وبـ«الشَّفاعة» و«إخراج أهل الكبائر من النَّار» و«خلافة الخلفاء الرَّاشدين» مع تقريره لها بالدَّلائل الكثيرة؛ إذا رأى بعضَ المصنِّفين من أهل السُّنَّة من أصحاب أحمد أو غيرهم قد انحرف فيها: إمَّا لاستدلاله بدليلٍ ضعيفٍ، وإمَّا لجوابه عن حجج المخالفين بجوابٍ ضعيفٍ، ونحو ذلك= يردُّ ذلك ويُنصِفُ كُلَّ أحدٍ كما أمر الله ورسولُه؛ فإنَّ المقصود هو الحقُّ دون اتِّباع الهوى.

فلو كان -أصلحك الله- بعضُ أصحاب أحمد قد قال بـ«أنَّ المدادَ وصوتَ العبد قديمٌ»؛ لم يستحلَّ فلانٌ في دينه ولم يكن له هوًى يحمله على موافقته، بل كان يتَّبع مُوجَبَ الكتاب والسُّنَّة من اتِّباع الحقِّ وإنكار هذه البدعة والنَّهي عن هذه المقالة؛ فكيف ولم يقل -ولله الحمد- هذه المقالةَ أحدٌ من أصحاب أحمدَ ولا من غيرهم لا من أوَّليهم ولا من آخِريهم[٤]؟! إلا أن يكون قد قال

(١) انظر: «الفتاوى» (٣٢/ ٢٦٠) (٣٤/ ٩٠-٩١)، «الفروع» (٨/ ٣٩٨)، «الاختيارات» لابن اللحام (ص٣٢١).

(٢) انظر: «القواعد الفقهية» (ص١٧٦)، «الفتاوى» (٢٩/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠٢)، «أعلام الموقعين» (٤/ ٦٢)، «الفروع» (٦/ ٣١٦)، «الاختيارات» لابن اللحام (ص١٨٥).

(٣) انظر: «القواعد الفقهية» (ص١٤٧)، «الفتاوى» (١٧/ ٤٧٩) (٢٠/ ٣٦٠) (٢٢/ ٢٩٠) (٢٤/ ١١، ١٤، ٤٤) (٢٦/ ١٣٠، ١٧٠)، «جامع المسائل» (٢/ ٢٠٣) (٦/ ٣٢٣)، «جامع الفصول» (١/ ٩٣)، «الفروع» (٣/ ١١٥)، «الاختيارات» لابن اللحام (ص١٢٠).

(٤) بعده في الأصل زيادة: «هكذا سمعنا منه غيرَ مرَّةٍ، وهكذا في جوابه» وهي مقحمة، وسبق بيانه (ص٥٤).

ذلك من لم يطَّلع عليه أو قال ذلك بعضُ الجُهَّال الذين لا يُعرَفون، فهذا لا يَنضبط[١]؛ إذ نقلُ الإجماع إنَّما يكون بحسب اضطلاع الرَّجُل وبحثه.

وهذه المصنَّفاتُ لأصحاب أحمدَ في «الأصول» و«الفروع»؛ مثل كتب «السُّنن» التي صنَّفها أصحابُه: كـ«السُّنَّة» لعبد الله -ابنه-، و«السُّنَّة» لأبي بكرٍ الأثرمِ، و«السُّنَّة» لأبي بكرٍ المرُّوذيِّ -خادمِ أحمد-، و«السُّنَّة» الكبيرة لأبي بكرٍ الخلَّال التي جمع فيها كلام الإمام أحمد، و«السُّنَّة» لأبي بكرٍ عبدِ العزيز، و«السُّنَّة» لأبي القاسم الطَّبرانيِّ، و«الشَّريعة» لأبي بكرٍ الآجُرِّيِّ، و«الإبانة» لأبي عبد الله ابن بطَّة، و«التَّوحيد» لأبي عبد الله ابن منده[٢]، و«أصول الدِّين» لأبي عبد الله ابن حامدٍ، و«المعتقد» لأبي الفضل التَّميميِّ، و«الأصول» للشَّريف أبي علي ابن أبي موسى، ومصنَّفات القاضي أبي يعلى -كـ«المعتمد» و«المقتبس» و«عيون المسائل» و«مسائل القرآن»-، ومصنَّفات الشَّيخ أبي الفرج الشِّيرازيِّ الأنصاريِّ وأبي الوفاء ابن عقيلٍ وأبي الحسن ابن الزَّاغونيِّ[٣]، إلى غير ذلك ممَّا لا يحصيه إلا الله= ليس في شيءٍ منها «أنَّ المداد الذي في المصحف قديمٌ»، ولا ما يدلُّ على ذلك.

بل في كثيرٍ منها؛ مثل كتاب «السُّنَّة» للخلَّال وغيره، وكتب القاضي وأبي الفرج وابن عقيلٍ وابن الزَّاغونيِّ وغيرهم= إنكارُ هذه المقالة، والبراءةُ منها، والرَّدُّ على من يقولها، وبعضُهم صرَّح بتكذيب من نقل ذلك عن أحدٍ من أصحاب أحمد.

---

(١) انظر نفي الشَّيخ لهذه المقالة عن أحمد وأصحابه: «التسعينية» (٣/ ٨٧٠)، «الدرء» (٢/ ٣١١)، «الفتاوى» (٣/ ١٧٠، ٢٠٨) (٧/ ٦٦٠) (١٢/ ١٦٧، ١٧٩، ٢٣٧)، «جامع المسائل» (٧/ ٨٢) (٨/ ١٨٤)، «مسألة في الكلام واللفظ والصوت»، «مسألة في أن القرآن كلام الله وليس عبارة عنه» -قيد النشر-.

(٢) تحرَّف في الأصل إلى: «هنده».

(٣) تحرَّفت في الأصل -هنا وفي الموضع الآتي- إلى: «الزعفراني».

فإذا كانوا جميعُهم في مصنَّفاتهم ومخاطباتهم ينكرون على من يقول «إنَّ المداد قديمٌ»، وينكرون على من ينقل ذلك عنهم، ثُمَّ لم يُسمع هذا القول من علمائهم ولا وُجد في مصنَّفاتهم، بل سُمع منهم ضدُّه ووُجد في مصنَّفاتهم خلافُه= عُلم قطعًا أنَّ هذا ليس مذهبَهم ولا قولَهم.

وإنَّما الذي رأيناه قد قاله طائفةٌ منهم ومن غيرهم وأنكر ذلك عليه جمهورُهم؛ قالوا: «ألفاظُنا بالقرآن غيرُ مخلوقةٍ»، هذا قاله بعضُ أهل الحديث، وزاد بعضُهم فقال: «الأصوات التي نسمعها من التَّالي غيرُ مخلوقةٍ»، وبعضهم يقول: «ما لا بُدَّ منه في التِّلاوة: غيرُ مخلوقٍ، وما يتميَّز به بعض الأصوات عن بعضٍ: مخلوقٌ»[1].

ثُمَّ إنَّ جمهورهم أنكروا ذلك، حتَّى إنَّ أبا بكرٍ الخلَّال -وهو الذي جمع مذهب أحمد- قد ذكر في كتاب «السُّنَّة» فصلًا طويلًا في هذا، وذكر عن أبي بكرٍ المرُّوذيِّ والأثرمِ وعبدِ الوهَّابِ الورَّاقِ وأبي داودَ السِّجستانيِّ وخلقٍ كثيرٍ من أصحاب أحمد إنكارَ ذلك، وتبديعَ من قاله، والرَّدَّ عليه بغاية الردِّ؛ ومن متأخِّريهم: الحافظُ محمَّد بن ناصرٍ[2]؛ له مصنَّفٌ في «الرَّدِّ على من يقول: إنَّ صوتَ العبد بالقرآن غيرُ مخلوقٍ».

فأمَّا القولُ بـ«أنَّ المداد غيرُ مخلوقٍ»؛ فما علمناه قاله أحدٌ.

فهذا -ولله الحمد- جمهورُهم لم يصدر منهم إلا السُّنَّة، وقليلٌ منهم لمَّا صدر عنه بدعةٌ أنكرها جمهورُهم.

---

(١) انظر: «الفتاوى» (٧/ ٦٥٥) (١٢/ ٣٥٩، ٣٧٣)، «جامع المسائل» (٧/ ٧٦)، «التسعينية» (٣/ ٨٧٠).

(٢) هو: أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السَّلاميُّ البغداديُّ الحنبليُّ، الفقيه الحافظ الثقة المتقن، محدِّث العراق في عصره، أخذ عنه الحفاظ كابن عساكر وابن السَّمعانيّ وابن الجوزيّ =

وإذا قستَ هذا بما يُوجد في غيرهم من أنواع البدع الكبار العظام؛ **علمتَ أنَّهم أقربُ الطَّوائف إلى السُّنَّة، بل أبعدُها عن البدعة**. ولم يُعلم في طوائف الإسلام طائفةٌ سَلِمَت كلُّها عن جميع البدع، بل لا بُدَّ أن يُوجد في كلِّ طائفةٍ مَن ابتُلي ببعض البدع، **والموجودُ في أصحاب أحمد نادرٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم**[1].

مع أنَّ الواجبَ: إنكارُ جميع البدع على من قالها كائنًا من كان، والقيامُ في ذلك بالقسط دون اتِّباع الهوى، وأن لا يرى الرَّجلُ القَذَاةَ في عين أخيه وينسى الجِذع المعترض في عينه، والله سبحانه يحبُّ المقسطين المتَّقين.

والشَّيخُ -أحسن الله إليه- **ينظرُ** بنور الإيمان، **ويتأمَّلُ** ما ثبت نقله عن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم حتَّى عن مالكٍ وابنِ الماجشون حتَّى عن عبد الرحمن بن القاسم وأشهبَ وعبدِ الله بن نافعٍ وعبدِ الله بن وهبٍ وأبي مصعبٍ وسحنونَ وعبدِ الملك بن حبيبٍ وأمثال هؤلاء من أصحاب مالكٍ -**فإنَّهم** كثيرون من أهل المدينة والبصرة ومصرَ والأندلس والقيروان وغيرهم-، **ويتأمَّلُ** مصنَّفات المنتسبين إلى مالكٍ أيضًا= أليس يجد في كثيرٍ منها ما يخالف كلام المتقدِّمين في بعض المسائل، ثُمَّ هذا القدرُ لا يوجب القدح في مالكٍ وأعيانِ أصحابه والمحافظين على السُّنَّة منهم[2]؟!

❁❁❁

= وغيرهم، له: جزءٌ في الردِّ على من يقول: إن صوت العبد بالقرآن غير مخلوق -وهو الذي أشار إليه الشَّيخ هنا-، التنبيه على الألفاظ في الغَرِيبَيْن -مطبوع-، توفي سنة (٥٥٠هـ). انظر: **«الأنساب»** (٧/ ٣٢٤)، **«المنتظم»** (١٨/ ١٠٣)، **«التقييد»** لابن نقطة (ص١١٤)، **«وفيات الأعيان»** (٤/ ٢٩٣).

(١) انظر: **«الفتاوى»** (٢٠/ ١٨٦)، **«أصول الأئمة الأربعة-الملحق»** (ص٢٦٢).

(٢) بعدها في الأصل بياضٌ بمقدار خمسة أسطر.

بل يشبه الأسماء التي ذمَّها الله وعابها؛ حيث يقول: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾[1]، وذلك أنَّ أكثرَ ما يجيءُ في الكتاب والسُّنَّة يُراد به ما دلَّ على معنًى في المسمَّى، لا اللَّقب المحض الذي يجري مجرى الإشارة للمسمَّى[2]:

□ كما قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3]؛ فنعت أسماءَه بـ«الحسنى»[4]، وإنَّما يكون الحسن والقبيح في الأسماء الدَّالَّة على معنًى في المسمَّى دون العلَم المحض الذي لا يدلُّ على معنًى.

□ وكما قال النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحمَدُ، وأَنَا الحَاشِرُ، وأَنَا المَاحِي، وأَنَا العَاقِبُ»[5].

فأسماءُ الله وأسماءُ رسولِه وكتابِه إنَّما هي أسماءٌ معنويَّةٌ.

□ وكذلك ما سمَّى الله به دينَه وعبادَه المؤمنين؛ فإنَّه سمَّى دينَه: «الإسلام»، قال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[6].

□ وسمَّى عباده: «المسلمين»، فقال تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾[7]، والضَّمير عائدٌ إلى الله، أي: اللهُ سمَّاكم المسلمين من قَبلِ نُزولِ القرآن وفي القرآن.

□ وقد قيل لأنس بن مالكٍ ﷺ: أرأيتم الأنصار؛ هو اسمٌ تسمَّيتم به أم اسمٌ سمَّاكم الله به؟ فقال: «بل هو اسمٌ سمَّانا الله به»[8]، يريد قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

(١) النجم: (٢٣).
(٢) في الأصل: «والمسمى».
(٣) الأعراف: (١٨٠).
(٤) في الأصل: «الحسنى»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) أخرجه البخاري (٣٥٢٨)، ومسلم (٢٤٢٨) من حديث جبير بن مطعم.
(٦) آل عمران: (٨٥).
(٧) الحج: (٧٨).
(٨) أخرجه البخاري (٣٧٦٣).

ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾(١)، وكما قال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾(٢).

□ وسمَّى النَّبيُّ ﷺ بعضَ طوائف المبتدعة «مارقةً»؛ فقال: «**يَمرُقُونَ مِنَ الإِسلَامِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»(٣)، وهو أصحُّ حديثٍ رُوي عن النَّبيِّ ﷺ في بعض أهل الأهواء؛ **قال الإمام أحمدُ**: «صحَّ فيهم(٤) الحديثُ من عشرة أوجهٍ»(٥).

□ وسمَّى آخرين «قدريَّةً»؛ فيما رواه أبو داود وغيرُه(٦) أنَّه قال: «**القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ إِن مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُم، وإِن مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُم**»، ولكن قد ضُعِّفَ هذا الحديثُ، وقيل: إنَّه من كلامِ ابن عمر.

---

(١) الصف: (١٤). (٢) التوبة: (١٠٠).

(٣) روي عن جمعٍ من الصَّحابة؛ منهم: علي، وجابر، وابن عمر، وأبو ذر، وأبو سعيد الخدري، وسهل بن حنيف، ورافع بن عمرو: أخرجه البخاري (٣٦٠٥، ٣٦٠٦، ٦٩٣٨، ٦٩٤٠)، ومسلم (١٠٧٥-١٠٧٩).

(٤) في الأصل: «عنهم»، والتَّصحيح من بقيَّة المواضع.

(٥) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ١٤٥) و«العلل» -كما في «المنتخب» لابن قدامة (١٦٤)-. ونقله الشَّيخُ في مواضع متعدِّدة وبيَّن هذه الأحاديث: «الفتاوى» (٣/ ٢٧٩) (١٠/ ٣٩٣) (١٩/ ٧٢، ٨٦) (٢٨/ ٤٧٢، ٥١٢)، «الفرقان بين الحق والبطلان» (ص٢٠٣)، «جامع المسائل» (٥/ ١٥٧) (٧/ ٥٣)، «الإيمان الأوسط» (ص٣١٥)، «النبوات» (١/ ٥٦٥). وذكره دون نسبةٍ في «المنهاج» (١/ ٦٨)، «الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، وأحمد (٥٥٨٤)، والحاكم (٢٨٩) من حديث ابن عمر مرفوعًا. وضعَّفه العُقيليُّ، وابن حزمٍ، وابن الجوزيُّ، وغيرهم. وصحَّحه: ابن القطَّان.
ورُوي عنه موقوفًا: أخرجه عبد الله في «السُّنَّة» (٩٣٥)، والفريابيُّ في «القدر» (٢١٦)، وابن بطَّة (٤/ ١٢١)، واللَّالكائيُّ (١٢٩٢)، والبيهقيُّ في «القضاء والقدر» (٤١٠). وصحَّح وقفه الدَّارقطنيُّ.
=

ورُوِي عنه في «المرجئة»: «أنَّهم نَصارى هَذِه الأُمَّةِ»[1].

ورُوي عنه حديثٌ في «المرجئة» و«القدريَّة»[2]، وحديثٌ في «الرَّافضة»[3].

والله أعلمُ بحالة ذلك؛ فإنَّ طائفةً من علماء الحديث ضعَّفوا جميعَ هذه الأحاديث إلا حديثَ «الخوارج»، ومن أهل الحديث من حسَّن حديثَ «المرجئة» و«القدريَّة»، والأوَّلُ أقربُ إلى الصِّحَّة.

وأمَّا حديثُ «الرَّافضة» فإنَّ هذا اللَّفظ أوَّلُ ما تُكُلِّم به لما سُئل[4] زيدُ بن عليِّ بن الحُسين ﷺ؛ فإنَّه لما ترحَّم على أبي بكرٍ وعمر: تولَّاه قومٌ، ورفضه قومٌ. فسُمِّي هؤلاء «الزَّيديَّة»، وهؤلاء «الرَّافضة»[5].

= انظر: «الضعفاء» (١/ ٤٨١)، «الكامل» (٢/ ٤٨٨-٤٩٠) (٤/ ١٦٩)، «العلل» (٢٩٨٣)، «الفصل في الملل» (٣/ ٢٩٢)، «العلل المتناهية» (١/ ١٤٤-١٤٦)، «المنتخب من علل الخلال» (ص٢٤١، ٢٤٤)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٤٦).

وروي مرفوعًا عن غيره من الصَّحابة إلَّا أن أسانيدها لا تخلو من مقالٍ. انظر: مسند البزار (٢٩٣٧)، «الضعفاء» (٢/ ٥٨٨)، «الجرح والتَّعديل» (٧/ ٥٢)، «المعجم الصَّغير» (٦١٥)، «الكامل» (١/ ٣٠٦) (٨/ ١٦، ١٧)، «العلل المتناهية» (١/ ١٥١، ١٥٤)، «الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/ ٢٧٥)، «تهذيب سنن أبي داود» (٣/ ١٨٧-١٩٠). وسبق الكلام على موقف الشَّيخ من هذا الحديث: (ص٧٠).

(١) لم أقف عليه. وروي عنه في القدريَّة: «هُمْ نَصَارَى هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمَجُوسُهَا»، أخرجه العقيلي (١٤٣٠)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٨/ ٢٠٣) من حديث ابن عمر. وروي عنه موقوفًا: أخرجه ابن بطة (٤/ ٢١٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٠٢)، وابن ماجه (٦٢) من حديث ابن عباس بلفظ: «صِنفَانِ مِن أُمَّتِي لَيسَ لَهُم فِي الإِسلَامِ نَصِيبٌ: المُرجِئَةُ والقَدَرِيَّةُ». وقال الترمذي: (حسن غريب).

(٣) روي عن عدد من الصحابة؛ منهم: علي: أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (٨٠٨). وابن عباس: أخرجه أبو يعلى (٢٥٨٦)، والطبراني (١٢/ ٢٤٢). وأم سلمة: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٠٥). وفاطمة: أخرجه أبو يعلى (٦٧٤٩). وأسانيدها لا تخلو من مقالٍ، انظر: «العلل المتناهية» (١/ ١٥٧-١٦٢).

(٤) في الأصل: «قتل».

(٥) بعدها في الأصل زيادة: «ورُوي عنه حديثٌ حسنٌ في الزَّنادقةِ»، والظَّاهر أنها مقحمة، =

وجاء في كلام التَّابعين وغيرهم من الأئمَّة تسميةُ «**الرَّافضة**» و«**المرجئة**»، وهذه التَّسمياتُ كلُّها تسمياتٌ بالقول والمذهب الذي ذهبوه.

وكذلك سمَّوا «**المعتزلة**» باعتزالهم أصحابَ الحسن البصريِّ واعتزالهم مذهب الجماعة.

وجاء في كلام جماعاتٍ من الأئمَّة المشاهير تسميةُ «**الجهميَّة**»، يريدون نُفاة الصِّفات، وهو نسبة إلى صاحب القول جهم بن صفوانٍ.

وجاء أيضًا في كلام الأئمة تسميةُ «**المشبِّهة**» الذين يشبِّهون الله بخلقه.

فهذه الأسماءُ الموجودةُ في كلام السَّلف.

ثُمَّ إنَّ بعض الخلف يغيِّرون حدودَها ويزيدون فيها أو ينقصون بنوع تأويلٍ أو هوًى؛ كما يفعله طوائفُ من [أتباع][1] الأئمَّة في الأسماء الموجودة في كلام الله ورسوله؛ مثل اسم «**الرِّبا**» أو «**الخمر**» أو «**الميسر**» و«**المؤمن**» و«**المنافق**» و«**الكافر**»: فمنهم من يُدخل في بعض هذه الأسماء -بنوع تأويلٍ- مَن ليس منهم، ومنهم من يُخرج من هو منها.

وربَّما كان ذلك النَّوع داخلًا في الاسم في بعض الأحكام دون بعضٍ؛ كـ«**الفاسق الملِّيِّ**» يدخل في اسم «**المؤمن**» في بعض النُّصوص والأحكام، ويخرج منه في بعض النُّصوص والأحكام؛ فيدخله قومٌ في الاسم مطلقًا في جميع الأحكام، ويخرجه قومٌ من الاسم مطلقًا في جميع الأحكام.

= وسبق الكلام على ذلك (ص٥٤). والحديث: أخرجه العقيلي (١٧٣٣) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «**تَفتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضعٍ وَسَبعِينَ فِرقَةً كُلُّهَا فِي الجَنَّةِ إِلَّا فِرقَةً وَاحِدَةً؛ وَهِيَ الزَّنَادِقَةُ**» قال العقيلي: (هذا حديث لا يرجع منه إلى صحة).

(١) زيادة.

فهذا واقعٌ كثيرًا في الأسماء المنصوصة عن الله ورسوله؛ فما الظَّنُّ بأسماءٍ تكلَّم بها بعضُ العلماء أو غيرهُم، فضلًا عن اسمٍ لم يُعلم أنَّه تكلَّم به إمامٌ؟!

فهذا الاسم -وهو قولنا: «حَشوِيٌّ»- أوَّلُ من تكلَّم به[1]: المعتزلةُ ونحوهم من أهل البدع الكلاميَّة المخالفين لاعتقاد أهل الحديث؛ فإنَّهم يسمُّون أهلَ السُّنَّة والجماعة وأهلَ الحديث والأثر «حَشويَّةً»، ويُدخلون في هذا الاسم أصحابَ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وغير هؤلاء، هكذا هو موجودٌ في كلامهم وفي نقل أهل العلم؛ فممَّن ذكره: أبو حاتمٍ الرَّازيُّ المتكلِّمُ[2] -ليس هو أبا حاتمٍ الرَّازيَّ الحافظَ المشهورَ، وإنَّما هو متكلِّمٌ يذهب مذهبَ المعتزلة الإماميَّة[3]، وله كتابٌ في الرَّدِّ على محمد بن زكريا المتطبِّب[4]؛ ردَّ عليه إلحادَه في الدِّين وطعنَه على الأنبياء[5]-، ذكر أبو حاتمٍ هذا في كتاب

---

(١) قرَّر الأوليَّة في: «البيان» (٢/ ١٢٧)، «الفتاوى» (٣/ ١٨٥) (١٢/ ١٧٦)، «المنهاج» (٢/ ٥٢٠)، «الدرء» (٧/ ٣٥١)، «الانتصار» (ص٢٠٩).

(٢) هو: أبو حاتم أحمد بن حَمْدان بن أحمد الورساني -أو: الورسياني، أو: الورسناني، أو: الورسامي، أو: الورساهي- الليثي الرازي، من دعاة الإسماعيليَّة ومصنِّفيهم، له تصانيف، منها: «أعلام النبوة»، «الزِّينة» -وهو في فقه اللغة والمصطلحات-. توفي (٣٢٢هـ). انظر: «الفهرست» (٢/ ١/ ٦٧٠، ٦٧٣)، «لسان الميزان» (١/ ٤٤٨).

(٣) كذا في الأصل، ونسبته إلى الاعتزال إن لم تكن من سهو النَّاسخ؛ فلعلها بالنَّظر إلى تأثُّره ببعض مقالاتهم ومسالكهم. ومراده بـ«الإماميَّة»: الإماميَّة الإسماعيليَّة.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن زكريا الرَّازي، الطبيبُ والفيلسوفُ المشهور، مهَرَ في الطبِّ والمنطقِ والهندسة وغيرها من علوم الفلسفة، له أكثر من مئتي مؤلَّفٍ، منها: «الحاوي»، «الطب المنصوري»، ومجموع رسائله في الفلسفة وغيرها. اختُلِفَ في وفاتِهِ، فقيل: (٣١١هـ)، وقيل: (٣١٣هـ)، وقيل: (٣٢٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: «الفهرست» (٢/ ٣٠٥)، «إخبار العلماء» (ص٢٠٦)، «عيون الأنباء» (ص٤٢٠)، «وفيات الأعيان» (٥/ ١٥٧).

(٥) انظر: «رسائل فلسفية» لأبي بكر الرازي (ص٣٠٨-٣١٢)، «الأصبهانية» (ص٣٥٧)، «قلب الدليل» (ص٨٠، ٨٦).

«الزِّينة»[1]: (بابٌ في ذكر ألقاب الفِرَق في الإسلام)، فذكر أبوابًا له ثُمَّ قال: (باب أصحاب الحديث:

أمَّا «أصحاب الحديث» فسُمُّوا بذلك لأَنَّهم أنكروا الرَّأي والقياس وقالوا: «علينا أن نتَّبع ما رُوي لنا عن رسول الله ﷺ وعن الصَّحابة والتَّابعين وما جاء عنهم من الحديث في الفقه والحلال والحرام، ولا يجوز لنا أن نقيس برأينا»؛ فقيل لهم: «أصحابُ الحديث» و«أصحابُ الأثر».

وهم مجمعون على أنَّ «الإيمانَ» قولٌ وعملٌ، والقرآنَ غيرُ مخلوقٍ، وكفَّروا من قال بخلق القرآن.

ومن ألقابهم:

□ «الحشويَّة»: لُقِّبوا بذلك لاحتمالهم كُلَّ حَشوٍ رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، ولروايتهم أحاديثَ كثيرةً ممَّا أنكره عليهم «أصحابُ الرَّأي» -وغيرُهم من الفرق- في التَّشبيه وغير ذلك؛ فلقَّبوهم «الحشويَّة» لذلك.

□ «المشبِّهة»: ويقال لهم «المشبِّهة» لروايتهم الأحاديث الكثيرة في التَّشبيه، واحتمالهم الأحاديث المنكرة عند غيرهم؛ مثل قولهم: «إنَّ اللهَ يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا»[2]...)، وذكر أحاديثَ.

قال: (فسُمُّوا «المشبِّهة» لذلك. وقد دخل في جملة هذا اللَّقب طائفةٌ من أهل الكلام ممَّن قال بالصُّورة؛ لأَنَّهم شبَّهوا الله بخلقه.

□ «الشُّكَّاك»: ويقال لهم «الشُّكاك» أيضًا؛ لُقِّبوا بذلك لقولهم: «إنَّ الإيمان يزيد وينقص»، وأَنَّهم لم يثبتوا الشَّهادة على من شهد الشَّهادتين أَنَّه مؤمنٌ حقًّا، وشكُّوا في أمره، ويقولون: «نرجو أن يكون مؤمنًا»، وإنَّما الواجب عليهم أن

---

(١) (١/ ٤٩٧-٤٩٩)، ونقل الشَّيخُ بعضَه في «المنهاج» (٢/ ١٠٥).

(٢) سبق تخريجه (ص١١١).

يقولوا: «إنَّ إيمانَه مثل إيمان محمَّدٍ وإيمانِ جبريلَ»، وأن يشهدوا عليه أنَّه مؤمنٌ حقًّا، وأن لا يشكُّوا فيه.

□ «المالكيَّة والشَّافعية»: ويقال لقومٍ منهم: «المالكية»، ولقومٍ منهم: «الشَّافعيَّة»؛ فـ«المالكيَّة»: الذين قالوا بقول مالك بن أنسٍ في الفقه، وخالفوا الشَّافعيَّ وأصحابه. وكان الشَّافعيُّ من أصحاب مالكٍ وتلميذًا له، فخالفه في أشياءَ كثيرةٍ وخطَّأه؛ فسُمِّي من قال بقول مالكٍ: «مالكيًّا»، ومن قال بقول الشَّافعيِّ: «شافعيًّا»).

فقد أخبرك هذا المتكلِّم أنَّ قولهم «حشويَّةٌ»(١) و«مشبِّهةٌ»؛ اسمٌ لأصحاب الحديث الذين يقولون إنَّ القرآن غير مخلوقٍ وإنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، ويَرْوُونَ الأحاديث الصَّحيحة عن رسول الله ﷺ في صفات الله تعالى؛ كقوله: «يَنزِلُ رَبُّنَا إِلى سَمَاءِ الدُّنيَا»(٢) ونحو ذلك.

وأنَّ هؤلاء الذين قد سمَّاهم هو وأصحابُه «حشويَّةً» و«مشبِّهةً»؛ منهم المالكيَّة ومنهم الشَّافعيَّة؛ فقد أدرج سائرَ أئمَّة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث في اسم «الحشويَّة» و«المشبِّهة»، فيدخل في هؤلاء -على زعمهم-: الأوزاعيُّ وأصحابُه، واللَّيثُ بن سعدٍ، وحمَّادُ بن زيدٍ، وحمَّادُ بن سلمةَ، وسفيانُ الثَّوريُّ، وسفيانُ بن عيينةَ، والفضيلُ بن عياضٍ، وعبدُ الرَّحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيدٍ، وعبيدُ الله بن معاذٍ، وسليمانُ التَّيميُّ وابنُه المعتمر، وعبدُ الله ابن إدريس الأوديُّ، ووكيع بن الجرَّاح، وحسينٌ الجعفيُّ، ويزيدُ بن هارونَ، وأحمدُ بن حنبلٍ، وإسحاقُ بن إبراهيم بن راهويه، وأبو عُبيدٍ، وأصحابُ الكتب المشهورة في الحديث كالبخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ، وخلقٌ عظيمٌ من الأئمَّة لا يحصيهم إلا الله.

---

(١) في الأصل: «حشوي».

(٢) سبق تخريجه (ص١١١).

وما روى عن أهل الحديث «أنَّهم أنكروا الرَّأي والقياس»= [فإنما:

▫ أنكروا الرَّأي والقياس][(١)] المخالف للسُّنن الصَّحيحة.

▫ وأنكروا الرَّأي والقياس الضَّعيف الذي لم يستوفِ شروطَه ويَدُلَّ على صحَّته دليلٌ شرعيٌّ.

▫ أو أنكروا الرَّأي والقياس قبل البحث عن السُّنن وتتبُّعها والتَّفقُّه في معانيها.

ولم يُصِب في كونهم أنكروه مطلقًا؛ فإنَّ جمهورهم يجتهدون رأيَهم، ويقيسون في الحوادث التي ليس فيها نصوصٌ -كما كان أصحاب رسول الله ﷺ- بعد بحثهم التَّامِّ عن السُّنن وتفقُّههم فيها، وإن كان فيهم من هو أعلمُ بالسُّنن وأشدُّ لها تتبُّعًا[(٢)] وفيها تفقُّهًا من بعضٍ.

وأمَّا ما ذكر من تسميتهم «حشويَّة»؛ (لاحتمالهم كُلَّ حشوٍ رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، ولروايتهم أحاديثَ كثيرةً ممَّا أنكره عليهم أهلُ الرَّأي وغيرُهم من الفرق في التَّشبيه وغير ذلك)؛ فقد بيَّن أنَّ سبب تسميتهم بذلك: احتمالُهم الأحاديثَ المختلفة في نفسها أو المخالفةَ للرَّأي. وأهلُ الحديث والسُّنَّة يبيِّنون أنَّ تلك الأحاديث ليست متناقضةً؛ وإن ظنَّها غيرُهم متناقضةً، وأنَّه ليس في العقل الصَّحيح ما يناقضها؛ وإن توهَّم غيرُهم أنَّها تُناقِض العقل.

وكذلك صنَّف الشَّافعيُّ كتابَ «مختلف الحديث»[(٣)] وقَصَرَه على أحاديثَ في الأحكام يَظُنُّ من خالف الحديثَ أنَّها متناقضةٌ، وصنَّف ابنُ قتيبة كتابًا في مختلف الحديث أيضًا[(٤)] ذكر فيه أنواعًا متعدِّدةً.

---

(١) زيادة يدل عليها السياق.
(٢) في الأصل: «تبعا».
(٣) أو: «اختلاف الحديث»، طبع ملحقًا بكتاب «الأم».
(٤) وهو كتابه المشهور «تأويل مختلف الحديث»، مطبوع.

فالحشو عند هؤلاء المتكلِّمين هي أحاديثُ النَّبيِّ ﷺ التي توهَّموها متناقضةً أو مناقِضةً للعقل! كأنَّهم -والله أعلم- سمَّوها «حشوًا» لعدم الفائدة فيها عندهم، مثلما يقال لما يقعُ في الكلام غيرَ مفيدٍ: «هذا حشوٌ».

وكذلك لمَّا أورد بعضُهم على أبي العبَّاس ابن القاصِّ: أنَّكم رويتم عن النَّبيِّ ﷺ ما لا فائدةَ فيه، كقوله: «يَا أَبَا عُمَيرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيرُ»[1]؛ فاستخرج أبو العبَّاس منه فوائدَ[2] بعضُها جليل؛ كإدخال ما صِيد في الحلِّ إلى حرم المدينة بخلاف حرم مكَّة، وككُنية من لم يُولَد له وأنَّه ليس كذِبًا، وغير ذلك.

وقد رأيتُ هذه الكلمة في كلام آخرين من المتكلِّمين -كالجاحظ ونحوه-، ورأيتهم يذهبون فيها إلى أنَّ «الحشويَّة» نسبةٌ إلى الحشو الذين هم عوامُّ المسلمين عندهم، أي: جماعةُ المسلمين. فمن ذهب مذهبَ الجماعة ولم يكن له مذهبٌ مخصوصٌ يتميَّز به عن الجماعة في «أصول الدِّين»؛ سمَّاه هؤلاء «حشويَّةً».

فهؤلاء يطلقون اسم «الحشو»: على سُنَّة رسول الله ﷺ التي رواها علماءُ الحديث تارةً، وعلى أهل الجماعة الذين هم دهماء المسلمين أخرى. فكذلك نسبوا أهلَ السُّنَّة والجماعة إلى الحشو وقالوا: «حشويَّةٌ» -ومن قال: «حَشَوِيَّةٌ» بالتَّحريك؛ فما درى كيف قالوا-؛ وبذلك أخبر عنهم سائرُ علماء أهل السُّنَّة: منهم الإمام أبو سعيدٍ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارميُّ، قال: (ثنا محبوب بن موسى الأنطاكيُّ عن أبي إسحاق الفزاريِّ عن الأوزاعيِّ أنَّه قال: «قف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكُفَّ عمَّا كفُّوا، واسلك سبيلَ سلفك الصَّالح؛ فإنَّه يسعك ما وسعهم».

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٢٠٤) من حديث أنس بن مالك.

(٢) زاد على (٦٠) وجهًا وفائدةً، وقد طبع بعنوان: «جزءٌ فيه فوائد حديث أبي عمير».

قال أبو سعيدٍ: وكان خيار النَّاس من أهل الاتِّباع على هذا المذهب في الاتِّباع، حتَّى نبغت نابغةُ سوءٍ سفَّهوا أمرهم شبابًا وطعنوا فيه كهولًا، فسمَّوا سنن رسول الله ﷺ وآثاره «حشوًا»، وسمَّوا حملتها «حشويَّةً»؛ اجتراءً على الله وعدوانًا ومخالفةً للرَّسول ﷺ؛ يسمِّيهم رسولُ الله ﷺ «حملةَ الفقه والعلم»، ويسمِّيهم هؤلاء «حشويَّةً»! وهو قولُه ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ بَلَّغَهَا غَيرَهُ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ غَيرِ فَقِيهٍ، ورُبَّ حَامِلِ فِقهٍ إِلَى مَن هُوَ أَفقَهُ مِنهُ»(١)، ويسمِّيهم رسولُ الله ﷺ «حملةَ العلم والفقه»، ويسمِّيهم هؤلاء الجاهلون «حملةَ الحشو»!

أَوَلَا(٢) يعلم الجاهلون أنَّ طعنهم هذا يرتفعُ إلى رسول الله ﷺ؛ لأنَّها إن كانت عندهم حشوًا فأوَّلُ الحشويَّة في دعواهم مَن سنَّها وحضَّ على تبليغها من لم يسمعها؟!

أَوَلَا يعلمون أنَّ أصل العلم بعد كتاب الله تعالى هذه الآثارُ التي تُروى عن رسول الله ﷺ، وما أفتى الرِّجالُ في خلافها أقربُ إلى الحشو؟!

قال أبو سعيدٍ: فإن لم يكن هذا الضَّرب من النَّاس حشويَّةً؛ فأبعدُ منهم من الحشو من سمَّاهم رسول الله ﷺ «حملةَ الفقه وأهلَه»...)، ثُمَّ بسط الكلام وذكر تعلُّقهم بالواهيات من الرِّوايات فيما ينتحلون، ثُمَّ قال: (وأنتم أولى بأن تُسَمُّوا «حشويَّةً»(٣)؛ لأنَّكم تحتجُّون بكلِّ منكرٍ حشوٍ، وكلِّ واهٍ من الحديث

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٨٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد (٢١٥٩٠) من حديث زيد بن ثابت. وقال الترمذي: (حديث حسن). وروي نحوه عن غيره من الصحابة؛ منهم: ابن مسعود: أخرجه الترمذي (٢٨٦١، ٢٨٦٢)، وابن ماجه (٢٣٢)، وأحمد (٤١٥٧). وقال الترمذي: (حسن صحيح). وجبير: أخرجه ابن ماجه (٢٣١)، وأحمد (١٦٧٣٨). وأنس: أخرجه ابن ماجه (٢٣٦)، وأحمد (١٣٣٥٠).

(٢) في الأصل: «لا».

(٣) قرَّر الشَّيخُ نظير هذه الأولويَّة في «الانتصار» (ص١٢٩).

لغوٍ، فمن سمَّاكم «حشويَّةً» صدَقَ ولم يأثم، ومن سمَّى هؤلاء المتَّبعين «حشويَّةً»[١] ظَلَمَ وأَثِمَ، ولم آمَنْ أن يجرَّه ذلك إلى طعنٍ كبيرٍ على رسول الله صلى الله وسلم؛ لأنَّكم تعلمون أنَّهم لا يألون أن يتَّبعوا من الأحاديث أصحَّها وأشهرَها، فلم يصيروا بذلك عندكم «حشويَّةً» إلَّا وصِحاحُ سُننِ رسول الله ﷺ وآثارِه عندكم «حشوٌ»[٢]، وأوَّلُ من سنَّها[٣] لهم «رأسُ الحشويَّة» في دعواكم هذا، وهذا بابٌ يجرُّكم إلى أمرٍ عظيمٍ لو تفكَّرتم فيه)[٤].

ولذلك روينا من طرقٍ متعدِّدةٍ في كتاب «السُّنن»[٥] لأبي القاسم اللالكائيِّ الفقيه الحافظ، وكتاب «الحُجَّة على تارك المَحَجَّة»[٦] للفقيه الزَّاهد نصرِ الله المقدسيِّ، ومن طرقٍ أخرى، عن الإمام أبي محمَّدٍ عبدِ الرَّحمن بن أبي حاتمٍ، في جزءٍ مفردٍ مشهورٍ في السُّنَّة[٧]، قال: سمعت أبي يقول:

(وعلامة أهل البدع: الوقيعةُ في أهل الأثر.

وعلامة الزَّنادقة: تسميتُهم أهلَ الأثر حشويَّةً -يريدون إبطالَ الآثار-.

وعلامة الجهميَّة: تسميتهم أهلَ السُّنَّة مشبِّهةً.

وعلامةُ القدريَّة: تسميتهم أهلَ السُّنَّة مجبرةً.

وعلامة المرجئة: تسميتهم أهلَ السُّنَّة مخالِفَةً ونقصانيَّةً.

وعلامة الرَّافضة: تسميتهم أهلَ السُّنَّة ناصبةً).

---

(١) في الأصل: «حشو»، ولعل الصواب ما أثبت، أو: «حشوا».

(٢) في الأصل: «حشوية». (٣) في الأصل: «شبها».

(٤) لم أقف عليه. (٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٩٧).

(٦) «مختصر الحجة على تارك المحجة» (١/ ٣٦٤).

(٧) قوله: «ومن طرق أخرى عن الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في جزء مفرد مشهور في السنة» وقع في الأصل تكرارٌ وتقديم وتأخير: «وفي جزء مفرد مشهور في السنة ومن طرق أخرى عن الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ومن طرق أخرى»، ولعل الصواب ما أثبت.

وكلُّ ذلك عصبيَّاتٌ، ولا يلحق أهلَ السُّنَّة إلا اسمٌ واحدٌ، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسامي.

وقد رُوي قريبٌ من هذا الكلام من غير وجهٍ عن أبي حاتمٍ محمَّد بن إدريس الرَّازي -الإمام الفقيه الحافظ المعدود من المجتهدين-؛ ورواه شيخُ الإسلام أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ من كلام ابنِه عبدِ الرَّحمن(١).

فقد أخبر فيه أنَّ هذا الاسم تطلقه الزَّنادقةُ على أهل الحديث ليبطلوا بذلك مضمونها إذ نعتوها(٢) بأنَّها حشوٌ لا فائدة فيه، وأنَّ أهلها هم الحشوُ الذين لا يميِّزون. وهذا قديمٌ في عصر البخاريِّ -توفي سنة بضع وستين ومئتين-.

وقد رُوي ذكر التَّلقيب بهذا عن الإمام أحمد نفسِه في «**رسالةٍ في السُّنَّة**» تُروى عن أحمد بن وهبٍ القرشيِّ، قال: قال أحمد بن حنبل: (وقد أحدث أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخلافِ أسماءً شنيعةً قبيحةً يسمُّون بها أهلَ السُّنَّة، يريدون بذلك عيبهم والطَّعن عليهم والإزراء بهم عند السُّفهاء والجُهَّال. **فأمَّا المرجئة**: فيسمُّون أهلَ السُّنَّة «**مخالِفةً**»(٣)، **وأمَّا القدريَّة**: فيسمُّون أهلَ السُّنَّة «**مُجبرةً**»، **وأما الجهمية**(٤): فيسمُّون أهلَ السُّنَّة «**المشبِّهةَ**»، **وأمَّا الرَّافضة**(٥): فيسمُّون أهلَ السُّنَّة «**ناصبةً**»، **وأمَّا الخوارج**: فيسمُّون أهلَ السُّنَّة «**نابتةً**»(٦) و«**حشويَّةً**»؛ رحم الله عبدًا قال بالحقِّ، واتَّبع الأثر، وتمسَّك بالسُّنَّة)(٧).

---

(١) «ذم الكلام» (١٢٦٦).

(٢) قوله: «إذ نعتوها» في الأصل: «إذا فتحوها»، ولعلها محرَّفة عن المثبت أو نحوه.

(٣) في «السنة»: «شكاكا».

(٤) قوله: «وأما الجهمية» في الأصل: «والجهمية»، والمثبت من «السنة».

(٥) في «السنة»: «الروافض».

(٦) في الأصل: «نائبة»، وفي «السنة»: «نابية».

(٧) «السُّنَّة-رواية القرشي» (برلين ١١٧٢-٤، ٦٩/ ظ-٧٠/ و). وقد أسند الرِّسالة أيضًا إلى =

لكن هذه الرِّسالة فيها نظرٌ عن الإمام أحمد؛ فإنَّ في إسنادها من لا نَعرفُه لنُثبتَ[1] نقلَه.

وقد رويناها بإسنادٍ آخر عن أبي العبَّاس أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخريِّ[2] من طريقين أو أكثر شاميَّةٍ: عن عبد الله بن محمَّد بن جعفرٍ النَّهاوَنديِّ[3]، عن أبي بكرٍ محمَّد بن إبراهيم بن زُوزان[4]، عن الإصطخريِّ، وفيها تسميةُ الجهميَّة لهم: «مشبِّهةً»، والرَّافضة لهم: «ناصبةً»، ونحو ذلك، وليس فيها لفظُ «الحشويَّة».

وفي هذه الرِّسالة أيضًا نَظرٌ[5]:

- فإنَّ فيها ألفاظًا كثيرةً ليست محفوظةً عن أحمدَ من غير هذا الوجه.
- ولا تشبه كلامَه الثَّابت عنه.
- ولا ذكرها المعتنون بجمع كلامه في «السُّنَّة» -كأبي بكرٍ الخلَّال-.

= الإمام أحمد: ابنُ المحب الصَّامت في «صفات ربِّ العالمين» (٢/ ٤٧٨)، والرُّودانيُّ في «صلة الخلف» (ص٢٦٧). والقرشي: لم أقف على ترجمته، وفي «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٢٤-٤٢٥): (أحمد بن وهب بن عمرو بن عثمان، أبو العباس الرقي المعيطي، من ولد عقبة بن أبي معيط... أخبرنا السمسار، قال: أخبرنا الصفار، قال: حدثنا ابن قانع: أن أحمد بن وهب المعيطي قدم من الجزيرة، ومات في سنة تسع وتسعين ومائتين)، وفي «معجم الصحابة» لابن قانع (٣/ ١٥٣): (حدثنا أحمد ابن وهب القرشي...)، فلعله هو.

(١) في الأصل: «ليثبت».

(٢) انظر ترجمته: «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٤).

(٣) انظر ترجمته: «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٧٤).

(٤) في الأصل: «رزوان»، والصواب ما أثبت. انظر ترجمته: «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ١٩٢)، «تاريخ دمشق» (٥١/ ٢١١)، «توضيح المشتبه» (٤/ ٣١٥)، «تبصير المنتبه» (٢/ ٦٤٥).

(٥) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٣). وتقدَّم الكلام على موقف الشَّيخ من رسالة الإصطخري (ص٧١).

□ ولا رواها المعروفون من أصحابه أو غيرهم. بل بعضُ المتأخِّرين من أصحابه اعتمد على بعض ما فيها فنقله عن أحمدَ كما رُويت له بالإسناد، ومنهم: أبو القاسم عبد الرحمن ابن منده(١)، والقاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء(٢).

□ وقد رأينا الكلام الذي في هذه الرِّسالة بعينها ذكره **أبو محمَّدٍ حربُ بن إسماعيلَ الكرمانيُّ** في آخر كتابه الكبير الذي جمع فيه **مسائله**(٣) عن أحمد بن حنبلٍ وإسحاق بن راهويه وأتبع ذلك بالآثار، **قال في آخره**(٤): (هذا مذهبُ أئمَّة العلم وأصحاب الأثر والسُّنَّة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها. وأدركت مَن أدركت مِن علماء أهل العراق والحجاز والشَّام وغيرهم عليها...)، **إلى أن قال**: (وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه(٥) وعبد الله بن الزُّبير الحميديِّ وسعيد بن منصورٍ وغيرِهم...)، وساق بألفاظه(٦) كلاما طويلاً نحوًا من الكلام المنقول عن أحمد في رسالة أبي العبَّاس الإصطخريِّ وأحمد بن وهب القُرشيِّ(٧).

ونقلُ مذهب القوم بلفظِ النَّاقل ليس كنقل لفظهم؛ لِمَا قد يدخل الرِّواية بالمعنى في الأمور المعقولة من الاجتهاد. مع أنَّ الأصول التي اعتمدها هي منقولةٌ عنهم ولله الحمد.

---

(١) أسندها في كتاب «الإسلام» كما نقله عنه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٥٠).

(٢) انظر: «العدة» (٣/ ٨٩٨)، «إبطال التأويلات» (ص٥٠).

(٣) (٣/ ٩٨٥-٩٨٦).

(٤) (٣/ ٩٦٧).

(٥) قوله: «بن إبراهيم بن راهويه» في الأصل: «بن راهويه وإبراهيم».

(٦) في الأصل: «بألفاظ».

(٧) انظر: «صفات رب العالمين» (٢/ ٤٨٠)، «أهوال القبور» (ص١٠٨-١٠٩).

لكن قد أنكر بعضُ أهل الحديث -منهم أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرمُزِيُّ(١)- على حربٍ بعضَ الألفاظ؛ لِمَا فيها من العجرفة -على ما ذكر-؛ فخفنا أن يكون بعضُ النَّاس أراد أن ينقل هذه الألفاظ بعينها عن أحمد ليُنَفِّقَ سُوقَها، ولم نجدها منقولةً من الطُّرق الموثوق بها. فهذا موضعُ الرِّيبة.

فإنَّ أهلَ السُّنَّة والحقِّ في انتقادهم الأمورَ نقدًا وتوجيهًا؛ ليسوا كغيرهم ممَّن يَروجُ عليه الباطلُ -إمَّا روايةً، وإمَّا رأيًا-، وينقلون عن متبوعيهم ما نَفَّقَهُ عليهم أهلُ الأهواء.

وممَّن ذكر هذا المعنى:

□ الشَّيخُ الإمامُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسين الآجُرِّيُّ -صاحبُ المصنَّفات المعروفة-؛ فإنَّه قال: (أنشدنا أبو بكر ابن أبي داود السِّجستانيُّ لنفسه(٢):

وَلَا تَــكُ مِن قَوْمٍ تَلَهَّــوْا(٣) بِدِينِهِم　　فَتَطْعَنَ فِي أَهْلِ الحَدِيثِ وَتَقْدَحَ)(٤)

قال الآجُرِّيُّ: (إنَّما أراد ابنُ أبي داود بهذا القول -والله أعلم- جميعَ هذه الفرق التي تخالف أهلَ السُّنَّة، يسمُّون أصحابَ الحديث وأهلَ السنة: «الحشويَّة»، ويهزؤون بهم، ويطعنون عليهم)(٥).

فقد أخبر الآجُريُّ أنَّ المبتدعة المخالفة لأهل السُّنَّة والحديث يسمُّونهم «حشويَّة».

---

(١) في «المحدث الفاصل» (ص٣٠٩-٣١١).

(٢) وهي من قصيدته المشهورة في السُّنَّة «الحائية»، وقد أوردها بتمامها الآجريُّ في «الشريعة» (٥/ ٢٥٦٢).

(٣) في الأصل: «تكهوا».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

□ وكذلك ذكر الحافظ أبو عبد الله محمَّدُ بن عبد الله الحاكمُ النَّيسابوري -المشهورُ، صاحبُ «المستدرك» و«المدخل» والمصنَّفات المستحسنة-، قال -فيما رواه الإمام أبو القاسم التَّيميُّ الأصبهانيُّ في كتاب «الحُجَّة»[(١)]-: (سمعتُ أبا نصرٍ أحمدَ بن سهلٍ الفقيهَ ببخارى، سمعتُ أبا نصر بن سلامٍ يقول: ليس شيءٌ أثقلَ على أهل الإلحاد ولا أبغضَ إليهم من سماع الحديث وروايتِه بإسناده)[(٢)].

قال أبو عبد الله الحاكمُ: (وعلى هذا عَهِدْنا -في أسفارنا وأوطاننا- كُلَّ من نُسب إلى نوعٍ من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطَّائفة المنصورة إلا بعين الحقارة، ويُسمِّيها: «الحشويَّة»)[(٣)].

□ وكذلك ذكر الفقيهُ الحافظُ أبو القاسم الطَّبريُّ -المعروفُ بـ«اللَّالكَائِيِّ»، صاحبُ الفقيه أبي حامدٍ الإسفرايينيِّ- في كتابه المشهور في «شرح أصول السُّنَّة»[(٤)] في وصف المبتدع، قال: (ويَعُدُّ كتابَ الله وسُنَّة رسوله حشوًا وتقليدًا، وحَمَلَتَهَا جُهَّالًا وبُلَهَاءَ)، ثُمَّ قال: (ثُمَّ ما قذفوا[(٥)] به المسلمين من التَّقليد والحشو؛ لو كُشف لهم عن حقيقة مذاهبهم، كانت أصولهم المظلمة وآراؤهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة بالتَّقليد أليقَ، وبما انتحلوها من الحشو أخلقَ؛ إذ لا إسناد له في مذهبه[(٦)] إلى شرعٍ سابقٍ، ولا إسناد[(٧)] لما يزعمه إلى قول سلف الأُمَّة باتِّفاق مخالفٍ أو موافقٍ؛ إذ فخره على مخالفيه بحِذقه[(٨)]

---

(١) قوله: «فيما رواه الإمام أبو القاسم التَّيميُّ الأصبهانيُّ في كتاب الحُجَّة» كذا في الأصل، وأخشى أن يكون مقحمًا في هذا الموضع وملحقًا في غير موضعه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٤).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٤).

(٤) (١/ ١١-١٣).

(٥) في الأصل: «فرقوا»، والمثبت من المصدر.

(٦) في المصدر: «تمذهبه».

(٧) في المصدر: «استناد».

(٨) في الأصل: «الحذقه»، والمثبت من المصدر.

واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنَّه لم يسبقه(١) إلى بدعته إلا منافقٌ مارقٌ أو معانِدٌ للشَّريعة مشاقِقٌ.

فليس بحقيقٍ مَن هذه أصولُه أن يعيب على من قلَّد(٢) كتاب الله وسُنَّة رسوله، واقتدى بهما(٣) واستسلم لأحكامهما، ولم يعترض عليهما بظنٍّ أو بخرصٍ(٤)).

□ وكذلك ذكر الفقيه الإمام أبو العبَّاس الوليدُ بنُ بكرِ بنِ مخلدٍ المالكيُّ الأندلسيُّ النَّحويُّ(٥)، في كلامه الطَّويل الذي رواه عنه أبو ذَرٍّ عبدُ بن أحمدَ الهَرَوِيُّ الحافظُ، المقيمُ بمكَّةَ، الذي عنه أخذ أهلُ المغربِ «البخاريَّ» وغيرَه، وهو الذي دلَّ من دلَّ منهم على مذهب أبي الحسن الأشعريِّ، وبسببه(٦) ظهر فيهم، وهو أوَّل من أظهره بمكَّةَ، وكان قد أخذه عن القاضي أبي بكر ابن الباقلانيِّ= قال الوليدُ بن بكرٍ(٧): (لمَّا عَمَّ آخِرَ هذه الأُمَّة مثل ما عمَّ أوَّلَها من قول الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم﴾(٨)، وكان لا سبيل لآخر الأمَّة إلى

---

(١) في الأصل: «يسبق»، والمثبت من المصدر. (٢) في المصدر: «تقلد».

(٣) بعدها في المصدر: «وأذعن لهما». (٤) في المصدر: «تخرص».

(٥) هو: أبو العبَّاس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغَمْري -وقيل: العمري-، المحدِّث الجوَّالة الفقيه المالكي الأديب الأندلسي السَّرقسطي، كان إمامًا عالمًا بالحديث والفقه، ثقةً أمينًا، شاعرًا فائقًا مقدَّمًا في الأدب، كثير الرِّحلة والسَّماع والكتاب في بلده وفي الغربة، لقي وسمع في رحلته نيِّفًا عن ألف شيخٍ بين محدِّثٍ وفقيهٍ، سمع منه جماعةٌ منهم: عبد الغني ابن سعيد المصري وأبو عبد الله الحاكم وأبو ذر الهروي، صنَّف: «الوجازة في صحَّة القول بالإجازة»، توفي سنة (٣٩٢هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٢٥)، «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٣٦٥)، «جذوة المقتبس» (ص٣٦١)، «الأنساب» (١٠/ ٧٣)، «فهرسة ابن خير» (ص٣٢٠)، «الوجيز» للسِّلَفي (ص٥٨)، «الصلة» (ص٦٠٧).

(٦) في الأصل: «وسببه». (٧) لم أقف على من نقله.

(٨) الأعراف: (٣).

كيفيَّة هذا المفروض إلا من جهة السَّمع= اقتضى عدمُ النَّاطق طلبَ الأثر. ولمَّا قال: ﴿لَيُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُۥ﴾(١)؛ اقتضى وجوبَ أداءِ أخبارِ الشَّريعةِ فلانًا عن فلانٍ، خَلَفًا عن سلفٍ. ولمَّا قال سبحانه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(٢)؛ اقتضى الكشفَ عن حال النَّاقل بعينه(٣)، ففعل ذلك الصَّحابةُ.

ثُمَّ كان التَّابعون سلكوا سبيلَ الصَّحابة، وهم القرنُ الثَّاني من القرون الممدوحة على لسان النَّبيِّ ﷺ.

ثُمَّ حدث الرَّأيُ في القرن الثَّالث؛ فاستمسكت الطَّائفة العظمى سلوكَ سبيل التَّابعين. وهذه الطَّبقةُ: مالكُ بن أنسٍ وأقرانُه وأصحابُه بالحجاز، واللَّيثُ بن سعدٍ وأقرانُه وأتباعُه بمصرَ، والأوزاعيُّ وأشياعُه بالشَّام، وسفيان الثَّوريُّ وشيعتُه وحمَّادٌ وأقرانُهم وأتباعُهم بالعراق. وفي كُلِّ مصرٍ من الأمصار بالمشرق والمغرب من أمثالهم).

قال: (وأمَّا الطَّائفةُ الصُّغرى؛ فإنَّهم جرَّدوا القول بالرَّأي على أصولٍ قليلةٍ، وعاندوا العلماءَ الذين(٤) اجتهدوا حين عجزوا عن شأوهم -وقد كان الفاروقُ ﵁ يحذِّر من هذه الطَّائفة حيث يقول: «إيَّاكم والرَّأي؛ فإنَّ أصحابَه أعْيَتْهُم السُّنن أن يحفظوها»(٥)-، واختلفوا على الطَّائفة العظمى في الاعتقادات المتعلِّقة بصفات الله تعالى؛ فقالوا بـ«القدر» وبـ«خلق القرآن»، ووسَّعوا أبوابَ المجاز.

---

(١) آل عمران: (١٨٧). قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالغيب: ﴿لَيُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُۥ﴾، وقرأ الباقون بالخطاب: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٦).

(٢) الحجرات: (٦).

(٣) في الأصل: «يعنى»، ولعل الصواب ما أثبت كما استظهره في الطرَّة.

(٤) في الأصل: «الذي».

(٥) أخرجه الدَّارقطني (٤٢٨٠)، واللالكائي (٢٠١).

ثُمَّ جاء بعدَ أصحابِ مالكٍ وأصحاب اللَّيث وأصحابِ الثَّوريِّ وأصحابِ من قد مضى ذِكرُهم طائفةٌ أخرى -وهم القرن الرَّابعُ-؛ فسلكوا سبيلَهم، وهم أحمدُ بن حنبلٍ...)، وذَكَرَ جماعةً كثيرةً؛ كأبي زرعة وأبي حاتم الرَّازيَّينِ وأحمد ابن صالحٍ المصريِّ ومحمَّد بن يحيى الذُّهليِّ، قال: (إلى فقهاءَ طابقوهم في «الاعتقادات» و«الأحكام»، فسُمُّوا كلُّهم «أصحابَ الحديث» أمَّةً واحدةً، من زمان مالكٍ وأقرانِه إلى زماننا هذا، وهم الذين تُلقِّبُهم المعتزلةُ: «أصحاب الحشوِ»).

فقد أخبرك هذا الإمام أنَّ أهل الحديث من المتقدِّمين والمتأخِّرين الذين هم أئمَّة الإسلام وورثة الأنبياء وخلفاء الرُّسل هم الذين تلقبهم المعتزلة: «أصحاب الحشو».

□ وكذلك ذكر شيخُ الإسلام أبو عثمانَ إسماعيلُ بن عبدِ الرَّحمن الصَّابونيُّ النَّيسابوريُّ المشهور، إمامُ أهلِ نيسابور في رسالته المشهورة عنه -وقد ذكر ذلك أبو القاسم التَّيميُّ-، قال[1]: (وعلامات أهل البدع على أهلها ظاهرةٌ باديةٌ، وأظهرُ علاماتِهم: شِدَّةُ معاداتهم لِحَمَلَةِ أخبار النَّبيِّ ﷺ، واحتقارِهم لهم، وتسميتهم إيَّاهم: «حشويَّةً» و«جهلةً» و«ظاهريَّةً» و«مشبِّهةً»؛ اعتقادًا منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنَّها بمعزلٍ من العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشَّيطانُ إليهم من نتائج عقولِهم الفاسدة، ووساوسِ صدورهم المظلمة[2]، وهواجسِ قلوبهم الخالية عن الخير العاطلةِ، وحججِهم بل شبهِهم الدَّاحضةِ الباطلةِ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[3]).

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٢٩٩، ٣٠٦-٣٠٧). ولم أقف على نقل التَّيميِّ له.

(٢) في الأصل: «المظلة»، والمثبت من المصدر.

(٣) محمد: (٢٣).

وقال: (رأيتُ أهلَ البدع في هذه الأسماء التي لقَّبوا بها أهلَ السُّنَّة؛ سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله ﷺ؛ فإنَّهم اقتسموا القول فيه؛ فسماه **بعضُهم** ساحرًا، **وبعضهم** كاهنًا، **وبعضهم** شاعرًا، **وبعضهم** مجنونًا[١]، **وبعضهم** مفتريًا مختلقًا كذَّابًا، وكان ﷺ من تلك المعايب بعيدًا بريئًا، ولم يكن إلا رسولًا مصطفى نبيًّا ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾[٢].

كذلك المبتدعة -خذلهم الله-؛ اقتسموا القول في حَمَلَةِ أخباره، ونَقَلَةِ آثاره، ورُواة أحاديثه، المقتدين المهتدين بسنَّته؛ فسمَّاهم **بعضُهم** حشويَّةً[٣]، **وبعضُهم** نابتةً **وبعضم** ناصبةً، **وبعضُهم** جبريَّةً.

وأصحابُ الحديث عصابةٌ من هذه المعايب بريَّةٌ نقيَّةٌ منها زكيَّةٌ تقيَّةٌ؛ وليسوا إلا أهلَ السُّنَّة المضيَّة، والسِّيرةِ المرضيَّةِ، والسُّبُلِ السَّويَّةِ، والحججِ البالغة القويَّةِ، قد وفَّقهم الله ﷻ لاتِّباع كتابه ووحيه وخطابه، والاقتداءِ برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها بالمعروف من القول والعمل، وزجر فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التَّمسُّك بسيرته[٤]، والاهتداء بملازمة سُنَّتِهِ، وشَرَحَ صدورهم لمحبَّته، ومحبَّة أئمَّة شريعته، وعلماء أُمَّته؛ ومن أحبَّ قومًا فهو منهم ومعهم، بحكم قول رسول الله ﷺ: «**المرْءُ مَعَ مَن أَحَبَّ**»[٥].

وإحدى علامات أهل السُّنَّة: حُبُّهم لأئمَّة السُّنَّة وعلمائها وأنصارها وأوليائها، وبغضُهم لأئمة البدع الذين يدعون إلى النَّار ويدلون أصحابهم على دار البوار).

---

(١) بعدها في المصدر: «وبعضهم مفتونا». (٢) الإسراء: (٤٨)، الفرقان: (٩).

(٣) بعدها في المصدر: «وبعضهم مشبهة». (٤) في الأصل: «بسيرتهم»، والمثبت من المصدر.

(٥) أخرجه البخاري (٦١٧٣)، ومسلم (٢٧٢٩) من حديث عبد الله بن مسعود.

□ وكذلك ذكر الإمام ناصرُ السُّنَّة السَّمعانيُّ الكبيرُ، [أبو][1] المظفَّرِ منصورُ ابنُ محمَّدِ بنِ عبد الجبَّار؛ قال في انتصاره[2]: (ولقد لهج بذمِّ أصحاب الحديث صنفانِ اثنان: أهلُ الكلام وأهلُ الرَّأي؛ فهُم في كلِّ وقتٍ يقصدونهم بالثَّلب والعيب، ويرمونهم بما نزَّههم الله عنه، ولقَّبوهم بـ«الحشويَّة» و«النَّابتة» و«الجبريَّة»[3]، وقالوا غثاء وغثر...)، وذكر كلامًا فيه طُولٌ.

□ وكذلك ذكر الإمام يحيى بن عمَّارٍ الشَّيبانيُّ[4]، إمامُ أهل هراة ونواحيها في رسالته؛ قال[5]: (كما قذف المشركون رسولَنا بأنواعٍ من زُورهم ولقَّبوه بألقابٍ مختلفةٍ؛ كذلك أعداءُ مبتغي سُنَّتِه أصحابِ [الحديث][6] سَمَّوهم بألقابٍ مختلفةٍ؛ فريق[7] منهم قالوا: «أصحاب الحديث نواصبُ»، وأخرى قالت: «هم مشبِّهةٌ»، وأخرى قالت: «هم حشويَّةٌ»، وأخرى قالت: «هم جبريَّةٌ».

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) نقله السُّيوطي في «صون المنطق» (ص١٩٨).

(٣) من قوله: «ويرمونهم...» إلى هنا؛ في «صون المنطق»: «وينسبونهم إلى الجهل وقلة العلم، واتباع السواد على البياض».

(٤) هو: أبو زكريا يحيى بن عمار بن يحيى الشَّيباني السِّجستاني، الإمام المحدِّث الواعظ، كان فصيحًا مفوَّهًا، حسن الموعظة، رأسًا في التفسير، وكان شيخ تلك الديار دينًا وعلمًا وصيانةً وتسنُّنًا، انتقل من سجستان إلى هراة عند جور الأمراء فعظم شأنه بها وكثر أتباعه واقتدوا به، وله بها جلالة وأتباع وأنصار، وكان متصلِّبًا على المبتدعة، ومن أقواله المشهورة: «المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث»، روى عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري وتخرَّج به وخلفه من بعده، توفي سنة (٤٢٢هـ) وله تسعون سنة. انظر: «الفتاوى» (٦/ ٣٥٩)، «السير» (١٧/ ٤٨١)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٨٤).

(٥) لم أقف عليه. وقد نقل الشَّيخ عنها في «البيان» (٥/ ٦٤)، «المراكشيَّة» (ص٧٥، ٧٧)، وقال عنها: (رسالته المشهورة في السنة التي كتبها إلى ملك بلاده).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في الأصل: «فرق».

فالذي سماهم «نواصبَ» بَانَ أنَّه رافضيٌّ، والذي سمَّاهم «مشبِّهةً» عُلم أنَّه معطِّلٌ، والذي سمَّاهم «جبريَّةً» ظهر أنَّه قدريٌّ، والذي سمَّاهم «حشويَّةً» صحَّ أنَّه متكلِّمٌ أو معتزليٌّ؛ وكلُّهم يريد تصحيحَ كلامهم أو جدلهم).

□ وقال الإمام أبو القاسم إسماعيلُ بن محمَّدِ بن الفضلِ التَّيميُّ الطَّلحيُّ الأصبهانيُّ في كتاب «الحُجَّة في بيان المحجَّة»(١): (وإذا رأيت الرَّجل يسمِّي أصحابَ الحديث «حشويَّةً» أو «مشبِّهةً» أو «ناصبةً»؛ فاعلم أنَّه مبتدعٌ، وإذا رأيتَ الرَّجل ينفي صفاتِ الله أو يشبِّهها بصفات المخلوقين فاعلم أنَّه ضالٌّ، قالت علماءُ السُّنَّة: ليس في الدُّنيا مبتدعٌ إلا وقد نُزِعَ حلاوةُ الحديث من قلبه).

وقال أيضًا: (قد ظهرت المعتزلة فقدحت في كتاب الله وقالت بخلق القرآن، وقدحت في أحاديث رسول الله ﷺ وقالت: «لا تصح»، وسمَّوْا أصحابَ الحديث «حشويَّةً»).

□ وقد أنشد الحافظُ المشهورُ أبو طاهرٍ أحمدُ بن محمَّدٍ السِّلَفِيُّ(٢) فيما رواه عن أبي محمَّدٍ جعفرِ بنِ أحمدَ السَّرَّاجِ(٣) في قصيدةٍ يمدح بها أصحابَ الحديث، ذكر أبياتًا؛ منها:

---

(١) (٢/ ٥٤٠، ٥٥٠).

(٢) في «المشيخة البغداديَّة» (١/ ١٣٩). وهو في «المنتظم» (١٧/ ١٠٣).

(٣) هو: أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد السَّرَّاج البغدادي، كان عالمًا بالقراءات والنحو واللغة، صدوقًا ثقةً ثبتًا، أديبًا شاعرًا لطيفًا، سمع خلقًا كثيرًا منهم: ابن شاذان وأبو محمد الخلال وأبو نصر السِّجزي وأبو بكر الخطيب وخرَّج له فوائد في خمسة أجزاء مشهورة مرويَّة، روى عنه جماعةٌ منهم: ابن القيسراني وعبد الوهاب الأنماطي وابن العربي والسِّلَفي وانتخب من حديثه، صنَّف كتبًا حسانًا منها: «مصارع العشاق» -منشور-، «الاعتقاد» -منشور-، ونظم كتبًا كثيرةً منها: «المختصر» للخرقي، و«التنبيه» للشِّيرازي، توفي سنة (٥٠٠هـ). انظر: «المنتظم» (١٧/ ١٠٢)، «معجم الأدباء» (٢/ ٧٧٧)، «وفيات الأعيان» (١/ ٣٥٧)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٢٤)، «المستفاد» للدمياطي (٢١/ ٦٧).

قُلْ لِلَّذِينَ بِجَهْلِهِم أَضْحَوْا يَعِيبُونَ المَحَابِر
هُم حَشْوُ جَنَّاتِ النَّعِيـ ـمِ عَلَى الأَسِرَّةِ وَالمَنَابِر
رُفَقَاءُ أَحْمَدَ كُلُّهُم عَن حَوْضِهِ رَيَّانَ صَادِر

□ وقال آخر -قيل إنَّه أبو عمران الأندلسيُّ[١]-:

نَحْنُ أَهْلُ الشَّرِيعَةِ النَّبَوِيَّه تَعْسَ مَن قَال إنَّنا حَشوِيَّه
نَحْنُ لله والرَّسُولِ اتَّبَعْنا وَلآيَاتِ وَحْيِهِ الأَزَلِيَّه

□ وقال الحافظ أبو طاهرٍ السِّلَفِيُّ[٢]:

أَنَّى تُسَمُّونَا افْتِرَاءً مِنكُمُ حَشوِيَّةً وَعُلُومُنَا نبويَّه
إن كانَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ خَيْرِ الوَرَى حَشوًا فَأَعْلَامُ الهُدَى حَشويَّه

وهذا باب واسعٌ، وإنَّما[٣] ذكرنا ما ذكره العلماء من أهل السُّنَّة ومن أهل البدع أنَّ اسم «**الحشويَّة**» يُطلقُه أهلُ البدع المخالفون لأهل الحديث والسُّنَّة على أهل الحديث والسُّنَّة من جميع الطَّوائف، كما تُطلق نفاةُ الصِّفات من الجهميَّة ونحوهم عليهم أنَّهم «مشبِّهةٌ»، والرَّافضةُ عليهم أنَّهم «ناصبةٌ»، ونفاةُ القدر عليهم أنَّهم «مُجبِرَةٌ»، وهذا التَّلقيبُ قديمٌ من زمان مالكٍ وأصحابه حتَّى ذكره صاحبُه[٤] الفقيهُ الورِعُ عبدُ الرحمن بن القاسم -صاحبُ المسائل المدوَّنة-، قال في كتاب «السُّنَّة» له[٥]: (وإذا سمعتَ رجلاً يقول: «فلانٌ مشبِّهٌ» أو: «فلانٌ يتكلَّم بالتَّشبيه»؛ فاعلم أنَّه جهميٌّ.

---

(١) ممن اشتهر بأبي عمران الأندلسي: موسى بن سعادة (ت: ٥٢٢هـ) صاحب النُّسخة الشَّهيرة من «صحيح البخاري»، وابن بهيج (كان حيًّا: ٤٩٦هـ) الشَّاعر المعروف صاحب «القصيدة الوضَّاحيَّة» في مدح أمِّ المؤمنين عائشة ﵂.

(٢) لم أقف عليها.

(٣) في الأصل: «اذا».

(٤) في الأصل: «صاحب».

(٥) لم أقف عليه.

وإذا رأيت الرَّجُلَ يقول: «فلانٌ ناصبيٌّ»؛ فاعلم أنَّه رافضيٌّ.

وإذا رأيتَ الرَّجُلَ يتكلَّم بالإجبار أو يتكلَّم بالعدل؛ فاعلم أنَّه قدريٌّ.

لأنَّ هذه تسميةٌ محدَثةٌ أحدثها أهلُ البدع).

وكذلك روى أبو القاسم عبد الرحمن ابن منده بإسناده[(١)]:

- عن عبد الله بن المبارك قال: إذا سمعتم الرَّجلَ يقول: «فلانٌ مشبِّه» فاتَّهموه؛ فإنَّه جهميٌّ.

- وعن محمَّد بن أبان أنَّه قال: سمعتُ وكيعَ بنَ الجرَّاح يقول: علامة الجهميَّة أنْ يسمُّوا أصحابَ الحديث: مشبِّهةً.

قال ابن منده أبو القاسم: (وكذلك قال عبدُ الله بن المبارك، ووهبُ بنُ جريرٍ، وأبو عاصمٍ النَّبيلُ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وإسحاقُ بنُ راهويهِ، وقتيبةُ ابنُ سعيدٍ، وعبدُ الله بنُ وهبٍ، وحربُ بنُ إسماعيلَ، وأبو مسعودٍ الرَّازيُّ، [وأبو حاتمٍ الرَّازيُّ][(٢)]، وأبو زرعةَ الرَّازيُّ، وبِشرُ بنُ الوليدِ، وعبدُ الله بن محمَّدِ بنِ النُّعمانِ، وغيرُهم من أئمَّة الدِّين).

وسبب هذا: أنَّ نُفاة الصِّفات يعدُّون كُلَّ مَن أثبتها فقال: «إنَّ لله علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا»؛ فإنَّه مُشَبِّهٌ؛ لأنَّهم زعموا أنَّ هذه الصِّفات إمَّا أعراضٌ وإمَّا أجسامٌ؛ فالموصوف بها لا يكون إلا جسمًا. مع شبهاتٍ لهم أخرى.

وكذلك كتب المعتزلة تنطق بأنَّ:

- كلَّ من أثبت الصِّفات من أهل الحديث وأهل الكلام -وإن اختلفوا

(١) لم أقف عليه. وهو -سوى أثر ابن المبارك- في «جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني» (ص٦٠-٦١) لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب، من طريق عمِّه أبي القاسم عبد الرحمن ابن منده.

(٢) من المصدر السابق.

في بعض مسائل الصِّفات؛ كالكراميَّة والكُلَّابيَّة والأشعريَّة وغيرهم-؛ فإنَّهم عندهم «مشبِّهةٌ».

- وكلَّ من اتَّبع الحديث وقَبِلَهُ فهو عندهم «حشويٌّ».
- وكلَّ من قال: «إنَّ الله خالقُ أفعال العباد، وإنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ فإنَّه عندهم «جَبرِيٌّ»، ويُسمُّونَه «قَدَرِيًّا» أيضًا لأنَّه أثبت القدر.

وكذلك المصنِّفون في مقالات النَّاس منهم يُدخلون الصِّفاتيَّة[1] -كالكُلَّابيَّة والأشعريَّة- في قسم «المشبِّهة».

فهذه التَّسمياتُ والتَّلقيباتُ -أصلح الله الشَّيخ- كما ترى.

فقولُه: «عن حشويٍّ المعتقد»؛ قد أخبرناك أنَّ هذا اللَّفظ مجملٌ، فإن كان الشَّيخ يريد بـ«الحشوية»[2] ما ذكرناه من تفسيره عن هؤلاء الذين نطقوا به أو أخبروا عن النَّاطقين به؛ وهم «أهلُ الحديث»=...[3] أنَّا من أهل الحديث، المحبِّين له ولأهله، الطَّالبين لمعرفته وفقهه واتِّباعه، المقتدين به أصولًا وفروعًا باطنًا وظاهرًا قولًا وعملًا، الرَّاجين من الله أن يحشرنا في زمرتهم، وأن لا يعدل بنا عن طريقهم؛ فإنَّها والله النِّعمة التي لا يَقدِرُ قَدْرَها إلا الله.

فما رأينا أئمَّة الإسلام علمًا وعملًا وقالًا وحالًا إلا أهلَ الحديث، فمن نبل منهم؛ فبقدر علمه وفقهه واتِّباعه له بعد القرآن، وليس الفارقُ بين أهل السُّنَّة -التي هي الفرقةُ النَّاجيةُ المنصورةُ إلى قيام السَّاعة- وبين أهلِ البدع إلا «الحديث»؛ وإلا فجميعُ أهلِ القبلة ينتحلون «القرآن».

---

(١) في الأصل: «الصفات». (٢) في الأصل: «به الحشوية».

(٣) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، وسيأتي (ص١٤٧): «ففي الجملة؛ نحنُ إن شاء الله من أهل الحديث... فإن أراد الشَّيخُ بقوله «حشويَّة» أهلَ الحديث؛ فقد أخبَرَنا الشَّيخَ أنَّا منهم إن شاء الله...إلخ».

وإذا كانت علامةُ [تلك][(١)] الفِرقة هي التَّمسكَ بما كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ فليس ذلك إلا لأهل الحديث.

وإذا كان الله قد أنزل على نبيِّه الكتاب والحكمة وذكر ذلك في غير موضع من كتابه[(٢)]؛ كقوله عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[(٦)]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[(٨)]= فمعلومٌ أنَّ العلم المأخوذ عن رسول الله ﷺ إمَّا القرآنُ وإمَّا الحديثُ؛ فـ«الحكمة» هي حديثُه[(٩)].

---

(١) زيادة.

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» (١/ ٣٦٨) (٣/ ١٨)، «الفتاوى» (١/ ٦) (١٩/ ١٧٥)، «جامع الفصول» (٢/ ٢٥٩).

(٣) البقرة: (١٢٩).

(٤) البقرة: (١٥١).

(٥) البقرة: (٢٣١).

(٦) آل عمران: (١٦٤).

(٧) الأحزاب: (٣٤).

(٨) الجمعة: (٢).

(٩) انظر: «الإيمان» (ص٣٤)، «الصفدية» (ص٢٦٠)، «النبوات» (٢/ ٦٧٢)، «الجواب الصحيح» (٣/ ١٠، ١٨)، «إجازة ابن تيمية لمهذَّب الدين» (ص٧)، «الفتاوى» (١/ ٦) (٣/ ٣٦٦) (٥/ ١٦٢) (١١/ ٥٦٠) (١٩/ ١٧٥) (٢٨/ ٤٤١)، «جامع المسائل» (٣/ ٧٠) (٤/ ١٦١) (٦/ ٢٤٢)، «جامع الفصول» (٢/ ٢٥٩)، «جواب الاعتراضات» (ص١٣، ٥٨)، «الأصبهانية» (ص٨٢٨).

وقال الله تعالى لمن ادَّعى دعوًى: ﴿ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾(١)، فـ«الكتاب»: اسمُ جنسٍ للكتب المنزلة، و«الأثارة»: هي ما يُؤثَر عمَّن يجب اتِّباعُه، وهذا هو الحديثُ والأثر(٢).

وقال النَّبيُّ ﷺ فيما رُوي عنه بأسانيدَ جيِّدةٍ من حديث أبي رافع والمقدام ابن معديكرب وأبي ثعلبة الخشنيِّ وغيرِهم: «لَا أُلْفِيَنَّ(٣) أَحَدَكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمرُ مِن أَمْرِي -مِمَّا أَمَرتُ بِهِ أَو نَهيتُ عَنهُ- فَيَقُولُ: بَينَنَا وَبَينَكُم هَذَا القُرآنُ؛ فَمَا وَجَدنَا فِيهِ مِن حَلالٍ اسْتَحلَلنَاهُ، وَمَا وَجَدنَا فِيهِ مِن حَرامٍ حَرَّمنَاهُ، أَلَا وإنِّي أُوتيتُ الكِتَابَ وَمِثلَهُ مَعَهُ»(٤)، فالذي أوتيه خارجًا عن القرآنِ ممَّا بلَّغنا هو حديثه؛ وكذلك آثارُ الصَّحابة الذين أثنى القرآنُ على متَّبعيهم وأخبر أنَّهم وسطٌ وشهداءُ على النَّاس.

ففي الجملة: نحنُ إن شاء الله من أهل الحديث، الذين هم أهلُ السُّنَّة والجماعة، التي هي إجماعُ السَّلَفِ، والله يجعلنا من خيارهم وسائرَ إخوانِنا.

فإن أراد الشَّيخ بقوله: «حشويَّة» أهلَ الحديث؛ فقد أَخْبَرَنَا الشَّيخَ أنَّا منهم إن شاء الله؛ إلا أن يكون في ذلك تزكيةَ النَّفس فنعوذ بالله أن نزكِّي أنفسنا.

مع أنَّ هذا الاسم فيه إجمالٌ: فقد يذمُّه من لم يعرف معناه، وقد ينتحلُه أيضًا من لم يعرف معناه، وقد يكذبُ في انتحاله قومٌ، وقد يختلف منتحلوه في

---

(١) الأحقاف: (٤).

(٢) انظر: «تنبيه الرجل العاقل» (ص٥٢٩)، «الفتاوى» (٣/ ٣١٦) (٢٠/ ٤٢٦).

(٣) قوله: «لا ألفين» رسم في الأصل: «لالفين»، والتصويب من المصدر.

(٤) حديث أبي رافع: أخرجه أبو داود (٤٥٩١)، والترمذي (٢٨٦٧)، وابن ماجه (١٣)، وأحمد (٢٣٨٧٦). وقال الترمذي: (حديث حسن). وحديث المقدام: أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٨٦٨)، وأحمد (١٧١٩٤). وقال الترمذي: (حسن غريب). وحديث أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه (٢١)، وأحمد (٨٨٠١). ولم أقف عليه من حديث أبي ثعلبة الخشني.

بعض ما يختلف فيه النَّاس، وقد يكون الرَّجلُ من أهل الحديث في أصولهم دون فروعهم، أو بالعكس، أو في أكثر أصولهم، أو أكثر فروعهم؛ فإنَّه مما يقبل التَّجزّي والانقسام= إلا أنَّ جهابذته كما روى إبراهيم بن عبد الرَّحمن العذريُّ عن النَّبيِّ ﷺ مرسلًا قال: «**يَحمِلُ هَذَا العِلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ؛ يَنفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَالِينَ، وانتِحَالَ المبطِلِينَ**»(١).

ومن سمَّاهم «حشويَّةً» فله ثلاثةُ أجوبةٍ(٢):

أحدُها: أنَّ هذه تسميةٌ محدثةٌ مبتدعةٌ؛ فمُطلِقُها داخلٌ في البدع والمحدثات التي دلَّت الأدلَّةُ على كراهتها مطلقًا.

وما ثبت الرُّخصة فيه(٣):

□ إمَّا أن يُمنع كونُه بدعةً شرعيَّةً، وإن كان يُسمَّى بدعةً في اللُّغة؛ كقول عمر: «**نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ**»(٤).

□ وإن سُلِّم أنَّه بدعةٌ شرعيَّةٌ؛ فمخصوصٌ من العموم، فيبقى العمومُ حُجَّةً فيما عدا صورةِ التَّخصيص، وهو قولُه ﷺ: «**إِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَكُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ**»(٥)، وقولُه: «**كُلُّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ**» ....

---

(١) سبق تخريجه (ص١٠٩).

(٢) انظر في الكلام على لفظ «الحشوية»: «البيان» (٢/ ١٢٤)، «الفتاوى» (٣/ ١٨٥) (١٢/ ١٧٦)، «المنهاج» (٢/ ٥٢٠)، «الدرء» (٧/ ٣٥١)، «الانتصار» (ص١٢٩، ٢٠٦-٢١٢).

(٣) انظر: «الاقتضاء» (٢/ ٨٨)، «قاعدة السنة والبدعة» (ق٢)، «الفتاوى» (١٠/ ٣٧١).

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٠). وانظر كلامه في قول عمر: «الاقتضاء» (٢/ ٩٥)، «قاعدة السنة والبدعة» (ق٥)، «الفتاوى» (١٠/ ٣٧١) (٢١/ ٣١٩) (٢٢/ ٢٢٢، ٢٣٥) (٢٧/ ١٥٢) (٣١/ ٣٦)، «المنهاج» (٨/ ٣٠٨)، «مسائل في النيَّة» (٩٧/ ظ، ١٠٥/ ظ)، «مسائل في السماع» (٧٤/ ظ).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٨٨٣)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤) من حديث العرباض بن سارية. وقال الترمذي: (حسن صحيح).

رواه مسلم في صحيحه[1]، وغير ذلك من الأدلَّة.

ويكفي هذا المسمِّي أنَّ سلفه في هذه التَّسمية هم أهلُ البدع والأهواء من الجهميَّة والمعتزلة أو بعض الزَّنادقة! وقد ثبت عنه ﷺ أنَّه قال: «مَن تَشَبَّهَ بِقَومٍ فَهُوَ مِنهُم» رواه أبو داودَ[2].

الوجه الثَّاني[3]: لا نسلِّم أنَّهم «حشويَّةٌ»؛ لأنَّهم إن نسبوهم إلى «الحديث» وسمَّوه حشوًا؛ فلا نسلِّم أنَّ «الحديث» حشوٌ، ولا نسلِّم أنَّه متناقضٌ، ولا أنَّ العقل الصَّريح يناقض الحديث الصَّحيح.

وسندُ هذا المنع: ما يُذكر في كلِّ مسألةٍ[4] على انفرادها؛ فإنَّ هؤلاء المنكرة تزعم أنَّ العقل ينفي ما رووه عن النَّبيِّ ﷺ من أنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يومَ القيامة، وما رووه عن النَّبيِّ ﷺ من سائر صفاتِ ربِّه ﷻ، وتزعم أنَّ ما رووه عن النبي ﷺ من أحاديث «الشَّفاعة» وإخراج أهل الكبائر من النَّار يناقض ما رووه عنه ﷺ من أحاديث «الوعيد» في أهل الكبائر ونحو ذلك.

وليس شيءٌ من هذا متناقضًا؛ فإنَّ ما يحتجُّون به على نفي «الرُّؤية» و«الصِّفات» حججٌ فاسدةٌ عامَّتُها مَدَارُه على قياس الله بعباده، فإنَّهم[5] لم يفهموا من صفاته إلا ما فهموه من صفات خلقه، وحكموا حكمًا كُلِّيًّا [عليه][6] وعلى خلقه، مع عدم علمهم بذلك «الحُكمِ الكُلِّيِّ» إلا من طريق قياسِ بعض أفراده على بعضٍ، وهو قياسٌ لربِّ العالمين على عباده فيما[7] لم يُعلم اجتماعُهما فيه.

---

(١) (٨٧١) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) (٤٠٣١) من حديث ابن عمر.

(٣) سيأتي ذكر الجواب الثالث (ص١٨٣).

(٤) في الأصل: «ملة».

(٥) في الأصل: «وانهم».

(٦) زيادة.

(٧) في الأصل: «فما».

هذا غالبُ ما يردُّون نصوصَ الكتاب والسُّنَّة به من العقل إذا تأمَّله اللَّبيب؛ مثل قول الفيلسوف -كأرسطو والفارابيِّ وابن سينا-: «لا يصدر عن الواحد أبدًا إلا واحدٌ»؛ فإنَّ هذه قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ أُدرج فيها جميعُ «الواحدات» من «الواجب» و«الممكنات»، ومعلومٌ أنَّ حقيقة «الواجب» لم يَعلمها، وإنَّما رأى أنَّ الشَّمس والقمر والنَّار والهواء وغيرَ ذلك من «البسائط» لا يصدر عنه إلا أثرٌ بسيطٌ؛ فيقيس الرَّبَّ على هذه «البسائط».

وإذا رجع إلى عقله وقال: «ذلك الواحدُ: إمَّا أن يجوز أن تكون له خاصِّيَّةٌ يتميَّز بها صدورُ الأمور عنه عن سائر الواحدات[1]»؛ لعلم جواز ذلك بل وجوبَه؛ لأنَّ حقيقتَه أبعدُ عن سائر الحقائق من بعضها عن بعضٍ، ولا مماثلة بينه سبحانه وبين سائر الموجودات، بل لا نسبة[2] لسائر الموجودات إلى قدرته، فضلًا عن ذاته.

فحُكمُه في هذه «القضيَّة الكُلِّيَّة» -التي ترجع عند الحقيقة إلى محض «قياسِ التَّمثيل» بين ما لا يتماثلان- عين[3] الظُّلم والجهل.

ولهذا اعترف أساطين الفلاسفة أنَّ «العلم الإلهي» لا سبيلَ للعقل فيه إلى اليقين، وإنَّما يؤخذ فيه بالأَولى والأَخلق والأحسن، وذلك لأنَّ مدار الاستدلال على «القياسِ الكُلِّيِّ» المشتمل على «الحد الأوسط»، فإذا حكموا عليه -بحُكمٍ إيجابيٍّ أو سلبيٍّ- فلا بُدَّ أن يدرجوه تحت «حدٍّ أوسطَ»، ثُمَّ يحكموا على ذلك «الحدِّ» بحُكمٍ كُلِّيٍّ؛ مثل قولهم: «هو واحدٌ، والواحدُ لا يفعل إلا واحدًا»، أو قولهم: «لو كان له صفةٌ ثبوتيَّةٌ لكان مركَّبًا؛ والمركَّبُ ليس بواجبٍ» ونحو ذلك.

(١) في الأصل: «الواحدان»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «يشبه».

(٣) في الأصل: «غير».

ولهذا كان هذا «القياسُ الكُلِّيُّ» لا يُنتِجُ عن قضيَّتين سلبيَّتين ولا جزئيَّتين، بل لا بُدَّ فيه من قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ إيجابيَّةٍ.

وأكثرُ «القضايا الكُلِّيَّة» التي تشمل «واجب الوجود» ليست معلومةً للعقل إلا بطريق التَّنظير والتَّمثيل؛ فيعود «قياسُهم الكُلِّيُّ» إلى «قياس التَّمثيل الجُزئيِّ». فكيف يُدفع بهذا القياس الضَّعيف أو الفاسد نصوصُ الأنبياء فيما نقله الثِّقاتُ عنهم نقلًا موجِبًا لليقين في أغلب المنقولات؟! والأنبياءُ علَّمهم الله ذلك بأمرٍ وراءَ القياس، وكذلك قد يعلِّمه لمن آمن بهم بأن يقذف في قلبه نورًا يعلَمُ به صِدقَ ما جاؤوا به من غير قياسٍ، كما يعلِّم سائرَ النَّاس معلوماتِهم الضَّروريَّةَ.

وكذلك الجهميُّ المنكر لـ«رؤية الله بأبصارهم»؛ إذا قال -كما قال أبو الحسين البصريُّ وشيوخُه-: «لو جازت رؤيتُه لوجب أن نراه الآن؛ لأنَّ عدم الرُّؤية: إمَّا أن يكون لفوات شرطِها -وهو كونه[1] بحيث يصحُّ أن نراه- أو لوجود مانعٍ منها».

ثُمَّ قال: «والشُّروط موجودةٌ؛ وهي: الحياةُ، وصحَّة الحاسَّة؛ والموانع منتفيةٌ؛ وهي: القُرب المُفرطُ، والبُعد المفرطُ، والحِجاب الكثيفُ، وعدمُ المحاذاة، والرِّقَّة -كالهواء-، والصِّغَر -كالجزء الفرد-، وعدم الضِّياء المناسب».

فهذا هو عمدة المحيلين لرؤيته.

وبهذا «القياس العقليِّ» يريدون تكذيبَ النُّصوص أو تأويلَها إلى خلاف ما هي عليه، ومعلومٌ أنَّ قوله: «ليس للرُّؤية شرطٌ إلا هذا، ولا مانعٌ إلا هذا»؛ قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، ولا[2] يُعلم ذلك إلا بالاستقراء في رؤية المخلوقات المعتادة رؤيتُها، والعقلُ لا يحكم حُكمًا كُلِّيًّا على جميع الموجودات بمجرَّد هذا الاستقراء:

---

(١) في الأصل: «كونيا». (٢) في الأصل: «ولم».

▫ فإنَّه إذا قيل للعاقل: «أيجوز أن يكون بعضُ الموجودات لرؤيته شروطٌ زائدةٌ على هذا؟»= لم يَمنع ذلك.

▫ ولو قيل: «يجوز أن يكون لبعضِها موانعُ غير ذلك؟»= لم يمنع.

▫ بل لو قيل: «أمَا[1] يجوز أن يُقَوِّيَ الله أبصارَنا وغيرَها من الحواسِّ حتَّى نُدرِكَ بها ما نعجز عن دركه الآن، كما يجوز أن يخلق فينا قُوَى للفعل حتَّى نفعل بها ما نعجز عن فعله الآن، كما يخلق في أهل الجنَّة من القُوَى التي يقدرون بها على الأكل والشُّرب والنِّكاح والبقاء بلا نومٍ ولا سآمة وغير ذلك ممَّا لا يقتدرون عليه الآن؟»= لعلم العقل جوازَ ذلك.

بل هو الواقع؛ فإنَّ قُوَى الخلق في إحساسِهم وحركاتِهم متفاوتةٌ جدًّا؛ فهذا يدرك بحواسِّه -بل وبعقله- ما يعجز الآخر عن دركه.

▫ ولو قيل للعاقل: «هذه الأشياءُ التي يعجز الآن عن رؤيتها -كالبعيد المفرط، والقريب المفرط، والصَّغير المفرط، واللَّطيف المفرط، ونحو ذلك- أمَا يجوز أن يُقَوِّيَ الله أبصارَنا حتَّى نراها؟»= لبادر العقلُ إلى تجويز ذلك.

بل الأنبياءُ ترى الملائكةَ والجِنَّ، والحاضرون لا يرونَهم، وبعضُ المكاشفَين يرى ما لا يراه غيرُه، والملائكةُ ترى وتسمع ما لا يراه غيرُهم.

فإذا كان هذا هو عمدةً عند هؤلاء الفضلاء الأذكياء البحَّاثين في نفس «الرُّؤية» التي هي شعارُ الجهميَّة؛ فقس على هذا عامَّةَ ما يخالفون به أهلَ الحديث ممَّا يزعمون أنَّه حشوٌ لمخالفةِ الرَّأي والقياس عندهم!

وإذا كان هذا حالَهم فيما يزعمون أنَّه مخالفٌ للعقل الصَّريح الذين يزعمون أنَّهم أحكموا معارفه وانفردوا بمعرفته[2] [دون] أهل الحديث؛ فحالُهم فيما يزعمون تناقُضَه من الحديث أبعدُ وأبعدُ!

---

(١) بعدها في الأصل زيادة: «ان».

(٢) في الأصل: «بمعرفة»، وزدت ما بين المعقوفتين.

وسببُ ذلك: أنَّ هذه المعارف الإلهيَّة التي أخبرت بها الأنبياءُ؛ هي فوق القُوَّة العقليَّة التي يُعلم بها الحسابيَّات والطَّبيعيَّات.

فمن صدَّق الأنبياءَ فيها وآمن؛ نجى وهُدِيَ وفاز وكان من المؤمنين.

ومن قوَّاه الله بعد هذا فأيَّده بروحٍ منه وجعل له نورًا يمشي به في الظُّلمات حتَّى أدرك بنفسه جُمَلَ ذلك أو بعضَ تفاصيلِه أو علِم شواهدَه؛ صار من العلماء.

وأمَّا من أراد أن يقاوم الأنبياءَ بالعقل الذي أدرك به الحسابَ العدديَّ والهنديَّ، أو مقاديرَ الأجسام وطَبَائِعَها وصورَ الأفلاك، ويرى أنَّه إذا كان له ذكاءٌ وفطنةٌ يدرك به هذه العلوم الدَّقيقةَ -التي يعجز عنها أكثرُ العامَّة وإن كانوا مؤمنين- فإنَّه[1] بهذا الذَّكاء والفِطنة [يدرك المعارف الإلهيَّة][2] نفيًا وإثباتًا، وما لا يجوز عليه من الأحكام والأفعال= فهذا أحمقُ[3] جاهلٌ ظالمٌ، قال الله في مثله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[4]، وقال الله فيهم: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾؛ قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[6]، وقال: ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا﴾[7]، إلى غير ذلك ممَّا يذكر الله فيه عن الكفَّار

---

(١) في الأصل: «كانه».

(٢) زيادة مقترحة يستقيم بها السياق.

(٣) قوله: «فهذا أحمق» في الأصل: «فهذاحمق».

(٤) غافر: (٨٣-٨٥).

(٥) الأنعام: (١٢٤).

(٦) القمر: (٢٤).

(٧) القمر: (٢٥).

أنَّهم لم يصدِّقوا الرُّسل حتَّى يعلموا ما علموه بأنفسهم، كشأن الفلاسفة الذين يطلبون أن يدركوا ما أخبرت به الأنبياءُ بقياس عقولهم.

وإنَّما كان كلامُنا في الفلاسفة لأنَّهم الأئمَّةُ في مقابلة الأنبياءِ، وأتباعُهم في مقابلة أتباع الأنبياء. فإنَّهم تميَّزوا عن العامَّة بنوعِ تهذيبِ الأخلاق وبعلومٍ دقيقةٍ رياضيَّةٍ وطبيعيَّةٍ، وأدركوا بعضَ «العلم الإلهيِّ» واضطربوا فيه اضطرابًا كثيرًا، فصاروا مع الأنبياء بمنزلة العامِّيِّ المتميز عن بقيَّة العامَّة بذكاءٍ مع الإمام في الفقه؛ [فلا هو انقاد][^1] انقياد جماهير العامَّة، ولا هو أدرك ما يدركه العلماءُ الرَّاسخون فيوافقهم[^2] عليه، بل معه[^3] نوعٌ من الذَّكاء يدرك به البعضَ، وبذلك البعض يريد أن يدرك الجميعَ ويناظر ذلك الإمامَ ويجادله.

ومعلومٌ أنَّ العالِم إنَّما يمكنه أن يناظر من إذا عرَّفه الحُجَّةَ عرَفها، فمن كان عاجزًا عن معرفة حُجَّتِهِ: إمَّا لأنَّ أسبابَها لم تحصل عنده -كما لو كانت الحُجَّةُ خبرًا عَلِمَه بالتَّواتُر عنده أو بالتَّجربة-، وإمَّا لأنَّ قواه تعجز عن درك ذلك -كما يعجز كثيرٌ من النَّاس عن درك دقيق الهندسة-، وإمَّا لأنَّ درك ذلك يحتاج إلى تحصيلٍ في علومٍ أخرى تفتقر إلى مدَّةٍ= من كان بهذه الحال لم يمكن أن يعرف الحُجَّة لأجل عجزِه هو، لا لعجز مُناظره. ولهذا يُروى عن الشَّافعيِّ أنَّه قال: «قطعتُ اليوم عاميًّا؛ فإنَّه أعجب من قطع العالِم»[^4].

كذلك علماءُ الفلاسفة مع الأنبياء بمنزلة متميِّزي العامَّة مع العلماء سواءٌ.

ثُمَّ إنَّ المتكلِّمين من أهل القبلة وافقوهم في علومٍ صحيحةٍ رياضيَّةٍ وطبيعيَّةٍ

[^1]: (١) زيادة.
[^2]: (٢) في الأصل: «فيوافقه».
[^3]: (٣) في الأصل: «مع»، ولعل الصواب ما أثبت.
[^4]: (٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وشيءٍ من «الإلهيَّة»، واستناروا بما ورثوه عن الأنبياء؛ فصاروا بـ«الإلهيَّات» أعلمَ منهم، وصار بعضُ هؤلاء يريد بـ«الجدل القياسيِّ» أن يحتجَّ عليهم في بعض ما أنكروه من كلام الأنبياء فيستخرج قياسًا يحتجُّ به عليهم.

ولولا أنَّ نتيجة ذلك القياس معلومةٌ عنده بالتَّصديق للأنبياء ﷺ لرُبَّما كان عقلُه لا يسمح بأن يصدِّق تلك النَّتيجة لأجل ذلك القياس، وإنَّما طمأنينةُ قلبه بالتَّصديق الإيمانيِّ سَهَّلَ على عقله أن يقبل تلك النَّتيجةَ عن ذلك القياس، و«القياسُ الكُلِّيُّ» لا يصحُّ إلا بمقدِّمةٍ كُلِّيَّةٍ تَطَّرد ولا تَنتقضُ، فيحتاج لأجل ذلك إلى أن يَطرُدَ قياسَه فيلتزم أشياءَ تخالف ما جاء عن الأنبياء في موضعٍ آخرَ، فيقرِّر بعضَ الأثارة النَّبويَّة بتكذيبِ بعضِها...[1]، ذلك إذا لم يكن عالمًا بالحديث، ثُمَّ يَقوى قياسُه في نفسه فيتلقَّى ما يخالفه إمَّا بتكذيبٍ وإمَّا بتحريفٍ، وإنَّما مادَّتُه هو ذلك «القياس الجدليُّ» الذي توهَّمه برهانًا يقينيًّا.

وكثيرٌ ممَّا ابتدعه المتكلِّمون هو من هذا الباب؛ إنَّما ألجأهم إليه طردُ أقيستهم الكُلِّيَّةِ التي احتجُّوا بها على صدق بعض مقالة الأنبياء، وأنا أضرب لذلك مَثَلًا: وذلك أنَّ رُسُلَ الله لمَّا دعت إلى عبادةِ الله وتوحيدِه وأخبرت عن الله بأنَّه خلق السَّموات والأرضَ وما بينهما في ستَّة أيَّامٍ ثُمَّ استوى على العرش، وظهر «الكلامُ» في أواخر عصر التَّابعين= ذكر كثيرٌ من[2] المتكلِّمين -من المعتزلة ومن اتَّبعهم على ذلك من الأشعريَّة وغيرِهم- أنَّ الله لا يُعلم وجودُه إلا بالنَّظَرِ العَقلِيِّ، وأنَّ النَّظَرَ العَقلِيَّ لا يُعلم به وجودُه إلا من جهة الاستدلال بالفعل على الفاعل، وأنَّ الفعلَ لا يدلُّ عليه إلا بعد العِلم بحدوثه.

---

(١) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٢) في الأصل: «عن».

وزادت المعتزلة على ذلك فقالوا -حتَّى قال ذلك فاضلُ المتأخِّرين منهم أبو الحسين البصريُّ[(١)]- قالوا:

(لا يثق أحدٌ بصحَّة ما جاءت به الرُّسُلُ إلا بعد المعرفة بصدقهم.

ولا تحصل المعرفةُ بصدقهم إلا بـ«المعجزات» التي تميِّزهم من غيرهم.

وليس تدلُّ «المعجزات» على صدقهم إلا إذا صدرت ممَّن لا يَفعل القبيحَ؛ [لكي يُؤمَن أن يُصدِّق الكذَّابين.

وليس يُؤمَن أنَّه لا يفعل القبيحَ][(٢)] إلا إذا عُرف أنَّه عالمٌ بقبحه، عَالِمٌ باستغنائه عنه.

ولا [يُعرف غناه][(٣)] إلا بعد أن يُعلم أنَّه غيرُ جسم.

ولا يُعرف أنَّه غيرُ جسم إلا [إذا عُرف أنَّه][(٤)] قديمٌ.

ولا يُعرف[(٥)] أنَّه عالمٌ بكُلِّ قبيحٍ إلا إذا عُلم أنَّه عالمٌ بكُلِّ شيء.

ولا يُعلم كذلك[(٦)] إلا إذا عُلم أنَّه عالمٌ لذاته.

ولا يُعلم كذلك إلا إذا عُلم أنَّه عالمٌ[(٧)].

ولا يُعلم أنَّه يُثيبُ ويُعاقبُ إلا إذا عُلم أنَّه قادرٌ حيٌّ.

---

(١) في «غرر الأدلة»، ونقله في «الدرء» (٨/ ١٧-١٨) (٩/ ١٣٣-١٣٤).

(٢) من «الدرء»، و«يؤمن» -الثانية- في الموضع الأول: «يعلم».

(٣) من «الدرء»، وموضعه بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٤) من «الدرء»، وموضعه بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٥) في «الدرء» -الموضع الأول-: «ولا يعلم أنه قديم ولا يعلم»، وفي الموضع الثاني: «ولا يعلم».

(٦) في «الدرء» -الموضع الأول-: «ذلك».

(٧) قوله: «ولا يعلم كذلك إلا إذا علم أنَّه عالم» ليس في «الدرء» -الموضع الأول-. وقوله: «يعلم» في «الدرء»: «يعلمه».

ولا يُعلم أنَّه موصوفٌ[1] بهذه الصِّفات إلا إذا عُرفت ذاتُه.

وإنَّما تُعرف ذاته إذا استُدِلَّ عليها بأفعاله؛ لأنَّها غيرُ مشاهَدةٍ ولا معروفةٍ باضطرارٍ، ولا طريقَ إليها إلا أفعاله).

قالوا: (فيجب أن نتكلَّم في هذه الأشياء؛ لنعلمَ صحَّة ما جاءت به الرُّسُلُ ﷺ ونمتثله[2] فنكون آمنين في المعاد).

فهذه الأصول التي هي قضايا كُلِّيَّةٌ لا برهانَ على أكثرها إلا ما يرجع إلى قياسٍ جزئيٍّ ضعيفٍ باطلٍ:

□ بها التزموا أنَّ الله لا يخلقُ أفعالَ العباد، ولا يشاء جميعَ الكائنات؛ لأنَّ ذلك فعلٌ قبيحٌ.

□ وبها التزموا نفيَ الصِّفات؛ لأنَّ ذلك تجسيمٌ -زعموا-.

□ وبها التزموا إنكارَ كراماتِ الأولياء؛ لأنَّ ذلك نقضٌ لدلالة «المعجز» على الصِّدق -زعموا-.

ثُمَّ استدلُّوا -ومن تابعهم من متكلِّمي الأشعريَّة وغيرهم- على حدوث «العالَم»[3] بحدوث «الأجسام»، فزعموا أنَّه لا يمكن الاستدلالُ على حدوث «الأجسام» إلا بالاستدلال على ذلك بحدوث «الأعراض» -التي هي صفاتُ «الأجسام»-، فقالوا: «الأعراضُ -التي هي صفاتٌ- حادثةٌ، والأجسام لا تخلو منها؛ وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ؛ لامتناع وجود حوادثَ لا أوَّلَ لها»؛ فصارت هذه الحُجَّة مشتملةً على أربع مقدِّماتٍ[4]:

---

(١) في الأصل: «موصوفا».

(٢) في الأصل: «وتمثيله»، والمثبت من «الدرء».

(٣) في الأصل: «الأفعال».

(٤) انظر: «الدرء» (١/ ١٢١، ٣٠٢) (٢/ ١٧٧، ١٨٨) (٣/ ٣٠) (٤/ ١٦٠) (٨/ ٣٣٧، ٣٤٤) (٩/ ٧٢)، «المنهاج» (١/ ١٥٨) (٢/ ٢٥٨، ٣٨٣)، «البيان» (١/ ٤٤٠) (٢٩٥/ و)، =

الأُولى: ثبوتُ «الأعراض». وقد خالف فيها قومٌ من المتكلِّمين؛ كعبد الرحمن ابن كيسان الأصمِّ(١).

والثَّانيةُ: حدوثُها، أو حدوثُ بعضِها.

□ فكثيرٌ منهم اكتفى بحدوث بعضِها؛ كـ«الحركة» أو «الأكوان» -التي هي «الاجتماع» و«الافتراق» و«الحركة» و«السُّكون»- وهم [بعض](٢) المتكلِّمين الأشعريَّة ومن اتَّبعهم من متكلِّمي أصحاب أحمد.

□ وغيرُهم قالوا بحدوث جميع «الأعراض» وامتناع بقائِها.

والثَّالثة: أنَّ الأجسام لا تخلو منها.

□ فمنهم من اقتصر على «الأكوان»؛ فقال: لا ينفكُّ الجسم عن اجتماعٍ أو افتراقٍ أو حركةٍ أو سكونٍ.

□ ومنهم من قال: «لا بُدَّ لكُلِّ جسمٍ قابلٍ لعَرَضٍ منه أو من ضدِّه»، والتزم أن يكون لكُلِّ شيءٍ طَعمٌ ولَونٌ وريحٌ، وحياةٌ أو موتٌ، وعلمٌ أو جهلٌ، ونحو ذلك من أحدِ نوعَي الأعراض المتقابلة؛ لأنَّ القابل للشَّيء عنده لا يخلو منه ومن ضدِّه.

والمقدِّمة الرَّابعةُ: امتناعُ حوادثَ لا أوَّلَ لها.

واحتجُّوا على ذلك بأنَّ ما لا نهايةَ له يمتنع وجودُه؛ لاستلزام ذلك مساواةَ المتناهي لغير المتناهي، ودخولَ التَّفاوت فيما لا يتناهى، ونحو ذلك من الأقيسة التي يسمُّونها «قياس الموازاة والتَّطبيق» ونحو ذلك.

= «الأصبهانية» (ص٣٨٣)، «مسألة حدوث العالم» (ص٥٠)، «الفرقان بين الحق والبطلان» (ص٤٩٢)، «الفتاوى» (٣/ ٣٠٣) (٦/ ٤١) (١٢/ ١٤٠) (١٦/ ٢٧٥، ٣٢٩)، «جامع الرسائل» (٢/ ٤١)، «شرح حديث النزول» (ص٤١١)، «التسعينية» (٢/ ٤٨٣).

(١) انظر: «المنهاج» (٢/ ٥٧٠)، «البيان» (٢٢٨/ ظ)، «شرح حديث النزول» (ص٩٠).

(٢) زيادة.

فأُورد عليهم وجودُ ما لا يتناهى من الحركات في المستقبل:

▫ فالتزم ذلك رئيسُ المعتزلة **أبو الهذيل العلَّافُ البصريُّ** -وكان متقدِّمًا من طبقة شيوخ أحمد بن حنبلٍ-، وقال: يمتنع وجودُ حركاتٍ لا نهاية لها في المستقبل، وقال: إنَّ أهل الجنَّة يَصِلُون إلى حالٍ لا يتحرَّكون فيها البتَّة -لا بطَرْفٍ ولا بيدٍ ولا بشيءٍ من الحركات الظَّاهرة أو الباطنة-.

وشنَّع عليه أصحابُه وغيرُهم هذه المقالةَ لِما فيها من مخالفة ما عُلم من أخبار رسل الله عن الجنَّة والنَّار ودوام الأكل والشُّرب والنِّكاح وغير ذلك من أنواع النَّعيم.

وإنَّما ألجأه إلى هذه المقالة ما ذكرتُه لك من طَرْدِ دليلِه على امتناع حركاتٍ لا نهاية لها.

▫ وفرَّق جمهورُ الذين خالفوه بين الماضي والمستقبل؛ بأنَّ الحركات الماضية كانت موجودةً ففي القول بعدم تناهيها وجودُ ما لا يتناهى، بخلاف المستقبلة فإنَّها لم توجد ولا يوجد منها ما لا نهاية له، بل كلُّ ما يوجد فهو متناهي.

فتفطَّن لهذا(١) الفرق **الأستاذُ أبو المعالي الجوينيُّ** -وكان من أشدِّ النَّاس ذكاءً وفطنةً-، فرأى أنَّ هذا ينتقضُ بـ«**علم الله**» سبحانه؛ فإنَّه محيطٌ بمعلوماتٍ لا نهاية لها، قال: (والدَّليل الدَّالُّ على امتناع وجود ما لا نهاية له لا يفرِّق بين الوجود في العين والوجود في العلم)(٢).

---

(١) في الأصل: «لهذه».

(٢) لم أقف عليه.

ورأى أنَّ الله بكُلِّ شيءٍ عليمٌ؛ فقال: (هو سبحانه يعلم «الجواهر» مفصَّلةً؛ فأنواعُها محصورةٌ، ويمتنع وجودُ أنواعٍ لا نهايةَ لها من «الأعراض». وأمَّا أشخاص الأنواع فعلمه بنوع العرض يسترسل على أشخاص العرَض، لا أنَّ أعيان الأعراض مفصَّلةٌ في العلم)(١).

حتَّى آل حُسنُ ظنِّه بحُجَّته إلى أن قال: (وإذا لاحت الحقائقُ فليقل الأخرق ما شاء)(٢)، وهذا هو الذي يُسمَّى «مسألة(٣) الاسترسال».

فأقام عليه أصحابُه القيامة بهذه المقالة، حتَّى هجره الأستاذُ أبو القاسم القشيريُّ -صاحبُ «الرِّسالة»-، وأظنُّه حلف أن لا يكلِّمه إلى أن مات(٤)، ورأوا أنَّ هذا القول قريبٌ من مذهب الفلاسفة القائلين بأنَّه لا يعلم الجزئيَّات إلا على وجه كُلِّيٍّ، لكن الفلاسفة أطلقوا ذلك في «الجواهر» و«الأعراض»، وأبو المعالي قال إنَّ «الجواهر» يعلمها مفصَّلةً، وكذلك أنواعُ «الأعراض»، وقال(٥) في ذوات «الأعراض» ما قاله هؤلاء الفلاسفة في جميع المصنوعات، وصاروا يقولون: «لا نقول في العلم باسترسال أبي المعالي، ولا بإضافة ابن الخطيب».

وما ألجأه إلى ذلك إلا ما ذكرتُه لك من طَرْدِ دليلهم المذكور في «حدوث العالم»(٦).

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) «البرهان» (١/ ٣٢).

(٣) في الأصل: «ملة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) انظر: «البيان» (ق٢٥١/ ظ)، «التسعينية» (١/ ١٩٩)، «الدرء» (١/ ٣٠٥)، «السير» (١٨/ ٤٧٢).

(٥) في الأصل: «فقال».

(٦) انظر: الإحالات السَّابقة، «الدرء» (٣/ ٤٦)، «مسألة حدوث العالم» (ص٥١)، «الفتاوى» (١٢/ ٢١٣، ٤٠٠).

وكثيرًا ممَّا تجدهم التزموه ممَّا فيه منافرةٌ للعقل أو للسَّمع؛ كقولهم: «العرَض لا يبقى زمانين»، أو: «إنَّ كلَّ جسمٍ قابلٍ لعرضٍ لا بُدَّ له منه أو من ضدِّه»، و«إنَّ الله لا يستطيع أن يُفني العالم إلا بخلق فناءٍ لا في محلٍّ -كما قال أبو هاشم-، أو: بقطع الأعراض -كما قال ابن الباقلانيِّ وغيرُه-»، ونحو ذلك من المقالات الكثيرة= إنَّما ألجأهم إليها طَرْدُ مقاييسَ استدلُّوا بها في الأصل على مقالةٍ صحيحةٍ، فيكون «المدلول» صحيحًا و«الدَّليلُ» ضعيفًا، ويحتاجون لتصحيحه إلى القول بما يخالف: إمَّا العقلَ، وإمَّا السَّمعَ.

وكذلك أُنكر على المتكلِّمين الذين ينصرون الإسلام أو السُّنَّة بمثل هذه المقاييس جماعاتٌ من علماء أهل السُّنَّة والحديث، وذكروا أنَّ هذه الطَّريق التي سلكوها في الاستدلال على «حدوث [العالَم][1]» و«وجود الصَّانع» ليست طريقةً محمودةً، وعابوا عليهم ما أصَّلوه في «الأجسام» و«الأعراض» و«الجواهر»؛ حتَّى نقلوا هذا الإنكار عن المتقدِّمين من العلماء -كأبي حنيفة ومالك وغيرهما-.

كما أنكروا عليهم المقالات المخالفة للحديث، فأنكروا عليهم أحكامَهم تارةً، وأدلَّتَهم أخرى. والخطأُ إمَّا أن يقع في الحُكم أو الدَّليل.

وأكثرُ النَّاس اضطرابًا في «أصول الدِّين» هم المتكلِّمون فيها بمقاييس عقولهم، مع قلَّة معرفتهم بأثارة الأنبياء من معاني الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة والتَّابعين.

وأكثرهم صوابًا فيها هم المتَّبعون فيها للآثار النَّبويَّة؛ إمَّا اتِّباعًا وتصديقًا محضًا، وإمَّا شُهودًا واستبصارًا. ولهذا كلُّ من كان من المتكلِّمين فيها بقياسه أتبعَ للأثارة؛ كان أقربَ إلى الهُدى وأبعدَ عن الضَّلالة:

---

(١) زيادة.

□ فلما كان المتفلسفة أبعدَ عن معرفة «النُّبوَّات» واتِّباعها؛ كان حقُّهم فيها قليلًا وباطلُهم كثيرًا[1] واضطرابهم متفاحشًا.

□ ولما كان المعتزلة من أهل القبلة خيرًا وأعلمَ وأولى بالحقِّ من هؤلاء؛ كان ما هم عليه من الخير هو ما ورثوه عن الأنبياء؛ كالإيمان بالله وملائكته وكتبه وتصديق الأنبياء، وأنَّه لا نبيَّ بعد محمَّدٍ ﷺ، والإيمان بالمعاد وبما في الجنَّة والنَّار من أكلٍ وشُربٍ ونكاحٍ ولباسٍ، وإيجاب ما أوجبته الأنبياءُ وتحريم ما حرَّمته، وغير ذلك من الأمور التي توافق المعتزلةُ فيها جماعةَ المسلمين.

وما فيهم من الشَّرِّ والاختلاف هو ما ابتدعوه من مقاييسهم؛ كإنكار الصِّفات ورؤية الله تعالى والقدر، وكإنفاذ الوعيد بتخليد أهل الكبائر، وإنكار كرامات الأولياء، ونحو ذلك.

□ وكذلك أصحابُ أبي عبد الله ابن كرامٍ؛ ما فيهم من الهدى والخير هو بموافقة أهل السُّنَّة والحديث، وما فيهم من البدعة هو بمخالفتهم.

□ وكذلك أصحابُ حُسينٍ النَّجَّار وعبدِ الله بن سعيدِ بن كُلَّابٍ.

□ ولمَّا كان المتكلِّمون من أصحاب أبي الحسن الأشعريِّ أقربَ إلى الحديث وأنصرَ لمقالة أهل السُّنَّة من متكلِّمي أهل الإسلام من المعتزلة ونحوهم؛ كان ما فيهم من هُدًى وخيرٍ إنَّما هو من الإرث النَّبويِّ الذي هو مذهبُ أهل الحديث: كقولهم بأنَّ الله يُرى يومَ القيامة، وإقرارِهم بثبوت الصِّفات في الجُملة، وتصديقِهم بالقدر خيره وشرِّه، وأنَّ الله خالقُ أفعال العباد ومريدٌ لجميع الكائنات، وإيمانِهم بما جاءت به الآثارُ بعد الموت من عذاب القبر والحوض والميزان والشَّفاعة والصِّراط ونحو ذلك.

---

(١) في الأصل: «كثير»، ولعل الصواب ما أثبت.

ومن تأوَّل منهم «رؤية الله» بأنَّه زيادةُ علمٍ ومعرفةٍ؛ فإنَّما هو رجوعٌ منه إلى القياس الذي رجعت إليه المعتزلةُ. وكذلك من وافق منهم بعضَ الفلاسفة أو بعضَ المعتزلة أو بعضَ المرجئة أو الجبريَّة فيما خالفوا به الوراثة النَّبويَّة؛ فإنَّما هو لرجوعه إلى القياس المتقدِّم:

- كقول من قال إنَّه ليس فوق العرش إلهٌ.
- وقول من أنكر منهم كرامات الأولياء[١].
- وقول من طعن في الأخبار[٢] التي تلقَّاها أهلُ الحديث بالقبول.
- أو قول من قال[٣]: ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم؛ لأنَّه لو كان كذلك [ولم يخلقه، لكان][٤] بُخلًا يناقض «الجود»، أو عجزًا يناقض «القدرة».
- أو قول من قال: إنَّ الله لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ حقيقةً، وإنَّما محبَّته لخلقه: إرادةُ الإنعام عليهم، ومحبَّتهم له: إرادةُ ثوابه.
- وقول من قال: إنَّه لا يتلذَّذ عبادُه بالنَّظَر إلى الله، وإنَّما يُخلق لهم نعيمٌ يقارن[٥] النَّظَـرَ، لا أنَّ نفس رؤية الله توجب لذَّةً.

ونحو ذلك.

---

(١) كتب في الطرَّة: «كأبي إسحاق الإسفراييني».

(٢) كتب في الطرَّة: «كالفخر الرازي»، ورمز لها بـ«ظ».

(٣) وهو الغزالي، انظر: «الإحياء» (٤/ ٢٥٨)، «جامع الرسائل» (١/ ١٤١)، «الرد على الشاذلي» (ص١٤٢).

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق، انظر ما سبق.

(٥) في الأصل: «يفارق».

◻ وكذلك سائرُ طوائف المسلمين من الفقهاء والصُّوفيَّة من أصحاب أبي حنيفة أو مالكٍ أو الشَّافعيِّ أو أحمدَ أو الثَّوريِّ أو الأوزاعيِّ وغيرِهم: ما هم فيه من هُدًى ونورٍ إنَّما هو من الوراثة النَّبويَّة والعلمِ المتلقَّى عن محمَّدٍ ﷺ، وما يوجد في بعضهم من اضطرابٍ أو ابتداعٍ؛ فإنَّما هو من قياسه الذي ليس معه فيه أثارةٌ، ورُبَّما يكون من سوء فهمِه لما جاء عن الله ورسوله فيضع النُّصوص على غير مواضعها، ولا يكاد يقع ذلك إلا إذا كان تأويلُه مبتدعًا، فأمَّا إذا كان موروثًا عن الصَّحابة والتَّابعين فإنَّه يكون الأمر فيه قريبًا -كالاختلاف في بعض مسائل الأحكام-.

ولهذا قال الإمام أحمدُ لصاحبه أبي الحسن الميمونيِّ: «يا أبا الحسن! إنَّما يخطئ النَّاس من جهة التَّأويل أو القياس»[1]، ولقد صدق رضي الله عنه، وجمع بهاتين الكلمتين عامَّةَ ما أخطأ فيه النَّاسُ في الأصول والفروع، وتكلَّم بذلك كلامَ من أحاط بمقالات النَّاس وأحوالهم.

ثُمَّ من استقرأ أحوالَ الأُمَّة وجد المتكلِّمين في «أصول الدِّين» أو فروعِه أو في معاملة القلوب وأحوالِها من الصُّوفيَّة؛ كلُّ من كان منهم بالحديث أعلمَ وفيه أفقهَ وله أتبعَ كان أهدى سبيلًا وأقرب إلى الله ورسوله.

فعامَّةُ علماء الحديث لا يوجد فيهم داعي إلى بدعةٍ إلا قليلٌ، وتكون بدعته خفيفةً بالنِّسبة إلى بدعة غيره:

◻ فمن رُمي منهم بـ«التَّشيُّع»، كعبيد الله بن موسى[2]، وعبد الرَّزاق، وعبَّاد

---

(١) لم أقف عليه مسندًا، وقد نقله الشَّيخُ في مواضع متعدِّدة، انظر: «البيان» (٥/ ٤٦٠)، «جواب الاعتراضات» (ص٥٨)، «الإيمان» (ص٩٩، ٣٠٧)، «التدمرية» (ص١٠٧)، «القواعد الفقهية» (ص٢٥٥)، «تنبيه الرجل العاقل» (ص٢٠٥)، «قاعدة السنة والبدعة» (ق٣)، «الفتاوى» (١٧/ ٣٥٥) (١٩/ ٧٥)، «جامع المسائل» (٢/ ١٩٠)، «جامع الفصول» (٢/ ١٩٧).

(٢) هو: أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي مولاهم الكوفي، المحدِّث الحافظ =

ابن يعقوب[1]، وأبي العبَّاس ابن عُقْدَة[2]، والحاكم أبي عبد الله، ونحوهم= أمرُهم خفيفٌ جدًّا بالنِّسبة إلى غيرهم، وهم من الرَّفض أبعدُ من غيرهم، وغايةُ الواحد منهم أن يكون «زيديًّا» يقدِّم عليًّا على أبي بكرٍ؛ فإنَّ أدلَّة التَّفضيل قد تخفى، ولهم في بعض ذلك سلفٌ من المتقدِّمين، فأمَّا «الرَّفضُ» فلمَّا لم يكن لهم فيه سلفٌ؛ فإن كان فيهم فنادر جدًّا[3].

□ ومن رُمي منهم بـ«الإرجاء»، كأبي النَّضر هاشم بن القاسم[4]؛ فأمره خفيفٌ.

= المقرئ، من كبار شيوخ البخاري، وأخرج له الجماعة، كان صاحب تعبُّدٍ وفضلٍ وزهادةٍ، صحب حمزة وتخلَّق بآدابه، إلا أنه كان شيعيًّا، ولذلك ترك الإمام أحمد التَّحديث عنه إلا قليلًا، توفي سنة (٢١٣هـ). انظر: **«تهذيب الكمال»** (١٩/ ١٦٤)، **«تاريخ الإسلام»** (٥/ ٥٨٩). وانظر بيان الشَّيخ لحاله: **«المنهاج»** (٧/ ٣٥٦-٣٥٧) (٨/ ١٨١-١٨٢).

(١) هو: أبو سعيد عبَّاد بن يعقوب الأسدي الرَّواجني الكوفي، روى له جماعةٌ، منهم: البخاريُّ -روى له حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره-، والتِّرمذي، وابن ماجه، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة -وكان يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه-، كان عالمًا صدوقًا، فيه غلوٌّ في التَّشيع، يروي مناكير في المناقب والمثالب، ولم يكن يتعمَّد الكذب، توفي سنة (٢٥٠هـ). انظر: **«تهذيب الكمال»** (١٤/ ١٧٦)، **«السير»** (١١/ ٥٣٦). وانظر بيان الشَّيخ لحاله: **«المنهاج»** (٨/ ١٨٧).

(٢) هو: أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، مولى بني هاشم، المعروف بابن عُقْدَة -وهو لقبٌ لأبيه النَّحوي الصَّرفي البارع، لقِّب به لتعقيده في التَّصريف، وكان زيديًّا جاروديًّا-، أحد أعلام الحديث، روى عنه الحُفَّاظ والأكابر -منهم: الطبراني والدارقطني وابن عدي-، وكان إليه المنتهى في الحفظ وكثرة الحديث والغرائب، رُمي بالتشيع ولم يكن غاليًا فيه، قال ابن عبد الهادي: (ابنُ عُقْدَة لا يتعمَّد وضع متن، لكنَّه يجمع الغرائب والمناكير، وكثير الرِّواية عن المجاهيل، والله أعلم بحاله في الأسانيد)، من تصانيفه: التاريخ، السنن، الشورى، من روى عن علي، الجهر بالبسملة، أخبار أبي حنيفة، توفي سنة (٣٣٢هـ). انظر: **«طبقات علماء الحديث»** (٣/ ٢٨)، **«السير»** (١٥/ ٣٤٠). وانظر بيان الشَّيخ لحاله: **«المنهاج»** (٧/ ٣٧٣-٣٧٤) (٨/ ١٦٧، ١٨٨).

(٣) انظر: **«المنهاج»** (٧/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٤) هو: أبو النَّضر هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي الحافظ، ثقةٌ ثبتٌ صاحبُ =

□ وكذلك من رُمي منهم بـ«**القدر**»؛ فأكثر ما يَنفي إرادةَ المعاصي، كمن رُمي به من أهل الحديث من البصرة.

□ وأمَّا «**التَّجهُّم المحضُ**» الذي هو نفيُ الصِّفات مطلقًا، والقولُ بخلق القرآن، وبأنَّ الله لا يُرى في الآخرة= فما علمتُ رُمي به من علماء الحديث أحدٌ، كما أنَّ ذلك لا يُؤثَر عن أحدٍ، لا من الصَّحابة ولا من التَّابعين.

وإنَّما غاية ما يُنكَر على بعضهم: بعضُ «**فروعِ التَّجهُّم**» التي هي يسيرةٌ بالنِّسبة إلى ما فوقَها، كما أنكر الإمامُ أحمدُ وغيرُه من علماء السُّنَّة على طائفةٍ منهم «الوقفَ في القرآن»، وعلى طائفةٍ منهم القولَ بـ«أنَّ اللَّفظ بالقرآن مخلوقٌ»، وأنكر على آخرين منهم القول بـ«أنَّ ألفاظ العباد بالقرآن غيرُ مخلوقةٍ»، وينكر على آخرين منهم أشياءَ من هذا الباب.

□ وكذلك «**الخوارجُ**» الذين جاءت فيهم الأحاديثُ النَّبويَّةُ؛ ما علمتُ في علماء الحديث منهم أحدًا.

فهذا الاستقراءُ يدلُّك على أنَّ الخطأ والضَّلال في أهل الحديث أقلُّ منه في غيرهم بكثيرٍ.

وكذلك العُبَّاد من الصُّوفيَّة وغيرِهم؛ تجد الرُّفعاء منهم الذين نفذوا إلى حقيقة المطلوب، وعمروا المقامات العليَّة، ونالوا الأحوال الزَّكيَّة= هم الذين كانوا للحديث أشدَّ اتِّباعًا.

= سنَّةٍ، كان أهل بغداد يفتخرون به، وهو من شيوخ الإمام أحمد وقال عنه: (كان أبو النَّضر شيخنا من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر)، روى له الجماعة، توفي سنة (٢٠٧ هـ). انظر: «**طبقات علماء الحديث**» (١/ ٥١٥)، «**تاريخ الإسلام**» (٥/ ٢١٠). تنبيه: لم أقف على رميه بالإرجاء، لكن ممن رُمي به من الحفَّاظ من طبقته: شبابة بن سوار، وقد قال: (اجتمع رأيي ورأي أبي النضر هاشم بن القاسم وجماعة من الفقهاء على أن المريسي كافر جاحد، نرى أن يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه)، فهل مراد الشَّيخ هنا شبابة لكن انصرف ذهنه إلى أبي النضر سهوًا؟

فأمَّا أهلُ البدع المحضة من «الرَّافضة» و«الخوارج» و«القدريَّة» و«الجهميَّة» ونحوهم؛ فهم أبعدُ النَّاس عن أعمال القلوب وأحوال أهل المعرفة، بل يكذِّبون بذلك ولا يؤمنون بما يُعطاه أهلُ المعرفة من ذَوق طعمِ الإيمان ووجودِ حلاوته، كما أشار إليه النَّبيُّ ﷺ بقوله: «ثَلَاثٌ مَن كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوةَ الإِيمَانِ؛ مَن كَانَ اللهُ ورَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَن كَانَ يُحبُّ المَرءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَمَن كَانَ يَكْرَهُ أَن يَرجعَ في الكُفرِ كَما يَكرَهُ أَن يُلقَى فِي النَّارِ»(١)، وقوله ﷺ: «ذَاقَ طَعمَ الإِيمَانِ مَن رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا وبِالإِسلَامِ دِينًا»(٢).

وأكثرُهم ينكرون المحبَّة الحقيقيَّة من الله لعبده ومن العبد لربِّه، وينكرون لذَّة النَّظر إلى وجهه والشَّوق إلى لقائه؛ مع أنَّ في حديث النَّبيِّ ﷺ من رواية عمَّار بن ياسرٍ -الذي في «السُّنن»(٣)-، وزيد بن ثابتٍ(٤): «أَسأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجهِكَ وَالشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ وَلا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ».

ولهذا قال أبو يزيدَ البسطاميُّ: «الإيمانُ بطريقنا ولايةٌ، إذا رأيتَ الرَّجُل يؤمن بطريقنا فاعلم أنَّه وليٌّ لله»(٥).

وقيل ليحيى بن معينٍ في بعض ما حدَّث به من كرامات الأولياء: تصدق بهذا؟ فقال: «إنَّما ينكره عندنا الجهميَّة»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٣٥) من حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦) من حديث العباس بن عبد المطلب.

(٣) أخرجه النسائي (١٣٢١)، وأحمد (١٨٣٢٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢١٦٦٦).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه الحسن الخلال في «كرامات الأولياء» (٨٥) بلفظ: «إنما يكذب بالآيات المعتزلة لا أهل السنة».

وما زال أئمَّةُ المعرفة يتواصون بالسُّنَّة اعتقادًا ونَحْلًا، ويشتدُّون فيها أكثرَ من اشتداد غيرهم من بعض أهل الحديث، ومن تأمَّل كلام الفضيل بن عياضٍ وأبي سليمانَ الدَّارَانيِّ وسهلِ بن عبد الله التُّستريِّ والجنيدِ بن محمَّد وعمرو ابن عثمان المكيِّ وأبي سعيد الخرَّاز في باب «السنة الاعتقادية»؛ وجد من ذلك خلافَ ما يتوهَّمه الغالطون فيهم.

حتَّى قال الشَّيخُ أبو سليمانَ: «إنَّه ليمرُّ بقلبي النُّكتة من نُكت القوم، فلا أقبلها إلا بشاهدينِ اثنينِ: الكتاب والسُّنَّة»[(١)].

وقال الجنيد بن محمَّدٍ: «عِلمُنا هذا مقيَّدٌ بالكتاب والسُّنَّة، فمن لم يقرأ القرآن ولم يكتب الحديث؛ لم يصلح له أن يتكلَّم في طريقنا»[(٢)].

وقد ذكر عمرو[(٣)] بن عثمان المكيُّ عقيدةً طويلةً في كتابه الذي صنَّفه في أحوال المريدين[(٤)]، تخالف ما توهَّمه بعضُ من حكى عنه حكايةً لا حاصل لها.

وذكر الشَّيخُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ -الفقيه الصَّالحُ، صاحبُ الشِّعر المشهور- ونَظَمَهُ في شِعْره: أنَّ الشيخ العارف عليَّ بن إدريسَ حدَّثه أنَّه سأل الإمامَ الأوحدَ أبا محمَّدٍ عبدَ القادر بنَ أبي صالحٍ الجيليِّ، فقال: يا سيِّدي، هل كان لله وليٌّ على غير اعتقاد أحمد ابن حنبلٍ؟ فقال: لا كان ولا يكون[(٥)]!

(١) أخرجه أبو عبد الرحمن السُّلمي في «طبقات الصوفية» (ص٧٦) -وعنه القشيري في «الرسالة» (١/ ٦١)-، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ١٢٧).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٥٥) -وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٠)-، والقشيري في «الرسالة» (١/ ٧٩).

(٣) في الأصل: «عمر»، والصواب ما أثبت.

(٤) سمَّاه الشَّيخُ في «الحموية» (ص٣٧٨): «التعرُّف بأحوال العباد والمتعبدين»، وفي «البيان» (٥/ ٥٩): «آداب المريدين والتعرُّف لأحوال العباد».

(٥) حكاه في «الاستقامة» (١/ ٨٥)، «الدرء» (٥/ ٥)، وسيأتي (ص٢٢٣).

يريد الشَّيخ عبدُ القادر أنَّ اعتقاد أحمد هو اعتقادُ أهل السُّنَّة والجماعة. وإنَّما أُضيف إليه؛ لتبليغه إيَّاه وإظهاره له، حيث كانت البِدَعُ قد انتشرت، فأظهر السُّنَّةَ فنُسب إليه للإظهار والتَّبليغ والقيام به؛ وإلا فما أحدث اعتقادًا لم يسبقه إليه الصَّحابةُ والتَّابعون أصلًا[١].

وحدَّثني الشَّيخ العارفُ أبو عبد الله محمَّدُ بن عمر بن أبي بكر بن قِوَامٍ[٢]، عن أبيه، عن[٣] جدِّه الشَّيخ الكبير العارف أبي بكر بن قِوَامٍ[٤]، أنَّه قال: إذا بلغك أنَّ بالمكان الفُلانيِّ -وسمَّاه- رجلًا صالحًا؛ فصدِّق، وإذا بلغك أنَّ

---

(١) من قوله: «وذكر الشيخ يحيى...» إلى هنا؛ نقله في «صلح الإخوان» (ص٢٢-٢٣) وعنه في «منهاج التأسيس» (ص٢٠٨)، وقال في أوَّله: (النَّقل الخامس عشر: قال [أي ابن تيمية] في كتاب ذكر فيه الانتصار للإمام أحمد بن حنبل ما نصُّه).

(٢) هو: أبو عبد الله محمَّدُ بن عمر بن أبي بكر بن قِوَام البالِسِيّ، الشَّيخ النَّاسك الورع الزَّاهد، من بيت علم وصلاح وعبادة وزهد، كان متمسِّكًا بالسُّنن، وعليه سَكينة وهَيْبة، وله قَبول عظيم، ومحبة في القلوب، وكان شيخ الإسلام يحبُّه كثيرًا، وكان هو معظِّمًا للشَّيخ مناصرًا له، فحُكي عنه أنه كان يقول: «ما أسلَمَت معارفُنا إلا على يد ابن تيميَّة»، وشهد مع الشَّيخ عدَّة مشاهد منها كلامه مع قازان، ومجالس المناظرة في الواسطيَّة -وبرز إلى الخصوم وحاججهم-، ومحضر ابن عربي وطائفته، توفي سنة (٧١٨هـ) وشهد الشَّيخُ جنازته. انظر: **«الفتاوى»** (٣/ ٢٠٣)، **«جامع المسائل»** (٧/ ٢٤٦، ٢٥٨) (٩/ ٧٠)، **«مجلس المناظرة»** (ق١)، **«نقض حكم ابن مخلوف»** (ق٣٧)، **«المقتفي»** للبرزالي (٥/ ٢٩٧)، **«البداية والنهاية»** (١٨/ ١٨٢)، **«الذيل»** لابن رجب (٤/ ٥٠٤).

(٣) قوله: «عن أبيه عن» في **«الاستقامة»**: «أنه سمع».

(٤) هو: أبو بكر بن قِوَام بن علي بن قِوَام بن منصور بن مُعلَّى البالِسِيّ، كان شيخًا زاهدًا عابدًا قانتًا لله عارفًا به، عديم النظير، متمسِّكًا بالآداب الشرعيَّة، كثير المتابعة للسُّنَّة المحمديَّة، مع دوام المجاهدة، ولزوم المراقبة، تخرَّج بصحبته غير واحدٍ من العلماء والمشايخ، وكان صاحب أحوالٍ وكراماتٍ كثيرةٍ شهيرةٍ، جمع حفيده -محمد بن عمر- مناقبه في جزءٍ ضخمٍ، نُقل منه في ترجمته قطعة صالحة، توفي سنة (٦٥٨هـ). انظر: **«ذيل مرآة الزمان»** لليونيني (١/ ٣٩٢)، **«تاريخ الإسلام»** (١٤/ ٩٠٢).

فيهم وليًّا لله؛ فلا تُصدِّق، فقيل له: يا سيِّدي ولم؟ قال: لأنَّهم فلانيَّةٌ(١). يعني مخالفين لأهل الحديث كأحمد وأصحابه.

وحدَّثني الشَّيخُ العارفُ أبو الحسن(٢) ابن غانمٍ غيرَ مرَّةٍ، عن خاله الشَّيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله الأُرمويِّ(٣): أنَّه تلقَّن من أستاذٍ له عقيدةً فيها مخالفةٌ لاعتقاد أهل الحديث أحمد وأصحابه، قال: فجعلتُ أكرِّرها، فسمعها الشَّيخ، فقال: ما هذا يا إبراهيم؟ فقلتُ: يا سيِّدي هذه لقَّنني إيَّاها فلانٌ، قال: لا تقل هذا، فإنِّي قد طفتُ الأرضَ واجتمعت بكذا وكذا وليًّا لله، ما رأيتُ فيهم أحدًا إلا على اعتقاد هؤلاء(٤). يعني أصحابَ الإمام أحمد وسائرَ أهل الحديث.

وذكر الحافظ عبد القادر بن عبد الله الرُّهاويُّ فيما جمعه من أخبار الشُّيوخ العارفين الذين اجتمع بهم؛ كالحافظ أبي العلاء الهمذانيِّ والشَّيخ عديِّ بن مسافرٍ الأمويِّ وغيرهما= وذكر عنهم من المحافظة على اعتقاد أهل السُّنَّة ومذهب أهل الحديث أمرًا عظيمًا.

---

(١) حكاه في «الاستقامة» (١/ ٨٨). ومراده بـ«فلانية» أي: «أشعرية» كما في «الاستقامة»، وكثيرًا ما يبهم الشَّيخ لاعتباراتٍ -كمراعاة مصلحة-، ومن ذلك: «جواب الاعتراضات» (ص٤٠)، «المنهاج» (٧/ ٤١٣)، «الانتصار» (ص٣٩)، «الفتاوى» (٢٠/ ١٨٤، ١٨٦).

(٢) في الأصل: «الحسين». هو: أبو الحسن بن عبد الله بن الشَّيخ غانم بن علي بن إبراهيم المقدسي النَّابلسي، كان فقيهًا صالحًا ديِّنًا متقشِّفًا متواضعًا خيِّرًا، حسن المحاضرة، له مشاركةٌ حسنةٌ في الفضائل، وشعرٌ رائقٌ، وتفكُّرٌ واعتبارٌ، وله سَمْت حسنٌ وجلالةٌ، سمع من ابن عبد الدَّائم وغيره، وسمع منه البرزاليّ وغيره شيئًا من نظمه، توفي سنة (٦٩٧هـ). انظر: «المقتفي» للبرزالي (٣/ ٤٠٠)، «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٨٦٧).

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله -ويسمى أيضًا: يوسف- بن يونس الأرموي، الشَّيخ الصَّالح القدوة العارف، كان صالحًا خيِّرًا ديِّنًا، كبير القدر، محبَّبًا إلى الناس، وكان فيه عبادةٌ وانقطاعٌ، وله أورادٌ وأذكارٌ، توفي سنة (٦٩٢هـ). انظر: «المقتفي» (٣/ ١١٢)، «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٤٤)، «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٦٠).

(٤) حكاه في «الاستقامة» (١/ ٨٧-٨٨).

ثُمَّ إِنَّه قد **يُوجَد** في أهل المعرفة وأولياءِ الله من خَفِيت عليه بعضُ السُّنَّة الاعتقاديَّةِ أو غيرِها، **ويُوجَد** فيهم من قد أخطأَ في بعض ذلك كما يخطئ العلماءُ في بعض اجتهادهم؛ فإنَّ منها ما يكون دقيقًا ولم يبلغه فيه أثرٌ، ومنها ما قد سبقه إليه قومٌ فيتبعهم إمَّا اجتهادًا وإمَّا تقليدًا يُعذر فيه، ولا يكلِّف الله نفسًا إلا وسعها.

وليس كلُّ من أَنكر ما لم يبلغه يصير فاسقًا، بل قد يكون مجتهدًا مخطئًا فيُثاب على اجتهاده ويُغفر له خطؤه؛ **فقد أنكرت عائشةُ** ﵂ **وطائفةٌ** معها رؤيةَ محمَّدٍ ﷺ ربَّه[1]، وأثبت ذلك ابنُ عبَّاسٍ[2] وجمهورُ أهل السُّنَّة= ولم يقل أحدُهما في الآخر إلا خيرًا.

وكذلك أنكرت عائشةُ ﵂ سماعَ أهل القليب -الموتى- نداءَ النَّبيِّ ﷺ يومَ بدرٍ[3]، وثبت بالنُّصوص بأنَّ الموتى يسمعون سلامَ الأحياءِ؛ لأنَّ عائشة ﵂ لم تَثْبت عندها النُّصوص بذلك، وتأوَّلت ظاهرَ قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[4]. ولو أنكر ذلك اليومَ من بلغته السُّنَنُ الصَّحيحةُ؛ لم يكن معذورًا في ذلك كعذر عائشةَ ﵂.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤١)، ومسلم (١٦٨) بلفظ: من زعم أن محمدًا رأى ربَّه فقد أعظم، ولكن قد رأى جبريل في صورته، وخلقُه سادٌّ ما بين الأُفُق.

(٢) روي عن ابن عباس في رؤية النَّبيِّ ﷺ ربَّه وجهان: **الأول**: مقيَّد برؤية الفؤاد: أخرجه مسلم (١٦٧) بلفظ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ رآه بفؤاده مرتين. **والثاني**: مطلق: أخرجه الترمذي (٣٥٨٤) وقال: (حسن غريب) بلفظ: رأى محمد ربه، قيل: أليس يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ قال: ويحك! ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره، وقد رأى ربه مرتين.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨١)، ومسلم (٩٣٩) بلفظ: إنما قال النبي ﷺ: إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق؛ وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

(٤) النمل: (٨٠).

وكذلك شريحٌ القاضي أنكر قراءةَ من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾، وقال: «إنَّ الله لا يَعجب»، فبلغ ذلك إبراهيمَ النَّخَعِيَّ فقال: «إنَّما شُريحٌ شاعرٌ يعجبه علمه، كان عبدُ الله أعلمَ منه، وكان يقرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾»(١)، فهذه قراءةٌ ثابتةٌ في القراءات السَّبعة(٢)، وقد ثبت ما يوافقها في نصوصٍ صحيحةٍ: كقوله ﷺ: «يَعجَبُ رَبُّكَ مِن قَومٍ يُقَادُونَ إِلى الجَنَّةِ بالسَّلَاسِلِ»(٣)، وقوله: «يَعجَبُ رَبُّنَا مِن رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأسِ جَبَلٍ شَظِيَّةٍ يُؤَذِّنُ ويُقِيمُ»(٤)، وقوله للأنصاريِّ الذي أضاف ضيفَ رسول الله ﷺ، وأنزل الله فيه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾(٥): «لَقَد عَجِبَ اللهُ من صَنِيعِكُمُ البَارِحَةَ»(٦).

ومع هذا؛ فشُريحٌ تأوَّلَ في هذا فأخطأ، كما يتأوَّل هو وغيرُه في غير ذلك فيصيبون تارةً ويخطئون أخرى، ولم يخرج شريحٌ بهذا عن الإمامة، فضلًا عن العدالة(٧).

لكن لا يوجد في أهل المعرفة من يعاند الحديث ويُكذِّب النَّقَلَةَ المعروفين ويخالفهم في المسائل المشهورة من مسائل السُّنَّة، كمسألة «رؤية الله»، وتثبيت صفاتِه، ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه الفرَّاء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٤)، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٩٢).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بفتح التَّاء: ﴿عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢]. انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٠٣)، والنسائي (٦٧٧)، وأحمد (١٧٤٤٢) من حديث عقبة بن عامر.

(٥) الحشر: (٩).

(٦) أخرجه البخاري (٣٧٨٥)، ومسلم (٢١١٢) من حديث أبي هريرة.

(٧) انظر: «الدرء» (١/ ٢٧٣)، «الفتاوى» (٣/ ٢٢٩-٢٣٠) (١٢/ ٤٩٢).

ويوجد فيهم من هو مُعرِضٌ عن بعض المسائل المختلف فيها أو شاكٌّ فيها، ومن ليس له في بعض مسائل السُّنَّة تلك البصيرةُ الوقَّادةُ ونحو ذلك، ولكن تنقص حالُه معرفةً وإيمانًا بقدر ما شكَّ فيه، أو ضَعُفَ فيه يقينُه، أو أعرض عنه من السُّنَّة؛ بحيث يكون العالِمُ بالسُّنَّة المستبصرُ فيها المقبلُ عليها أعظمَ مقامًا وحالًا منه، كما كان السَّلف، فإنَّك تجد لمثل حمَّاد بن سلمة والفضيل ابن عياضٍ ونحوِهما من البصيرة ما ليس لمن هو دونهم في ذلك. وحمَّادُ ابن سلمة هو أوَّلُ من جمع العلم حتَّى قيل إنَّ مالكًا إنَّما احتذى حذوه[١]، والفُضيل بنُ عِياضٍ به يصدِّر المتأخِّرون كتبهم التي جمعوها في الصَّالحين.

وقد يوجد فيمن ينقل حكاياتِ الصَّالحين ويتكلَّم بما نقله عنهم على سبيل الوعظ؛ من فيه بدعةٌ. فأمَّا الرِّجَالُ المعروفون عند خواصِّهم منهم -الذين هم أعلام الطَّريق للسَّالكين-؛ فلا يكونون إلا من أهل السُّنَّة بحسبهم. أي: يتَّبعون من السُّنَّة ما تيَّسر اتِّباعُه في زمانهم ومكانهم.

وذلك كما أنَّه قد وُجد في المتأخِّرين مَن تكلَّم بلسان أهل المعرفة، وخلط كلامَه بكلام المتفلسفة أو المتكلِّمين المخالفين للسُّنَّة، وخرج عن ذلك كلِّه إلى ما هو أقبحُ؛ من الاتِّحاد المنسوب إلى النَّصارى! فزعم أنَّ الله هو الموجوداتُ؛ نسبتُه إليها نسبةُ البحر إلى أمواجه ونسبةُ الإنسان المطلق إلى الإنسان المعيَّن، وأنَّه ليس لله حقيقةٌ متميِّزةٌ عن الخلق منفصلةٌ عن الصُّنع، بل هو عين الأشياء؛ فتارةً يقولون بـ«**الوحدة المطلقة**»، وتارةً يقولون بـ«**الحلول**» **فيقولون**: «هو في الأشياء كالهواء في القُطن»، ويضاهون بذلك قولَ الجهميَّة الأُوَلِ الذين أنكر عليهم السَّلفُ.

---

(١) أشار لذلك في: «التسعينية» (١/ ١٥٩) (٣/ ٩٣٢)، «الفتاوى» (١٠/ ٣٦٢).

وقد كثر هذا في بعض المتسبين إلى علم المعرفة والتَّحقيق، وهم عند العلماء بالله العارفين به ضُلَّالٌ جاهلون حائدون عن الصِّراط المستقيم؛ إمَّا مفتونون بالشَّهوات، وإمَّا ملبوسٌ عليهم بالشُّبهات. بخلاف من كان عالمًا بالسُّنَّة والحديث منهم متَّبعًا لذلك؛ فإنَّهم صفوةُ الله في بلاده[1]، وخِيرتُه من عباده، وحُجَّتُه على خلقه.

وجماعُ هذا: أنَّ أصحابَ الأقوال وأربابَ الأحوال المنتسبون[2] إلى التَّصوُّف وغيرَهم؛ يُوجد فيهم اختلافٌ وخطأٌ كما قد يُوجد في غيرهم، وفيهم المجتهدُ المصيبُ والمجتهد المخطئُ.

ثُمَّ إنَّ الأقرب منهم إلى الحديث باطنًا وظاهرًا أقربُ إلى الله ورسوله، فإن وُجد فيهم من قال مقالةً هي بدعةٌ أو عَبَدَ عبادةً وهي بدعةٌ؛ فلا بُدَّ أن يُوجد في زمانه من هو أجلُّ منه منهم من لا يرضى تلك المقالةَ ولا تلك العبادة، بل يكون على السُّنَّة.

فلا يزالُ أهلُ السُّنَّة والحديثِ هم صفوةُ الأُمَّة في جميع الطَّوائف؛ فإنَّ أصدقَ الكلام كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدٍ، وأهلُ السُّنَّة والحديثِ أولى النَّاس بكتاب الله وهَدي محمَّدٍ ﷺ، ولهذا من كان منهم قلبُه أشبه بقلب النَّبيِّ ﷺ وكان أقرب إلى موافقته في معارفه وأحواله؛ كان عندهم أعلى قدرًا ممَّن هو أشبهُ ببعض الأنبياء غيرِ محمَّدٍ ﷺ وإن كان مع ذلك من أولياء الله؛ فإنَّهم في درجاتٍ مختلفون، رفع الله بعضَهم فوق بعضٍ درجاتٍ، كما رفع الأنبياءَ بعضَهم فوق بعضٍ درجاتٍ.

---

(١) في الأصل: «بلادهم»، والسِّياق يؤيِّد المثبت.

(٢) كذا في الأصل، والجادَّة: «المنتسبين».

فهذا الخيرُ كلُّه إذا استقرأه اللَّبيب العاقل لم يجده إلا من ميراث محمَّدٍ ﷺ الذي خلَّفه في أُمَّته.

ولا يغترُّ اللَّبيب بما يظنُّه من تقرير من ينصر السُّنَّة بمقاييس المتكلِّمين، فإنَّه لولا الأحاديثُ الصَّحيحةُ لم يحصل بتلك المقاييس كبيرُ أمرٍ، ولهذا من لم يكن له علمٌ جيِّدٌ بالآثار وكان له ذكاءٌ عَرَفَ به ضعفَ تلك المقاييس؛ يبقى مضطربًا مرتابًا.

مثالُ ذلك: **رؤيةُ المؤمنين ربَّهم في الآخرة**؛ فإنَّ علماء أهل الحديث لمَّا رأوا ما في ذلك من الأحاديث المستفيضة عن النَّبيِّ ﷺ وعن أصحابه الذين يعرفون نَقَلَتَهَا؛ مثل ما في «**الصَّحيحين**» أنَّهم يرون ربَّهم في عرصات القيامة، ومن وجوهٍ أخرى عن أبي هريرة من حديث الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة[(١)]، وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارٍ عن أبي سعيد[(٢)].

وفي «**مسلمٍ**» من حديث ابن جُريجٍ عن أبي الزُّبير عن جابرٍ[(٣)].

وفي الكتب المعروفة كـ«**مسند الإمام أحمد**» وغيرِه من حديثِ ابن مسعودٍ[(٤)] وأبي موسى[(٥)] وغيرهما.

وكذلك ما في «**الصَّحيحين**» من حديث قيس بن أبي حازمٍ عن جرير بن عبد الله البجليِّ[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٥)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤/ ١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤/ ٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٨١).

(٤) أخرجه عبد الله في «**السنة**» (١١٨١)، والحاكم (٣٤٦٨)، والطبراني (٩/ ٣٥٧)، والآجري (٦١٠)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٤٦٨)، والدَّارقطني في «**الرؤية**» (١٦٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٩٦٥٤)، وعبد بن حميد (٥٤٠)، والآجري (٦٠٨، ٦٤٠، ٦٤١)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٤٦٣، ٤٦٤).

(٦) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٢٥).

وفيها من حديث أبي بكر بن أبي موسى الأشعريِّ، عن أبيه[1] أبي موسى قولُه: «**وَمَا بَيْنَ القَومِ وَبَيْنَ أَن يَنظُرُوا إِلَى رَبِّهِم إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِ عَلَى وَجهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**»[2].

وفي «**صحيح مسلمٍ**» من حديث صُهيبٍ في تفسير «**الزِّيادة**»: أنَّها النَّظر إلى الله[3].

إلى أحاديثَ أُخَرَ كثيرةٍ قد جمعها الحافظُ أبو الحسن الدَّارقطنيُّ في كتاب «**الرُّؤية**»، وجمع كثيرًا منها الحافظُ أبو نُعيمٍ في كتابٍ مفردٍ، وقبلهما الشَّيخُ أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ، وغيرُهم[4]؛ جميعُها فيما صنَّفوه من كتب السُّنَّة وغيرِ ذلك.

فكلُّ من سمع هذه الأحاديثَ أو رآها في المصنَّفات المعروفة وكان عالمًا بأحوال رُواتِها؛ حصل له علمٌ يقينيٌّ لا يقبل النَّقيض أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخبر بمضمونها من رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة، وكانت هذه الأخبارُ متواترةً عنده، وإن كان كثيرًا من المتكلِّمين الموافقين لأهل السُّنَّة -فضلًا عن المخالفين لها- لا يعلمون ذلك.

فهذا أبو الحسين البصريُّ -آخرُ فضلاءِ المعتزلة-؛ لم يذكر في كتابه إلا خبر جرير بن عبد الله البجليِّ[5]، ثُمَّ قال: «هو من أخبار الآحاد»، وطعن فيه على قيس بن أبي حازمٍ!

---

(١) بعدها في الأصل زيادة: «عن».

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٠)، ومسلم (١٧١).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٢).

(٤) انظر إشارته لمن صنَّف في «**الرؤية**»: «**البيان**» (٢/ ٣٩٢)، «**المنهاج**» (٢/ ٣٢٦)، «**الفتاوى**» (٦/ ٤٠١، ٤٨٦).

(٥) ذكر اعتماد البصريِّ على هذا الحديث في: «**الدرء**» (٧/ ٢٩)، «**جواب الاعتراضات**» (ص٣٨).

ومعلومٌ أنَّه لو كان من علماء أهل الحديث؛ **لَعَلِمَ** أنَّ هذا حديثٌ واحدٌ من أحاديثَ كثيرةٍ، وأنَّ الزُّهريَّ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أجلُّ من هذا -دع ما فيه من الأسانيد الكثيرة-، وأنَّ هؤلاء الرُّواة -مثل سعيد بن المسيَّب أو عطاء بن يسارٍ أو أبي صالحٍ أو غيرِهم من التَّابعين- يُعلم قطعًا أنَّهم لم يكونوا يتعمَّدون[1] الكذب على رسول الله ﷺ.

ومن توهَّم أنَّ سعيدَ بن المسيَّب أو نحوَه كانوا يتعمَّدون الكذب فهو جاهلٌ بحالهم.

وأمَّا الخطأ فجائزٌ على آحادهم فيما يُغلط فيه في العادة؛ مثل حروفٍ يسيرةٍ وقعت في ضمن أحاديثَ في «**الصَّحيحين**»: كما وقع في مقدار ثمن بعير جابرٍ من الاختلاف[2]، وكما وقع في موضعٍ من «**البخاريِّ**»[3]: «**وأمَّا النَّارُ فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ**»، فخالف الرَّاوي لذلك سائرَ الرواة الأثبات الذين أخبروا بذلك عن الجنَّة، وانقلب عليه ما ذكره غيرُه في الجنَّة فذكره في النَّار، ونحو ذلك[4].

فأمَّا متنٌ طويلٌ بتمامه؛ فلا يُتصوَّر أن يكذِبَهُ الرَّجلُ إلا عمدًا، فكيف إذا جاءت هذه المتون من طرقٍ متنوِّعةٍ من رُواةٍ لم يتواطؤوا ولم يتشاعروا

---

(١) في الأصل: «يعتمدون».

(٢) انظر: «**المختصر النصيح**» (٣/ ٧٢). والحديث: أخرجه البخاري (٢٣٢٠)، ومسلم (١٦٣٨).

(٣) (٧٤٤٥) من حديث أبي هريرة. وأما الرِّواية الصحيحة فأخرجها عنه في (٤٨٣٤)، ومسلم (٣/٢٩٥١).

(٤) انظر لهذين المثالين: «**الفتاوى**» (١٣/ ٣٥٠، ٣٥٣) (١٨/ ٧٣)، «**المنهاج**» (٥/ ١٠١)، «**فصل في السنن الراتبة والعارضة**» (ق٣٣٤)، «**الرد على السبكي**» (ص٣٢٠). ونقل عنه ابن القيم المثال الثاني وصرَّح في مواضع بنسبته إلى الشَّيخ، انظر: «**زاد المعاد**» (١/ ٢٥٦، ٥٥١)، «**تهذيب سنن أبي داود**» (٣/ ٢١٨)، «**طريق الهجرتين**» (٢/ ٨٥٠)، «**حادي الأرواح**» (٢/ ٧٥٤، ٨٠١)، «**أحكام أهل الذمة**» (٢/ ٢٣٠).

على وجهٍ واحدٍ يصدِّق بعضُه بعضًا أو من رواةٍ قد عُلم امتناعهم من تعمُّد الكذب[1]؟!

فالعلم بصفاتِ الرُّواة وأحوالِهم أصلٌ عظيمٌ يفيد العلمَ لمن علم ذلك، دون من لم يعلمه.

فهذه الطَّريق التي تفيد من اليقين بـ«**الرُّؤية**» ما لا يفيده غيرُه أصلًا، وهي عمدةُ أهل الحديث في نفس الأمر. ومن احتجَّ منهم بظاهر القرآن كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[2]، وقوله: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[4]، ونحو ذلك= فدلالتُه حسنةٌ؛ إلا أنَّها لا تفيد من اليقين ما تفيده الأحاديثُ المتواترةُ.

والمتكلِّمون الذين لا يعرفون الحديث معرفةً تامَّةً إنَّما تلقَّوا مسألة «**الرُّؤية**» في الأصل عن أهل السُّنَّة من أهل الحديث كما تلقَّوا سائرَ الآثار النَّبويَّة، فلمَّا[5] ناظروا منكريها احتجَّ بعضُهم -كأبي الحسن الأشعريِّ- على جوازها بـ«**القياس العقليِّ**»، وهو[6]: أنَّ «**الرُّؤية**» من الأمور المشتركة بين «**الأجسام**» و«**الأعراض**»، فيجب تعليلُها بقدرٍ مشتركٍ بينهما، وليس بينهما قدرٌ مشتركٌ إلا «**الوجود**»، فيبقى المصحِّح للرُّؤية هو «**الوجود**»، وهو حاصلٌ في «**الواجب**» و«**الممكن**»؛ فتصحُّ رؤيةُ الواجب.

---

(١) انظر: «**الفتاوى**» (١٣/ ٣٥٠).

(٢) القيامة: (٢٢-٢٣).

(٣) المطففين: (٢٣، ٣٥).

(٤) المطففين: (١٥).

(٥) في الأصل: «لما».

(٦) انظر: «**الأكملية**» (ص١٢١)، «**البيان**» (٢/ ٤٢٨) (٤/ ٣١١)، «**الدرء**» (١/ ٢٥٢)، «**المنطقيين**» (ص٢٣٨).

وكثيرٌ منهم[1] رأى ضَعفَ هذا القياس لوجوهٍ كثيرةٍ، فعدل عن الاستدلال بـ«القياس» إلى الاستدلال بـ«السَّمع»، وقال: «لا نعلم جوازَها ولا وقوعَها إلا بالسَّمع»، واعتمد على مسألة موسى ربَّه، وأنَّ النَّبيَّ لا يجهل ما يجوز على ربِّه. وهذا المسلك خيرٌ من الذي قبله.

واعتمد آخَرُ على ما اشتهر عن السَّلف في مسألتهم رؤيةَ الله في الآخرة.

وهذا قريبٌ؛ ولكن أين هذه المسالك من المسلك المشهور لأهل الحديث في حصول المعرفة واليقين لمن كان عالمًا بهذا وبهذا؟!

نعم، المنكرون لهذه المسألة ونحوها من أهل البدع يغلب عليهم الجهلُ بالحديث وتكذيبُ رُواتِه لجهلهم؛ فقد يَحتاجُ مُناظِرُهم إلى ما يقرُب عليهم معرفتُه من ظاهر القرآن أو «قياسٍ عقليٍّ»، لكن إذا اعتقدوا أنَّ هذا هو العمدةُ كان إصرارهم على الإنكار والتَّكذيب أشدَّ ممَّا إذا لم يعرفوا العمدة.

والسَّبَبُ الذي أوقع هؤلاء في التَّكذيب وهؤلاء في الاحتجاج بغير العُمَدِ؛ إنَّما هو قِلَّةُ المعرفة **بالحديث** وأهله.

فقد رأينا الخيرَ كُلَّه إنَّما هو في مذهب أهل الحديث، فإذا كان الأمرُ هكذا؛ فالله تعالى يجعلنا من خيارهم بمنِّه وكرمه.

وقد نبَّهنا بذلك تنبيهًا يسيرًا على انحراف من نسب الحديثَ إلى أهل «**الحشو**»، وأنَّه غالطٌ غَلَطًا قبيحًا جدًّا جدًّا، وأنَّه إن لم يعذره الله بالجهل الذي قد يُعذر به صاحبُه؛ وإلا فهو كافرٌ بتسميته حديثَ رسول الله ﷺ؛ فإنَّ هذا القول كفرٌ، لكن ليس كلُّ ما هو كفرٌ يكفر قائله حتَّى تقوم عليه الحُجَّةُ التي يَكفُرُ مخالفُها.

---

(١) يعني الرازيَّ ومن تبعه.

ومن نسبهم إلى «الحشو» الذين هم «الجماهير»؛ فيقال له: هذا فيه إيهام؛ فإنَّ المتميِّزين عن العامَّة باعتقادٍ نوعان:

أحدُهما: أن يعتقد عقيدةً تناقض ما يعتقده عامَّةُ المسلمين؛ وهؤلاء «أهل البدع».

والثَّاني: أن يعتقد أمرًا لا تعرفه العامَّة ولا تناقض ما هم عليه؛ فهذا حالُ علماء المسلمين.

ولهذا قال عمر بن عبد العزيز: «عليك بدين الأعراب والصِّبيان في الكُتَّاب»(١)، ويقول رؤساء المتكلِّمين: «عليكم بدين العجائز؛ فإنَّه من أسنى الجوائز»(٢)، يريدون بذلك: أنَّكم لا تعتقدوا نقيض ما فطر الله عليه عبادَه؛ وإن كانوا نساءً أو صبيانًا أو أعرابًا، فإنَّ الله خلق عباده على الفطرة، فما فُطروا عليه فهو حقٌّ، وإن كان هنالك حقٌّ آخر لم يدركوه بعدُ.

وأمَّا اختصاص أهل العلم من المعارف بما لم يدركه غيرُهم؛ فظاهرٌ.

فهؤلاء المبتدعة الذين نسبوا «أهلَ الحديث» إلى اعتقاد «الحشو» الذين هم «عامَّة المسلمين» إن أرادوا أنَّهم لا يخالفون ما يعتقده عامَّةُ المسلمين؛ فنعم، هكذا هو ولله الحمد، وهذا اعتقاد «الجماعة»، وما زال العارفون يتواصون بهذا، بخلاف ما يعتقده أهلُ البدع ممَّا يخالفون به جماهيرَ المسلمين من إنكار صفاتِ الله ورؤيتِه وكلامِه وغير ذلك.

ثُمَّ ما من مبتدعٍ إلا وهو موافِقٌ لعامَّة المسلمين فيما يخالف فيه الآخر:

- فإنَّ «القدريَّ» قد يوافق عامَّة المسلمين في اختيار العبد وكسبِه.

---

(١) أخرجه الدارمي (٣٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣).

(٢) قاله الشَّهرستانيُّ في «نهاية الإقدام» (ص٧).

▫ و«**الجبريّ**» يوافق عامَّة المسلمين في الإيمان بـ«**القدر**»، وأنَّ الله تعالى خالقٌ لأفعال العباد ومريدٌ لأفعالهم.

▫ و«**المعطِّل**» للصِّفات يوافق عامَّة المسلمين في تنزيه الله عن التَّشبيه والنَّظير.

▫ و«**المشبِّه**» يوافق عامَّة المسلمين في تثبيت صفات الله ﷻ. وهَلُمَّ جرًّا.

▫ و«**الوعيديّ**» يوافق عوامَّ المسلمين في تعظيم المعاصي وذكر عقوبتها.

▫ و«**المرجئ**» يوافق عامَّتهم في الرَّجاء لأهل الكبائر وتجويز الشفاعة فيهم.

▫ و«**الرَّافضيّ**» يوافق عامَّة المسلمين في محبَّة أهل البيت وموالاتهم، وبغض من ينصب لهم العداوة.

▫ و«**الخارجيّ**» يوافق عامَّة المسلمين في أنَّ الصحابة ليسوا معصومين من الصغائر والكبائر.

▫ و«**الفيلسوف**» يوافق عامَّة المسلمين فيما هم عليه من تعظيم النَّواميس ومكارم الأخلاق ولزوم قانون الدِّيانات، وما يعترفون به من العلوم العقليَّة.

فما من مبتدعٍ إلا وهو موافِقٌ للعامَّة في أكثر ما هم عليه؛ فالطَّاعن فيما يعتقده جماهيرُ المسلمين لا يثبت على مقالٍ واحدٍ.

وأمَّا التَّدقيقُ في العلوم والأحوال فهذا لا غاية له، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ. وليس «العليمُ»: الذي يجحد ما عَلِمَهُ مَن هو دونَه؛ وإنَّما هو الذي يعرف ما لم يعرفه مَن هو دونَه. والفرق واضحٌ بين العلم بما لم يعلمه العامَّة أو جحد ما يعتقده العامَّة، ومن هنا ضلَّ هؤلاء المبتدعة الذَّامِّين[1] أهلَ الحديث بموافقة الجماهير الذين سمَّوهم «حشوًا».

---

(١) كذا في الأصل، والجادَّة: «الذَّامُّون».

فهذان جوابان يظهر بهما فسادُ تسمية أهل الحديث: «حشويَّة»، وظهر بهذا أنَّ المبتدعة الذين سمَّوا أهلَ الحديث «حشويَّة»:

- إمَّا أن يَعنوا بـ«الحشو»: الحديثَ الذي هو السُّنَّة.
- أو يَعنوا به: عوامَّ المسلمين، الذين هم الجماعةُ.

فقولهم: «مذهب الحشويَّة»، أي: مذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة؛ ولهذا كان أكثر ما يطلق هذا الاسم:

- قومٌ من المعتزلة لا يحتجُّون بالحديث، وبعضُهم لا يعتقد عصمة أهل الإجماع.
- أو قومٌ من الرَّافضة يطعنون في الأحاديث الصَّحيحة، ولا يقولون بإجماع المسلمين.
- أو متفلسفٌ هو أسوأُ حالًا من هؤلاء وهؤلاء.

وإن كان عقلاءُ الطَّوائف يقرُّون ببعض ذلك.

فأمَّا أئمَّةُ الإسلام من الفقهاء وأهل الحديث والصُّوفيَّة، والمتكلِّمون السَّالمون من البدع؛ فإنَّهم يقولون بـ«الكتاب» و«السُّنَّة» و«الإجماع» بعد اتِّفاقهم على التَّصديق بـ«الكتاب»، كما تميَّز المسلمون عن سائر أهل الملل بالإيمان بـ«الكتاب».

فالطَّاعنُ فيما عليه السُّنَّة والجماعة -بجعله «حشوًا»- من هؤلاء المبتدعة؛ بمنزلة الطَّاعن فيما عليه أهلُ البدع من المتفلسفة والبراهمة ونحو ذلك، فإنَّ شبهات هؤلاء فيما يزعمون من تعارُض الأحاديث ومقالات أهل الإجماع أو معارضة ذلك «القياسَ العقليَّ»؛ بمنزلة شبهات الخارجين عن الملل من كُفَّار الفلاسفة والصَّابئة والبراهمة فيما يدَّعونه من تعارُض نصوص الكتب الإلهيَّة

أو تعارُض نصوص المرسلين أو معارضة ذلك «القياسَ العقليَّ»، وأولئك يسمُّون ما عليه أهلُ الملل أيضًا «حشويَّةً»، كما يسمِّي هؤلاء ما عليه أهلُ السُّنَّة والجماعة «حشوًا».

وأمَّا الجواب الثَّالث[1]؛ فيقال: هب أنَّ هذه التَّسمية صحيحةٌ؛ فما الدَّليل على أنَّها مذمومةٌ؟! فإنَّ هذا الاسم لم يوجد ذمُّه في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا أحدٍ من سلف الأُمَّة ولا أئمَّتِها، وإنَّما ذمَّه طوائفُ من المتكلِّمة لِذَمِّهم اعتقادَ أصحابِ الحديث، وأولئك يخالفونهم في ذمِّ المقالات التي ذمُّوها، كما يخالفونهم في هذا الاسم.

فأمَّا الاسم الذي جاء ذمُّه في الكتاب أو السُّنَّة، أو ذمَّه من يكون ذمُّه مؤثِّرًا عند المذموم؛ فهذا يقع النَّظر في تناول الاسم له وعدم تناوله، كما أنَّ القدريَّة قد يُسمُّون أهلَ السُّنَّة قدريَّةً لإيمانهم بـ«القدر» حتَّى يستحقُّوا الذَّمَّ المأثور عن النَّبيِّ ﷺ في القدريَّة؛ فيُبيِّنُ أهلُ السُّنَّة أنَّهم ليسوا هم القدريَّةَ الذين عناهم النَّبيُّ ﷺ:

▫ لأنَّه جعلهم مجوسَ هذه الأُمَّة[2]، وهذا إنَّما هو مذهبُ من يجعل خالقَ الخير غيرَ خالقِ الشَّرِّ، فأمَّا من قال «إنَّ الله خالقُ كُلِّ شيءٍ»؛ فليس كالمجوس.

▫ ولأنَّه قد ثبت عن غير واحدٍ من الصَّحابة أنَّهم عَنَوا بـ«القدريَّة»: الذين يقولون «لا قَدَرَ»، سمَّوهم بذلك لخوضهم بـ«القدر» وتكذيبهم به، كما سُمِّي الخوارجُ محكِّمةً لخوضهم في تحكيم عليٍّ بينه وبين معاويةَ وطعنهم في ذلك، ولدلائلَ أُخر.

---

(١) سبق ذكر الجواب الأول والثاني (ص١٤٨، ١٤٩).

(٢) انظر ما سبق (ص١٢٢).

فالغرض أنَّ مثل هذا الاسم أو اسم «**المارقة**» ونحو ذلك؛ إذا ثبت أنَّ فريقًا يُسمَّون به كان ذلك دليلًا على ذمِّهم؛ لذمِّ النَّبيِّ ﷺ للمتسمِّين به، إلا أن يكون الاسم يحمل معنًى آخر.

فأمَّا هذا الاسم ونحوُه ممَّا أحدثه أهلُ الأهواء؛ فإنَّما يفيد مجرَّد تنفيرٍ وهميٍّ لمن لا عقلَ له ولا دينَ، كما ينفر طبعُ بعض النَّاس عن قضايا الشِّعر المكذوبة.

وهذا وأمثالُه يشبه دعوى الجاهليَّة التي حرَّمها الله ورسولُه حتَّى قال: «**مَن رَأَيتُمُوهُ يَتَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ هَنَ أَبِيهِ ولَا تَكْنُوا**»(١).

بل لما تداعوا في غزوة بني المصطلق: «يا آل المهاجرين»، و«يا آل الأنصار»، قال: «**أَبِدَعوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَينَ أَظهُرِكُم؟!**»(٢).

ولما ذكَّر اليهوديُّ الأنصارَ -من الأوس والخزرج- ما كان بينهم في الجاهليَّة من الحروب حتَّى هيَّج حميَّتهم الجاهليَّة؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٢٣٤) من حديث أُبيّ بن كعب.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٨٩)، ومسلم (٢٦٦٧) من حديث جابر.

(٣) آل عمران: (١٠٢-١٠٥).

فأمرنا الله بالاعتصام بحبله جميعًا، **وحبلُه**: هو كتابُه ودينُ الإسلام الذي بعث به نبيَّه؛ وهو سُنَّتُه، وهو الصِّراطُ المستقيمُ، وهو سبيلُ الله، وهو الشَّريعةُ التي جعله الله عليها.

ونهانا في هذه الآية وغيرها عن التَّفرُّقِ والاختلاف، وهذا الأصل من أعظم دعائم الإسلام، فما أكثرَ المنحرفين عنه!

وأخبرَنَا أنَّه من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه، **وأخبر** أنَّ الدِّين عنده هو الإسلامُ.

فيجب على كُلِّ أحدٍ أن يطابق بين النَّاس وبين كتاب الله ودينه، فلا يُخرِجُ عنه من دخل فيه، ولا يُدخِلُ فيه من خرج عنه، وأن تكون محبَّتُه وموالاتُه على وفق محبَّة رسولِ الله ﷺ وموالاتِه، لا أعمَّ ولا أخصَّ.

فإنَّ أقوامًا من المتكلِّمة والمتفلسفة والمتصوِّفة قد يتولَّون قومًا غضب الله عليهم، ويتَّخذون عدوَّ الله وعدوَّهم أولياءَ، ويوادُّون من حادَّ الله ورسولَه من قومٍ كافرين أو منافقين، وقد يعظِّمون بعضَ الفاسقين، فيوسِّعون ما قَدَرَهُ الله ورسولُه، ويتعدَّون حدودَه.

وقومًا من المتفقِّهة والمتكلِّمة والمتصوِّفة والمحدِّثين وغيرهم قد يبغضون أو يعادون من يتولَّى الله ورسولَه والذين آمنوا ومن هو من حزب الله وجند الله ومن إخوانِهم في الدِّين، ويتعصَّبون لرجل من أعيان المؤمنين أو لطائفة منهم على رجلٍ وطائفةٍ؛ بحيث يتولَّون إحداهما توليًا غيرَ مشروعٍ ويبغضون الأخرى بغضةً غيرَ مشروعةٍ.

وجماعُ التَّعصُّبات الجاهليَّة أربعةٌ:

- **اثنان خَلْقِيَّانِ**؛ وهما: المجاورةُ في البلد، والقرابةُ.
- **واثنان كسبيَّانِ**؛ وهما: الصَّداقة، والمذهب.

ولهذا قال الفقهاءُ: على الإمام وأميرِ الغزو والقاضي وكُلِّ من وَلِيَ من أمر المسلمين شيئًا أن لا يميل مع أقربيه وأهلِ مذهبه على غيرهم، بل يقوم بالقسط الذي قرنه الله بدين الإسلام؛ حيث يقول: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾(١)، وذمَّ الذين يقتلون النَّبيِّين بغير حقٍّ والذين يأمرون بالقسط من النَّاس؛ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾(٢)، ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾(٣).

وكلُّ اسمٍ لم يعتبره الله ورسولُه فينبغي إهدارُه، كما أنَّ كُلَّ اسمٍ اعتبره الله ورسولُه فيجب اعتبارُه، وإن اعتبره في بعض الأحكام دون بعضٍ اعتبر في ذلك.

وقد اعتبر الله في كتابه اسم «**المؤمن**» و«**الكافر**»، و«**البرّ**» و«**الفاجر**»، و«**العالم**» و«**الجاهل**»، ونحو ذلك؛ فيجب معرفةُ حدود هذه الأسماء؛ إمَّا مطلقًا أو مقيَّدًا.

وأمَّا «فلانيٌّ» و«فلانيٌّ» ونحو ذلك ممَّا لا تأثير له في الشَّرع؛ فإنَّما يعتبره ويتأثَّر عنه من ضَعُفَ إيمانُه بالله ورسوله؛ كأهل الأهواء من أهل القُرَى والأمصار الذين يتواصلون ويتقاطعون بأسماءٍ محدَثَةٍ مبتدعةٍ، كقولهم: «قيسٌ ويمنٌ»، فما أشبهَ بعضُ من ينتسب إلى علمٍ أو دينٍ في محبَّته لبعض هذه الأسماء وبغضه لبعضها بأهل الأهواء من جُهَّال أبناء الدُّنيا من الرُّؤساء وغيرهم!

---

(١) آل عمران: (١٨).

(٢) النساء: (١٣٥).

(٣) المائدة: (٨).

ولقد كره أهلُ العلم من السَّلف والخلف كُلَّ اسمٍ يتسمَّى به الرَّجلُ في أصول الاعتقاد غيرَ «السُّنَّة» و«الجماعة»، وقيل لبعض السَّلف[1]: من السُّنِّيُّ؟ قال: «من إذا ذُكِرَت هذه الأهواءُ لم يغضب لشيءٍ منها»، وقال بعضُهم[2]: «ما أدري أيُّ النِّعمتينِ عليَّ أعظمُ: أن هداني الله للإسلام أو أن جنَّبني هذه الأهواءَ».

فنحن -أصلح الله الشَّيخ- لا نهوى اسمًا غيرَ الإسلام المحض الذي هو شريعةُ رسولِ الله ﷺ وسنَّته.

ولا نغضب لاسمٍ ولا نتعصَّب له؛ لا لمعتزليٍّ ولا لكراميٍّ ولا حشويٍّ ولا مشبِّهيٍّ ولا مجسِّميٍّ ولا أشعريٍّ ولا كُلَّابيٍّ ولا رافضيٍّ ولا خارجيٍّ ولا غير ذلك.

بل ولا في فروع الأحكام نتعصَّب؛ لا لحنفيٍّ ولا لمالكيٍّ ولا شافعيٍّ ولا حنبليٍّ ولا ثوريٍّ ولا داووديٍّ ولا غير ذلك، وإن كانوا من أهل السُّنَّة والجماعة.

فإنَّا لا نوالي على ما هو أخصُّ من الإسلام المحض، ولا على ما هو أعمُّ منه، ولا نوالي على ذلك ونعادي عليه، ولا نحبُّ بسبب ذلك ونبغض بسببه.

فإنَّ كُلَّ اسمٍ لم يدلَّ الرَّسولُ على حمده أو ذمِّه؛ كان وجودُه كعدمه، فإن حصل به تسميةٌ كان لمجرَّد التَّعريف المحض الذي يجري مجرى الأعلام؛ كما يقال: «أصحابُ عبد الله بن مسعودٍ» و«أصحاب ابن عبَّاسٍ»؛ الذين تعلَّموا منه وتأدَّبوا به، وكذلك «أصحابُ مالكٍ» و«أصحابُ أحمدَ» ونحو ذلك.

---

(١) هو أبو بكر بن عيَّاش، أخرجه اللالكائي (٥٣)، والآجري (٢٠٥٨).

(٢) هو مجاهد، أخرجه الدارمي (٣٢٩)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٨٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٥٧). وجاء نحوه عن أبي العالية عند ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٤٠)، واللالكائي (٢٣٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٩٠) وغيرهم.

فأمَّا لاقتران حمدٍ أو ذمٍّ بغير سببٍ شرعيٍّ فهذا من أمر الجاهليَّة، وإنَّما نحبُّ في الله ما أمر اللهُ ورسولُه أن نحبَّ، ونبغُض في الله ما أمر الله ورسوله أن نبغض، ونسأل الله أن يهدينا صراطَه المستقيم، صراطَ الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضَّالين، ونرضى بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمَّدٍ ﷺ رسولًا ونبيًّا.

ومن كان قد قال قولًا حقًّا من رَجُلٍ أو طائفةٍ؛ عُرف له قدرُ ذلك بالموافقة والمتابعة.

ومن قال باطلًا؛ اجتُنب ذلك منه ووُضع حيث وضعه الله ورسولُه: إن كان خطأً[1] مغفورًا فمغفورٌ، وإن كان معصيةً فمعصيةٌ.

وإذا[2] اشتبه الأمر؛ اتُّقيت الشُّبهاتُ حتَّى يُبيِّن الله لنا ما نتَّقي، إنَّ الله بكُلِّ شيءٍ عليمٌ.

فلا يجوز أن نقول ما لا نعلم أو ما نعلم خلافَه، ولا أن نرُدَّ ما لا نعلم أو نعلمه حقًّا؛ بل ما عُلم أنَّه حقٌّ وجب اتِّباعُه، وما عُلم أنَّه باطلٌ وجب اجتنابه، وما لم نعلم حاله نتوقَّف فيه.

وقد علمنا أنَّ كثيرًا من المتكلِّمين كانوا قليلي المعرفة بسُنن رسول الله ﷺ وآثار الصَّحابة وتابعيهم، قليلي المعرفة بنَقَلَتِها، وخالطهم ما خالطهم من الشُّبهات والأهواء، وأصابهم من الحيرة ما أصابهم، واقترن بهم من الكِبر الصَّادِّ لهم عن اتِّباع سبيل الرُّشد ما اقترن= فصار[3] النِّفاق يبدو من صفحات وجوههم وفلتات ألسنتهم.

---

(١) في الأصل: «خطاه».

(٢) في الأصل: «او».

(٣) في الأصل: «وصار».

ولعدم إبصارهم للهدى يحسبون أن لا غايةَ وراءَ ما عندهم، كما قيل: «العالم يعرف الجاهل فإنَّه كان جاهلًا، والجاهل لا يعرف العالم لأنَّه لم يكن عالمًا»(١).

ورأوا من عوامِّ أهل الحديث مَن غايتُه سماعُ الحديث أو كتابتُه أو روايتُه أو حفظُ أسماءِ رُواتِه أو ألفاظِه؛ ولم يُرزقوا الفهم لمعانيه ولا المعرفة بصحيحه وسقيمه، أو لم يقفوا على الشُّبهة التي خالطت المتكلِّمين:

□ فربَّما سمعوا منهم اتِّفاقًا في مصنَّفاتهم حُجَّةً ضعيفةً لضعف إسنادها أو ضعف متنها.

□ أو كان فيهم العييُّ الذي لا يُبيِّن حُجَّته، أو لا يعرف الدَّليل الذي به يدلُّ صاحبَه أو يجيب عن شبهةٍ.

□ ورُبَّما كان فيهم من سمع كُلِّياتٍ من كُلِّيَّات السَّلف مُطلقةً أو عامَّةً؛ فأخذها على عمومها وإطلاقها(٢)، وقد لا يفهمون مغزى(٣) الرَّسول أو السَّلف بتلك الكلمة.

□ ورُبَّما خالط بعضُهم هوًى في الانتصار للسُّنَّة؛ فزاد فيها أو نقص منها ما يقع به في بدعةٍ.

---

(١) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٠) عن ابن المعتزِّ، ونسبه إليه غير واحدٍ، وهو في كتابه «الفصول الصِّغار القصار» (ص٣٨). ونسبه إلى أرسطاطاليس: ابنُ منقذ في «لباب الآداب» (ص٢٣٥) وابنُ أبي أصيبعة في «عيون الأنباء» (ص٩٩). وأمَّا التَّوحيديُّ ففي «أخلاق الوزيرين» (ص٣٩٠) نسبه إلى ابن المعتزِّ، وفي «البصائر والذخائر» (٤/ ١٦٩) نسبه إلى فيلسوف.

(٢) بعدها في الأصل زيادة: «وعمومها»، ولعله سهوٌ.

(٣) موضعه في الأصل بياضٌ بمقدار كلمة، وكتب في الطرَّة: «مغزى»، وكتب فوقها: «كذا فيه»، والظَّاهر أنه يريد حكاية ما ورد في الأصل المنقول منه.

☐ ورُبَّما نفرت قلوبُهم عن طائفةٍ مبتدعةٍ -كالرَّافضة أو الجهميَّة-؛ فيصيرون كُلَّما قال أولئك شيئًا أرادوا مناقضتهم، وإن سمعوا كلمةً قالها أولئك ذمُّوا قائلَها وإن كانت حقًّا؛ اعتبارًا بشعار الكلمة من غير نظرٍ في حقيقتها.

فهذا وأمثالُه قد يُبتلى ببعضه **بعضُ أهل الحديث**، كما يُبتلى بأضعافه **أكثرُ أهل الكلام؛ هؤلاءِ يعتقدون أقيسةً كُلِّيَّةً لما لا تصحُّ إلا جُزئيَّةً، وبعضُ أولئك** يعتقدون كلماتٍ عامَّةً مطلقةً لما هي مقيَّدةٌ أو مخصوصةٌ.

فلسنا نبرِّئُ جميعَ المنتسبين إلى الحديث والسُّنَّة من جميع المذامِّ، بل في بعضهم من الأقوال والأفعال المذمومة ما يجب إنكارُها، مع أنَّ ما يكذِبُه أهلُ الكلام المبتدعة من الباطل ويكذِّبون به من الحقِّ؛ أضعافُ أضعاف ما يقوله بعضُهم[١] من باطلٍ أو يكذِّب به من حقٍّ، وما عليه أهل الكلام المبتدع من الأهواء والعصبية والأفعال المنكرة؛ أضعافُ أضعاف ما يوجد في بعض أهل الحديث من هوًى أو عصبيَّةٍ.

هذا هو القسطُ [الذي][٢] أمرنا الله أن نقوم به.

فإن أريد بـ«**الحشويَّة**» بعضُ الجُهَّال من أهل الحديث المنتسبين إلى السُّنَّة الذين يزيدون في السُّنَّة أو يروون الأحاديثَ الباطلةَ أو يفهمون منها المعاني الممتنعة؛ فهؤلاء مذمومون بكتاب الله وسُنَّة رسوله؛ فإنَّهم ممَّن يقول على الله ما لم يَعلم، ويُحاجُّ فيما ليس لهم به علمٌ، أو يقول على النَّبيِّ ﷺ ما لم يَقل، ويغلون في دينهم. وكلُّ هذا مذمومٌ؛ ونحن من أوَّل من يَنهى عما نهى الله عنه ورسولُه من المنكرات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) أي: بعض أهل الحديث.

(٢) زيادة.

فإن أراد الشَّيخُ بلفظ «الحشويَّة» هؤلاء؛ فقد بيَّنَّا حُكمهَم، لكن لا نسمِّيهم إلا بما يستحقُّونه من الجهل ونحو ذلك من الأسماء المنطبقة الموجودة في الكتاب والسُّنَّة. ثُمَّ قد يكون فيهم المعذورُ في جهله، وفيهم المعاقَب عليه، كما هو فيمن هو أفضلُ منهم.

وقد بقي قسمٌ ثالثٌ: وهو أنَّ الشَّيخ رأى هذه التَّسمية في بعض كتب متأخِّري المتكلِّمين ممَّن ينصر السُّنَّة في مواضعَ وتخفى عليه في مواضعَ فيخالفها، وفَهِمَ من كلامه أنَّه يُطلِق ذلك على طائفةٍ من أهل الحديث ومن أصحاب أحمد وغيرهم يعتقدون أنَّ الله في السَّماء بمعنى أنَّ السَّماء تحويه وتحيط به وأنَّ العرش يُقِلُّه، وأنَّ القرآن حرفٌ وصوتٌ بمعنى أنَّ مداد[1] المصحف وصوت العباد قديمٌ أزليٌّ، وأنَّ آياتِ الصِّفات تُمَرُّ كما جاءت أو تُجرى على ظاهرها بالمعنى الذي يُحكى عن المشبِّهة كهشام بن الحكم وأمثاله= فلا شكَّ أنَّ هذه أقوالٌ منكرةٌ ملعونةٌ من أعظم البدع وأخبثها! وجميعُ أصحاب أحمد ينكرها قديمًا وحديثًا، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم أنَّه قال شيئًا منها، بل النَّاقل لها عن طائفةٍ معروفةٍ من أهل الحديث -أصحابِ أحمد أو غيرهم- إمَّا مفترٍ للكذب أو غيرُ عالمٍ بقولهم مخطئٌ في نقله، وهذه كتبهم موجودةٌ كلُّها تنكر ذلك وتنفيه وليس فيه شيءٌ منها.

وقد رأيتُ -أصلح الله الشَّيخَ- بعضَ من نقل شيئًا من ذلك عن بعضهم وعرَّفتُ كذبَه ووقفت على كلام المنقول عنه؛ فالشَّيخُ يرجع إلى القاعدة التي أسلفناها في ضعف نقل هؤلاء.

نعم؛ قد يقع بينهم خلافٌ في مسائل مشهورةٍ:

□ مثل مسألة علوِّ الله على عرشه على الوجه الذي يليق به: أهو كذلك؟ أم **يقال:** ليس فوق العرش إله؟

---

(١) في الأصل: «امداد».

مع اتِّفاقهم على أنَّ الله لا يحصره مخلوقٌ -لا من جهةٍ ولا غير جهةٍ-، ولا يَعلم ما هو إلا هو، وأنَّ من شبَّه الله بخلقه في ذاته أو شيءٍ[1] من صفاته؛ فهو ضالٌّ أو كافرٌ.

▫ ومثل اختلافهم في غالب النُّصوص الواردة في صفات الله: هل يجوز تأويلُها بما ينفي كونَها صفاتِ الله أو لا يجوز مثل هذا التَّأويل فيها؟ وأنَّ القرآن كلامُ الله حروفُه ومعانيه، أم المعاني فقط هي كلامُ الله وحروفُ القرآن ليست من كلام الله، بل هي مخلوقةٌ خلقها الله في الهواء أو في اللَّوح أو في غير ذلك؟

مع اتِّفاقهم على أنَّ الحروف أمرٌ غيرُ مداد المصحف وغيرُ أصوات العباد.

▫ واختلافهم في أنَّ «الإيمان»: هل هو مُستوي[2] في جميع المؤمنين، أم يزيد وينقص ويختلف فيهم؟

فهذه ونحوُها هي المسائل المشهورة بالخلاف، وفضلاءُ النَّاس فيها: إمَّا موافقٌ لأهل الحديث -وهم الجمهور من المشهورين بالفقه والحديث والمعرفة-، وإمَّا مخالِفٌ خلافًا يَبتعد به[3] ويُعلم عذرُ مخالفتِه[4] ويَقرُب حالُه فيها دون حال سائر مَن خالفه من أهل القبلة، وإنَّما تقع الشَّناعاتُ على المقالات المكذوباتِ عليهم بأشياءَ قد يقولُها بعضهم وينكرها عليه من هو أعلمُ بالسُّنَّة منه.

فليس -ولله الحمد- في أهل الحديث حُفَّاظِهم وفقهائهم وعُبَّادِهم ومتكلِّميهم من ابتدع بدعةً إلا وفيهم من قد ردَّها عليه، فلا يجتمعون إن شاء الله على بدعةٍ.

---

(١) في الأصل: «شيئا».

(٢) كذا في الأصل بإثبات الياء.

(٣) قوله: «يبتعد به» في الأصل: «يستعد له»، ولعلها ما أثبت.

(٤) في الأصل: «مخالفه».

وما زال أهلُ الأهواء يقصدون الشَّناعة على أهل السُّنَّة والحديث؛ تارةً بأنْ يضعوا أحاديثَ باطلةَ المعنى ثُمَّ يروونها عنهم؛ ليتوَّهم الجاهلُ أنَّهم يقبلون مثل هذه الأحاديث(١): **كحديث عَرَقِ الخيل** المكذوب على حمَّاد بن سلمة، **وحديثِ** النُّزول على الجَمَل الأورق عشيَّة عرفةَ ومعانقة المُشاة ومصافحة الرُّكبان، **وحديثِ** النَّدم على طوفان نوحٍ، **وحديثِ** رؤية الرَّسولِ لربِّه في سِكَكِ المدينة، وفي الطَّواف، وفي عرفةٍ، **وحديثِ** اختصام أبي بكرٍ وعمر في «**القدر**»، واختصام جبريلَ وميكائيلَ فيه، **وأحاديثَ** رُويت في فضائل الصَّحابة؛ كأبي بكرٍ وعمر ومعاويةَ.

ونحو ذلك من الأحاديث التي وضعها **أهلُ الأهواء** المخالفون للسُّنَّة أو وضعها **بعضُ الجُهَّال** من المنتسبين إلى السُّنَّة التي صاروا بوضعها من أهل الأهواء أيضًا= يَقصِدُ **أهلُ الأهواء** المخالفون بوضعها تنفيرَ الجُهَّال عن السُّنَّة الصَّحيحة التي جهلوا حالَها، **فإنَّ مثل هذه الأباطيل إذا رأى ذو اللُّبِّ أنَّهم يقبلونها؛ اعتقد فيهم**:

▫ **أنَّهم من جنس الرَّافضة**، الذين يقبلون كلَّ ما يُروى في فضائل أهل البيت وإن كان من الأباطيل الممتنعة.

---

(١) أشار لوضعها -أو بعضها- في: «البيان» (٣/ ٣٠٧) (٧/ ٣٢٠)، «الدرء» (١/ ١٤٨) (٥/ ٢٢٥، ٢٣٦) (٧/ ٩٢)، «شرح حديث النزول» (ص٢٦٠)، «الفتاوى» (٣/ ٣٨٥) (١٢/ ٤٥٤) (٣٣/ ١٧٣)، «المنهاج» (٢/ ٥٢٩) (٢/ ٦٣٥)، «السبعينية» (ص٤٧١)، «جواب الاعتراضات» (ص٥٥)، «الصارم» (ص١٧٥)، «الانتصار» (ص٢٠٧). وانظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٣)، «الأسماء والصفات» (٧٩٤)، «الأباطيل والمناكير» (١/ ١٨٦-١٩٠)، «الموضوعات» (١/ ١٠٥، ١٢٤، ٢٧٣)، «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٩٦)، «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١١، ٣٢، ٢٣٣)، «تنزيه الشريعة» (١/ ١٣٤، ١٣٩، ٣١٥).

□ أو من جنس بعض الكراميَّة، الذين يضعون الأحاديثَ على النَّبيِّ ﷺ فيما يُوافِق قولَهم، حتَّى يروون عنه بالأسانيد المشهورة أنَّه قال: «**الإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ**»، ونحو ذلك من المتون التي يَعلم علماءُ الحديث بالاضطرار أنَّها مكذوبةٌ، كَذَبَها أحمدُ بنُ عبدِ الله الجويباريُّ ونحوُه لمحمد بن كرامٍ ونحوِه[1].

□ أو من جنس بعضِ أهل الرَّأي، الذين يسوِّغون لنفوسهم أن ينسبوا إلى النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال كلَّ ما اعتقدوه من الشَّرع بقياسٍ أو غيرِه، ويَتلقَّى الوَرِعون من علمائهم تلك الأحاديثَ بالقبول لعدم الخبرة بالإسناد، وإن كانت تلك الكلماتُ إنَّما هي من كلام بعضِ السَّلف؛ كما يروي بعضُهم عن النَّبيِّ ﷺ[2]: أنَّه نهى عن بيع المُكاتَب[3] والمدبَّر[4] وأمِّ الولد[5]، وأنَّه قال: «**ذَكَاةُ الأَرضِ يُبْسُها**»[6]، وأنَّه قال: «**المُختَلِعةُ يَلحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَت فِي العِدَّةِ**»[7]، وأنَّه

(١) انظر: «**الأباطيل والمناكير**» (١/ ١٤٠-١٤٣)، «**الموضوعات**» (١/ ١٣٠-١٣٢)، «**اللآلئ المصنوعة**» (١/ ٤٢-٤٣)، «**تنزيه الشريعة**» (١/ ١٤٩).

(٢) أشار لبعضها في «**المنهاج**» (٧/ ٤٣٠).

(٣) لم أقف عليه مرفوعًا. وروي عن ابن مسعود موقوفًا أنه كان يكره بيع المكاتَب: أخرجه عبد الرَّزاق (١٦٧٧١)، وابن أبي شيبة (٢٤٠٨٠)، والبيهقي (٢١٧٦٧).

(٤) أخرجه الدَّارقطني (٤٢٦٤)، والبيهقي (٢١٥٩٥) من حديث ابن عمر، وصحَّحا وقفه.

(٥) أخرجه الدَّارقطني (٤٢٤٧، ٤٢٥٠)، والبيهقي (٢١٧٩٢) من حديث ابن عمر، وصحَّحا وقفه، انظر: «**العلل**» (٣٠٨٤).

(٦) لم أقف عليه مرفوعًا. وأخرجه البيهقي في «**الخلافيات**» (٢٤٣٥) من حديث أبي قلابة موقوفًا. وأخرجه ابن أبي شيبة (٦٢٩) -ورواه بالزَّاي: زَكَاةُ-، وحرب في مسائله ت: السُّريِّع (٤٩) من حديث أبي جعفر الباقر موقوفًا. وأخرجه عنه عبد الرَّزاق (٥٢٩٠) بلفظ: جُفُوفُ الأَرْضِ طَهُورُهَا.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (١٢٦٤٤)، وابن بطة في «**إبطال الحيل**» (ص٥٩) من حديث علي بن أبي طلحة. قال الثوري: (سألنا عنه فلم نجد له أصلًا). وروي موقوفًا: عن ابن مسعود: أخرجه =

قال: «لَيسَ عَلَى المستَعِيرِ غَيرِ المُغلِّ ضَمَانٌ»[1]، وأنَّه قال في المجوس: «سُنُّوا بِهم سُنَّةَ أَهلِ الكِتَاب، غَيرَ نَاكِحِي نِسَائِهِم وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِم»[2]، ونحو ذلك من الأحاديث التي قد قالَها بعضُ السَّلف؛ كشُريحٍ أو غيرِه.

وقد يقوم على بعضها دليلٌ صحيحٌ، لكن يَعلم أهلُ الحديث قطعًا أنَّها ليست من كلام رسول الله ﷺ على هذا الوجه، بل الأمر فيهم كما قال عبدُ الرَّحمن بن مَهدي: «أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[3].

وإذا احتجَّ بعضُهم بأثرٍ ضعيفٍ أو قياسٍ ضعيفٍ؛ ردَّ غيرُه تلك الحُجَّة وإن كان المدلولُ حقًّا، فلمَّا روى بعضُهم عن النَّبيِّ ﷺ -بإسنادٍ[4] ركَّبوه على أحمد بن حنبلٍ- أنَّه قال: «القُرآنُ كَلَامُ [الله][5] غَيرُ مَخلُوقٍ، مِنهُ بَدَأَ وَإِلَيهِ

= عبد الرزاق (١٢٦٤٦)، وأبي الدرداء: أخرجه سعيد بن منصور (١٤٦٧)، وابن أبي شيبة (١٩٥١٠)، والبيهقي في «الخلافيات» (٤٣٠٧).

(١) أخرجه الدَّارقطني في «السنن» (٢٩٦١/ ٢)، والبيهقي (١١٥٩٨) من حديث عبد الله بن عمرو. قال: الدَّارقطني: (عمرو وعبيدة ضعيفان، وإنما يُروى عن شريحٍ القاضي غير مرفوع). وأثر شريح: أخرجه عبد الرَّزاق (١٥٧٢٢، ١٥٧٢٣)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٢/ ٣٣١، ٣٦٤)، والدَّارقطني في «السنن» (٢٩٦١/ ٤).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، قال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٧٠، ١٨١): (غريب بهذا اللفظ)، وقال ابن الملقِّن في «البدر المنير» (٧/ ٦١٩): (غريب على هذه الصورة). وأخرج شطره الأول مالك (٢٩٢)، وعبد الرَّزاق (١٠٨٦٨)، وابن أبي شيبة (٣٤٨٣٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف. وأخرج شطره الآخر عبد الرزاق (١٠٨٧٢)، وابن أبي شيبة (١٧١١٤) من حديث الحسن بن محمد بن الحنفية.

(٣) لم أقف عليه من قول ابن مهدي، وروي عن وكيع: أخرجه الدَّارقطني في «السنن» (٣٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٧٠).

(٤) ذكره وبيَّن بطلانه في «المنهاج» (٨/ ١٥٠).

(٥) زيادة.

يَعُودُ»؛ رَدَّ العلماءُ هذه الرِّوايةَ عن النَّبيِّ ﷺ، وعلِموا أنَّ هذه الرِّواية كذبٌ على أحمد بن حنبلٍ، فضلًا عمَّن فوقه. وإن كان هذا الكلامُ مشهورًا عن عمرو ابن دينارٍ، قد حكاه عن الصَّحابة والتَّابعين(١)، وقد قاله غيرُ واحدٍ من السَّلف، لكن الحقّ يُتَّبع على وجهه.

فهذه حالُ علماء أهل السُّنَّة؛ مع أنَّ [أهل](٢) الأهواء يحملهم الجهل والهوى على المجازفة فيما ينقلونه عنهم من آثار النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه؛ فما الظَّنُّ بما ينقلونه عنهم من المقالات؟!

ولقد رأيتُ فيما صنَّفه بعضُ المعتزلة في أخبار المتكلِّمين منهم أنَّه حكى عن أحمد بن حنبلٍ أنَّهم أطلقوه حين امتُحن حتَّى اعترف بأنَّ القرآن مخلوقٌ، وحسَّن آخَرُ العبارةَ فقال: «اعترف لهم بأنَّ القرآن مُحدَثٌ»، ومعلومٌ أنَّ قِصَّة المحنة منقولةٌ بالتَّواتُر، وقد صُنِّفت فيها مصنَّفاتٌ من نَقْلِ الثِّقات المشاهير، وعرفها الموافق والمخالف.

فإذا آل الظُّلم والجهل إلى الكذب الذي يُعلم خلافُه بالنَّقل المتواتر؛ صار هذا من جنس كذب بعض الرَّافضة على أبي بكرٍ وعمر: **أنَّهما لم يُدفنا عند النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مُرُوا عَلِيًّا أَن يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» فإنَّما حرَّفتْ كلامَه** عائشةُ وغيرُها، وأنَّه إنَّما أمرهم بتجهيز جيشِ أسامةَ لأنَّه كان فيه أبو بكرٍ وقد

---

(١) أخرجه الدَّارمي في «الرد على الجهمية» (٣٤٤) و«النقض» (١٤٨)، وحرب في مسائله (٣/ ١١٣٢، ١١٣٣)، والخلال في «السنة» (٦/ ٢٦)، وابن بطة (٦/ ٧)، والبيهقي (١٩٩٣٢) بلفظ: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة، يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود». وقال في «الفتاوى» (١٢/ ٤١٩): (ومن المستفيض عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار -وربما وقفه بعضهم على سفيان، والأول هو المشهور- قال...).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

كان قد[1] غلب بِشَرِّه على الوصيِّ؛ فأراد بتجهيز الجيش منعَه من ظُلْمِ الوَصيِّ وغصبِه.

إلى نحو ذلك من الأكاذيب التي قد علمت الخاصَّةُ والعامَّةُ بل اليهود والنَّصارى قد علموا بالتَّواتُر نقيضَها.

وكذلك روايتهم أنَّ معاوية مات والصَّليبُ على صدره مستقبِلَ الشَّرق.

وكذب بعضِ النَّاس على الشَّافعيِّ أنَّه كان من مَوالي أبي لهبٍ، لم يكن من صريحِ بني المطَّلب، وما رَضِيَ له بأن جعله من الموالي حتَّى جعله من موالي أبي لهبٍ؛ مبالغةً في الطَّعن في نسبه.

وكذب بعضهم على أبي حنيفة أنَّه أباح الخنزير البرِّيَّ.

وكذب بعضهم على مالكٍ أنَّه كان يترك خلفه غلمانًا يرفعون ذيله بصَوْلَجان[2].

ثُمَّ كَذِبُ أهلِ الأهواء:

☐ منه ما يكون متعمَّدًا محضًا لا شبهة فيه، وهذا إنَّما يقع من الفُسَّاق في دينهم منهم، أو ممَّن يستحلُّ ذلك -كالخطَّابيَّة وبعض الكراميَّة وغيرهم-.

☐ ومنه:

- قد سمع كلمة أو رأى في بعض الكتب كلمةً فَهِمَ منها معنى غيرَ الذي أراده صاحبُها، ونَفَّقَهُ عنده نفرتُه عن ذلك القائل؛ فإنَّ الحُبَّ والبُغضَ

---

(١) قوله: «وقد كان قد» كذا في الأصل.

(٢) في الأصل: «بصوالجين»، ولعل الصواب ما أثبت. والصَّوْلَجان: فارسيٌّ معرَّبٌ، وهي عصًا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب. فأما العصا التي اعوجَّ طرفها خلقةً في شجرتها فهي محجن. انظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٩٨)، «تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص٤٩٢).

من أعظم المؤثِّرات في الاعتقاداتِ وصرفِ الكلام إلى الوجه الأحسن أو الأقبح، ولن يُعصم من ذلك إلا من اعتصم بالله فجعل له نورًا يمشي به في الظُّلمات.

- أو قد حكى له بعضُ أصحابه تلك الكلمةَ فصدَّق ذلك الحاكي؛ إحسانًا للظَّنِّ به وإساءةً للظَّنِّ بالمنقول عنه.

وهذا غالبُ ما يوجد من النُّقول المحرَّفة.

ثُمَّ مع هذا؛ فالواجب أن يُعرف لكُلِّ رَجُلٍ قدرُه وقدرُ ما يتكلَّم به من الكلام الجيِّد وإن كان له رأيٌ أو روايةٌ ضعيفةٌ؛ فأكثرُ [أهل][1] الأهواء من أهل القبلة لهم سعيٌ مشكورٌ في كثيرٍ من مناظراتهم للكُفَّار من اليهود والنَّصارى والصَّابئين وغيرهم، ولبعضهم أيضًا فيما وافق فيه أهلَ السُّنَّة والحديث سعيٌ مشكورٌ فيما يَرُدُّ به على من خالف السُّنَّة[2].

ثُمَّ مع ذلك ما أكثر ما يوجد في المناظرات للكُفَّار ولأهل الأهواء من الحجج الضَّعيفة واللَّدد المحرَّم: تارةً بجحد ما قد يقوله المبطلُ من حقٍّ، وتارةً بالاحتجاج عليه بما ليس بحقٍّ، فإنَّ الجدل نوعٌ من أنواع الكلام؛ يُحمد تارةً ويُذمُّ أخرى:

فإنَّ الله حَمِدَهُ تارةً: كما في قوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[4]، وقوله في قصَّة نوحٍ: ﴿قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾[5]، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[6].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) انظر: «الدرء» (٢/ ١٠٢) (٨/ ٢٧٥).
(٣) النحل: (١٢٥).
(٤) العنكبوت: (٤٦).
(٥) هود: (٣٢).
(٦) الأنعام: (٨٣).

وذمَّهُ أخرى: كما في قوله: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(١)، وقوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾(٣)، وقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾(٤)، وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾(٥).

ولمَّا كان ما يفعله بنو آدم من **«الجدل المذموم»** أكثرَ من **«الجدل المحمود»** -كما أنَّ أكثرَ كلامهم مذمومٌ لا محمودٌ-؛ كان **ذِكْرِ المذموم** منه في القرآن أكثرَ من **ذِكْرِ المحمود**.

فـ«أهلُ الكلام» يُحمد منهم:

□ ما وافقوا فيه السُّنَّةَ والحديثَ.

□ أو ما احتجُّوا به لها من الحجج الجيِّدة؛ كالحجج المأخوذة من القرآن والحديث.

□ أو فيما أجابوا عن معارضتها بالأجوبة الصَّحيحة.

ويُذمُّ منهم:

□ ما خالفوا فيه السُّنَّة والحديثَ.

□ وما احتجُّوا به لها من الحجج الضَّعيفة.

□ أو ما أجابوا به من الأجوبة الضَّعيفة.

□ وما التزموه لطَرْدِ تلك الحجج والجوابات من اللَّوازم التي تُناقض السُّنَّة من وجهٍ آخر.

---

(١) غافر: (٤).
(٢) غافر: (٥).
(٣) البقرة: (٢٠٤).
(٤) الأنفال: (٦).
(٥) آل عمران: (٦٦).

وهذا الضَّرب فيهم أكثرُ من الضَّرب الأوَّل؛ ولذلك كان الغالبُ عليهم الذَّمَّ -كما يوجد في كلام الأئمَّة من السَّلف والخلف-، لكن يختلفون نوعًا وشخصًا؛ فبعضُ الأنواع قد يكون حقُّه أكثرَ من باطله بكثيرٍ، وكذلك بعضُ الأشخاص قد يكون ما وقع منه من المذموم أمرُه خفيفٌ بالنِّسبة إلى ما وقع منه من المحمود.

ثُمَّ إنَّ بعضَ النَّاس قد لا يرى إلا مساوئَهم، وبعضهم لا يرى إلا محاسنَهم، ومن جُمِعَ له الخيرُ رأى الحسناتِ والسَّيِّئات.

ثُمَّ رُجحانُ أحدهما على صاحبه في الدَّار الآخرة فيه تفصيلٌ ليس هذا موضعه.

❁❁❁

ثُمَّ فلانٌ قد ذكر في هذا **الجواب**(١) الذي كتبه من عدَّة سنين أنَّ القول بقِدم المداد والصَّوت جميعًا قولٌ لم يقله أحدٌ لا من أصحاب أحمد ولا من غيرهم، وأنَّ قائله يجب مقابلته بما تقتضيه الشَّريعة.

فكيف وَسِعَ الشَّيخَ -أصلحه الله- أن يَنقل عنه أنَّه نقل عن أحمد هذا القول الذي قد ذكر -فلانٌ- أنَّ قائلَهُ ضالٌّ مبتدعٌ أو كافرٌ، وأنَّه لم يقله أحدٌ. وإنَّما عُذْر الشَّيخِ -قَدَرًا أو شرعًا- ما رآه في بعض المصنَّفات أو سمعه في بعض الرِّوايات من النَّقل عن أصحاب أحمد.

لكن الواجب في هذا الباب **خاصَّةً** وفي سائر الأبواب **عامَّةً**: التَّثبُّت والتَّبيُّن؛ فإنَّ الله تعالى قال في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) هو «جواب الفتيا المصريَّة»، وموضع الشَّاهد منه «الفتاوى» (١٢/ ٢٣٧).

فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾(١).

فأمر الله المؤمنين بـ«التَّبيُّن» -وهو الانكشاف والبحث-، وبـ«التَّثبُّت» -وهو الأناة والتَّوقُّف- إذا ضربوا في سبيل الله، وهو السَّيرُ للجهاد في سبيل الله.

والجهادُ في سبيل الله أعلى درجات الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، فسائرُ الآمرين والنَّاهين مأمورون بـ«التَّثبُّت» و«التَّبيُّن» كما أُمر الغُزاةُ، ولهذا روى الحسن في مراسيله عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**الأَنَاةُ مِن اللهِ، والعَجَلَةُ مِن الشَّيطَانِ**»(٢).

ثُمَّ إنَّ من لم يتثبَّت ويتبيَّن لحظِّ نفسٍ هو مذمومٌ، كما ذُمَّ الذين ابتغوا عرض الحياة الدُّنيا فاستعجلوا بعقوبة الذي ألقى إليهم السَّلامَ ليأخذوا مالَه.

وقال الله في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾(٣)، فأمر الله بـ«التَّبيُّن» و«التَّثبُّت» إذا جاءنا فاسقٌ بنبأٍ؛ لئلَّا نُصيب المخبَر عنهم بجهالةٍ فنندم على ما نفعل(٤) بهم.

---

(١) النساء: (٩٤).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ عن الحسن، وأخرجه عنه ابن أبي الدنيا في «ذمِّ الغضب» -كما في «الجامع الصغير» (٦٢٥٣)-، والخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (٦٨٧) بلفظ: «إِنَّ التَّبيُّنَ مِنَ اللهِ، والعَجَلَةَ مِنَ الشَّيْطانِ؛ فتَبيَّنُوا». وأخرجه الترمذي (٢١٤٣) من حديث سهل بن سعد السَّاعدي بلفظ المؤلِّف. وقال: (حديث غريب). وأخرجه الحارث -كما في «بغية الباحث» (٨٦٨)- من حديث أنس بنحوه.

(٣) الحجرات: (٦).

(٤) قوله: «نصيب... فنندم... نفعل» في الأصل بالياء: «يصيب... فيندم... يفعل».

ثُمَّ كلُّ مخبِرٍ خِيفَ عدمُ ضبطه للخبر إمَّا لِهَوًى أو سوءِ معرفةٍ أو حفظٍ؛ هو في معنى «الفاسق»، ولهذا يُرَدُّ الخبرُ إمَّا لخوف الكذب وإمَّا لخوف عدم الضَّبط؛ لأنَّ الله إنَّما أَمَرَنَا بـ«التَّبيُّن» و«التَّثبُّت» عند مجيء «الفاسق»؛ لأنَّ خبَره لا يُخرِجُنا عن الجهل لاحتمال صِدقِه وكَذِبِه؛ فكُلُّ من كان كذلك فهو في معناه، كما أنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا نهى أن يَقضي القاضي بين اثنين وهو غضبانُ[1]؛ فَهِمَ العلماءُ منه أنَّ النَّهي إنَّما كان [لأنَّ][2] الغضب يمنع الفهم، فكلُّ ما كان في معناه من خوفٍ أو جُوعٍ شديدٍ أو همٍّ عظيمٍ؛ ألحقوه به، لا سيَّما و«الفاسقُ» نوعان:

- فاسقٌ يَعلم فسقَه؛ كمن يفعل ما يعتقده محرَّمًا من الكبائر.
- وفاسقٌ متأوِّلٌ؛ وهو مَن يقول أو يفعل من المحرَّمات ما يعتقده مستحبًّا أو مباحًا، ويكون بحيث لا يُعذر في تأويله، بل يأثم لكونه صاحبَ هَوًى، فأنزله هواه إلى درجة الفسق. وكثيرٌ من النَّاقلين لمقالات غيرِهم إن لم يكونوا من هذا الضَّرب؛ كانوا ممَّن يُخاف عليه أنَّه لم يحصِّل حقيقةَ ما يقوله المنقول عنه.

والنَّقلُ -أصلح الله الشَّيخَ- يجب أن يؤدِّيه صاحبُه كما يؤدِّي الأمانات، فمتى زاد فيه كيفيَّةً أو كميَّةً تحيله، أو نقص منه كيفيَّةً أو كمِّيَّةً تحيله؛ صار حكمه حكم اللَّحن الذي يُحيل المعنى.

والله يعلم أنَّ هؤلاء المصنِّفين النَّاقلين عن أصحاب أحمد ما نقلوه من قِدم المداد أو ينقلونه من تشبيهٍ وتجسيمٍ؛ ما صدقوا في نقلهم، بل زادوا ونقصوا ما أحال المعنى، ولو نقلوا الأمر على وجهه لما نقلوا إلا ما يجب الاتِّفاق عليه، أو قد يقع في مثله الخلاف بين العلماء.

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٧٥)، ومسلم (١٧٦٥) من حديث أبي بكرة.

(٢) زيادة.

فإن أحبَّ الشَّيخُ أن يقف على نفس نصوصِ أحمدَ وغيرِه من الأئمَّة في هذا الباب؛ فهي موجودةٌ في كتبٍ كثيرةٍ تبلغ حدَّ التَّواتُر، ليس فيها إلا ما جاءت به الآثارُ عن النَّبيِّ ﷺ أو أصحابِه أو التَّابعين، لكنْ أبو عبد الله ونحوُه من العلماء أعلمُ بالسُّنن والآثار من غيرهم من المتكلِّمين وغير المتكلِّمين وأفقهُ لها وأتبعُ في معانيها.

وهذه كتب أصحاب الإمام أحمدَ قديمًا وحديثًا؛ لم يقل أحد منهم بـ«الجسم» أصلًا ولا بالتَّشبيه، بل كلُّهم ينكر ذلك ويعدُّ قائلَه من أهل البدع، ثُمَّ كثيرٌ منهم يكفِّر «المجسِّمة»، وقومٌ منهم يبدِّعونهم ولا يكفِّرونهم[١].

وقد نصَّ أحمدُ على الإنكار على «المشبِّهة»، كما نصَّ عليه غيرُه من أئمَّة السُّنَّة قبله وبعده؛ مثل عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون ووكيع بن الجرَّاح وغيرهم.

وقال الإمام أبو الوفاءِ ابنُ عقيلٍ -وهو ممَّن[٢] تنقلب به الأحوالُ في مسائل الاعتقاد، ويموج فيها تموُّج غيرِه من الأذكياء الذين ارتفعوا عن طبقة جمهور الفقهاء المتأخِّرين وانخفضوا عن درجة أئمَّة السُّنَّة- وقد سُئل عن وصف الحنبلية؛ فقال فيما وصفه: (وما أحفظُ عن أحدٍ منهم تشبيهًا، وإنَّما غايةُ ما يقوله القائلُ عن بعضهم: «إنَّ إثبات ما يثبته من الصِّفات مع نفي الجسم تناقُضٌ، ومع عدم إثبات الجسم تركٌ للازم القول»، وما زال النَّاس يدَّعون التَّناقُض على مخالفيهم، بل كلُّ ذي مذهبٍ في العالم محقًّا كان أو مبطلًا؛ فإنَّه يلزمه أن يعتقد أنَّ مخالفه مُتناقِضٌ في قوله؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يتَّفق هو ومخالِفُه[٣]

(١) انظر: «الدرء» (١٠/ ٢٥٨)، «الفتاوى» (٦/ ٣٥٦).

(٢) في الأصل: «من».

(٣) قوله: «هو ومخالفه» في الأصل: «وهو مخالفه»، ولعل الصواب ما أثبت.

على أصولٍ وأدلَّةٍ يعتقد هو منافاتها لقول مخالِفه، وهذا هو التَّناقُض)[١].

فدعوى المدَّعي التَّناقُض على بعضهم قدرٌ مشتركٌ بين جميع المتنازعين في الأصول والفروع، كما أنَّ من أثبت الصِّفات يَعُدُّ من نفاها متناقضًا؛ حيث جمع بين ثبوت ذاتٍ ونفيِ ما تستلزمُه من الصِّفات.

ففي الجملة: كلُّ ما عُلم حدوثُه بصريح العقل أو صحيح النَّقل؛ لا يقول أحمدُ وأصحابُه إنَّه قديمٌ. وجميعُ المتكلِّمين ومن حذا حذوهم الذين يستعظمون قولَ القائل: «القرآن حرفٌ وصوتٌ»؛ يعتقدون أنَّ قائلَ ذلك قال: «إنَّ المدادَ الذي في المصحف وصوتَ العبد قديمٌ أزليٌّ»، وهذا ما قاله هؤلاء ولا اعتقدوه، بل هم ممَّن ينكر هذه المقالة ويردُّها -إن سمعها- كما توجبه الشَّريعة.

ثُمَّ إنَّ أصحاب أحمد لم ينقلوا هذه العبارة عن أحمدَ، بل لم ينقل أحدٌ منهم لا عن أحمد ولا عن قدماء أصحابه هذه العبارة -إنَّ القرآن حرفٌ وصوتٌ-، وإنَّما الذي نقلوه عن أحمدَ ما هو ثابتٌ عنه في كتب السُّنَّة المنقولة عنه نقلًا مستفيضًا: أنَّ ابنَه وغيرَ ابنه[٢] سألوه عمَّن يقول: «إنَّ الله لا يتكلَّم بصوتٍ»، فقال: «يا بُنَيَّ! هؤلاء جهميَّةٌ، إنَّما يدورون على التَّعطيل»، ثُمَّ روى بإسناده الصَّحيح عن عبد الله بن مسعودٍ قال: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بالوَحْيِ سَمِعَ صَوتَهُ أَهلُ السَّمَوَاتِ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلى الصَّفوَانِ...**» الحديث.

وهذا الخبرُ قد رُوي عن النَّبي صلى الله وسلم من طرقٍ متعدِّدةٍ بألفاظٍ في بعضِها لفظُ «الصَّوت»، وبعضِها ليس فيه ذلك.

---

(١) لم أقف عليه. وانظر لوصف ابن عقيل لأصحاب أحمد: «الذيل» لابن رجب (١/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «السنة» لعبد الله (٥١٨، ٥٢٠)، «السنة» للخلال (٥/ ١٢٣)، «الإبانة الكبرى» (٦/ ١٠٧).

وقد رواه **البخاريُّ**[١] من حديث أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ، ورواه **أبو داود**[٢] مرفوعًا من حديث ابن مسعودٍ -مع أنَّ فيه نظرًا-، وهو في «**الصَّحيحين**»[٣] من حديث ابن عبَّاسٍ عن رجالٍ من الأنصار عن النَّبيِّ ﷺ، وثابتٌ عن ابن مسعودٍ وابن عبَّاسٍ وغيرهما؛ قد ساق طرقه الإمامُ محمَّدُ بنُ جريرٍ الطَّبَريُّ وغيرُه في تفسيره[٤] عند قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾[٥]، وذكرها عبد الرَّحمن بن أبي حاتمٍ في كتاب «**الرَّدِّ على الجهميَّة**»، وفي حديث ابن عبَّاسٍ: «**فَيَسمَعُونَ صَوتَ الجَبَّار**»[٦].

واحتج البخاريُّ في **صحيحه** على ذكر الصَّوت في كتاب **الرَّدِّ على الجهميَّة** بما أخرجه هو ومسلمٌ[٧] عن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ يَقولُ يَومَ القِيامَةِ: يا آدمُ! فَيقولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنا وَسَعْدَيْكَ. فَيُنادِي بِصَوتٍ: إنَّ اللهَ يَأمُرُكَ أنْ تَبْعَثَ بَعْثًا إلى النَّارِ. فَيقُولُ: يا رَبِّ! وَمَا بَعثُ النَّار؟ فَيقُولُ: مِن كُلِّ أَلفٍ تِسعَ مِئَةٍ وَتِسعَةً وَتِسعِينَ إِلى النَّارِ؛ وَوَاحدٌ إلى الجنَّة**».

رووه من طريق حفص بن غياثٍ -إمام الكوفة وقاضيها، وهو فقيهٌ يَعلم ما لا يجوز على الله-، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي سعيدٍ.

واستشهد البخاريُّ في هذا الباب[٨] بالحديث المشهور عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن عبد الله بن أنيس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ يُنادِي عِبادَه يومَ القِيامَةِ بِصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَن قَرُبَ**».

---

(١) (٤٧٨٣).
(٢) (٤٧٣٨). قال الدَّارقطني في «العلل» (٨٥٢): (الموقوف هو المحفوظ).
(٣) لم أقف عليه عند البخاري، وأخرجه مسلم (٢٢٩٥).
(٤) (١٩/ ٢٧٦-٢٨٠). (٥) سبأ: (٢٣).
(٦) أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ٢٧٩). (٧) البخاري (٧٤٧٩)، ومسلم (٢١٣).
(٨) (٩/ ٣٧٨).

وروى المصنِّفون في «السُّنَّة» تَكَلُّمَ الله بالصَّوت في آثارٍ تَداولها أئمَّةٌ من التَّابعين ومَن بعدهم؛ مثل محمَّد بن كعبٍ القرظيِّ(١)، ووهب بن منبِّهٍ، وكعبِ الحبر، وأبي بكرِ بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، وابنِ شهابٍ الزُّهريِّ، وعبد الله بن المبارك، وغيرِهم من مشاهير، ولا يُحفظ عن أحدٍ من العلماء المتقدِّمين في طبقة هؤلاء أنَّه أنكر أنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ.

فهذا الذي نقلوه عن أحمدَ من جنس المنقول عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين وعلماء الأمَّة، فأمَّا أنَّهم نقلوا عن أحمد أنَّ صوت العبد بالقرآن أو بغيره قديمٌ؛ فهذا لم ينقله أحدٌ عن أحمدَ، فأين إحدى المسألتين من الأخرى؟! وأين قولُ القائل: «إنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ» من قوله: «إنَّ الصَّوت المسموع من العبد قديمٌ»؟!

ولئن كان بعضهم قد قال: «إنَّ الصَّوت المسموع من العبد قديمٌ»؛ فهذا القائل لم ينقل هذا عن أحمدَ.

ثُمَّ إنَّ جماهير أصحاب الإمام أحمد قد أنكروا هذا وما هو أخفُّ منه(٢)؛ فإنَّهم أقاموا القيامة على من قال «إنَّ لفظه بالقرآن غيرُ مخلوقٍ»؛ فكيف على من قال «إنَّ صوته به غيرُ مخلوقٍ»؟!

ومعلومٌ أنَّ الله إذا تكلَّم بصوتٍ؛ فالصَّوت الذي في الكلام هي حروفُ الكلام؛ لم يقولوا: «إنَّ المداد قديمٌ أزليٌّ».

فلفظُ «**الصَّوت**» مشتركٌ كما أنَّ لفظ «**الحرف**» أيضًا مشتركٌ بين المنطوق والمكتوب، وبين المادَّة فيهما والصورة فيهما والجمعِ بين المادَّة والصُّورة والقدر المشترك بين الصُّورتين.

---

(١) في الأصل: «القرني»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٨٧٠)، «**الفتاوى**» (٣/ ٢٠٨) (٧/ ٦٥٩) (٨/ ٤٠٧) (١٢/ ١٦٧، ١٧٩، ٢٠٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٨١، ٣٦٠، ٤٢٣، ٥٦٧)، «**جامع المسائل**» (٧/ ٨٢) (٨/ ١٨٤).

وأيضًا: فإنَّهم نقلوا عن أحمد ما تواتر عنه وعن جماهير أهل السُّنَّة في زمانه -مثل إسحاق بن راهويه وأبي عبيدٍ- أنَّهم أنكروا على من قال: «إنَّ اللَّفظ بالقرآن مخلوقٌ»، وأحمدُ أنكر ذلك على قائله وجهَّمه -أي جعله من الجهمية-، وهذا تنبيهٌ على من قال: «إنَّ حروف القرآن مخلوقةٌ».

وحكى الشَّهرستانيُّ صاحب «**الملل والنِّحل**» في كتابه «**نهاية الإقدام**»[١] -وهو من أفضل متكلِّمي أصحاب الأشعريِّ-: أنَّ مذهب السلف أنَّ حروف القرآن غيرُ مخلوقةٍ، وأنَّه لم يقل أحدٌ منهم بخلقها.

وحكوا أيضًا عن أحمد أنَّه قال مرَّةً: «لفظي بالقرآن غير مخلوقٌ»، حتَّى جعل بعضُهم في هذه المسألة روايتين[٢].

وجمهورُ الخبيرين بقوله من أصحابه وتابعيهم أنكروا هذا عنه، ورووا عنه الرِّوايات الصَّريحة بإنكار هذا، وبأنَّ الرَّاوي عنه غلط في ذلك في حياته ورجع عن الغلط.

ولا ريب أنَّ قومًا من المتأخِّرين أرادوا تثبيت هذه الرِّواية عن أحمد لموافقتها لما رأوه[٣]، لكن الحُذَّاق من أصحابه -فقهًا وعلمًا، قديمًا وحديثًا- بيَّنوا شأن ذلك، ولو لم يكن فيه إلا ما ذكره أبو بكرٍ الخلَّالُ في كتاب «**السُّنَّة**» الكبير، وذكره الحسين بن عبد الله الخرقيُّ -والد صاحب «**المختصر**» أبي القاسم الفقيه- في كتاب[٤] «**قصص من هجره أحمدُ**»، وذكره أبو نصرٍ الخيَّاط في كتاب «**السُّنَّة**»، وذكره[٥] عبد الرَّحمن ابن أبي حاتمٍ في «**الرَّدِّ على الجهميَّة**»، وذكره خلقٌ كثيرٌ غيرُ هؤلاء= لكان فيه الكفايةُ فيما نقلوه عن أحمد.

---

(١) (ص١٧٧).
(٢) انظر ما سبق (ص١١٣، ١١٩، ٢٠٦).
(٣) في الأصل: «رووه».
(٤) في الأصل: «باب». وذكره في «الدرء» (٧/ ١٤٨)، «الاقتضاء» (٢/ ٢٠٣).
(٥) بعدها في الأصل زيادة: «أبو».

ولكن لما ظهر أقوامٌ يقولون: إنَّ حروف القرآن ليست من كلام الله؛ حتَّى قال بعضهم: إنَّ الله لم يتكلَّم بـ﴿الٓمٓ﴾، ولا بـ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ۝﴾، ولا بـ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، بل نِصفُ القرآن -وهو معانيه- كلامُ الله، ونصفُه الآخر -وهو حروفُه- خلقٌ آخر لله؛ إمَّا في الهواء وإمَّا في اللَّوح المحفوظ.

وقالوا: إنَّ القرآن والتَّوراة والإنجيل هنَّ في الحقيقة شيءٌ واحدٌ.

وقال بعضهم: إنَّ كلام الله لا يُسمع.

وقال بعضهم: بل يُسمع، لكن بحاسَّةٍ سادسةٍ يخلقها الله لمن أراد إسماعَه، وإنَّما اختلفت العباراتُ عنه، كما تختلف التَّراجم عن معنى الكلام.

وقالوا: إنَّ «كلام الله» غيرُ «كتابِ الله»؛ فـ«كلام الله» غيرُ مخلوقٍ، و«كتابُه» مخلوقٌ. و«القرآنُ»: إن أريد به «كلامُ الله» فهو غيرُ مخلوقٍ، وإن أريد به «كتابه» فهو مخلوقٌ.

وقالوا: إنَّ الأمر والنَّهي والخبر حقيقةٌ واحدةٌ تختلف أسماؤها لاختلاف إضافاتِها، كما يختلف اسم الشَّخص بكونه أبًا أو عمًّا أو خالًا، وأطلقوا القول بأنَّ هذا المُنَزَّلَ إلى الأرض ليس هو كلامَ الله، وإنَّما يسمَّى بذلك مجازًا مشهورًا لدلالته عليه.

وقالوا أشياءَ أُخَرَ. وكان الذي ألجأهم إلى ذلك أمورٌ أخرى ومضايقاتٌ في النَّظَرِ والمناظرة إلى مقالاتٍ مستنكرةٍ؛ فإنَّ الخوض في أسماء الله وصفاته وكلامه أوقعَ كثيرًا من الأُمَّة في متاته ومحاراتٍ، كما أوقع غيرَهم من الأُمم، وضلَّ كثيرٌ من النَّاس عن حقيقة الحقِّ في أكثر هذه الأمور.

ولهذا كان مالكٌ ﷺ يكره الخوضَ في أسماءِ الله وصفاتِه وآياتِه، وينهى عن رأي جهمٍ النَّافي لذلك، الخائض فيه برأيه.

وأصحابُ أحمد ومن وافقهم باتِّفاق العقلاء الخالين عن الهوى -حتَّى من[1] الفلاسفة- أهدى إلى الصَّواب في هذه المتائه وأبعد عن الخطأ، ولكن [لا][2] يخلو بعضهم عن الخطأ، وإن كان أقلَّ من خطأ غيرهم بكثيرٍ.

فلمَّا حدثت هذه المقالاتُ قابلهم من قابلهم من العلماء والفقهاء من الحنفيَّة والمالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة والصُّوفيَّة وأهل الحديث والكلام؛ فقالوا: بل القرآنُ كلُّه كلامُ الله، لا نفرِّق بين بعضه وبعضٍ.

فلمَّا قال أولئك ابتداءً -فيما بين المئة الثَّالثة[3] والرَّابعة-: «إنَّ الله لا يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ»؛ قال هؤلاء: «بل يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ؛ كما جاءت به الآثار»، ولم يعنوا بذلك أنَّه يتكلَّم بالمداد، ولا أنَّه يتكلَّم بصوت العبد، بل كلامُه لا يشبه كلام المخلوقين، ولا يُقاس بأصوات الصَّائتين، ولا يَعلم كيف هو إلا هو، وروي عن محمَّد بن كعبٍ أنَّ بني إسرائيل قالوا لموسى: «صف لنا كلام ربِّك»، قال: «ليس من خلقه شيءٌ يشبه كلامَه»[4].

وقالوا: كلامُه صفةٌ من صفاته كسائر صفاته، والله ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته ولا في صفاته.

وقالوا أيضًا: هذا الذي يقرؤه المسلمون هو كلامُ الله، كما قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[5]، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾[6]،

---

(١) في الأصل: «ان». (٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «والثالثة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) لم أقف عليه. وأخرج عبد الله في «السنة» (٥٢٦، ١٠٧٥) عن محمد بن كعب، قال: قالت بنو إسرائيل لموسى: بمَ شبَّهت صوت ربك حين كلَّمك من هذا الخلق؟ قال: شبَّهت صوته بصوت الرَّعد حين لا يترجَّع.

(٥) التوبة: (٦).

(٦) الإسراء: (٩)، النمل: (٧٦).

و﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾(١)، وكما قال النَّبيُّ ﷺ: «**أَلاَ رَجُلٌ يَحمِلُني إِلَى قَومِهِ حَتَّى أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي؛ فَإِنَّ قُرَيشًا قَد مَنَعُونِي أَن أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»(٢)، وكما أجمع المسلمون على أنَّ هذا الذي يقرؤونه كلامُ الله.

وقالوا: إنَّ ما بين اللَّوحين هو كلامُ الله، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ۝٣﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾(٥)، وقال النَّبيُّ ﷺ: «**لَا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ إِلَى أَرضِ العَدُوِّ مَخَافَةَ أَن تَنَالَهُ أَيدِيهِم**»(٦)، وأجمع المسلمون على أنَّ ما بين لوحَي المصحف كلامُ الله.

ولم يقولوا: «إنَّ المداد الذي في المصحف قديمٌ أزليٌّ»، بل أنكروا على من يُطلقُ ذلك، كما أنكروا القولَ بـ«أنَّ القرآن ليس في المصحف»، أو يستخفُّ بحرمة المصحف.

وعابوا على من نفى حقًّا أو أثبت باطلًا؛ مع أنَّ كون الشَّيء في الشَّيء يكون على وجوهٍ متنوِّعةٍ، فكُلُّ شيءٍ بحسبه، فلم يقولوا: «إنَّ صفة الله القائمة انتقلت عنه وحلَّت في النَّاس أو في مصاحفهم»، بل كلُّهم مجمعون على ما نقلوه عن أحمد: «أنَّ كلام الله ليس ببائنٍ منه».

---

(١) الحشر: (٢١).

(٢) أخرجه أبو دواد (٤٧٣٤)، والترمذي (٣١٦٨)، وابن ماجه (٢٠١)، وأحمد (١٥١٩٢) من حديث جابر بن عبد الله. وقال الترمذي: (حسن صحيح غريب).

(٣) الواقعة: (٧٧-٧٨).

(٤) البينة: (٢-٣).

(٥) البروج: (٢١-٢٢).

(٦) أخرجه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٩٢٠/ ٢) من حديث ابن عمر.

والنَّاس كلُّهم مجمعون -عربُهم وعجمُهم، مسلمُهم وكافرُهم- على أنَّهم إذا سمعوا مَن يروي كلامَ النَّبيِّ ﷺ أو كلامَ غيره أو يروي شِعرَ شاعرٍ؛ **قالوا**: «هذا كلام النَّبيِّ ﷺ بعينه»، و«هذا شعرُ فلانٍ بعينه»، و«سمعنا كلامَ الله، وشعر فلانٍ»؛ إذا كان المبلِّغ له قد أدَّاه على وجهه.

فـ«**الكلامُ**» إنَّما هو كلامٌ لمن قاله مبتدئًا به، لا لمن قاله مبلِّغًا عن غيره مؤدِّيًا له عنه[١]؛ فكذلك «**القرآنُ**» هو كلامُ الله، لا كلامٌ لمن بلَّغه عن الله من مَلَكٍ أو بَشَرٍ -مع أنَّ أحدًا من بني آدم لم يتوهَّم أنَّا إذا كتبنا كلامَ النَّبيِّ ﷺ في كتابٍ أو قرأناه؛ أنَّ نفس مِدادِنا أو أصواتِنا قائمٌ بالنَّبيِّ ﷺ، ولا اعتقد أحدٌ قطُّ أنَّا إذا قلنا «**إنَّما الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ**»[٢] أنَّ هذه الحروفَ وتأليفَها ليس هو كلامَ النَّبيِّ ﷺ؛ بل يقولون: «هذا كلامُ النَّبيِّ ﷺ لفظُه ومعنَاه»-، سمعناه ممَّن بلَّغه عن الله، والعبد عبدٌ والرَّبُّ ربٌّ.

فكما أنَّ **الشَّيخَ** -أصلحه الله- يُنكر القولَ بما ذكره من قِدم المداد وصفات الخلق؛ فلينكر أيضًا القولَ بأنَّ هذا الكلام كلامُ البشر ليس كلام الله أو أنَّ معناه هو كلام الله وأمَّا حروفه فليست كلام الله، وأنَّ الله لم يتكلم بـ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾ ونحوها؛ فإنَّ كلا القولين فيه من القُبح ما لا يخفى على **الشَّيخِ**؛ مع أنَّ القولَ الأوَّلَ لا يُعلم له قائلٌ معروفٌ.

---

(١) قرَّره في مواضع متعدِّدة، واستحسنه الخصوم في مناظرة الواسطيَّة، انظر: «**الواسطية**» (ص٩٠)، «**الفتاوى**» (٣/ ١٧٦، ١٩٩، ٢٠٨، ٤٠١) (١٢/ ١٣٧، ٢٤١، ٢٧٩، ٣٧٨، ٤٦٣) (٣٣/ ١٧٢)، «**جامع المسائل**» (٨/ ١٨٥) (٩/ ٣١)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٦٣)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٣٤٨)، «**جامع الرسائل**» (١/ ١٦١)، «**الدرء**» (١/ ٢٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (١) من حديث عمر بن الخطاب.

وإن أراد الشَّيخُ مِنَّا أن نُبيِّن أصولَ جميع المقالات، وعُذرَ أصحابِها فيها، وما يُقبَل منها ويُرَدُّ، مع أنَّ الحجج التي اعتمدها مَن نفى ذلك معروفةٌ؛ فإنَّ سبيلهم سبيلُ من نفى المعنى أيضًا؛ فإنَّهم قالوا: هذا الكلام الذي هو الحروف -مَثَلًا- أو المعنى أو جميعهما:

- إمَّا أن يكون حادثًا في ذات الله، فيكون الله محلًّا للحوادث، وهو باطلٌ عند جمهور المتكلِّمين بالدَّليل الذي استدلُّوا به على «حدوث الأجسام»، وهو: أنَّ ما قام به الحادثُ لا يخلو منه، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادثٌ.

- وإمَّا أن يكون قديمًا، وهو محالٌ؛ لما في ذاته من التَّعاقب الذي يمنع القِدم.

وكلامُ المثبتة على حجج النُّفاة معروفٌ أيضًا[1].

---

(١) قوله: «معروف أيضا» في الأصل: «معروفة أيضا». وبعدها بياضٌ بمقدار كلمتين.

وأمَّا ما ذكر الشَّيخُ: أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ ذكر طبقاتِ الأئمَّة الثَّلاثة ولم يذكر إمامَك إلا أنَّه من أصحابِ الشَّافعيِّ، ما عَدَّه من الأئمَّة= فالكلامُ فيه ثلاث مقاماتٍ:

المقامُ الأوَّلُ: أن يُعلم أنَّ جميع أئمَّة الإسلام أئمَّتُنا، علينا أن نتولَّاهم ونعتقد فيهم ما[1] ينبغي [أن][2] يُعتقد، وتكون محبَّتُنا لمن نحبُّ منهم تبعًا لمحبَّة رسولِ الله ﷺ، ونكون في ذلك على علمٍ وعدلٍ، فكثيرًا ما يكون الإنسانُ على الجهل والظُّلم؛ فإنَّ المحبَّة والبغضاء والموالاة والمعاداة يجب علينا أن تكون بأمر الله ولله وفي الله؛ إذ هي أعمالٌ من أعمالنا.

فعلينا أن نكون على أمر الله ورسولِه وشريعة الله التي جعل محمَّدًا ﷺ عليها.

فأمَّا ما عليه أهلُ الأهواء من المتفقِّهة والمتكلِّمة، أو المنتسبين إلى العُبَّاد من المتصوِّفة والمتفقِّرة ونحوهم[3]، أو المتعصبون لطائفةٍ على طائفةٍ حتَّى تَصير بينهم أهواءٌ ويصيرون شِيَعًا= فهذا من أعظم المحرَّمات التي نُهينا عنها بـ«الكتاب» و«السُّنَّة» و«الإجماع»، وحُذِّرناها من فعل الأمم قبلنا، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ

(١) في الأصل: «وما».
(٢) زيادة.
(٣) في الأصل: «ونحو ذلك هم»، والظَّاهر أنَّه كتب في الأصل المنقول منه: «ذلك» ثم ضرب عليه وكتب: «هم» أي: «ونحوهم»، إلا أنَّ النَّاسخ لم يتنبه للضرب فكتب الجميع.

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝٤ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾(٤)، وقال النَّبيُّ ﷺ فيما صحَّ عنه من حديث أبي هريرةَ وأنسٍ وغيرِهما: «**لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**»(٥).

ولهذا اختلف النَّاس في الفقهاء: هل هم من أولي الأهواء؟

□ فأدرجهم الشَّيخُ أبو حامدٍ الإسفرايينيُّ والقاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء وغيرُهما في أهل الأهواء؛ لما في نفوس كثيرٍ منهم من الهوى في الأحكام.

□ وأخرجهم جماعةٌ -منهم ابنُ عقيلٍ- من أهل الأهواء.

وكلاهما صادقٌ؛ فإنَّ الأصل فيهم أنَّهم ليسوا من ذوي الأهواء، ثُمَّ قد فشا فيهم الهوى فصار لهم نصيبٌ من ذلك:

- حتَّى يظهر فيهم من البغضاء لغير طائفتهم وإن كانوا من أهل العلم والإيمان، ومن الموالاة لذوي طائفتهم وإن كانوا بخلاف ذلك= ما يكرهه الله ورسولُه.
- وحتَّى إنَّ المسائل التي اتَّفقوا فيها على الجواز وإنَّما اختلفوا في الاستحباب والكراهة -كمسألة التَّرجيع في الأذان، وشفع الإقامة، والاستفتاح، والبسملة، والقنوت، ونحو ذلك- لمَّا صارت شعارًا=

(١) آل عمران: (١٠٢-١٠٣).
(٢) آل عمران: (١٠٥).
(٣) الأنعام: (١٥٩).
(٤) البينة: (٤-٥).
(٥) أخرجه البخاري (٦٠٧٠، ٦٠٦٩)، ومسلم (٢٦٤٢، ٢٦٤٥) من حديث أنس، وأبي هريرة.

ظهر فيها من الهوى ما لم يظهر في غيرها.

- وحتَّى إنَّ الرَّجل يحرص على ضبط مقالةِ طائفته ويُعرض عن الآخرين كأنَّهم أهلُ مِلَّةٍ أخرى، وإن كانوا قد يكونون أَولى بالله ورسوله في كثيرٍ ممَّا يُعرَضُ عنهم فيه. **هذا وكتابُهم واحدٌ، ودينُهم واحدٌ، ونبيُّهم واحدٌ**[1]!

وقد ثبت بـ«**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» و«**الإجماع**» **أنَّه لا يجوز دعاءُ الخلق إلى طاعة رَجُلٍ مُعيَّنٍ في كُلِّ ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه إلا رسولَ الله ﷺ.**

وهؤلاء الأئمَّةُ أنفسُهم قد نَهَوا النَّاس عن اتِّباعهم إلا بحُجَّةٍ؛ لا إذا ظهرت الحُجَّةُ في غير قولهم، فقال **أبو حنيفة**: «هذا رأيي؛ فمَن جاء برأيٍ خيرٍ منه قبلنا»، وقال **مالكٌ**: «إنَّما أنا بَشَرٌ؛ فاعرضوا قولي على الكتاب والسُّنَّة» أو كما قال، وقال **الشَّافعيُّ**: «إذا رأيتم الحُجَّةَ مُلقاةً على الطَّريق؛ فاعلموا أنِّي آخذ بها»، وقال: «إذا صحَّ الحديث فاضربوا بقولي الحائطَ»، وحكى **المزنيُّ**[2] عنه أنَّه نهى النَّاس عن تقليده وتقليد غيرِه من العلماء، وقال **أحمدُ**: «لا تُقلِّد دينك الرِّجالَ؛ فإنَّهم لن يسلموا من أن يَغلطوا»[3]، وقال: «لا تُقلِّد دينك أحدًا، وعليك بالأثر»[4]، وقال: «لا تكتب رأيي ولا رأيَ إسحاقَ ولا سفيانَ ولا الشَّافعيِّ ولا مالكٍ؛ وعليك بالأصل»[5].

---

(١) من قوله: «ولهذا اختلف الناس في الفقهاء...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٣)، وقال في أوله: (قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له). وقرَّر الشَّيخ نحوه في «**الفتاوى**» (١٨/ ٣٣٣)، «**جواب الاعتراضات**» (ص٩٩)، «**الدرء**» (١/ ٧٨). وحكاه عنه في «**الفروع**» (١١/ ٣٤٣).

(٢) في خطبة «**المختصر**».

(٣) انظر: «**العدَّة**» (٤/ ١٢٢٩)، «**التمهيد**» (٤/ ٤٠٨).

(٤) انظر المراجع السَّابقة.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في «**مناقب الإمام أحمد**» (ص٢٦٣) بلفظ: (لا تنظر في كتب أبي عبيد، =

فإذا كان هؤلاء الأئمَّةُ ينهون عن تقليدهم مطلقًا؛ فمن قلَّدهم مطلقًا فعليه أن يُقلِّدَهم في أن لا يقلِّدهم، وذلك جمعٌ بين الضِّدَّين[1].

فهذا بابٌ يجب على المسلم معرفتُه والعمل به؛ فإنَّ فيه من المخاطرة بالدِّين والدُّخول فيما كرهه الله ورسولُه ما لا خفاء به، فليحقِّق العبدُ قولَه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾[2]؛ فإنَّ المغضوبَ عليهم: «اليهودُ»، والضَّالِّين: «النَّصارى»، وقد ذمَّهم الله بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾[3].

وإذا كان العلماءُ ورثةَ الأنبياء، وقد أمرَنا الله أن لا نفرِّق بين رسله فنؤمنَ ببعضٍ ونكفر ببعضٍ، ونهانا النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياءِ إذا كان فيه انتقاصُ المفضول[4]= فعلينا أن نفعل في ورثتهم كذلك، فإيثارُ رأي بعضٍ أو روايته بلا برهانٍ من الله تفريقٌ بينهم، كما فعله أهلُ الكتاب في الأنبياء.

فالواجبُ علينا أن نجتهد في طاعة الله ورسوله، وندعو إلى سبيله على بصيرةٍ، ونتعاونَ على البرِّ والتَّقوى، ولا نتعاون على الإثم والعدوان.

= ولا فيما وضع إسحاق...إلخ)، وقال أحمد بن الحسين بن حسَّان -كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٠)-: (قال رجلٌ لأبي عبد الله: أريد أن أكتب هذه المسائل، فإنِّي أخاف النِّسيان. قال له أحمد: لا تكتب شيئًا؛ فإنِّي أكره أن أكتب رأيي. وأحسَّ مرَّةً بإنسانٍ يكتب ومعه ألواحٌ في كمِّه، فقال: لا تكتب رأيي؛ لعلِّي أقول السَّاعة بمسألةٍ ثم أرجع غدًا عنها).

(١) من قوله: «وقد ثبت...» إلى هنا؛ نقله -مع زياداتٍ- ابن سحمان في «كشف غياهب الظلام» (ص١٤٨-١٤٩) دون إشارة.

(٢) الفاتحة: (٦-٧).

(٣) التوبة: (٣١).

(٤) انظر: ما سيأتي (ص٢٣٦)، «المنهاج» (٧/ ٢٥٦)، «الصارم» (ص٥٦٤)، «الفتاوى» (١٤/ ٤٣٦)، «مسألة-مجموع ٢٦٩٢» (٨٠/ ظ).

وأيضًا: فإنَّ الله فرض علينا طاعتَه وطاعةَ رسوله، والمقصودُ من الأئمَّة أن يدلُّونا على طاعة الله وطاعة رسوله: فلو أطعنا أحدهم فيما قاله لا لأنَّ الله أمر بذلك؛ لم نُثَب على ذلك، بل رُبَّما عوقبنا عليه، ولو اجتهدنا في طاعة الله ورسوله فأخطأنا؛ أُثبنا على ذلك.

فكم ممَّن ينصر قولًا صحيحًا وهو آثمٌ بنصره؛ لقصده الفاسد وخروجه عن الدَّليل الشَّرعيِّ، ومن ينصر قولًا ضعيفًا وهو مُثابٌ؛ لقصده الصَّالح وسلوكه الطَّريق المرشد لمثله(١).

المقام الثَّاني: أنَّ هذا الباب -بابَ «**التَّفضيل**» اعتقادًا واتِّباعًا- خَطِرٌ جِدًّا علمًا وعملًا.

أمَّا العلمُ؛ فإنَّ هؤلاء لا يعرفون من كلام غير متبوعهم -الذي ليس لهم خبرةٌ بأقوالِه وأفعالِه وسيرته وأحوال أصحابه- إلا قليلًا:

- فلا يَعرفون من أقواله إلا ما يُحكى في الخلاف ويحكيه أصحابُه.
- وكثيرٌ منهم يكون ممَّن لم يعتنِ بالقول لا تصوُّرًا ولا تصديقًا.
- وإن هم جمعوا بين محاسنه فلا يعرفونها إلا على وجهٍ ضعيفٍ.
- وإن روى بعض مناقب أصحابه؛ فقد لا يَروي إلا أدناها.

ونحو ذلك.

وهذا السَّبب يوجب لهم الإعراضَ عنه، وأن يرجِّحوا ما خبروه على ما لم يخبروه.

---

(١) من قوله: «فليحقق العبد...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «**كشف غياهب الظلام**» (ص١٥٠) دون إشارة.

ولهذا من عاشر فضلاءَ طائفةٍ فليس رأيُه فيها كرأي من لم يعاشر فضلاءَها، لا سيَّما والمخالفون لا يحكون من المحاسن ما يَعظُم وقعُه في نفوس الأتباع، وقد لا يحكون كِبارَ محاسنهم ولا يعرفونها ولا يعرفون عُذرَهم فيما اعتقدوه من المساوئ، ولا يحكون من أصحابهم إلا المحاسنَ أو المساوئ المجبورة بالأعذار.

وأمَّا العملُ؛ فإنَّ عامَّة النُّفوس مجبولةٌ على الهوى لما انتحلته، فهي تُحِبُّ ما قوَّى طريقتَها، فتبحث عنه وعمَّا يقويه، وتحفظ ذلك، وتجالس أهله وتطالع كتبه، وتكرهُ ضِدَّه؛ فلا تكاد تصغي إليه، ولا تستوعب النَّظَرَ في طرقه، وإن نظرتْ فيه كانت حريصةً على هدمه، كما قيل: «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمي ويُصِمُّ»، وكما قيل(١):

وَعَيْنُ الرِّضَا عَـنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا

وهذه حالُ أكثرِ النَّاس، فإذا كان الأمرُ هكذا في مسائلَ معيَّنةٍ؛ فكيف الظَّنُّ بالكلام في إمامٍ هو عمدةُ أصحابِه؟!

ويا ليتَ شعري من الذي يُقبل حُكمُه في هذه المسألة أو تصحُّ شهادتُه إلا من شاء الله؟! وأيُّ عاقلٍ يخاف الله يأمن نفسَه على الحُكم في هذه المسألة أو الشَّهادة فيها وهو يذكر قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾(٢)؟!

(١) هو عبد الله بن معاوية -انظر ديوانه (ص٩٠)-، ونُسب في بعض المصادر لجدِّه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وفي بعضها الآخر نُسب للشَّافعي.
(٢) النازعات: (٤٠-٤١).

ثُمَّ إنَّ العلماء مختلفون في باب «التَّفضيل»: هل يُدرَك بالاجتهاد أم لا يُدرك إلا بالنَّصِّ[1]؟

□ فقال قومٌ: لا يُدرَك إلا بالنَّصِّ أو الإجماع.

قال هؤلاء: ولولا دلالةُ النَّصِّ والإجماعِ على فضل أبي بكرٍ على غيره؛ لما استجزنا تفضيلَه على غيره برأينا؛ وكذلك تفضيلُ نبيِّنا على غيرِه.

قالوا: لولا دلالةُ النَّصِّ على ذلك، لما تكلَّمنا فيه بالاستنباط.

□ وجوَّز قومٌ التَّفضيل بالاستنباط، وخاطروا، والبَصيرُ التَّقيُّ المسدَّد من هؤلاء قليلٌ جدًّا، فإنَّك تجد قومًا ينتسبون إلى مشايخَ أئمَّةٍ في العبادة أو إلى مُفتِينَ أئمَّةِ الحديث في العلم؛ ولو سألت أكثرَ هؤلاء: «أيُّما أفضلُ: فلانٌ أو فلانٌ؟» لفضَّل متبوعَه بلا دليلٍ أصلًا، أو بدليلٍ لا يصلح مثلُه للتَّفضيل المطلق؛ مثل أن يذكر بعضَ مناقبه التي امتاز بها. وامتيازُه بفضيلةٍ لا يوجب التَّفضيل المطلق[2].

وإذا كان الأمر بهذه الحال؛ فالاعتصام فيه بحبل الله هو متوكِّدٌ إلى الغاية.

المقام الثَّالث: أنَّ النَّاس مختلفون في هذا الباب، وذِكْرُ مزايا كلِّ شخصٍ أو بعضِها قد يكون أسهلَ من مقابلة المزايا بعضِها ببعضٍ:

فمن ذكر مزيَّةَ أبي حنيفة قال: هو كان المتقدِّم النَّاشئ في عصر التَّابعين، ورُبَّما عدُّوه منهم، وذكروا له روايةً عن الصَّحابة، وإن كان أكثرُ النَّاس يدفعون ذلك ويقولون: هذه الأحاديثُ وضعها أحمد بن [محمد بن المغلِّس][3].

---

(١) سيأتي ذِكر المسألة مع مزيد بسطٍ في (ص٢٣٠).

(٢) بعدها في الأصل: «أن يذكر بعض مناقبه التي امتاز بها»، وهو تكرار نظرٍ لما سبق.

(٣) زيادة، وموضعها بياضٌ في الأصل بمقدار كلمة أو كلمتين. وانظر ما سبق (ص١١٠).

وقال: سبق النَّاسَ إلى تصوير المسائل وضبطِ قواعدِها وإخراج أجوبتها حتَّى قال الشَّافعيُّ: «النَّاس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة»[1]، وكان له أصحابٌ فضلاءُ يشاورهم ويناظرهم، ووضع الشُّروط. ونحو ذلك من المزايا.

ومن ذكر مزايا مالكٍ قال: هو عالِمُ المدينة التي هي دارُ الهجرة والنُّصرة والسُّنَّة، وجاء فيه الحديثُ الذي رواه التِّرمذيُّ[2] عن أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ: «**يُوشِكُ أَن يَضرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ فِي طَلَبِ العِلمِ، فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعلَمَ مِن عَالِمِ المدِينَةِ**»، وكان له من المهابة وصيانة العلم وضبطِ السُّنن ونفي البدع ما لا خفاء به، وأخذ عنه العلمَ أكثرُ من ألفٍ وخمسِ مئةٍ، وإنَّما الشَّافعيُّ بعضُ أصحابِه انفرد عنه باختياراتٍ، وإنَّما كان يدعو بالعراق في مناظرته لمحمَّد ابن الحسن إلى مذهبه وينتسب إليه، وإنَّما أظهر خِلافَه لمَّا قدم مصرَ وصنَّف «**الإملاءَ**» للرَّبيع على «**مسائل عبد الرَّحمن بن القاسم**»[3]. ونحو ذلك من الكلام الذي يطول.

ومَن ذكر مزايا الشَّافعيِّ قال: هو المخصوص بالنَّسَب القُرشيِّ، بل بالنَّسب المطَّلبيِّ، المُدخِل له في الفيء وفي آل الرَّسول -على قول من نصر ذلك-، وفي الحديث: «**قَدِّمُوا قُرَيشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا، وتَعلَّمُوا مِن قُرَيشٍ وَلَا تُعَلِّمُوهَا، وإِنَّ لِلرَّجُلِ مِن قُرَيشٍ مِثلَي قُوَّةِ الرَّجُلِ مِن غَيرِ قُرَيشٍ**»[4]، يريد: نبل الرَّأي[5].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص٢٢)، والصيمري في «أخبار أبي حنيفة» (ص٢٦)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص١٣٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٧٤).
فائدة: قال الشَّيخ في «أصول الأئمة الأربعة-الملحق» (ص٢٦٢): (ولهذا قال الشَّافعي: «من أراد الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة»؛ في تفريع المسائل لا في معرفة الدلائل).

(٢) (٢٨٨٨)، وقال: (حديث حسن).

(٣) انظر: ما سيأتي (ص٢٤٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٥٦٥)، والبيهقي (٥٣٦٢) من حديث سهل بن أبي حثمة. وقال البيهقي: (مرسل، وروي موصلًا وليس بالقوي).

(٥) قوله: «يريد نبل الرأي»؛ من كلام الزُّهريِّ.

وربَّما قال: قد قال النبيُّ ﷺ: «الأَئِمَّةُ مِن قُرَيشٍ»[(١)]، وهذا يَعُمُّ الإمامةَ في الفُتيا والإمامةَ في الخلافة، وقال: «النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيشٍ فِي هَذَا الأَمرِ؛ مُسلِمُهُم تَبَعٌ لمُسلِمِهِم، وَكَافِرُهُم تَبَعٌ لِكَافِرِهِم»[(٢)]، ثُمَّ إنَّه جمع بين طريقة المدنيِّين والكوفيِّين، وتفقَّه على حديث رسول الله ﷺ حتَّى كان يُلقَّب ببغداد: «ناصرَ الحديث»، ووضع «أصول الفقه» التي جمع فيها مدارك الاستنباط والاستدلال، وامتاز من معرفة اللُّغة بما لم يشركه فيه غيرُه. ونحو ذلك.

ومن ذكر مزايا أحمد بن حنبل؛ قال: إنَّه استحقَّ الإمامةَ بدلالة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[(٣)]؛ فإنَّه أظهر السُّنَّة لمَّا اضطرب أمرُ الدِّين في شرق الأرض وغربها -قريبًا من...[(٤)]- حتَّى كاد أن يذهبَ، وصار العلماءُ بين منقلِبٍ ومرتابٍ، ومداهنٍ وشاكٍّ؛ فأظهر الحقَّ وبيَّن أعلامَه، حتَّى استقرَّ الدِّينُ، كما أظهر أبو بكرٍ الحقَّ لأهل الرِّدَّة، حتَّى قيل: «هو الصِّدِّيقُ الثَّاني».

وقال أبو يعلى[(٥)]: سمعتُ عليَّ بن المدينيِّ[(٦)] يقول: إنَّ الله تعالى أعزَّ هذا الدِّينَ برجلين ليس لهما ثالثٌ: أبو بكرٍ الصِّدِّيق يومَ الرِّدَّة، وأحمدُ ابن حنبلٍ يومَ المحنة[(٧)].

وقال الخلَّال: حدَّثني الميمونيُّ: سمعتُ عليَّ بن المدينيِّ يقول: ما قام أحدٌ بأمرِ الإسلام بعد رسول الله ﷺ ما قام أحمدُ بن حنبلٍ. قلتُ: يا أبا الحسن،

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٣٠٧، ١٩٧٧٧) من حديث أنس، وأبي برزة الأسلمي.
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩٣)، ومسلم (١٨٦٦) من حديث أبي هريرة.
(٣) السجدة: (٢٤). قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ﴾ في الأصل: «وجعلناهم».
(٤) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين. (٥) هو الموصلي.
(٦) في الأصل -هنا وفي الموضع الآتي-: «المدايني».
(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٧).

ولا أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ؟ قال: ولا أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ؛ إنَّ أبا بكرٍ كان له أعوانٌ وأصحابٌ، وأحمدُ بن حنبلٍ لم يكن له أعوانٌ ولا أصحابٌ(١).

وأُعطي من الصَّبر على أمر الله في الضَّرَّاء والسَّرَّاء حيث تداوله أربعةُ خلفاءَ بعضهم بالضَّرَّاء والإخافة وبعضهم بالسَّرَّاء والكرامة؛ فلم يتغيَّر عن دينه لا لمخالفة هؤلاء وأذاهم له، ولا لموافقة هؤلاء وإكرامهم له، وهذا شيءٌ لم يُبتَلَ أحدٌ من الأئمَّة به؛ فكان استحقاقُه لمنصب الإمامة بنصِّ القرآن أقوى من غيره، ولهذا ألهم اللهُ الأُمَّةَ -خاصَّتها وعامَّتها، وهم شهداءُ الله في الأرض- على تلقيبه بالإمامة؛ فيقال: «قال فلانٌ وقال فلانٌ»، و«قال الإمامُ أحمدُ»، يقول ذلك المصنِّفون وإن لم يكونوا من أتباعه.

وأيضًا: فإنَّه اشتهر عند جميع الأُمَّة أنَّه إمامُ السُّنَّة:

- حتَّى رَضيَه عامَّةُ أهل السُّنَّة إمامًا في السُّنَّة الاعتقاديَّة وإن خالفوه في بعض مسائل الأحكام؛ فتجد خَلقًا كثيرًا من أئمَّة أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأهل الحديث يقول أحدهم: «أنا على اعتقاد أحمد بن حنبلٍ، وأنا في الفروع على مذهب فُلانٍ».

ومن لم يقل ذلك منهم؛ فإنَّه لا يخالفه وإن لم ينتسب إليه.

بل قد يقول القولَ مالكٌ والشَّافعيُّ، والأظهرُ(٢) لأحمد بن حنبل.

- وحتَّى إنَّ المتكلِّمين الذين انتسبوا إلى الذَّبِّ عن السُّنَّة -كأبي محمَّدِ ابنِ كُلَّابٍ، وأبي عبد الله ابن مجاهدٍ، وأبي الحسن الأشعريِّ-؛ إنَّما صار لهم قولٌ عند من اتَّبعهم باتِّباعهم لمقالته وذبِّهم عنها وانتسابهم إليه وإلى أصحابه، كما ذكره الأشعريُّ في كتابه «الإبانة» وفي كتاب «المقالات»(٣)، وكما يدلُّ عليه مصنَّفاتُهم.

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٨).

(٢) أي: ويكون الظهور.

(٣) (ص٢٩٧).

فإنَّه قال في «الإبانة»[١] لما قيل له: قد أنكرتَ ما قاله الجهميَّةُ والرَّوافضُ والخوارجُ ونحوُهم؛ فبقول مَن تقولون، وبدين من تدينون؟ فقال: (نأخذ بكتاب الله وسُنَّة نبيِّه وإجماع المسلمين؛ وبما كان عليه شيخُنا وإمامُنا أحمدُ ابن حنبلٍ -نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلونَ، ولِمَا خالف[٢] مخالفون؛ لأنَّه الإمامُ الفاضلُ والرَّئيسُ الكاملُ، الذي أبان الله به الحقَّ ودفع به الضَّلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به المبتدعين وزيغ الزَّائغين وشكَّ الشَّاكِّين؛ فرحمة الله عليه من إمامٍ مقدَّمٍ وجليلٍ مُعظَّمٍ وكبيرٍ مُفهَّمٍ).

□ وحتَّى إنَّه استفاض عند أهل اليمن أنَّ جماعةً من الفقهاء من أصحاب الشَّافعي وغيرِه تحيَّروا في الاعتقاد، فصلُّوا ودَعَوا الله دعاءَ المضطرِّ إليه أن يَهدِيَهُم، فرأوا النَّبيَّ ﷺ في المنام، فأمرهم باعتقاد أحمدَ. وقد رووا في ذلك من المنامات ما يضيق هذا الموضعُ عن إحصائها.

ومناماتُ المؤمنين إذا تواطأت على وجهٍ واحدٍ؛ لم تكن إلا حقًّا[٣]، كما دلَّ عليه قولُ النَّبيِّ ﷺ[٤].

□ وحتَّى إنَّ جماهير الأولياء والصَّالحين وأئمَّتهم لا يميلون إلا إلى طريقته، لا سيَّما في الأصول، حتَّى روى الإمامُ يحيى بن يوسف الصَّرصريُّ عن الإمام أبي الحسن عليِّ بن إدريس -ذي الكرامات الظَّاهرة-؛ قال: قلتُ للشَّيخ عبد القادر: هل كان لله وليٌّ على غير اعتقاد أحمدَ؟ فقال: لا كان، ولا يكون[٥]!

---

(١) (ص٢١-٢١).
(٢) بعدها في «الإبانة» زيادة: «قوله».
(٣) انظر: ما سيأتي (ص٢٣٤)، «جواب الاعتراضات» (ص٤٥).
(٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٨٨) من حديث ابن عمر بلفظ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيهَا؛ فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ».
(٥) انظر ما سبق (ص١٦٨).

وتحقيقُ ذلك: أنَّه انتهى له من نصوص النَّبيِّ ﷺ وأصحابه والتَّابعين في مسائل الأصول؛ ما لم ينته إلى غيره يقينًا، وله في ذلك من الكلام الكثير والدُّعاء إليه ما ليس لغيره.

فإذا كان إمامًا في السُّنَّة الأصليَّة، مقدَّمًا على غيره فيها، والنَّاس بعده تبعًا له= كان هذا مرجِّحًا له في السُّنَّة الفرعيَّة؛ لأنَّ العلم بالأصول يُقوِّي على العلم بالفروع.

وأيضًا: فإنَّه كان آخرَ الأئمَّة، وجمع طرائقَهم وطرائقَ غيرهم:

- فإنَّه جالس أبا يوسفَ ومحمَّدًا وكتب كتب الرِّواية[1] وحفظها.
- وجالس سفيانَ بن عيينة والشَّافعيَّ وغيرَهما من فقهاء الحجاز وفقهاء الحديث، وجالس يحيى بن سعيدٍ وعبدَ الرَّحمن بن مهدي ووكيعَ بن الجرَّاح، وكلُّهم في الفقه على طريق أهل الحديث.
- واطَّلع من نصوص النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين على ما لم يطَّلع عليه غيرُه.
- مع شهادة الشَّافعيِّ وغيرِه له بأنَّه لم يكن في بغداد أفقهَ منه وأنَّه لم يكن في الدُّنيا مثل بغداد، وهو شابٌّ له بضعٌ وثلاثون سنةً.

فمن كان بهذه المثابة؛ كان قد اجتمع عنده علومُ النَّاس مع فقهه وتقواه، فيكون اختياره أقربَ من اختيار غيره.

فعُلومُ مالكٍ والشَّافعيِّ[2] اجتمعت له[3] وامتاز بأشياءَ:

---

(١) في «كشف غياهب الظلام»: «الرأي».

(٢) كذا في الأصل و«كشف غياهب الظلام»، والسِّياق -بسباقه ولحاقه- يرجِّح إضافة: «أبي حنيفة».

(٣) من قوله: «أنه استحق الإمامة...» إلى هنا؛ نقله ابن سحمان في «كشف غياهب الظلام» (ص١٦٠-١٦٣) دون إشارة.

فإنَّ محاسنَ مذهب مالكٍ هو:

□ **بموافقة** ما كان عليه أهلُ المدينة، التي هي دارُ الهجرة والنُّصرة والسُّنَّة.

□ **ومحافظتِه** على حدود الله وعدم انتهاك محرَّماتها؛ فلا يسوِّغ حيلةً في إسقاط واجبٍ أو فعلِ محرَّمٍ، بل يسدُّ الذَّرائعَ إلى ذلك.

□ **وتعظيمِه** لاتِّباع الشَّريعة ونهيه عن البدع، ورعايته المقاصد في الأقوال والأفعال دون الظَّواهر.

وهذه الثَّلاثةُ اجتمعت في مذهب أحمدَ على أكمل وجهٍ، فكان أحمدُ في أهل المدينة على [ذلك][1] الوجه:

- فإنَّه يفضِّلهم على غيرهم ويقول إنَّهم أعلمُ بالسُّنَّة وأفقه من غيرهم، وكَرِهَ الرَّدَّ عليهم، وكان يأمر باستفتائهم[2].

- وأخذ بقولهم فيما نقلوه -كالصَّاع والمُدِّ والأحباس[3] وإسقاط زكاة الخضروات والمعشرات[4] ونحو ذلك-، وبما كانوا عليه على عهد الخلفاء[5].

- ورجَّح أيضًا الحديث المعتضدَ بعملهم؛ فقال: «إذا روى أهلُ المدينة وعملوا به فهو الغايةُ»، وهذا أصحُّ الوجهين لأصحابه -الذي اختاره أبو الخطَّاب-، وإن كان من أصحابه -كالقاضي- من لا يرجِّح بذلك[6].

---

(١) زيادة.

(٢) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٣١٠).

(٣) في الأصل: «والأجناس».

(٤) قوله: «الخضروات والمعشرات» في الأصل: «الخضوراوات المعشرات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤، ٣٠٨).

(٦) انظر: «العدَّة» (٣/ ١٠٥٢)، «التمهيد» (٣/ ٢٢٠)، «المسوَّدة» (ص٣١٣)، «الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٩).

فأمَّا عملهم الذي لم يستند فيه إلى حديثٍ قديم، وإنَّما هو مستندٌ إلى رأي بعض فقهائهم -وغالبُه رأيُ ربيعةَ وابنِ هرمز-؛ فهو عنده بمنزلة رأي بقيَّة الفقهاء.

وكذلك عملُهم المخالفُ لحديثٍ صحيحٍ؛ لا يقول به، بل يأخذ بالحديث الصَّحيح وإن خالف عملَهم في عهد ربيعةَ ومالكٍ. ومعلومٌ أنَّ هذه الطَّريقة في أهل المدينة أحسنُ ما اعتُمدت، وهي طريقةُ الشَّافعيِّ، فأمَّا تقصيرُ الكوفيِّين فيهم وغلوُّ أصحابهم فيهم؛ فمتطرِّفان.

وأمَّا الحِيَلُ: فإنَّه يحرِّمها ويُبطلُها كما يفعل أهلُ المدينة، ومذهبُه ومذهبُ مالكٍ في ذلك سواءٌ[1]، سواءٌ في ذلك الحيل في إسقاط الزكاة والشُّفعة أو استحلال الرِّبا أو في الأيمان أو في البيع والنِّكاح والخلع وغير ذلك من العبادات والمعاملات.

وهذا الأصلُ انفرد به عن أبي حنيفة والشَّافعيِّ، وهو ممَّا لا تتمُّ حقيقةُ الدِّين إلا برعايته.

وأمَّا رعايتُه للمقاصد في الأيمان والنُّذور والعقود وعدمُ التفاته إلى ظاهر لفظٍ يخالف باطنَه -إمَّا بقصدٍ، وإمَّا بسببٍ، وإمَّا بدلالة حالٍ-؛ فأصلُه في ذلك بيِّنٌ ظاهرٌ[2].

فليس يوجد إن شاء الله في مذهب مالكٍ أصلٌ جامعٌ محمودٌ إلا ومذهبُه مشتمِلٌ عليه.

---

(١) انظر: «القواعد الفقهية» (ص١٧٣، ٢٠٢، ٣٥٣)، «بيان الدليل-الفتاوى الكبرى» (٦/ ١٨، ٨٤، ٨٨، ٩٦، ١٦٨، ١٨٦)، «الفتاوى» (٢٠/ ٢٣٠) (٢٣/ ٢١٤) (٢٩/ ٤٧٩) (٣٠/ ٢٤٠)، «جامع المسائل» (٨/ ٣١٩) (٩/ ٢٥٧)، «جامع الفصول» (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٢٣٠) (٣٠/ ١١٢) (٣٢/ ٢٩٨) (٣٣/ ١٥٤)، «جامع المسائل» (٨/ ٣١٦)، «جامع الفصول» (٢/ ١٠٤، ١٨٩، ٣٧٨)، «أصول الأئمة الأربعة-الملحق» (ص٢٦٣).

وكذلك مذهبُ الشافعيِّ؛ فإنَّ محاسنَ مذهبه:

▫ **اتِّباعُه** للحديث الصَّحيح وإن خالفه عملٌ أو قياسٌ جليٌّ أو غيرُ ذلك.

▫ **وبحثُه** في الحديث في مسائل الخلاف. وأحمد في غاية الأخذ بهذا الأصل.

▫ ومن محاسنه: **ضبطُه** لأصول الفقه، فيجري مع الدَّليل، ولا يسترسل مع استحسانٍ أو اصطلاحٍ لا ينضبط. وأحمدُ موافقٌ له على ذلك(١).

▫ ومن محاسن مذهبه الذي استقر عليه في آخر عمره: **أَخْذُه** بالحديث والدَّليل من أيِّ بلدٍ كان، سواءٌ كان حجازيًّا أو شاميًّا أو عراقيًّا، حتَّى رغب عن كثيرٍ ممَّا كان عليه أهلُ بلاده -الحجازيُّون- لأجل اتِّباع الحديث والدَّليل الصَّحيح بعد أن كان موافقًا لهم عليه.

وكذلك أبو حنيفة وأصحابُه؛ فإنَّ أحسن محاسن مذهبه: هو متابعةُ ما رواه الكوفيُّون عن ابن مسعودٍ عن النَّبيِّ ﷺ، ثُمَّ عن عليِّ بن أبي طالبٍ؛ فإنَّ ابن مسعودٍ أخذ عنه أهلُ الكوفة عِلمَ النُّبوَّة من القرآن ومعانيه، والجدلَ في الأصول والفروع، وكان عبد الله بن مسعودٍ من أفاضل أفاضل أصحابِ النَّبيِّ ﷺ حتَّى قال فيه...(٢)، وكان له أصحابٌ من أفاضل أفاضل التَّابعين كعلقمة والأسود، فتعلَّموا منه في خلافة عمر وصدرًا من خلافة عثمان، وكانوا يرحلون إلى المدينة فيأخذون عن عمر وعائشةَ وغيرِهما، ثُمَّ تُوُفِّيَ عبد الله في وسط خلافة عثمان.

ولمَّا قدم عليٌّ الكوفةَ في خلافته؛ أخذ أصحابُ ابن مسعودٍ عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

---

(١) انظر: «**أصول الأئمة الأربعة-الملحق**» (ص٢٦٣).

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار ست كلمات. وانظر بيانه لفضل ابن مسعود: «**الفتاوى**» (٤/ ٥٣٠).

فاجتمع لهم من علم عمر وعليٍّ وعبدِ الله ما صاروا به من الإسلام بالمكان الذي لا يخفى.

فأبو حنيفة أفضلُ ما عنده: ما أخذه عن حمَّاد بن أبي سليمانَ عن إبراهيم النَّخعيِّ عن علقمةَ. ثُمَّ أخذ عن غير حمَّادٍ -مثل عطاء بن أبي رباحٍ وغيرِه-، واستنبط من تلك الأصول «مقاييسَ» بنى عليها فروعَه.

فطائفةٌ من أهل الكوفة أخذوا عنه وسلكوا طريقتَه، وطائفةٌ منهم سلكوا طريقةَ محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة، وطائفةٌ منهم سلكت طريقَ سفيان الثَّوريِّ.

والإمامُ أحمد ﷺ[1] قد أخذ عن الكوفيين محاسنَ ما عندهم ووافقهم عليها أو ما شاء الله من ذلك.

فأمَّا الكلام في تفضيل شخصٍ على شخصٍ أو مذهبٍ على مذهبٍ؛ ففيه[2] خطرٌ في العقل والعلم والدِّين؛ إذ لا يكاد يسلم من الفخر والبغي، فروى مسلمٌ في صحيحه[3] عن عياض بن حمارٍ المجاشعيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّه أُوحِيَ إِليَّ أَن تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»، فأخبر ﷺ أنَّ الله أوحى إليه أن يأمرنا أن نتواضع حتَّى لا يفخر بعضُنا على بعضٍ ولا يَبغي بعضُنا على بعضٍ.

وهذان الوصفان يَعمَّان أنواعَ العلوِّ والاستطالة؛ فإنَّ المستطيل منا على غيره: إمَّا أن يستطيل بحقٍّ أو بباطل.

(١) بعدها في الأصل زيادة: «حتى».
(٢) هذا هو الوجه الأول، وسيأتي قريبًا ذكر بقيَّة الأوجه.
(٣) (٢٩٧١/٣).

فإن استطال بحقٍّ فقد افتخر، وإن استطال بباطلٍ فقد بغى؛ وكلاهما قد حرَّمه رسول الله ﷺ موافقًا لما في كتاب الله من ذلك؛ حيث يقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾(٣) -في غير موضع-، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾(٦).

وعلى الرَّجل إن كان ما يعتقد به فضلَه على غيرِه حقًّا أن يشتغل بشكر الله عن الفخر على عباده، وإن كان باطلًا فلا يجمع بين بطر الحقِّ وغمط النَّاس؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال فيما رواه مسلمٌ في **صحيحه**(٧) عن ابن مسعودٍ: **«لاَ يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن كِبرٍ»**، فقال رجلٌ: يا رسول الله! الرَّجلُ يحبُّ أن يكون ثوبُه حسنًا ونعله حسنًا، أفمِنَ الكِبْر ذلك؟ قال: **«لَا، الكِبْرُ بَطرُ الحَقِّ، وَغَمطُ النَّاسِ»**، **وبطرُ الحقِّ**: جحدُه ودفعه، **وغمط النَّاس**: احتقارهم وازدراؤهم.

فمن جحد فضلَ غيره فقد بطر الحقَّ، فإن استطال عليه مع ذلك فقد غمط النَّاس.

---

(١) لقمان: (١٨).
(٢) الحجرات: (٩).
(٣) آل عمران: (١٩)
(٤) الشورى: (٤٢).
(٥) يونس: (٢٣).
(٦) البقرة: (١٧٣).
(٧) (٨٣).

وما أكثرَ ما يوجد من المصنَّفات ويُسمع من المقالات في تفضيل بعض الأشخاص على بعضٍ أو تفضيل بعض المقالات أو المذاهب على بعضٍ؛ من الكلام بغير علمٍ وبغير قصدٍ صالحٍ.

فإنَّ أحدَ هؤلاء قد يعلم محاسنَ بعض النَّاس ويحبُّه لتلك -والمحبَّةُ في الله من الإيمان-، ولا يكون له من العلم بمحاسن الآخر والبحث عنها وحُبِّ ظهورها ما له من العلمِ بمحاسن الأوَّل والبحثِ عنها وحُبِّ ظهورها، فيَشرع يَحكم بينهما: إمَّا حُكمًا بغير علمٍ تامٍّ، أو بهوًى خفيٍّ أو جليٍّ، أو بمجموع الهوى وعدم العلم التَّامِّ.

ثُمَّ اتِّباع الهوى: ظلمٌ، وعدمُ العلم: جهلٌ، وقد ذمَّ الله في القرآن الإنسانَ بقوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1].

هذا لعمري لو اقتصروا على الحقِّ؛ فكيف ويوجد في ضمن ذلك من المنقولات المكذوبة، وجحود المنقولات الثَّابتة، والاحتجاج بغير الحُجَّة الصَّحيحة= أمرٌ عظيمٌ جدًّا هو منشأُ ضلالِ كثيرٍ من الأتباع، الموقِع لكثيرٍ من الأُمَّة فيما حرَّم عليهم من الفخر والبغي.

فالواجبُ على العاقل اللَّجأُ إلى الله في أن يهديه الصِّراطَ المستقيمَ، صراطَ الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضَّالِّين.

الوجهُ الثَّاني[2]: أنَّ النَّاس لهم في تفضيل بعض الأشخاص على بعض **طريقان**[3]:

أحدهما: أنَّه لا يُدرك إلا بنصٍّ أو إجماعٍ؛ توقيفٍ أو اتِّفاقٍ، فأمَّا الاجتهاد فلا مجال له في فضائل الأشخاص.

---

(١) الأحزاب: (٧٢).

(٢) سبق ذِكر ابتداء الوجه الأول (ص٢٢٨).

(٣) في الأصل: «طريقين». وسبق ذِكر المسألة في (ص٢١٩).

ثُمَّ قد يقول هؤلاء: إنَّا لا ندرك ذلك بالاجتهاد لا علمًا ولا ظنًّا.

وقد يقولون: إنَّا ندركه ظنًّا، لكن ليس لنا أن نقول بالظَّنِّ إلا فيما احتجنا إليه من الأحكام العمليَّة، فأمَّا الكلامُ بالظَّنِّ لغير حاجةٍ عمليَّةٍ؛ فلا يسوغ.

وعلى هذا المسلك فإنَّما يثبت فضيلة الصِّدِّيق والفاروق على غيرهما بالنَّصِّ أو بالإجماع.

□ فالنَّصُّ: ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ من تفضيلهما؛ كحديث ابن عمر في تفضيل الثَّلاثة الذي أخرجاه في «الصَّحيحين»[1]، وحديث عليِّ بن أبي طالبٍ في تفضيلهما على كهول أهل الجنَّة من الأوَّلين والآخرين، وهو حديثٌ رُوي عنه من وجوهٍ متعدِّدةٍ جمعها الدَّارقطنيُّ في كتاب «فضائل الصَّحابة»[2]، ورواه التِّرمذيُّ[3] لكن من وجهٍ فيه لينٌ، وكما ثبت عن عليٍّ أنَّه فضَّلهما على سائر الأُمَّة؛ فإنَّ ذلك قد رواه عنه أكثرُ من ثمانين نفسًا أنَّه قاله على منبر الكوفة، وقد رواه البخاريُّ في صحيحه[4]، وذلك لا يقوله إلا عن توقيفٍ.

مع أحاديثَ أخر صِحاحٍ أو حِسانٍ، وفيها ضعيفٌ وموضوعٌ.

وكما يُستدلُّ على ذلك بقوله: ﴿ٱلۡأَتۡقَى﴾[5]، ونحو ذلك من دلائل الكتاب والسُّنَّة المذكورة في فضلهما.

□ ويُستدلُّ على ذلك بالاتِّفاق على بيعة الصِّدِّيق، مع ما بيَّنْتُهُ من وجوب تولية الأفضل.

---

(١) البخاري (٣٦٤٦، ٣٦٨٧)، ولم أقف عليه عند مسلم.

(٢) لم أقف عليه في المقدار المطبوع منه. (٣) (٤٠١٥)، وابن ماجه (٩٥).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٦١).

(٥) الليل: (١٧). أخرجه ابن مردويه -كما في «الدر المنثور» (٨/ ٥٣٨)- من حديث ابن عباس قال: «هو أبو بكر الصديق».

فبهذه الطَّريق يُثبِتُ فضلَهما أكثرُ أهل السُّنَّة، ويجري ذلك على مسلك من يرى الفضائلَ لا تكون بالاجتهاد.

ولهذا توقَّف طائفةٌ من المتكلِّمين المعتزلة -كالجُبَّائيِّ وابنِه وأصحاب أبي الحسين[1]- والأستاذ أبي المعالي الجوينيِّ[2] في تفضيل بعضهم على بعضٍ؛ لأنَّهم سلكوا هذا المسلك، ولم يتبيَّن لهم من المنقول ما يُثبِتون به فضلَهما، فأمسكوا عن ذلك. وسلك ذلك طائفةٌ من أهل السُّنَّة؛ كأبي عمر[3] ابن عبد البَرِّ وغيرِه[4].

المسلكُ الثَّاني: من يسوِّغ التَّفضيلَ بالاجتهاد، وقد يقول إنَّه يدرك ذلك علمًا، وقد يقول إنَّه يدركه ظنًّا ويجوِّزُ التَّكلُّمَ في ذلك بالظَّنِّ؛ فإنَّ الحاجة داعيةٌ إلى اتِّباعِ الأفضل قولًا أو عملًا، والتَّفقُّهِ على طريقته في الابتداءِ قبل بلوغ درجة الاجتهاد، وتقليدِ الأفضل لغير المجتهد، ونحو ذلك من أمور الدِّين، وقد[5] لا يصل إلى معرفة الأفضل في مواضعَ كثيرةٍ.

□ كـ«المريد» الذي يريد أن يقتدي بأحد مشايخ العلم، فإن لم يعتقد رُجحان أحدهم؛ قد لا يمكنه الاقتداءُ بواحدٍ منهم.

□ وكـ«المتفقِّه» الذي يريد سلوكَ طريقةٍ في العلم توصله إلى معرفة الأحكام، فإن لم يترجَّح عنده إحدى الطُّرق بعلمٍ أو بظنٍّ؛ لم يُؤْثِر اختيارَه إلا بهوًى أو عادةٍ أو غير ذلك، وإن كان في الغالب قد يكون الأصلحُ لِزَيدٍ أن يتَّبع فلانًا، وإن كان الأصلحُ لغيره أن يتَّبع فلانًا؛ كمن نشأ بمكانٍ إنَّما ظهر فيه طريقةُ إمامٍ من الشُّيوخ أو العلماء، وليس هنالك إلا أصحابُه، وتعسَّر عليه

(١) «مقالات الإسلاميين» (ص٤٥٩)، «الفائق في أصول الدين» (ص٦٢١).
(٢) «الإرشاد» (ص٤٤٩).
(٣) في الأصل «عمرو»، والصواب ما أثبت.
(٤) «التمهيد» (٢٠/ ٢٥٥).
(٥) في الأصل: «قد».

الانتقالُ عن البقعة؛ فإنَّ الذي يصلح له -بل الذي يجب عليه- اقتباسُ ما هنالك من العلم والدِّين. ثُمَّ إن أمكنه الازديادُ من غيرهم؛ وإلا فما لم يقدر عليه كيف يؤمر به؟!

ولهذا كان الأصلحُ لمن نشأ بالمدينة أن يأخذ طريقةَ أُبَيٍّ وزيدِ بن ثابتٍ، ومن نشأ بالكوفة أن يأخذ طريقةَ عبدِ الله بن مسعود، ومن نشأ بالشَّام أن يأخذ طريقة معاذٍ وأبي الدَّرداء.

ثُمَّ وإن كان بعضُ هذه الطُّرُق أفضلَ من بعضٍ؛ فليس الأصلحُ لكُلِّ أحدٍ أن يَسلُك الطَّريقة الفُضلى لعجزه عنها، وقد جعل الله الجنَّة درجاتٍ رفع بها بعضهم فوق بعضٍ، ولا يُنهى أحدٌ إلا عمَّا حرَّمه الله ورسولُه؛ إلا أن يُدعى للانتقال[1] من مفضولٍ إلى أفضل منه إذا أمكن ذلك.

فهذا أصلٌ ينبغي اعتمادُه؛ فإنَّ من النَّاس من يسلك طريقةً مفضولةً أو مذمومةً من بعض الوجوه؛ ولو عِيبَتْ عنده لَتَرَكَ الدِّينَ بالكُلِّية، لأنَّه لا يعرف غيرَها. فمن كان قصدُه النَّصيحةَ قرَّر عنده ما هو عليه من الخير، ودعاه إلى فعلِ ما هو أفضلُ أو تركِ ما يُكره -إن أمكن ذلك-، بخلاف أهل الأهواء الصَّادَّة عن سبيل الله.

ومن سلك هذا المسلك للاجتهاد في التَّفضيل:

- فقد[2] يستعين تارةً بأقوال أهل البصائر الذين لا هوى لهم.
- وقد يستعين عليه بشهادة الأئمَّة شهادةً عامَّةً؛ لقول النَّبيِّ ﷺ «**أَنتُم شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرضِ**»[3].

(١) في الأصل: «الانتقال».
(٢) في الأصل: «وقد».
(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٥)، ومسلم (٩٥٩) من حديث أنس.

□ وقد يستعين عليه بمنامات الصَّالحين؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأصحابه في ليلة القدر: «**مَا لي أَرَى رُؤيَاكُم قَد تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّها فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ؛ فَمَن كَانَ مِنكُم مُلْتَمِسَهَا؛ فَلْيَلتَمِسهَا فِي السَّبعِ الأَوَاخِرِ**»(١)، فجعل تواطؤ الرُّؤيا دليلًا على صدق المرئيِّ، فإذا تواطأت الرُّؤيا بالمؤمنين كانت حقًّا، ورؤيا الرَّجل الصَّالح الواحد تُورِث ظنًّا، كما أنَّ رؤيا العالم الواحد تُورِث ظنًّا، وتواطؤ الرُّؤيا من المؤمنين تورث اليقين(٢).

□ وقد يستعين عليه بالنَّظَرِ في آثار الرَّجلَيْن من الأقوال والأفعال، إن كان له خبرةٌ بذلك، وخبرةٌ بالأدلَّة الشَّرعيَّة الدَّالَّة على فضائل الأقوال والأعمال.

□ وقد يتوجَّه إلى الله في ذلك توجُّهًا صادقًا، فيريه رؤيا صادقةً أو يلهمه إلهامًا يظهر له دليلُه أو يَكشف له عن حقيقة الحقِّ كشفًا بيِّنًا؛ إمَّا يقينيًّا وإمَّا ظنيًّا.

□ وقد يُدرك ذلك من وجوهٍ أخرى؛ منها ما يخصُّ صاحبه لا يدركه غيرُه، ومنها ما يمكن تقريرُه عند النَّاس خاصَّةً أو عامَّةً.

فإذا كانت الفضائلُ إذا أُدركت اجتهادًا إنَّما تُدرَك من مثل هذه الطَّريق، وهي طريقةٌ خفيَّةٌ إلا على القليل، وقد تتعارض فيقوم ببعض الأشخاص بعضُها في بعض الأمور، ويتأخَّر بعضُها في بعض الأمور= ظهر صعوبة الكلام في التَّفضيل علمًا -كما ظهر بالوجه الأوَّل(٣) خطرُه قصدًا-؛ فكيف والهوى الذي في النَّفس لا يتركها تُبصِر الحقائقَ على ما هي عليه؟! بل يتَّفق عندها ما تهواه بضعيف الحُجَّة، ويصدُّها عمَّا تكرهه مع قوَّة الحُجَّة. إلا فيمن عصم الله، وقليلٌ ما هم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٨٨) من حديث ابن عمر.

(٢) انظر ما سبق (ص٢٢٣).

(٣) انظر ما سبق (ص٢٢٨).

الوجه الثَّالث: أنَّ التَّفضيل لو ثبت بحُجَّةٍ صحيحةٍ لا معارض لها بلا هوًى؛ ففيه مفسدتان عظيمتان:

إحداهما[1]: التزام قول ذلك الأفضل مطلقًا من غير دليلٍ شرعيٍّ.

والثَّانية: الإعراض عن قول ذلك المفضول من غير نظرٍ في دليله.

وهذا هو الفساد الواقعُ في كثيرٍ من النَّاس عامَّةً.

هب أَنَّا نعتقد أنَّ فُلانًا أفضلُ علمًا ودينًا من فلانٍ؛ فأكثر ما يوجب ذلك أن يكون الصَّوابُ في قوله أكثرَ من الصَّواب في قول الآخر، ولا يُوجب أن لا يكون المفضولُ هو المصيبَ في بعض ما اختلفَا فيه؛ فقد قال الهدهد وهو طيرٌ من الطَّير لسليمان نبيِّ الله الذي آتاه حكمًا وعلمًا: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾[2].

وقد كان الخلفاء الرَّاشدون يتعلَّمون من بعض الصَّحابة الذين هم دونهم سُنَنَ رسول الله ﷺ أو بعضَ الرَّأي الذي يشيرون عليهم به.

ومن تدبَّر المنازعات التي بين الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من الأُمَّة؛ رأى من الأقوال التي أصاب فيها التَّابعون ما لا يعلمه إلا الله: **كمناظرة** أبي سلمة ابن عبد الرحمن لابن عبَّاسٍ في عدَّة المتوفَّى عنها الحامل[3]، **وكمسألة** دية الأصابع[4]، **وكتيمُّم** الجنب التي خالف فيها عمرُ وابنُ مسعود وعمَّارٌ لأبي موسى[5]، وغير ذلك ممَّا لا يحصيه إلا الله.

---

(١) في الأصل: «أحدهما». (٢) النمل: (٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٣١٠)، ومسلم (١٥٠٨) من حديث أم سلمة.

(٤) أخرجه عبد الزراق (٩/ ١٢٦-١٢٩)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٦٦-٧١). وأصل قضاء النبي ﷺ بالتسوية بين الأصابع أخرجه البخاري (٦٩٠٢) من حديث ابن عباس مرفوعًا.

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٩-٣٥١)، ومسلم (٣٥٩-٣٦٠).

الوجه الرَّابع: أنَّ ذلك يورث القلوب انتقاصًا للمفضول وإهمالًا له، حتَّى نجد كثيرًا من النَّاس يكون للتَّابع(١) إمامَه في قلبه من المنزلة العليَّة ما ليس لبعض الأئمَّة الذي لا شكَّ أنَّهم أفضلُ من ذلك التَّابع!

ولهذا السَّبب وغيرِه نهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّفضيل بين الأنبياء عمومًا وخصوصًا(٢)، فقال: «**لاَ تُفَضِّلُوا بَينَ الأَنبِيَاءِ**»(٣)، وقال: «**لا تُفَضِّلُوني عَلَى مُوسَى**»(٤)، مع أنَّ القرآن قد شهد بأنَّ بعض النَّبيِّين أفضلُ من بعضٍ، وأنَّ الله فضَّل بعض الرُّسُل على بعضٍ، وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ بالفضائل في غير هذه الأحاديث.

وإنَّما ذاك لأنَّ العقل إن لم يعرف مرتبة الأشخاص ويستحضرها استحضارًا جيِّدًا؛ وإلا(٥) فما في النُّفوس من إرادة العلوِّ يحمله على أنَّه إذا اعتقد أنَّ متبوعه أفضلُ من غيره؛ أعرض عن ذلك وكرهه، وربَّما يكره ذكره لما فيه من المزاحمة لمتبوعه، وهذا موجودٌ في غالب المتقاربين من أهل المراتب؛ فإنَّه يبغض بعضُ الأتباع للمقارب(٦) في المرتبة ما لا يبغضون للبعيد عنها؛ لأنَّ ذكر المقارب قد يُخِلُّ بمرادهم من العلوِّ بخلاف البعيد فإنَّه لا يُخِلُّ بذلك. فنعوذ بالله السَّميع العليم من الشَّيطان الرجيم من همزه ونفخِه ونفثِه.

---

(١) في الأصل: «التابع».

(٢) انظر ما سبق (ص٢١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤١٧)، ومسلم (٢٤٥٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٥٠/ ٢) من حديث أبي هريرة.

تنبيه: بعدها في الأصل زيادة: «ولا تفضلوني على يونس»، والظاهر أنَّها كانت حاشيةً لأحدهم فأقحمت في الصلب، وسبق الكلام على ذلك (ص٥٤).

(٥) في الأصل: «ولا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) في الأصل: «للمقاريب».

الوجهُ الخامس: أنَّ ذلك يورث اتِّباعَ شخصٍ غيرِ الرَّسول ﷺ في كلِّ ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه[١]، حتَّى كأنَّه نبيٌّ، وحتَّى يبقى اعتقادُ الرَّجُل مباينًا لعمله؛ حيث يَعتقد أنَّه لا يجوز التزامُ طاعتِهِ في جميع ما يأمر به، ثُمَّ عَمَلُه معه عَمَلُ من يطيعه في كُلِّ ما يوجبه ويحرِّمه ويبيحه، حتَّى قد يَخُصُّ بالرِّياسة أو بالمال من وافقه على متابعة هذا المتبوع في كُلِّ أوامره، ويَحرُمُ ذلك مَن هو أولى بالله ورسوله من مُوافِقِه إذا خالفه في بعض أقوال متبوعه.

وهذا وإن لم يكن مثل شهادة الخطَّابية بالزُّور لموافِقهم على مخالِفهم؛ فهو مشارِكٌ له في اتِّباع الهوى عملًا، كما أنَّ ذاك متابعةٌ للهوى خبرًا، فذلك في الأقوال نظيرٌ لهذا في الأعمال، ونعوذ بالله من اتِّباع الهوى قولًا أو عملًا. وقد يكون الرَّجلُ معذورًا في بعض ذلك ومأجورًا، لكن الغالب خلاف هذا.

فإذا كان في تفضيل الأشخاص هذه المفاسدُ -وقد يقال إنَّ فيها مصلحةً كما تقدم-؛ فمعلومٌ أنَّ المقصود الصَّحيح من تفضيل الأشخاص إنَّما هو المتابعة في الأقوال والأفعال؛ فإنَّا محتاجون إلى ذلك، وفُرض علينا النَّظَرُ في ذلك.

فإنَّ **القولين** إذا كانَا متناقضين في إيجابٍ وتحريمٍ وإباحةٍ أو في خبرٍ؛ فعلينا أن لا نرجِّح أحدَ القولين إلا بدليلٍ يوجب التَّرجيح، ومتى رجَّحنا أحدَهما بغير علمٍ؛ كُنَّا قد قُلنا على الله ما لم نعلم، واتَّبعنا أهواءنا بغير هُدًى من الله. هذا إن كان النَّظَرُ في قولينِ معيَّنينِ.

وإن كان النَّظَرُ في جملتين من الأقوال؛ مثل من يريد ابتداءً أن يحفظ أقوالَ عالمٍ روايةً ورأيًا= فهو محتاجٌ هنا إلى التَّرجيح أيضًا.

---

(١) في الأصل: «وينحيه»، ولعل الصواب ما أثبت.

فالواجبُ على من يريد ترجيحَ بعض الأقوال واختيارَها[١]؛ طلبُ ذلك من بابه، وهو معرفةُ «الكتاب» و«السُّنَّة» وآثار سلف الأُمَّة والتَّفقُّه في ذلك، فهذه الطَّريق تُبيِّن له الصَّوابَ في جمهور مسائل الخلاف.

ثُمَّ إذا أخطأ في بعضها كان مثابًا على اجتهاده، وخطؤه مغفورٌ له.

وإذا تعسَّرَ هذا في المسائل المفصَّلة فقد تيَّسرَ في القواعد الجمْلِيَّة[٢]، فما من عالمٍ إلا وله قواعدُ يُتعلَّم منها كثيرٌ من مسائله، مع أنَّ معرفة قواعِدِهم جميعِهم على الوجه محتاجٌ إلى عونٍ خاصٍّ من الله، ولا حول ولا قُوَّةَ إلا به.

فالذي يُحتاج إليه من معرفة رُجحان بعض الأقوال على بعضٍ هو أيسرُ علينا من ترجيح بعض الأشخاص على بعضٍ، فالحمد لله الذي يسَّر علينا ما يهدينا به ويزيل أهواءنا، وجعل اليسر والهدى فيما لا يُحتاج إليه إلا نادرًا ولا يحتاج إليه بحالٍ.

فإذا تقرَّرت هذه القاعدةُ: فمعلوم قطعًا[٣] أنَّ ترجيحَ الأقوالِ بعضِها على بعضٍ إذا كان هو الأيسرَ وفيه من الاختلاف بين النَّاس ما لا خفاء به؛ فترجيحُ بعض الأشخاص على بعضٍ يجب أن يكون الاختلافُ فيه أشدَّ وأكثرَ؛ ولهذا قَلَّ أن تجد مستنده إلا محضَ الهوى، فلو قيل لحنفيٍّ: أيُّ الأئمَّةِ أفضلُ؟ قال: «أبو حنيفة»، ورُبَّما يذكر بعض فضائله، وكذلك لو قيل لمالكيٍّ: أيُّهم أفضلُ؟ قال: «مالكٌ»، ويذكر بعض فضائله، وكذلك لو قيل لشافعيٍّ: أيهم أفضل؟ قال: «الشَّافعيُّ»، ويذكر بعض فضائله، وكذلك لو قيل لحنبليٍّ: أيُّهم أفضل؟ قال: «أحمد»، ويذكر بعض فضائله، وكذلك المتعبِّدةُ السَّالكون مسلكَ المشايخ لو قيل لكلٍّ[٤] منهم: أيُّ هذه المشايخ أفضل؟ لقال: «شيخي».

---

(١) في الأصل: «واختارها».

(٢) علق في طرَّة الأصل: «المجملة»، ورمز له بـ«ظ».

(٣) في الأصل: «قاطعا».

(٤) في الأصل: «كل»، ولعل الصواب ما أثبت.

ومعلومٌ أنَّ هؤلاء المختلفين في الغالب(١)، أو لجهلٍ وظُلمٍ، في مثل هذا لا يجوز متابعتُهم فيه ولا الرُّكون إليهم؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾(٢).

وإذا كان المقصود من الأئمَّة إنَّما هي الأقوال والأفعال؛ فنحن نذكر إن شاء الله(٣) من محاسن قواعد الأئمَّة ما ينبغي اعتمادُه وأتحرَّى(٤) أن أذكر من خصائص كُلِّ مذهبٍ مرتبته الفاضلة، ثُمَّ إنَّ ما أذكره هو أيضًا باجتهادي، ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله؛ فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأً فمنِّي ومن الشَّيطان، والله ورسوله منه براءان.

وقد تأمَّلتُ ذلك فوجدتُ جماع المحاسن إنَّما هي في حديثِ رسول الله ﷺ وفقهِه لفظًا ومعنًى، ثُمَّ آثار أصحابه. وهذا وإن كان متَّفقًا عليه بين الأُمَّة ابتداءً؛ فالمعرفةُ بالتَّفصيل الذي يُحتاج إليه في السُّؤال والجواب غيرُ المعرفة المجملة.

ولهذا كان مضمونُ هذا الجواب -أصلح الله الشَّيخَ- الانتصارَ لأهل السُّنَّة وأصحاب الحديث، لم يُقصد به رجلٌ غيرُ رسول الله ﷺ الذي تجب نصرتُه على كُلِّ مسلم، كما قال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿لَئِنْ [أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ] وَءَامَنتُم(٦) بِرُسُلِى

(١) كذا في الأصل، والظَّاهر أنه قد وقع في الكلام سقطٌ، والتقدير: «ومعلوم أن هؤلاء المختلفين في الغالب لا يفضِّلون متبوعَهم إلا لهوًى أو لجهل وظلم».

(٢) هود: (١١٣).

(٣) لم أقف عليه فيما سيأتي من الكتاب، وسبق الكلام على مقدار النَّقص (ص٨٩). وانظر في معنى ما ذكره: «أصول الأئمة الأربعة-الملحق» (ص٢٦١-٢٦٣).

(٤) موضعها في الأصل -سوى الواو- بياضٌ بمقدار كلمة، وكتب في الطرَّة: «اتحرا» وكتب فوقها: «فيه»؛ والظَّاهر أنه يريد حكاية ما ورد في الأصل المنقول منه.

(٥) الحديد: (٢٥).

(٦) في الأصل: «آمنتم»، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٤]، وذكَرَ طاعةَ الرَّسول ﷺ في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا[٥]، وهو متَّفقٌ عليه بين الأُمَّة؛ إلا بعض غلاة أهل البدع من الخوارج الذين نبغوا في زمنه ﷺ فإنَّهم لا يطيعون الرَّسول لتجويزهم عليه الجَور في الحُكم والقَسم، وإنَّما يقبلون ما بلَّغه من الكتاب المنزل، ولقد خابوا وخسروا إن كانوا[٦] لا يأتمنون أمينَ الله على وجهٍ، فجمعوا بين ائتمانه على البعض، وتخوينه في البعض، ولهذا كانوا من أجهل المتعبِّدين.

والشَّيخُ -أصلحه الله- قد بدأ بذكر ترجيح بعضهم على بعض، وصدر منه من الكلام ما يدلُّ على أنَّه لم يبلغه أقوالُ العلماء فيما تكلَّم فيه؛ فأنا أذكر في ذلك فصلًا مختصرًا ينظر فيه ذو اللُّبِّ:

---

(١) المائدة: (١٢).

(٢) النساء: (٥٩).

(٣) النساء: (٦٥).

(٤) النساء: (٦٤).

(٥) قرَّره في «السبعينية» (ص٥٠٧)، «الفتاوى» (١/ ٦٧) (١٩/ ١٠٣) (٢٢/ ٣٢٠)، «مسألة في عصمة الأئمة» (ق١)، وفي «الصارم» (ص٥٦): «ثلاثة وثلاثين»، وفي «الفتاوى» (١/ ٤) (١٩/ ٨٣، ٢٦١) «البيان» (٨/ ٢٣٩)، «جامع المسائل» (٤/ ٣٨)، «قاعدة السنة والبدعة» (١٠/ و): «نحو -أو: قريب- من أربعين موضعًا». ونصَّ الإمام أحمد أنها في «ثلاثةٍ -أو: نيِّفٍ- وثلاثين موضعًا»، انظر: «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٦٠)، «تهذيب الأجوبة» (ص١٩)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥٣).

(٦) في الأصل: «كان».

وذلك أنَّ ما ذكره الشَّيخُ -أصلحه الله-: **أنَّ الحافظ أبا عمر**[1] **ابنَ عبدِ البرِّ صنَّف كتابًا في مناقب الأئمَّة الثَّلاثة -أبي حنيفة ومالكٍ والشَّافعيِّ-، ولم يذكر أحمدَ إلا من أصحاب الشَّافعيِّ**، واعتقد الشَّيخُ -أصلحه الله- أنَّ هذا ينقص أحمد ويوجب رُجحانَ غيره عليه= فالكلامُ على هذا من وجوهٍ -بعد ما قدَّمتُه[2] من أنَّا لسنا نتعصَّب لأحدٍ، ولا نميل إلا إلى ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، ولا نرجِّح من الأقوال إلا ما رجَّحه الله، ولا نفضِّل من الأشخاص إلا ما فضَّله الله، وما اشتبه علينا وكلنا علمَه إلى الله، وأنَّ المقصود من الأئمَّة أن يبلِّغونا ما جاء به الرَّسولُ ويفقِّهونا فيه، فمن احتجب بهم عن ذلك فقد صدَّ بهم عن سبيل الله وكانوا وبالًا عليه، وصار كأنَّه اتَّخذهم أولياءَ من دون الله وأشرك بهم، كما أنَّ النَّصارى احتجبوا بعيسى عن الله فعبدوه من دون الله، والرَّافضةَ احتجبوا بعليٍّ فاتَّخذوا محبَّتَه الفاسدةَ حجابًا عن دين الله ورسولِه. فكثيرًا من أتباع الأئمَّة قد يسلك معهم شعبةً ممَّا سلكته الرَّافضة أو الشِّيعةُ مع عليٍّ، فيضرّ بهم ولا ينتفع.

ومن استدلَّ بهم على ما دلُّوه من معاني الكتاب والحكمة، وما لم يدلَّه عليه أحدُهم استدلَّ بغيره= كانوا رحمةً في حقِّه وهُدًى-:

الوجهُ الأوَّل: أنَّ أحمد بن حنبلٍ لو كان من أصحاب الشَّافعيِّ المختصِّين به سماعًا وتفقُّهًا بمنزلة أبي يوسفَ ومحمَّدٍ مع أبي حنيفة، ومنزلةِ عبدِ الرَّحمن ابن القاسم وأشهبَ مع مالكٍ، ومنزلةِ البُوَيطيِّ والمزنيِّ مع الشَّافعيِّ، ومنزلةِ أبي داودَ والأثرمِ[3] مع أحمد بن حنبلٍ= لم يَضُرَّ ذلك أحمدَ شيئًا، وكان أكثرُ

(١) في الأصل: «عمرو»، والصواب ما أثبت.

(٢) انظر ما سبق (ص١١٥).

(٣) في الأصل: «الأثرم»، ولعل الصواب ما أثبت.

ما فيه أن تكون أقوالُ أحمدَ مع الشَّافعيِّ بمنزلة أقوالِ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ مع أبي حنيفة، وأقوالِ ابن القاسمِ وأشهبَ مع مالكٍ. فطالبُ العلم:

▫ إن سلك مسلك الاستدلال: فعليه أن ينظر فيما اختلف فيه التَّابعُ والمتبوعُ -كما ينظر أصحابُ أبي حنيفة فيما اختلف فيه هو وصاحبَاه-، ويرجِّح ما دلَّ عليه الدَّليلُ السَّالمُ عن المعارِض المقاوِم.

▫ وإن سلك مسلك التَّقليد: فإمَّا أن يجتهد في تقليدِ أحدِهما أو يتخيَّر بينهما.

ولعلَّ المتأمِّلَ إذا تأمَّل وجد المقالات التي خالف أبا[1] حنيفة صاحباه، أو خالف بها مالكًا[2] أئمَّةُ أصحابه، أو خالف فيها الشَّافعيَّ أئمَّةُ أصحابه= يكون الصَّواب فيها غالبًا مع المتأخِّر النَّاظر في قول معلِّمه وقولِ غيرِه؛ فإنَّه لم يعدل عن قول معلِّمه لهوًى، وإنَّما تنازع معلِّمُه وغيرُ معلِّمِه فنظر في الحُجَّة فوجد حُجَّةَ غيرِ معلِّمِه أقوى، وكان يعلم أنَّ معلِّمَه إنَّما قصد اتِّباع الحقِّ، ولكن ما كان عنده من العلم بها ما عند هذا الإمام الآخَر= فعدل عن قول إمامِه إلى قول الإمام الآخَر طاعةً لله ورسوله، وعملًا بما أوجبه الدِّينُ.

فإنَّ أبا يوسف لمَّا كتب حديثًا كثيرًا واجتمع بمالكٍ وأهلِ الحجاز؛ رجع إلى كثيرٍ من مذاهب أهل الحديث وأهل الحجاز، وتعقَّب كثيرًا من مقاييس أبي حنيفة فترجَّح عنده غيرُها.

وجاء محمَّدٌ بعدَه فتعقَّب قولَ أبي حنيفة وأبي يوسف فترجَّح عنده في أكثرِها أو كثيرٍ منها قولُ أبي يوسف. وهكذا الباقون.

---

(١) في الأصل: «أبي»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «مالك»، ولعل الصواب ما أثبت.

فلو نزلنا على أسوأ التَّقادير -وهو تقديرٌ غيرُ واقعٍ- من أنَّ أحمد سلك مع إمامٍ من العلماء مسلك أبي يوسف مع أبي حنيفة؛ لكان الذي يقتضيه القياسُ أن يكون قولُ أحمدَ فيما خالف به إمامَه في الغالب هو الأرجح، كما يوجد ذلك فيما خالف به أبو يوسفَ ومحمَّدٌ إمامَهما.

وليس الغرضُ من الرِّجال إلا الأقوالُ، فسواءٌ كان أحمدُ فاضلًا أو مفضولًا؛ ليس لنا غرضٌ إلا في معرفة القول الرَّاجح؛ فهذا هذا.

الوجه الثَّاني: أنَّه لا يَشُكُّ عاقلٌ عَرَفَ سيرةَ القوم:

□ أنَّ استفادةَ الشَّافعيِّ من مالكٍ الفقهَ أكثرُ من استفادة أحمدَ من الشَّافعيِّ، واستفادةَ أبي حنيفة من حمَّادٍ أكثرُ من استفادة أحمدَ من الشَّافعيِّ؛ فإنَّ الشَّافعيَّ ﵁ قال: «لولا مالكٌ ما عرفتُ الفقه، ولولا سفيانُ بن عيينة لما عرفتُ الحديث»(١).

□ وأنَّ انتساب الشَّافعيِّ إلى مالكٍ في الكتب العراقيَّة والمصريَّة أكثرُ من انتساب أحمدَ إلى أحدٍ من الخلَف؛ فإنَّ الشَّافعيَّ قدِم من مكَّةَ على مالكٍ وقد ضبط بعضَ أقوالِ المكِّيِّين -أصحابِ ابن جريج؛ مثل سعيد بن سالمٍ، ومسلم ابن خالدٍ، ونحوهما- وهو شابٌّ؛ إذ قد تُوفِّي مالكٌ سنةَ تسعٍ وسبعينَ، ومولدُ الشَّافعيِّ سنةَ إحدى وخمسين، وقد قيل إنَّه قدِم عليه وله أربعَ عشرةَ سنةً، فقرأ عليه «**الموطَّأ**»، وضبط مذهبَ المدنيِّين منتسبًا إليه مُناظِرًا عليه، وتولَّى قضاءَ نجران بعد ذلك، فرُفع إلى الرَّشيد في محنته بعد موتِ أبي يوسفَ، وكان محمَّدُ بن الحسن حيًّا سنةَ بضعٍ وثمانين بعد موت مالكٍ؛ فإنَّ أبا يوسف توفي سنة اثنينِ وثمانينَ ومئةٍ، ومحمَّد بن الحسن تُوفِّي سنةَ تسعٍ وثمانينٍ

(١) لم أقف عليه، وروي عنه في الثناء عليهم عدَّة آثار، انظر: «**الجرح والتعديل**» (١/ ١٢، ٣٢-٣٣)، «**آداب الشافعي**» لابن أبي حاتم (ص١٥٧-١٥٩)، «**مسند الموطأ**» للجوهري (٧٨).

ومئةٍ؛ فعلَّق عن محمَّد بن الحسن من كتبه ما علَّق، وناظره وغيرَه من أصحاب أبي حنيفة في مسائل من الفقه؛ قد حكى الشَّافعيُّ عُظْمَ ذلك في كتاب «**الأمِّ**».

ثُمَّ ذهب الشَّافعيُّ إلى الحجاز، ثُمَّ قدِم الشَّافعيُّ بغدادَ قَدْمتَهُ الثَّانية سنةَ خمسٍ وتسعينَ ومئةٍ؛ فاجتمع بأحمد بن حنبلٍ، وأحمدُ له إحدى وثلاثون سنةً والشَّافعيُّ في نهاية أمرِه له بضعٌ وأربعون سنةً، **فما رأينا أحدًا أثنى على أحدٍ هو دونَه في السِّنِّ -لا تابعٍ ولا غيرِه- كثناء الشَّافعيِّ على أحمدَ، بل ما رأينا الشَّافعيَّ أثنى على الشُّيوخ الذين أدركهم ثناءَه على أحمدَ، بل للشَّافعيِّ** ﷺ في أولئك الشُّيوخ وأتباعهم[١] من الكلام ما لا أحبُّ حكايتَه[٢]، وله في أحمدَ من الكلام ما لا يوجَد مثلُه!

فروى النَّاس -مثل الخطيب في «**تاريخ بغداد**»، وشيخ الإسلام الأنصاريِّ في «**مناقب أحمد**»، وغيرِ واحدٍ[٣]- بأسانيدَ مشهورةٍ عن أبي العبَّاس الأصمِّ الحافظ -الذي روى كتب الشَّافعيِّ عن الرَّبيع عنه- **قال**: سمعت أبا[٤] يعقوب الخوارزميَّ يقول: سمعت حرملة بن يحيى يقول: **سمعتُ الشَّافعيَّ يقول**: «خرجتُ من بغداد وما خلَّفت بها أحدًا أورعَ ولا أتقى ولا أفقهَ -وأظنُّه قال: ولا أعلمَ- من أحمد بن حنبلٍ».

وروى أيضًا أبو حفص بن شاهين في «**مناقب أحمد**» -ورواه أبو الفرج ابن الجوزيِّ في مناقبه[٥] من طريقه-: أنبأنا محمَّدُ بن العبَّاس بن الوليد النَّحويُّ: سمعتُ محمَّد بن هارون الأنصاريَّ: سمعت حرملة بن عمران

---

(١) بعدها في الأصل زيادة: «فيه».

(٢) انظر: «**جواب الاعتراضات**» (ص١٦١، ١٦٣)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٤٠٠) (٢٢/ ٦٦).

(٣) «**مناقب الشافعي**» (١/ ٥٢٩)، «**المدخل**» (٧٩٥) كلاهما للبيهقي، «**تاريخ بغداد**» (٦/ ٩٩)، «**تاريخ دمشق**» (٥/ ٢٧٢-٢٧٣)، «**مناقب الإمام أحمد**» (ص١٤٣).

(٤) في الأصل: «أبي»، والتصويب من المصدر.

(٥) «**مناقب الإمام أحمد**» (ص١٤٤).

يقول: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول عند قدومه إلى مصر من العراق: «ما خلَّفت بالعراق أحدًا يشبه أحمد بن حنبلٍ».

فهذه شهادته أنَّه لم يكن بالعراق أحدٌ يشبهه؛ لا في الفقه ولا في التَّقوى، وأحمدُ إذ ذاك أكثر ما يكون له بضعٌ وثلاثون سنةً -فإنَّه حين تُوفِّي الشَّافعيُّ كان له أربعونَ-؛ لأنَّ الشَّافعيَّ تُوفِّي سنةَ أربعٍ ومئتينِ، ومولدُ أحمدَ سنةَ أربعٍ وستِّينَ ومئةٍ، والعراقُ إذ ذاك أكثرُ مدائنِ الإسلام علمًا وفقهًا وصلاحًا، وقد روى أبو بكرٍ الخطيبُ في أوَّل «تاريخ بغداد»[1] عن الشَّافعيِّ أنَّه قال ليونس بن عبد الأعلى: «يا يونسُ هل رأيتَ بغدادَ؟» قال: «لا»، قال: «ما رأيتَ الدُّنيا».

فإذا كانت شهادتُه لبغداد هذه الشَّهادة وشهادتُه أنَّه ليس فيها أفقهُ من أحمد ولا أتقى؛ وهي مملوءةٌ من أفاضل أصحاب أبي حنيفة الذي قال فيه الشَّافعيُّ: «من أراد الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة»[2]، وفيها من الفقهاء على مذهب أهل المدينة والكوفة والبصرة والشَّام وأهل الحديث من لا يحصيه إلا الله.

هذا والرَّاوي لذلك عن الشَّافعيِّ صاحبُه حرملةُ بن يحيى بن حرملة الذي ذكر المصنِّفون في أخبار الشَّافعيِّ أنَّ عليه تدور أكثرُ المسائل العويصة عن الشَّافعيِّ؛ فإنَّ كتبه في الفقه والحديث كثيرةٌ، وأنَّ له كتابين في «أصول الفقه»، أحدُهما: ردُّه على المعتزلة، والثَّاني: ردُّه على المشبِّهة.

ومعلومٌ أنَّ روايات كلِّ عالمٍ فقيهٍ تناسب حالَه؛ فإذا كان صاحبُ المسائل العويصةِ في الفقه هو الذي يَأْثِرُ عن الشَّافعيِّ أنَّه لم يخلِّف في أعظم مدائنِ الإسلام وحاضرة الدُّنيا ومحطِّ رحلة الطَّالبين أفقهَ ولا أتقى منه وهو في ذلك السِّنِّ= كان هذا غايةً في الثَّناء.

---

(١) (١/ ٣٤٧).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٢٠).

ثُمَّ شهد النَّاسُ لأحمدَ بما هو أبلغُ من ذلك: فروى أبو نعيمٍ الحافظُ في كتاب «حلية الأولياء»[١] -وساقه من طريقه الشَّيخُ أبو الفرج ابنُ الجوزيِّ في «مناقب أحمد»[٢]-؛ قال: (أبنا سليمانُ بن أحمد -يعني الطَّبرانيَّ-؛ قال: أبنا محمَّد بن إسحاق بن راهويه؛ قال: سمعت أبي يقول: ما رأى الشَّافعيُّ مثل أحمد بن حنبلٍ).

وهذا الإسناد كلُّهم أئمةٌ؛ فإنَّ الطَّبرانيَّ أشهرُ من أن يُثنى عليه، ومحمَّد بن إسحاق بن راهويه كان إمامًا في الفقه يميل إلى مذهب مالكٍ وأظنُّ له فيه مصنَّفًا[٣]، وقد أخبر عن أبيه إسحاق بن راهويه الإمام المطلق الذي يقابل الشَّافعيَّ وأحمد أنَّه قال: «ما رأى الشَّافعيُّ مثل أحمد»، مع عِلمِ إسحاقَ بأنَّه قد رأى أصحابَ ابنِ جُريجٍ -كمسلم بن خالدٍ، وسعيد بن سالمٍ-، وأنَّه رأى إمامَ دار الهجرة -مالكَ بن أنسٍ- وابنَ الماجشون، وأنَّه قد رأى محمَّدَ بن الحسن -صاحبَ أبي حنيفة- صاحبَ الكتب الذي تدلُّ كتبه على فهمه وفضله، وأنَّه قد رأى إسماعيلَ بن عُليَّةَ وعبدَ الوهَّاب الثَّقفيَّ -إمامَي أهلِ البصرة-، وغير هؤلاء من الأئمة الذين رآهم الشَّافعيُّ= ثُمَّ يخبر إسحاقُ أنَّ الشَّافعيَّ ما رأى مثل أحمد! ولا يقال مثل هذا في أستاذٍ مع تلميذه.

وهذا أبلغ من قول أحمد لإسحاق: «تعال حتَّى أُريَك رَجُلًا لم ترَ عيناك مِثلَه»[٤]؛ لأنَّ الذين رآهم الشَّافعيُّ أشهرُ بالإمامة من الذين رآهم إسحاقُ.

---

(١) (٩/ ١٧٠).

(٢) (ص٦٦٥).

(٣) «تاريخ دمشق» (٨/ ١٣٥).

(٤) أخرجه ابن عدي (١/ ٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٩٧، ١٧٠)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٢٥١)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٧٤).

وأمَّا انتساب الشَّافعيِّ إلى مالكٍ فكثيرٌ: مثل ما روى أبو نُعيمٍ في «الحلية» وغيرُه[1]؛ قال: (أبنا محمَّدُ بن عبد الله بن سهلٍ، أخبرني محمَّد بن يحيى بن آدمَ الجوهريُّ، أبنا محمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول:

قال لي محمَّد بن الحسن: صاحبُنا أعلمُ أم صاحبُكم؟ قلت: تريد المكابرة أم الإنصافَ؟ قال: بل الإنصاف.

قال: قلتُ: فما الحُجَّةُ عندكم؟ قال: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والقياسُ.

قال: قلتُ: أَنشُدُك الله؛ صاحبُنا أعلمُ بكتاب الله أم صاحبُك؟ قال: إذا نشدتني بالله؛ فصاحبُكم.

قلتُ: فصاحبُنا أعلمُ بسُنَّة رسول الله ﷺ أم صاحبُكم؟ قال: صاحبكم.

قلتُ: فصاحبُنا أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو صاحبكم؟ قال: صاحبُكم.

قلتُ: فبقي شيءٌ غيرُ القياس؟ قال: لا.

قلتُ: فنحن ندَّعي القياس أكثرَ ممَّا تدَّعونه، وإنَّما يُقاس على الأصول فيُعرف القياسُ. ويريد بـ«صاحبه»: مالكَ بن أنسٍ).

ومثل هذا الكلام كثيرٌ في كلام الشَّافعيِّ؛ يشير إلى صحبته لمالكٍ، وإنَّما رجع إلى سكنى مصر لأجل أصحابه المالكيِّين، ولم يزل منضمًّا إليهم حتَّى ظهر عنه «الإملاءُ» الذي أملاه في الرَّدِّ على «مسائل ابن القاسم» عن مالكٍ، فجرت له محنةٌ من جنس المحن التي تقع بين المتفقِّهة الذين فيهم هَوًى[2]،

---

(١) «الحلية» (٦/ ٣٢٩) (٩/ ٧٤)، «مناقب الإمام أحمد» (ص٦٦٣).

(٢) انظر: ما سبق (ص٢٢٠)، «الفتاوى» (٢٠/ ٣٣١-٣٣٢).

وأراد أصحابُ مالكٍ وقاضي قضاةِ مصرَ إذ ذاك -أشهبُ بن عبد العزيز- إخراجَه من مصر، فدفع الله ذلك عن الشَّافعيِّ؛ فإنَّه إنَّما أراد بما كتبه الخيرَ والنَّهيَ عن التَّقليد، لم يُرد به الوقيعةَ في شيخه.

فإذا كان الشَّافعيُّ مع هذا الاختصاص لا يُنسب إلى مالكٍ؛ فما وجهُ نسبة(١) أحمد إلى الشَّافعيِّ؟! ليس هنا إلا أنَّ أحمدَ لم يقل في الشَّافعيِّ إلا خيرًا، ولا عاملَ أصحابَ الشَّافعيِّ أحمدُ إلا بخيرٍ؛ بخلاف ما نُقل عن الشَّافعيِّ من كلماتٍ فيها خُشونةٌ في مالكٍ، وما عاملَ به أصحابُه(٢) الشَّافعيَّ.

فإن كان الائتلافُ والجماعةُ والمودَّةُ هي الموجبةَ لبَخس الحقوقِ، والفُرقةُ والتَّباغُض هي الموجبةَ...(٣)= فهذا ممَّا لا يرضاه إلا أهلُ الأهواء.

على أنَّ القول الحقَّ: أنَّ الشَّافعيَّ من أصحاب مالكٍ باعتبار ما تعلَّمه منه ووافقه فيه، وليس هو من أصحابه باعتبار ما خالفه فيه.

مع أنَّ المتَّفق عليه بينهما بالنِّسبة إلى أهل الكوفة أكثرُ من المختلف فيه؛ ولهذا كان أصحابُ الشَّافعيِّ إذا ناظروا الكوفيِّين في مثل هذا الجنس تحيَّزوا إلى مالكٍ وأهلِ الحجاز أو إلى أهل الحديث؛ لأنَّ موافقة الشَّافعيِّ لأصول أهل الحجاز وأهل الحديث أكثرُ من موافقته لأصول الكوفيِّين؛ والموافقة والمخالفة: فيها عمومٌ وخصوصٌ.

وعلى هذا: فما وافق أحمدُ الشَّافعيَّ فيه من أصول الأحكام أكثرُ ممَّا وافق الشَّافعيُّ فيه مالكًا -كما سنبيِّن إن شاء الله(٤) القواعدَ المشتركةَ والمميِّزةَ-.

---

(١) في الأصل: «نسب».
(٢) في الأصل: «أصحاب».
(٣) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين، ولعل تقديره: «لحفظ الحقوق».
(٤) لم أقف عليه فيما سيأتي من الكتاب، وسبق الكلام على مقدار النَّقص (ص٨٩). وانظر في معنى ما ذكره: «أصول الأئمة الأربعة-الملحق» (ص٢٦١-٢٦٣).

وهذا مأخذُ ابنِ عبد البرِّ وطائفةٍ معه في جعلهم لمذهب الشَّافعيِّ وأحمدَ أصلًا واحدًا.

ثُمَّ نسبةُ ذلك إلى الشَّافعيِّ لأنَّه الأسنُّ الأسبقُ، كما أنَّ مثل هذا مأخذُ من يجعل مذهبَ أهلِ الحجاز -كمالكٍ والشَّافعيِّ- أصلًا واحدًا، ثُمَّ يُضيفُ ذلك إلى مالكٍ لأنَّه الأسبقُ إليه؛ لا سيَّما والمتَّفقُ عليه بين أصلَي الشَّافعيِّ وأحمدَ أكثرُ من المتَّفق عليه بين أصول الحجاز.

الوجه الثَّالث: أنَّ هذا الذي ذكره ابن عبد البرِّ وغيرُه:

□ إن لم يوجب من قائله ترجيحًا؛ لم يحصل به غرضُ القائل. وابنُ عبد البرِّ -والله أعلم- لم يقصد به التَّرجيح.

□ وإن أوجب ترجيحًا من قائله؛ فمثل هذه المسائل قد قدَّمنا أنَّ النَّاس يختلفون فيها؛ فقد تقدَّم عن إسحاق أنَّه قال: «ما رأى الشَّافعيُّ[1] مثل أحمد»، وهذا يتضَّمن اعتقادَ إسحاق تفضيلَ أحمدَ على شيوخ الشَّافعيِّ، الذين[2] منهم إمامُ دار الهجرة، ومنهم -أو من الطَّبقة الثَّانية- محمَّدُ بن الحسن إمامُ أصحاب أبي حنيفة بلا مدافعةٍ.

هذا وإسحاقُ أكبرُ من أحمدَ، ليس من أتباعه المتَّهمين عليه، مع إمامته[3] البالغة في الفقه والحديث، واتِّفاق النَّاس على أنَّه إمامُ أهل خراسان، وعلى أنَّه معدودٌ من طبقةِ الشَّافعيِّ وأحمدَ ونحوِهما أو قريبٍ من ذلك، حتَّى إنَّ بعض أصحابه -كالنَّسائيِّ[4]- يفضِّلونه على أحمدَ من بعض الوجوه[5]،

---

(١) قوله: «ما رأى الشافعي» في الأصل: «الشافعي ما رأى».

(٢) في الأصل: «الذي».

(٣) في الأصل: «إمامه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل: «كالنسى» وعلَّق عليه بالطرَّة: «صاحب السنن».

(٥) انظر: «مناقب الإمام أحمد» (ص١٦٩).

ويفضِّلونه على الشَّافعيِّ من وجوهٍ أيضًا، وإن كان أكثرُ النَّاس يفضِّل عليه الشَّافعيَّ وأحمدَ[1] من أكثر الوجوه.

وروى الحافظُ أبو نُعيم في «الحلية»[2]؛ قال: (حدَّثنا محمَّد بن جعفر بن سفيان الرَّقِّيُّ، أبنا عبد الملك بن عبد الحميد الميمونيُّ؛ قال: قال أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّامٍ: جالستُ أبا يوسفَ القاضي ومحمَّدَ بنَ الحسن -وأكبرُ علمي أنَّه قال: ويحيى بن سعيدٍ وعبدَ الرَّحمن بن مهدي-؛ فما هبتُ أحدًا في مسألةٍ ما هبتُ أبا عبد الله أحمدَ بنَ حنبلٍ).

وروى شيخُ الإسلام في مناقبه -رواه من طريق أبي عبد الرَّحمن السُّلميِّ-؛ قال: (حدَّثنا جدِّي، حدَّثنا محمَّد بن موسى الحلوانيُّ، حدَّثنا أبو بكرٍ الأثرم، قال: كُنَّا عند أبي عُبيدٍ وأنا أناظر رجلًا عنده؛ فقال لي الرَّجُلُ: من قال بهذه المسألة؟ فقلتُ: من ليس في شرقٍ ولا غربٍ مثلُه، قال: من؟ قلت: أحمدُ بن حنبلٍ، قال أبو عُبيدٍ: صَدَقَ؛ من ليس في شرقٍ ولا غربٍ مثلُه؛ ما رأيتُ رَجلًا أعلمَ بالسُّنَّة منه)[3].

هذا وأبو عُبيدٍ من أعلمِ النَّاس في وقته، حتَّى قال فيه إسحاقُ:...[4] وقد تُوفِّيَ قبل أحمد بمُدَّةٍ، وكان هذا الكلامُ قبل المحنة؛ لأنَّ أبا عُبيدٍ تُوفِّيَ[5].

---

(١) في الأصل: «أحمد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) (٩/ ١٦٦).

(٣) «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨٦)، «مناقب الإمام أحمد» (ص١٥١، ١٨٧).

(٤) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين. ومما قال إسحاق: (أبو عبيد أوسعنا علمًا، وأكثرنا أدبًا، وأجمعنا جمعًا، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا)، وقال: (الحق يُحبُّه الله ﷻ، أبو عبيد القاسم بن سلام أفقه مني، وأعلم مني)، وقال: (إن الله لا يستحي من الحق؛ أبو عبيد أعلم منِّي ومن ابن حنبل والشَّافعي)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٠٠-٤٠١)، «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٦٦-٦٧).

(٥) كذا في الأصل، والظَّاهر أنه سقط بعده: «بمكة سنة أربع وعشرين ومئتين» أو نحو ذلك.

وقد أخبر أبو[1] عُبيدٍ أَنَّه ما رأى أعلمَ بالسُّنَّة منه، وكانت المناظرةُ في مسألة فقهٍ= فعُلم أنَّه أراد بـ«السُّنَّة» ما يجمع «الأصول» و«الفروع».

وقدَّمه أبو عُبيدٍ على أجلِّ من رآه؛ وهُما إمامَا أهلِ الرَّأي: أبو[2] يوسف ومحمَّدٌ، وإمامَا أهلِ الحديث: يحيى بن سعيدٍ وعبد الرَّحمن بن مهدي، وقد رأى أبو عُبيدٍ من هو أصغرُ من هؤلاء في السِّنِّ؛ كالشَّافعيِّ وطبقته -وقيل إنَّه استفاد منه-؛ ورأى خَلقًا عظيمًا من أئمَّة أهلِ المدينة والشَّام والكوفة وأهل الحديث= وقد أخبر أنَّه ما رأى بسُنَّة رسولِ الله ﷺ -الجامعةِ للفقه وأصولِ الشَّريعة- أعلمَ منه، وأنَّه ليس في الشَّرق ولا في الغرب مثلُه، وأنَّه ما هاب أحدًا من أكابر العلماء كما هابه، وأبو عبيدٍ أكبرُ منه.

هذا؛ وقد أخبر أبو عُبيدٍ أيضًا أنَّه إمامُه، وأنَّه أفقهُ الذين جمعوا عِلمَ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه.

فروى[3] شيخُ الإسلام أيضًا عن محمَّد بن نصرٍ الفرَّاءِ؛ قال: سمعتُ أبا عُبَيدٍ يقول: «أحمدُ بن حنبلٍ إمامُنا، إنِّي لأتزيَّن بذِكره»[4].

وروى الخطيبُ في تاريخه وابنُ أبي حاتمٍ في «مناقب أحمد» وشيخُ الإسلام وغيرُهم[5] من غير وجهٍ من رُواة أكابر العلماء عن أبي عُبيدٍ أنَّه قال: «انتهى العلم إلى أربعةٍ: أحمد بن حنبلٍ وعليِّ بن المدينيِّ ويحيى بن معينٍ وأبي بكر بن أبي شيبة؛ وكان أحمدُ أفقهَهُم فيه».

---

(١) في الأصل: «ابا». (٢) في الأصل: «ابا».

(٣) في الأصل: «وروى».

(٤) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٥١).

(٥) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٥٠).

ومثل هذا الكلام مأثورٌ عن جماعاتٍ من أئمَّةِ العلم[(١)] -فقهائِهم وغير فقهائِهم- وأئمَّةِ العبادة أيضًا:

فروى أبو بكرٍ الخطيبُ في «التَّاريخ»[(٢)] من طريق الدَّارقطنيِّ، قال: أبنا محمَّد بن مخلدٍ، أبنا يزيد بن الهيثم، أبنا طهمانُ، أبنا محمَّد بن سهل بن عسكرٍ؛ قال: قال عبد الرَّزَّاق: «ما رأيتُ أفقهَ من أحمد بن حنبلٍ ولا أورعَ».

وروى عنه شيخُ الإسلام في «المناقب» قال: «ما قدم علينا أحدٌ كان يشبه أحمد بن حنبلٍ»[(٣)].

وروى أبو بكرٍ في كتاب «أخبار أحمد»: أبنا المرُّوذيُّ، حدَّثني ابن عسكرٍ، سمعتُ عبدَ الرَّزَّاق يقول: «إن يعش هذا الرَّجلُ يكن خَلَفًا من العلماء»، يعني أبا عبد الله أحمد بن حنبل[(٤)].

فهذا كلامُ عبد الرَّزَّاق صاحبِ المصنَّف الجليل في الآثار على أبواب الفقه، وقد رأى مالكًا[(٥)] والثَّوريَّ وطبقتَهما في العلم والورع؛ وقالوا: «ما رُحِلَ إلى أحدٍ بعد رسول الله ما رُحِلَ إلى عبدِ الرَّزَّاق»= وهو يقول أنَّه ما رأى أفقهَ منه ولا أورعَ، ولا رُحِلَ إليه أحدٌ يُشبِهُه، وأنَّه إن عاش كان خلفًا من العلماء!

وكذلك غالبُ الأئمَّة الذين أخذ عنهم؛ منهم من يقول: «ما رأى في الطَّالبين مثلَه»، ومنهم من يقول: «ولا في الشُّيوخ المتقدِّمين»:

فروى أبو محمَّدٍ عبدُ الرحمن بن أبي حاتمٍ في «مناقبه»[(٦)]: أبنا أحمد بن

(١) في الأصل: «أعلم». (٢) (١٠/ ٥٥).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٨٧).

(٤) أخرجه ابن بطة (٥/ ٣٥١)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٨٩).

(٥) في الأصل: «مالك».

(٦) وهو في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٩٣) (٢/ ٦٩).

القاسم بن عطيَّة الرَّازيُّ، أبنا عبد الله بن أحمد بن شبويه؛ قال: سمعت قتيبة ابن سعيدٍ يقول: «لو أدرك أحمدُ بن حنبلٍ عصرَ الثَّوريِّ ومالكٍ والأوزاعيِّ واللَّيث بن سعدٍ؛ لكان هو المقدَّم»، فقلت لقتيبة: «تضمُّ أحمدَ إلى التَّابعين؟!» قال: «إلى كبار التَّابعين».

وقد رُوي هذا عن قتيبةَ من غير وجهٍ؛ رواه أبو نُعيمٍ في «الحلية» والخطيب في «التَّاريخ»، وشيخُ الإسلام في «المناقب»[1].

وروى عنه ابنُ أبي حاتمٍ[2] أنَّه ذُكرَ له بعضُ أهل العلم: يحيى بن يحيى وإسحاقُ بن راهويه وأحمد بن حنبلٍ، فقال: «أحمدُ بن حنبلٍ أكثرُ ممَّن سمَّيتَهم كلِّهم».

وروى شيخُ الإسلام[3] من طريق أبي بكر القفَّال الشَّاشيِّ الأكبرِ محمَّد بن عليٍّ قال: سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث: سمعت أبي: سمعت قتيبةَ يقول: «إذا رأيت الرَّجُلَ يحبُّ أحمد بن حنبلٍ؛ فاعلم أنَّه صاحبُ سُنَّةٍ».

ورَوَى أيضًا[4] عن قتيبة أنَّه قال: خيرُ أهل زماننا: ابنُ المبارك، ثُمَّ هذا الشَّابُّ، فقيل له: ومن الشَّابُّ يا أبا رجاء؟ قال: ابنُ حنبلٍ، قال: تقول شابٌّ وهو شيخُ أهلِ العراق؟! قال: لَقِيتُه[5] وهو شابٌّ.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٠)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٠٤).

(٢) وهو في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٩٣) (٢/ ٦٩).

(٣) أخرجه من طريقه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٠٣).
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٨) -وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٢٧٢)- عن ابن عطية عن ابن شبويه به.

(٤) يعني شيخَ الإسلام الأنصاريَّ، وأخرجه من طريقه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٠٢).

(٥) في الأصل: «لقتيبة».

فهذا قتيبةُ؛ وهو من شيوخ أحمد، أدرك اللَّيثَ بن سعدٍ ومَن قبله وبعده، ورأى غالبَ عامَّة علماءِ ذلك الزَّمان الذين قبل أحمدَ وفي طبقته= يخبر أنَّه مقدَّمٌ على مالكٍ والأوزاعيِّ واللَّيث والثَّوريِّ، وهؤلاء الأربعةُ أعلمُ الأُمَّة في زمانهم باتِّفاق النَّاس؛ **مالكٌ**: إمامُ أهل الحجاز، **والأوزاعيُّ**: إمامُ أهل الشَّام، **واللَّيثُ**: إمامُ أهل مصر، **والثَّوريُّ**: إمامُ أهل العراق.

ثُمَّ أخبر أنَّه مضمومٌ إلى كبار التَّابعين، ومثل هذا الكلام لا يكاد يُوجد قاله أحدٌ في غير أحمدَ من العلماء من مثل هذا الشَّيخ العظيم عند النَّاس، وقد وافقه عليه النَّاسُ من شيوخ أحمد وأقرانه وأقران أصحابه.

وذكر **أبو بكرٍ الخلَّال في «أخبار أحمد»**: أبنا أحمد بن محمَّد بن صدقةَ: حدَّثني أبو يحيى النَّاقد؛ قال: **قال حجَّاجُ بن الشَّاعر**: قبَّلتُ يومًا بين عيني أحمد بن حنبلٍ وقلتُ له: «يا أبا عبد الله! بلَّغك الله مبلغ سفيانَ ومالكٍ»، ولم أظنَّ في نفسي أنَّني بقَّيْتُ غايةً؛ فبلغ والله في الإمامة أكبرَ من مبلغهما(١).

فهذا أحد المشايخ العلماء الكبار من شيوخ مسلمٍ وطبقتِه، يخبر أنَّه في الإمامة أكبرُ من مبلغِ سفيانَ ومالكٍ؛ اللَّذَينِ لم يكن في نفسه أعظمَ منهما.

وروى عنه **الخطيب في تاريخه**(٢) **بإسنادٍ علماءَ؛ قال**: «ما رأت عينايَ روحًا في جسدٍ أفضلَ من أحمد بن حنبل»، وقد رأى حجَّاجٌ خَلقًا عظيمًا.

وذكر **الخلَّال** -وذكره من طريقه **الخطيب في تاريخه**(٣)-؛ **قال: أبنا المرُّوذيُّ، قال**: حضرتُ أبا ثورٍ وقد سُئل عن مسألةٍ فقال: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخُنا وإمامُنا فيها كذا وكذا.

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٧٨).
(٢) (٦/ ١٧٢). (٣) (٦/ ٩٠).

وذكر ابن أبي حاتم في مناقبه(١)؛ قال: قال أبو عبد الله محمَّد بن حمَّاد الطِّهرانيُّ: سمعتُ أبا ثورٍ إبراهيمَ بن خالدٍ يقول: أحمدُ بن حنبلٍ أعلمُ -أو أفقهُ- من الثَّوريِّ.

وروى أبو الفرج ابنُ الجوزيِّ(٢) عن أبي ثورٍ قال: «لو أنَّ رجلاً قال: إنَّ أحمد بن حنبلٍ من أهل الجنَّة؛ ما عُنِّف على ذلك. وذاك أنَّه لو قصد رجلٌ خراسانَ ونواحيها لقالوا: أحمد بن حنبل رجلٌ صالحٌ، وكذلك لو قصد الشَّام ونواحيها لقالوا: رجلٌ صالحٌ، وكذلك لو قصد العراق ونواحيها لقالوا: رجلٌ صالحٌ. فهذا إجماعٌ، ولو عُنِّف هذا على قوله بطل الإجماعُ».

فهذا أبو ثَورٍ؛ الإمامُ في الفقه من أهل العراق في وقت أحمدَ، وهو أسنُّ منه، وهو من آخر من صَنَّف له مذهبًا بعد الشَّافعيِّ= يخبر أنَّ أحمدَ إمامُه، وأنَّه أعلم من الثَّوريِّ، والثَّوريُّ عند النَّاس أعلمُ أهل زمانه، ولم يكن بالعراق وخراسانَ في ذلك الوقت عالمٌ متبوعٌ أجلُّ عند النَّاس من الثَّوريِّ؛ لكثرة العلماء والطَّالِبِينَ من أتباعه، ولعظم علمه وزهده عندهم، وأنَّ من شَهد له بالجنَّة لم يُعنَّف بالإجماع. وهذا هو أحدُ القولينِ لأهل السُّنَّة في مسألة الشَّهادة بالجنَّة(٣).

أحدُهما: أنَّه لا يُشهد بالجنَّة إلا لمن جاء فيه النَّصُّ؛ كالعشرة.

والثَّاني: أنَّه يُشهد لمن أجمع النَّاسُ على الثَّناء عليه؛ لقوله ﷺ لما أثنوا

(١) وهو في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٩٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٦٦).

(٢) في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٦٦).

(٣) انظر: «المنهاج» (٣/ ٤٩٦) (٥/ ٢٩٥)، «النبوات» (١/ ١٥٤)، «الفتاوى» (١١/ ٦٥، ٥١٨)، «مختصر الفتاوى المصرية» (١/ ٣٩٩).

على رَجلٍ خيرًا قال: «وَجَبَت وَجَبَت»، وأثنوا على رَجلٍ شرًّا قال: «وَجَبَت وَجَبَت؛ أَنتُم شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرضِ»(١).

وذكر شيخُ الإسلام(٢) عن محمَّد بن إبراهيمَ البُوشَنْجيِّ إمامِ أهل نيسابور علمًا وفقهًا؛ قال: ما رأيتُ أجمعَ في كُلِّ شيءٍ من أحمد بن حنبلٍ، ولا أعقلَ.

وقال أيضًا(٣) -وذُكر أحمدُ بن حنبلٍ فقال-: «هو عندي أفضلُ وأفقهُ من سفيانَ الثَّوريِّ، وذلك أنَّ سفيان لم يُمتحن من الشِّدَّة والبلوى بمثل ما امُتحن به أحمدُ، ولا عِلمُ سفيانَ ومن تقدَّم من فقهاء الأمصار كعلم أحمد بن حنبلٍ؛ لأنَّه كان أجمعَ لها وأبصرَ بمُتقِنِهم وغالطِهم، وصدوقهم وكذوبهم، ولقد بلغني عن بشر بن الحارث أنَّه قال: قام أحمد مقامَ الأنبياء. وأحمدُ عندنا امتُحن بالسَّرَّاء والضَّرَّاء، وتداولته أربعةُ خلفاءَ؛ بعضُهم بالضَّرَّاء، وبعضُهم بالسَّرَّاء؛ فكان فيها معتصمًا بالله ﷻ؛ تداوله المأمونُ والمعتصمُ والواثقُ؛ بعضُهم بالضَّرب والحبس، وبعضهم بالإخافة والتَّرهيب، فما كان في هذا الحال إلا سليمَ الدِّين غيرَ تاركٍ له من أجل ضربٍ ولا حبسٍ. ثُمَّ امتُحن أيَّامَ المتوكِّل بالتَّكريم والتَّعظيم وبُسطت الدُّنيا عليه؛ فما ركن إليها ولا انتقل عن حالته الأولى رغبةً في الدُّنيا، ولا رغبةً في الذِّكر. وهذه الحالات لم يُمتحن بمثلها سفيانُ، ولقد حُكي لنا عن المتوكِّل أنَّه قال: إنَّ أحمدَ ليمنعنا من برِّ ولده».

فهذا الإمامُ الذي لو قيل «لم يكن بخراسانَ في وقته مثلُه إلا قليلٌ» لكان حقًّا= يخبر أنَّ أحمدَ أفضلُ في الدِّين وأفقه في العلم من الثَّوريِّ؛ الذي لم

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٢) أخرجه من طريقه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٧٦).

(٣) يعني البُوشَنْجِيَّ. وأخرجه ابن الجوزي من طريق الأنصاريِّ في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٧٦).

يكن بخراسانَ أحدٌ أشهرَ بهذين منه، ثُمَّ جمع الفقهاءَ فقال: «لم يكن عِلمُ سفيانَ ومن تقدَّم من فقهاء الأمصار كعلم أحمدَ؛ فإنَّه تميَّز عنهم بالإحاطة والمعرفة»، وذكر من الدِّين ما تميَّز به عنهم حتَّى أثنى عليه عَلَمُ الزُّهَّاد بِشرٌ بأنَّه قام مقامَ الأنبياء، مع أنَّ بِشرًا ما يكاد يُثني على أحدٍ من العلماء إلا على قليلٍ جدًّا -كالثَّوري ونحوه-.

وروى **أبو نُعيم والخطيبُ**[١] بأسانيدَ معروفةٍ عن أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن زيادٍ النَّيسابوريِّ قال: **سمعتُ إبرهيمَ الحربيَّ يقول**: أنا أقول: سعيدُ ابن المسيَّب في زمانه، وسفيانُ الثَّوريُّ في زمانه، وأحمدُ بن حنبلٍ في زمانه.

وذكر أبو عبد الله ابن بطَّة -وذكره ابنُ الجوزيُّ من طريقه[٢]**-قال**: سمعتُ شيخَنا أبا حفصٍ -يعني ابن المعلِّم- يقول: **سمعت إبرهيمَ الحربيَّ يقول**: يقول النَّاس: «أحمدُ بن حنبلٍ» بالتَّوهُّم، والله ما أجد لأحدٍ من التَّابعين عليه مزيَّةً ولا أعرفُ أحدًا يَقدِرُ قدرَه ولا يعرِف من الإسلام محلَّه، ولقد صحبته عشرين سنةً صيفًا وشتاءً، وحرًّا[٣] وبردًا، وليلاً ونهارًا؛ فما لقيته لقاةً[٤] في يومٍ إلا وهو زائدٌ عليه بالأمس، ولقد كان يَقدِمُ أئمَّةُ العلماء من كُلِّ بلدٍ وإمامُ كُلِّ مصرٍ، فهُم بجلالتهم ما دام الرَّجلُ منهم خارجًا من المسجد، فإذا دخل المسجدَ صار غُلامًا متعلِّمًا.

فهذا إبراهيمُ الحربيُّ الذي هو من أعلم أهل زمانه وأفقههم وأورعهم حتَّى كان يُشبَّه بأحمد= يخبر أنَّه لا يَعرف لأحدٍ من التَّابعين عليه مزيَّةً؛ ومثل هذا

---

(١) «**الحلية**» (٩/ ١٦٦)، «**تاريخ بغداد**» (٦/ ٩٠).

(٢) في «**مناقب الإمام أحمد**» (ص١٨٥).

(٣) في الأصل: «حرا».

(٤) رسمت في الأصل: «لقاءة».

الكلام ما علمنا قاله عالمٌ ورعٌ في غيره من العلماء، ثُمَّ يجعله في زمانه كسعيد ابن المسيب في زمانِه؛ وسعيدُ بن المسيَّب أفقهُ الأُمَّة بإجماع الأمَّة، ثُمَّ إنَّه أخبر أنَّ العلماء الذين كانوا يَقدِمُون بغدادَ من كُلِّ ناحيةٍ في مثل ذلك الوقت، إذا دخلوا مسجدَه فإنَّما هم معه بمنزلة الصِّبيان المتعلِّمين.

❁❁❁

آخرُ ما وُجد

نقلت هذه القاعدة العظيمة، وهي:

«ترجيحُ مذهبِ أحمدَ وذِكْرُ محاسنِه والذَّبُّ عنه»

رضي الله تعالى عنه وعن الأئمة أجمعين

وصلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، آمين

سبحان ربِّك ربِّ العِزَّة عمَّا يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين

الملحق

فصلٌ(١)
[في الكلام على أصول الأئمة الأربعة]

الأئمة الأربعة هم في أصول الفقه والدِّين على درجاتٍ:

فالشَّافعيُّ في أصول الفقه أجود لها إجمالًا وتفصيلًا من مالكٍ، وتمييزًا بين الدَّليل وغير الدَّليل، وتقديم الرَّاجح على المرجوح.

وإن كان لمالكٍ في ذلك من الكلمات الجامعة المجملة ما هي حسنةٌ عظيمةُ القدرِ، ولكن الشَّافعيّ يفصِّل أصولَه.

وأما أصول الدِّين والسُّنَّة والاعتقاد: فللشَّافعيِّ فيها كلماتٌ جامعةٌ مجملةٌ، ومالكٌ أكثر تفصيلًا لها وبيانًا وردًّا على أهل الأهواء وتفصيلًا للكلام من الشَّافعيِّ كما تشهد بذلك نصوصُه. والإمام أحمد هو مُفَصِّلٌ للكلام في أصول(٢) الدِّين / والفقه تفصيلًا جيِّدًا، موافقًا [للشَّافعيِّ] في عامَّة أصول الفقه، [١٨/و]
وكان يقول [عنه]: «حديث صحيحٌ، ورأيٌ صحيحٌ»، **وعن مالك:** «حديث صحيحٌ، ورأيٌ ضعيفٌ(٣)»(٤)، مع ما في أصول فقهه من نوع اضطراب.

---

(١) الكواكب الدراري (ج٣٧، الظاهرية ٥٦٦، ١٧/ ظ-١٨/ و). وقد نشر بعنوان **«فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة»** بتحقيق: د.فواز العوضي جزاه الله خيرًا.

(٢) في الأصل: «أصولى».

(٣) في الأصل: «صحيح»، والتصحيح من المصدر.

(٤) أخرجه البيهقي في **«مناقب الشافعي»** (١/ ١٦٦)، و**«المدخل»** (٦١)، والخطيب في **«تاريخ بغداد»** (١٥/ ٥٧٦).

وأما أهلُ الرأي فهم وإن كان لهم جُمل من الكلام في ذلك؛ فليس لهم قواعدُ محرَّرةٌ لا في أصول دينٍ ولا في أصول فقهٍ، ولهذا كان المُتَّبِعون لهم فيهم من جميع أهل الأهواء؛ من المعتزلة والمرجئة والجهميَّة والمجسِّمة والخارجين والمطيعين.

بخلاف أصحاب الشَّافعيِّ فإنَّ البدع فيهم أقلُّ بكثيرٍ جدًّا، والغالبُ عليهم بُعدهم عن هذه البدع الكبار، وإن انتسب إلى الشَّافعيِّ أفرادٌ من المعتزلة والجهميَّة والرافضة فذلك قليلٌ موجودٌ أيضًا.

وأما أصحابُ مالكٍ أكثرُ[١] بُعدًا من أهل الأهواء، وهي فيهم أقلُّ؛ لأنَّ كلامَه في أصول الدِّين على وجه التفصيل أكثرُ من كلام الشَّافعيِّ، فلذلك قلُّوا في أصحابه.

وهم في أصحاب أحمد أقلُّ من الجميع، وما فيهم من البدع فهو أخفُّ من بدع غيرهم؛ لأنَّ كلامَ أحمد في أصول الدِّين والفقه وبيانَه لذلك بالكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة أكثرُ من غيره.

وذلك[٢] أن أتباع كلِّ إمامٍ هُم إلى نصوصه أقربُ وعن مخالفتها أبعدُ، بخلاف ما لم ينصَّ عنه فإن كلًّا منهم ينفرد فيه برأيه ويتابع غيرَ إمامه، ولهذا أكثرُ أهل الأهواء في المنتسبين إلى أهل الكوفة؛ لقلَّة نصوصهم المفصَّلة في ذلك. لكن اعتاضوا عن ذلك بما وضعوه من الفروع المولَّدة، فإنهم ولَّدوا من تفريع الحوادث ما لم يفرِّعه غيرُهم، ولهذا قال الشَّافعيُّ: «من أراد الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة»[٣]؛ في تفريع المسائل لا في معرفة الدَّلائل.

---

(١) كذا في الأصل، والجادَّة: «فأكثر».

(٢) في الأصل: «ومن».

(٣) سبق تخريجه (ص٢٢٠).

وهذا الذي بين مالك والشَّافعيِّ مِن ترجُّح هذا من وجهٍ ومِن ترجُّح[1] هذا من وجهٍ في الأصلين؛ كما بينهما في الفقه.

فالشَّافعيُّ أتبعُ للنُّصوص[2] المفصَّلة، لا يخالف حديثًا صحيحًا عمدًا قطُّ، بخلاف مالكٍ في هذا الباب.

لكنْ مالكٌ ضبط من قواعد[3] الشَّريعة ومقاصدها ما لم يضبطه الشَّافعيُّ من السِّياسات والمعاملات ورعاية المقاصد والنِّيَّات، وهذا أشبه بـ«**أصول الدين**»، كما أنَّ الأحاديث المفصَّلة أشبه بـ«**أصول الفقه**».

وهؤلاء أقربُ من الكوفيِّين في هذين الأصلين، فإنَّ الكوفيِّين أكثرُ مخالفةً للنُّصوص، لا يوجد في مذهبٍ من المذاهب أكثرُ مخالفةً لها منهم.

والإمامُ أحمدُ موافقٌ للشَّافعيِّ من حيث الجملة في متابعة الحديث ولمالكٍ في رعاية المقاصد والنِّيَّات وقواعد الشَّريعة، لكن قد يحصل من مالكٍ في بعض المواضع تفصيلٌ لا يوجد مثله في كلام أحمد؛ وإن كانت أصول أحمد توافقُه. وأصول الفقه تُنبئُ أنَّه تعلَّمها من الشَّافعيِّ، كما تعلَّم الشَّافعيُّ منه الأصول المفصَّلة، وهي الأحاديث الصِّحاح الدَّالة على مسائل الفقه.

---

(١) قوله: «ترجح... ترجح» في الأصل: «يرحح... برحح».
(٢) قوله: «فالشافعي أتبع للنصوص» في الأصل: «والشافعي اتبع النصوص».
(٣) في الأصل: «فرايد».

الفَهَارِس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الشعر

فِهْرِسُ الأَعْلَامِ

فهرس الفرق والطوائف

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب

فهرس المراجع

- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمذاني الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض، ط٤، ١٤٢٢هـ.
- الإبانة الكبرى= الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لعبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.
- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين، دار الأنصار، ط١، ١٣٩٧هـ.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: محمد النجدي، دار غراس، ط١، ١٤٣٤هـ.
- إبطال الحيل، لعبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، جمع وتحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤هـ.
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- إجازة شيخ الإسلام ابن تيمية لمهذب الدين الأصبهاني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان.
- أحكام أهل الذمة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير/ نبيل السندي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٢، ١٤٤٢هـ.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة.
- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، لأبي عبد الله الحسين بن علي الصيمري الحنفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ.

- أخبار القضاة، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي= وكيع، تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط: ١، ١٣٦٦هـ.
- الاختيارات= الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي= ابن اللحام، تحقيق: أ.د.أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ.
- أخلاق الوزيرين، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس، تحقيق: محمد الطنجي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- الإخنائية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. فواز العوضي، مكتبة النهج الواضح، ط١، ١٤٣٧هـ.
- آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى/ علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ.
- الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، دار المنهاج، ط٣، ١٤٣١هـ.
- الاستقامة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ.
- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ
- الأصبهانية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٥هـ.
- أصول السنة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن زمنين المري المالكي، تحقيق: عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مجموعة باحثين، دار عطاءات العلم، ط١، ١٤٤٠هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر العقل، دار كنوز إشبيليا، ط٢، ١٤١٩هـ.

- أقسام القرآن، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٦هـ.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- الأكملية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٥هـ.
- الانتصار لأهل الأثر، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، ١٤١٧هـ.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ.
- أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: عاطف شاهين، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الإيمان الأوسط، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي الزهراني، دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ.
- الإيمان= الإيمان الكبير، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١٦هـ.
- البداية والنهاية، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- البدع والنهي عنها، لأبي عبد الله محمد بن وضاح المرواني القرطبي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: د.عبد العظيم الديب، ط: ١، ١٣٩٩هـ.
- البصائر والذخائر، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، ط١، ١٤٠٨هـ.

- بغية الباحث عن زوائد الحارث، انتقاء: نور الدين علي بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ط١، ١٤١٣هـ.
- البيان المبدي لشناعة القول المجدي، لسليمان بن سمحان الخثعمي.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد الكتامي ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٤١٧هـ.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تأسيس التقديس، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ ابن خطيب الري، تحقيق: أنس الشرفاوي/ أحمد الخطيب، دار نور الصباح، ط١، ٢٠١١م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد بن علي النجار، المكتبة العلمية.
- التدمرية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- التسعينية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان، تحقيق: محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.
- تفسير ابن جرير= جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع دار هجر، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.

- تفسير آيات أشكلت، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد العزيز الخليفة.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمعين الدين أي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي البغدادي، كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- تلخيص الاستغاثة، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: أبي عبد الرحمن محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء، ١٤١٧هـ.
- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة/ محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي؛ جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي/ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس/ علي العمران، دار عطاءات العلم، ط٣، ١٤٤٠هـ.
- تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- تهذيب اللغة، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون.
- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي العمران/ نبيل السندي، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٧هـ.
- التوحيد، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: سمير الزهيري، دار المغني، ط٢، ١٤٣٢هـ.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد القيسي الدمشقي الشافعي= ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي، الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣١هـ.

- جامع الرسائل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الجامع الصغير، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.
- جامع الفصول، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤١هـ.
- جامع المسائل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرين، دار عالم الفوائد.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزير شمس و د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزير شمس/ د.علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي، دار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٦٦هـ.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١هـ.
- جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني، لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني، تحقيق: إبراهيم الهاشمي الأمير، مؤسسة الريان، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- جزء فيه فوائد حديث أبي عمير، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي= ابن القاص، تحقيق: صابر البطاوي، مكتبة السنة، ط١، ١٤١٣هـ.
- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، دار عطاءات العلم، ط٤، ١٤٤٠هـ.

- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، ط٢، ١٤١٩هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة.
- الحموية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ.
- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الروضة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ.
- الدر المنثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر.
- شعر عبد الله بن معاوية، جمع: عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- ذم الكلام وأهله، لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٩هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط: ١، ١٤٢٥هـ.
- ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني، عناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، ط٢، ١٤١٦هـ.
- الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.
- الرد على الشاذلي في حزبيه، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٧هـ.
- الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين الكتبي، إدارة ترجمان السنة، ط٤، ١٤٠٢هـ.

- **الرسالة القشيرية**، لزين الإسلام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار المنهاج، ١٤٣٨هـ.
- **رسائل فلسفية**، لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي، جمعها وصححها: ب. كراوس، جامعة فؤاد الأول-كلية الآداب، مصر، ١٩٣٩م.
- **رؤية الله**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي/ أحمد الرفاعي، مكتبة المنار، ١٤١١هـ.
- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مجموعة باحثين، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٣، ١٤٤٠هـ.
- **السبعينية= بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط٣، ١٤٢٢هـ.
- **السنة**، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.
- **السنة**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عادل آل حمدان، ط١، ١٤٣٣هـ.
- **السنن الصغرى= المجتبى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ.
- **السنن الكبير**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **السنن**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **السنن**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق، ط١، ١٤٣٤هـ.
- **السنن**، لأبي عثمان سعيد بن منصور الخرساني الجوزجاني، تحقيق: حبيب الأعظمي، دار السلفية، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **السنن**، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق/ ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.
- **السنن= الجامع الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، ط٤، ١٤١٦هـ.
- شرح العمدة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي/ د. علي العمران/ محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٦هـ.
- شرح حديث النزول، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٨هـ.
- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مختار الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ.
- صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن حجاج القشيري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- صفات رب العالمين، لشمس الدين أبي بكر محمد بن عبد الله ابن المحب المقدسي الحنبلي= ابن المحب الصامت، تحقيق: عمار تمالت، دار الخزانة، ط٢، ١٤٤٢هـ.
- الصفدية= قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي/ أيمن بن عارف الدمشقي، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ.
- صلة الخلف بموصول السلف، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الروداني المالكي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٧٤هـ.

- **صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم ي تبرئة ابن تيمية وابن القيم**، داود بن سليمان أفندي النقشبندي الخالدي، نخبة الأخبار، بمباي، ١٣٠٦هـ.
- **الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية**، لسليمان بن سحمان الخثعمي التبالي العسيري النجدي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية.
- **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي سامي النشار/ سعادة علي عبد الرزاق، مجمع البحوث الإسلامية.
- **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات- دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي/ د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **طبقات الصوفية**، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
- **طبقات علماء الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي/ إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ.
- **طبقات علماء الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي/ إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ.
- **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد.
- **العدة في أصول الفقه**، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء الحنبلي، تحقيق: أحمد المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ.
- **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.
- **العلل المتناهية**، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ط٢، ١٤٠١هـ.

- العلل، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي= ابن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة.
- الفائق في أصول الدين، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ/ مارتين مكدرمت.
- الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الفرقان بين الحق والبطلان، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد العصلاني، دار أجيال التوحيد، ط١، ١٤٤٢هـ.
- الفروع، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الفصل في الملل والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، ط٢، ١٤١٦هـ.
- الفصول الصغار القصار، لأبي العباس عبد الله بن المعتز، تحقيق: فيصل العجمي، دار الخزانة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٦هـ.
- فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: فواز العوضي، ط١، ١٤٣٣هـ.
- الفقيه والمتفقه، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧هـ.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، لعبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، ١٩٧٤م.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد / محمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩م.
- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط٢، ١٤٣٥هـ.
- قاعدة العقود، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي/ محمد ناصر الدين الألباني.

- القاعدة المراكشية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: دغش العجمي، دار القبس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ.
- القدر، لجعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ.
- القضاء والقدر، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ.
- قلب الدليل= قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع ففيه دليل على بطلان قوله، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٤٥هـ.
- القواعد الفقهية (المطبوع بعنوان: القواعد النورانية الفقهية)، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: د.أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود/ علي معوض/ عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.
- كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام، لسليمان بن سمحان الخثعمي، أضواء السلف، المملكة العربية السعودية، ط١.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العملية، ط١، ١٤١٧هـ.
- لباب الآداب، لمجد الدين أبي المظفر أسامة بن مرشد بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة السنة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- لسان الميزان، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- مختصر الحجة على تارك المحجة، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، تحقيق: محمد هارون، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.

- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية= القواعد النورانية في اختصار الدرر المضية، لبدر الدين عبد الله محمد بن علي بن محمد اليونيني البعلي الحنبلي = ابن أسباسلار، تحقيق: د.عبد العزيز العبيدان/ د.أنس اليتامى، دار ركائز، ط١، ١٤٤٠هـ.
- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي، تحقيق: أحمد السلوم، دار التوحيد، ط١، ١٤٣٠هـ.
- المدخل إلى السنن، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، ط١، ١٤٣٧هـ.
- مسألة حدوث العالم، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: يوسف بن محمد الأوزبكي المقدسي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٣٦هـ.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لشهاب الدين أحمد بن يحيى القرشي العدوي العمري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط أ، ١٤٢٣هـ.
- مسائل حرب الكرماني (من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب)، لأبي محمد حرب بن إسماعيل الكرماني، تحقيق: د.فايز حابس، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- مسائل حرب الكرماني، لأبي محمد حرب بن إسماعيل الكرماني، تحقيق: د.محمد السريع، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣٤هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لأبي الحسين أحمد بن أيبك الحسامي (=ابن الدمياطي)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
- مسند أبي حنيفة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن الأصبهاني، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
- مسند البزار= البحر الزخار، لأحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله/ عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩/ ١٤٣٠هـ.
- مسند الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، دار البشائر، ط١، ١٤٣٤هـ.
- مسند الموطأ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، تحقيق: لطفي الصغير، وطه ابن علي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٧م.

- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المسوَّدة في أصول الفقه، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية وولده شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم وحفيده شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد، تحقيق: د. أحمد الذروي، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المسوَّدة في أصول الفقه، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية وولده شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم وحفيده تقي الدين أبي العباس أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- المشيخة البغدادية، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، دار الرسالة، ط١، ١٤٣٢هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. سعد الشثري، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٦هـ.
- معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله/ عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٨هـ.
- المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور الحاج، المكتب الإسلامي/ دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- المقتفي لتاريخ أبي شامة، لعلم الدين القاسم بن محمد البرازلي، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين/ د.تركي آل سعود/ د.بشار عواد، دار ابن حزم، ط١، ١٤٤٠هـ.
- المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- مكارم الأخلاق، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي السامري، تحقيق: أيمن البحيري، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤١٩هـ.
- الملحة (ضمن رسائل في التوحيد)، لعز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (= العز ابن عبد السلام)، تحقيق: إياد الطباع، دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ.
- مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، ط١، ١٣٩٠هـ.
- المنتخب من علل الخلال، لموفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية، ط١، ١٤١٩هـ.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ.
- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة.
- منهاج أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٦/ ١٣٨٨هـ.
- الموطأ. لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.
- النبوات، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ.

- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ.
- نقض الدارمي= نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبي مالك أحمد بن علي القفيلي الرياشي، دار النصيحة، ط١، ١٤٣٣هـ.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لصدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة